

# الفقيه

آية الله العظمى  
الشيخ محمد حسين القزويني  
رحمه الله

كتاب التكميل

٩١

دار التكميل  
بغداد، العراق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١١	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ٩١
١١	اشاره
١١	اشاره
١٥	كتاب الديات
١٥	اشاره
١٧	فصل فى ديه الأطراف
١٧	إذا قطع لسان الطفل قبل النطق
١٧	اشاره
١٨	فروع فى الجنايه على اللسان
٢٢	الجنايه على الأسنان
٢٢	اشاره
٢٥	لا فرق فى أوصاف الأسنان
٢٦	إذا قلع الجانى السن الزائده
٢٩	الأرش فى أسنان العقل والأسنان الزائده
٣٠	فروع فى الجنايه على الأسنان
٣٢	إذا استوتدت السن بالجنايه
٣٢	اشاره
٣٣	فروع فى تغير السن
٤٠	ديه كسر العنق
٤٢	ديه اللحيين
٤٤	ديه البيدين
٤٤	اشاره
٤٥	فروع فى قطع اليد

٥٠	ديه الأصابع
٥٠	اشاره
٥٢	قسمه الديه على الأنامل
٥٦	ديه الإصبع إذا كانت شللاً
٥٩	ديه الظفر
٦٢	ديه كسر الظهر
٦٢	اشاره
٦٦	ديه قطع النخاع
٦٧	ديه ثدى المرأة
٦٧	اشاره
٦٨	ديه الحلمتين
٧١	ديه الحشفه والقضيب
٧١	اشاره
٧٤	ديه ذكر العين والأشل
٧٨	ديه الخصيتين
٧٨	اشاره
٨٦	فروع فى قطع الفرج
٨٩	ديه الألبين
٩٠	ديه الرجلين
٩٤	ديه الأضلاع
٩٨	ديه البعصوص
١٠٠	ديه العظام
١٠٣	ديه الترقوه
١٠٥	إذا داس بطن شخص
١٠٨	ديه افتضاض البكر
١١٢	فصل فى الجنايه على المنافع

١١٢	الجنايه على العقل
١١٨	ديه إذهاب السمع
١٢٠	فروع فى الجنايه على السمع
١٢٤	ديه إذهاب ضوء العين
١٣٠	إذا أزال الضوء شخص وقلع العين آخر
١٣٢	إذا ادعى نقصان العين
١٤١	ديه إذهاب الشم من المنخرين
١٤٣	ديه إذهاب القوه الذائقه
١٤٤	إذا فقد قدره الإنزال
١٤٤	إذا أسقط الرحم عن قوه الإحبال
١٤٧	فروع فى إذهاب القوى
١٥٠	إذا سبب سلس البول
١٥٢	إذا سبب سلسل الغائط والريح
١٥٤	فصل فى الشجاج
١٥٤	اشاره
١٥٤	الحارصه وديتها
١٦٠	الداميه وديتها
١٦١	المتلاحمه وديتها
١٦٣	السمحاق وديتها
١٦٥	الموضحه وديتها
١٧٠	الهاشمه وديتها
١٧٢	المنقله وديتها
١٧٤	المأمومه وديتها
١٧٩	الدامغه وديتها
١٧٩	الجائفه وديتها
١٨٧	النافذه وديتها

- ١٩٠ ----- إذا لطمه فاحمر أو اخضر أو اسود
- ١٩٤ ----- ديه الشجاج فى الوجه والرأس
- ١٩٥ ----- ديه شجاج سائر الأعضاء
- ١٩٦ ----- ديه المرأة فى الأعضاء والجراح
- ١٩٧ ----- ديه الكافر فى الأعضاء والجراح
- ١٩٨ ----- الأرش فى غير المقدر من الجراح
- ١٩٨ ----- كيفية تحصيل الأرش
- ١٩٩ ----- روايات الأرش
- ٢٠٢ ----- فروع فى الأرش
- ٢٠٦ ----- ولى المجنى عليه
- ٢٠٩ ----- ديه الجنين
- ٢١٧ ----- فروع فى ديه الجنين
- ٢٢٥ ----- ديه ما بين مراتب الجنين
- ٢٢٨ ----- فروع فى الجنايه على الجنين
- ٢٣٤ ----- ديه ضياع النطفه
- ٢٣٦ ----- إذا أسقطها وشك فى ماهيه السقط
- ٢٣٦ ----- فروع فى جنين الكافره
- ٢٣٨ ----- فروع فى سقط الجنين
- ٢٤٣ ----- ديه قطع رأس الميت
- ٢٥٤ ----- فصل فى الجنايه على الحيوان
- ٢٥٤ ----- حرمه إيذاء الحيوان والجنايه عليه
- ٢٥٩ ----- ديه الكلاب
- ٢٦٢ ----- ديه كلب الغنم
- ٢٦٣ ----- ديه كلب الزرع
- ٢٦٤ ----- ديه سائر الكلاب
- ٢٦٥ ----- ديه غير الكلاب

- ٢٦٥ ..... فروع في ضمان الكلب
- ٢٦٥ ..... إذا أئلف خنزيراً
- ٢٧٠ ..... فصل في جنايه الماشيه
- ٢٧٠ ..... إذا جنت الماشيه على الزرع
- ٢٧٥ ..... أربعه قتلوا بعيراً
- ٢٧٨ ..... فصل في كفاره القتل
- ٢٧٨ ..... كفاره قتل العمد
- ٢٨٠ ..... سقوط الكفاره مع العجز
- ٢٨١ ..... كفاره قتل الخطأ وشبه العمد
- ٢٨١ ..... فروع في كفاره القتل
- ٢٨٢ ..... الكفاره في قتل المسلم دون الكافر
- ٢٨٣ ..... هل في قتل الجنين كفاره
- ٢٨٤ ..... إذا قتل مسلماً في دار الحرب
- ٢٨٨ ..... كفاره المشتركين في القتل
- ٢٩٦ ..... فصل في العاقله
- ٢٩٦ ..... العاقله لغه واصطلاحاً
- ٢٩٧ ..... من هم العصبه
- ٣٠٢ ..... هل الآباء والأبناء في العقل
- ٣٠٤ ..... فروع في العقل
- ٣٠٥ ..... هل يتحمل الفقير
- ٣٠٧ ..... بين قرابه الأبوين وقرابه الأب في العقل
- ٣٠٨ ..... ضمان المعتق وضامن الجريه والإمام
- ٣٠٩ ..... العاقله وديه الموضحه فما ا زد
- ٣١٢ ..... العاقله لا تضمن إلا الخطأ
- ٣١٣ ..... كيفيه أداء العاقله لديه
- ٣١٤ ..... كيفيه أداء أرش جنايه الخطأ



- ٣١٥ ..... فروع فى تحمل العاقله للديه
- ٣١٧ ..... إذا اختلف الجانى والعاقله
- ٣١٨ ..... فروع أخرى
- ٣٢٣ ..... كيفيه تقسيط الديه على العاقله
- ٣٢٤ ..... ليس القاتل من العاقله
- ٣٢٤ ..... إذا زادت الديه على العاقله فلم يتمكنوا منها
- ٣٢٨ ..... ابتداء زمن الأجل
- ٣٣٠ ..... إذا لم تكن للقاتل عاقله
- ٣٣٤ ..... فروع فى العاقله
- ٣٣٤ ..... لابد من معرفه الانتساب ولو إجمالاً
- ٣٣٥ ..... إذا أقر بنسب طفل
- ٣٣٥ ..... الأب إذا قتل خطأً أو عمداً
- ٣٣٧ ..... العاقله والجنايه على الأموال والبهاائم
- ٣٣٧ ..... العاقله وجنايه الطفل
- ٣٣٩ ..... المحتويات
- ٣٤٨ ..... تعريف مركز

اشاره

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ: لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵-ح ۵۶ ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

اشاره



الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب الديات

الجزء الثانى

دار العلوم

بيروت لبنان

ص: ٣

الطبعة الثانية

١٤٠٩ هـ \_ ١٩٨٨ م

دار العلوم \_ طباعه. نشر. توزيع.

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسى

ص: ٤

كتاب الديات

اشاره

الفقه

كتاب الديات

الجزء الثاني

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

((إذا قطع لسان الطفل قبل النطق))

(مسأله ١٠): لو أذهب لسان الطفل قبل النطق كان فيه الديه، لأن الأصل السلامه، وان احتمل أنه أخرس.

قال فى الجواهر: بلا- خلاف أجده بين من تعرض له، كالشيخ وابنى حمزه وإدريس والفاضلين وغيرهم على ما حكى عن بعضهم.

وكذا فى غيره، وتقييد جمله منهم بما إذا كان يحرك لسانه لبكاء أو غيره، لأنه أماره صحه اللسان، غير ظاهر الوجه بعد إطلاق الدليل وأصل السلامه.

وكذا لو قلع عينه مع أنه لا يعرف هل أنه يبصر أم لا، ولذا قال فى محكى التحرير: (لو كان صغيراً جداً ولم يظهر عليه أثر القدره ولا عدمها لطفوليه، فالأقرب الديه) إلخ.

ولو قطع بعض لسان الطفل كان عليه بنسبه العضو، نعم إذا كبر وظهر أنه سبب عدم إمكان نطقه بأكثر من قدر المساحه، مثلاً قطع ربع اللسان فظهر أنه لا- يقدر من التكلم بنصف الحروف، كان عليه أن يعطى ربعاً آخر، الربع الأول للعضو وربع الحروف متداخلاً، والربع الثانى للربع الثانى من الحروف، كما عرفت وجهه من المسأله السابقه.

وإذا بلغ الطفل حداً ينطق معه عاده ولم ينطق، ففى الشرائع: فيه ثلث الديه، وفى الجواهر بلا- خلاف أجده فيه، بل عن ظاهر المبسوط الإجماع عليه.

وفيه: إن احتمال أن يكون تأخر نطقه، كما هو كثير لا- يرفعه شىء، فالأولى التمسك بقاعده العدل فى إعطاء نصف الديه المحتمل، وما استدلوا به لمذهبهم من أصاله البراءه وغلبه الظن بالآفه لا يرفع قاعده العدل.

هذا فى ما إذا مات الطفل مثلاً بعد الضرب، أما إذا بقى واتفق أن نطق بعد ذلك فيما بقى من لسانه أو بالحروف التى لا تحتاج إلى اللسان مما ظهر منه صحه لسانه ألزم الجانى ديه ما نقص من جميع



الحروف، فإن كان ما أخذه المجنى عليه بقدر ما يستحق فلا شيء، وإلا أخذ التفاوت بين ما أخذ وبين ما يستحق، كما ذكره الشرائع والجواهر وغيرهما، وأضاف الثاني أنه لو نقص ديته عنه استبعد من المجنى عليه الزائد منها على المأخوذ أولاً.

## فروع في الجنايه على اللسان

((فروع في الجنايه على اللسان))

ولو ادعى صحيح اللسان أنه ذهب نطقه بالضرب، ولم يعلم صدقه وكذبه، فإن أمكنه إقامة بينه أو صدقه الجاني فهو، وإلا فالقسامه، كما ذكره غير واحد، منهم الشيخ والفاضلان والشهيدان وغيرهم، لإطلاق أدله بينه والإقرار والقسامه.

وفى الجواهر عند قول الشرائع: (ولو ادعى الصحيح ذهاب نطقه عند الجنايه صدق مع القسامه) قال: بل هو الموجود فى كتاب ظريف.

أقول: وقد تقدم فى كتاب القصاص تفصيل القسامه فراجع.

ومن هناك عرف أنه لو ادعى ذهاب كل الحروف فعليه حلف خمسين قسامه كامله، وان ادعى ذهاب نصفها فعليه نصف القسامه وهكذا.

ولا يخفى أن الحاكم يتمكن أن يحكم بعلمه وأن يستخرج الحق بلطائف الحيل، كما تقدم فى كتاب الحدود(١).

قال على (عليه السلام) كما فى الدعائم: «رخص فى تقرير المتهم بالقتل والتلطف فى استخراج ذلك منه».

ويؤيده ما رواه الكافى والفقيه والتهذيب، عن الأصبغ بن نباته، عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «إنه يضرب لسانه بإبره، فإن خرج الدم أسود صدق، وإن خرج أحمر كذب»(٢).

والروايه معتمده لوجودها فى هذه الكتب، فضعف

ص: ٨

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٢٧٣ الباب ١١ ح ١.

٢- التهذيب: ج ١٠ ص ٢٦٨ ح ٨٦.

بعض رجال سندها غير ضار، ولذا عمل بها الشيخ وابن حمزه وأبو الصلاح، بل ادعى أولهم إجماع الطائفة وأخبارها عليه، لكن اللازم أن تحمل على ما إذا أوث ذلك علم الحاكم، إذ من الممكن أن يكون اسوداد الدم لأنه زنجي، أو لأنه تخثر دمه من كثره بقائه في جسمه بدون إفراغ بحجمه ونحوها، ولذا قال المختلف: (الوجه أن نقول إن أفادت العلامة للحاكم ما يوجب الحكم اعتبرها، وإلا فالأيمان).

ولو ادعى الأخرس أنه نطق بعد خرسه فذهب به الضرب، كان المرجح موازين الدعوى من البيئه وإقرار الجاني والقسامه، لاحتمال صدقه، ومجرد استصحاب الخرس غير نافع كما لا ينفع في سائر الدعاوى المشابهه للمقام.

ولو جنى على لسانه فأخذ لديه فرجع كلامه، فالظاهر أنه إذا كان الرجوع بسرعه كان للجاني أن يستعيد التفاوت بين كل الديه وبين الأرش، وذلك لوجود الأرش في أي نقص وجنايه، ولانصراف أدله الديه بذهاب النطق على غير الذاهب مده.

أما لو كان الرجوع ببطء، مثلاً بعد عشر سنوات كان له كل الديه، لإطلاق الأدله، ومن القريب جداً أن يكون الميزان السنه، لما ذكرناه غير مره من المناط المستفاد من روايات اعتبار السنه في العقل والعين والسمع والشعر والحيض وغيرها، ويمكن استعلام أنه يرجع أم لا، من أهل الخبره، فإن ظهرت اشتباههم عمل على الواقع، وإلا فهم حجه فيما يقولون، كما ذكرناه في الأصول وفي بعض أبحاث (الفقه)، وللفقهاء في المقام كلام كثير من أرادها رجوع إلى المفصلات.

ولو كان للسان طرفان، فأذهب الجاني أحدهما اعتبر الحروف، فإن ذهب كل الحروف فالديه الكامله، وإن ذهب بعضها فبالنسبه، وإن لم يذهب شيء فالحكومه باعتبار قطع بعض اللسان، ويحتمل النسبه بالنسبه إلى بسط الديه

على كل مساحه اللسان، والجواهر أفتى بالحكومه، وللشيخ فى المبسوط فيه كلام طويل.

ولو أثر ضرب الجانى فى أنه يبدل حرفاً بحرف، لزمه ما يخص الحرف الفائت من الديه، لإطلاق دليل بسط الديه على الحروف.

أما الحرف الذى صار عوضه فقد كان موجوداً، ولو أخذ يبدل حرفاً بحرف جديد، مثلاً بدل الجيم بـ (ج) بالنسبه إلى الرجل العربى الذى لم يكن ينطق بـ (ج) فالظاهر ديه حرف الجيم لأن (ج) ليست جيماً.

ولو حصل فى كلامه تمته أو فاقاه فعليه الحكومه، كما ذكره العلامه فى التحرير.

وكذا إن صار يزيد حرفاً مع كل حرف بحيث خرج كلامه عن الاستقامه، لإطلاق أدله الحكومه.

ولو ضرب شفته فأزال الحروف الشفويه، أو ضرب رقبته فأزال الحروف الحلقيه، أو أسقط سقف فمه فأزال بعض مخارجه فالحكومه كما عن القواعد، وإن كان يحتمل تقسيط الديه، لظاهر روايات تقسيط الديه كما تقدم، وهذا هو مختار التحرير وكشف اللثام والجواهر، وهو الأقرب.

أما لو أزال سنه فذهب بعض حروفه لم يكن عليه إلا ديه السن، لإطلاق أدله ديات الأسنان مع التلازم العرفى بين أزالتها وزوال بعض الحروف.

ولو أراد الاعتداء عليه فدفعه بما أوجب ذهاب نطقه كان هدرأً، ولو ضربه على رأسه فقابله بالمثل فذهب نطقه كان هدرأً، وإن لم يذهب نطق المجنى عليه أولاً، وذلك لإطلاق دليل الدفاع، ودليل المقابله بالمثل.

ولو ضربه بما أوجب نسيانه للنطق، كان فيه الحكومه، إذ الضرب لم يوجب ذهاب نطقه، بل أصابه شىء فى مخه فأفسد تفكيره وذكاه.

ولو ضربه اثنان ففسد نطقه، كان على كل النصف، وإن كان أحدهما أشد

ضرباً مما يحتمل استناد فساد أكثر نطقه إليه، لما تقدم من أن الديه بعدد الجناه لا بعدد الجنايات.

ولو ضرباه ففسد نطقه، فاحتمال استناده إلى أحدهما لم يضر في وجوب تحملهما بالسويه الديه.

ولو علم بأنه مستند إلى أحدهما لكن لم يعلم أن أيهما الجاني حقيقه، كان عليهما الديه بالسويه كما سبق مكرراً من قاعده العدل.

ولو ضربه وسقط هو بنفسه ففسد نطقه، ولم يعلم أن الفساد من أيهما، مع العلم بأنه مستند إلى أحدهما، كانت البراءه بالنسبه إلى الضارب محكمه، لعدم العلم بالاستناد إلى جان، بخلاف ما لو ضربه اثنان للعلم هناك باستناده إلى جان، والله سبحانه العالم.

ص: ١١

((الجنایه علی الأسنان))

(مسأله ۱۱): لا إشكال ولا خلاف فی أن الجنایه علی الأسنان بما أوجب سقوطها الیه الكامله.

قال فی الجواهر: بلا خلاف أجده فیه، كما اعترف به فی كشف اللثام، ومحكى الخلاف والغنيه، بل عن ظاهر المبسوط الإجماع علیه، بل هو صریح محكى التحرير.

وقال فی المسالك: لا خلاف فی ثبوت الیه بجملة الأسنان، سواء زادت أو نقصت، وأشکل علیه مفتاح الكرامه بأن لازم ذلك أنه إن كان له سن واحده وانقلعت يلزمه تمام الیه، لكن يمكن ادعاء انصراف كلام المسالك عنه.

وكيف كان، فالأسنان التي فیها الیه الكامله منقسمه إلى ثمان وعشرين سناً، اثنا عشر فی مقدم الفم، وهي ثنيتان من فوق، وهما وسط الأسنان، ورباعيتان خلفهما فی كل طرف رباعيه، ونبان خلفهما فی كل طرف ناب، ومثلها فی الأسفل فهذه اثنتی عشره، وسته عشره فی مؤخر الفم من الجانبين، ثمان من فوق وثمان من تحت، وهي أربعة ضواحك من الجانبين فوقاً وتحتاً، واثنتی عشره رحى فی كل جانب ثلاث، ولا إشكال فی كل ذلك، وعن الخلاف علیه إجماع الفرقة وأخبارهم، كما حكى الإجماع أيضاً عن الغنيه وكاشف اللثام.

أما ما فی مجمع البرهان والمفاتيح من أنه المشهور، فقد قال مفتاح الكرامه: إنما هو بالنسبه إلى الأخبار المخالفه لأخبار المسأله، لا أن هناك خلافاً من الأصحاب.

ويدل علی الموضوع والحكم ما رواه حكم بن عتيبه علی ما فی الكافي والفقیه والتهذيب، وذلك يجعله حجه، بالإضافة إلى الشهره القطيعه وعدم الخلاف، قال (واللفظ للفقیه):

قلت لأبى جعفر (عليه السلام): أصلحك الله، إن بعض الناس له فی فيه اثنان وثلاثون سناً، وبعضهم له ثمانيه وعشرون سناً، فعلى كم تقسم

ديه الأسنان، فقال: «الخلقه إنما هي ثمانيه وعشرون سنًا، اثني عشر في مقادير الفم، وستة عشر في مآخره، فعلى هذا قسمت ديه الأسنان، فديه كل سن في المقادير إذ كسر حتى يذهب خمسمائه درهم، وهي اثني عشر سنًا، فديتها ستة آلاف درهم، وديه كل سن من الأضراس إذا كسر حتى يذهب مائتان وخمسون درهمًا، وهي ستة عشر ضرسًا فديتها كلها أربعة آلاف درهم، فجميع ديه المقادير والمآخير من الأسنان عشره آلاف درهم، وإنما وضعت الديه على هذا، فما زاد على ثمانيه وعشرين فلا ديه له، وما نقص فلا ديه له، هكذا وجدناه في كتاب علي (عليه السلام)»<sup>(١)</sup>.

أقول: أراد الإمام (عليه السلام) بيان أنه لماذا حكم هكذا، لا بيان لماذا صار الحكم هكذا، ولعل وجه الحكم أن في المقدم الفائده والجمال، أما المؤخر فله فائده فقط، ولذا كانت ديه المقدم ضعف ديه المؤخر.

وفي الفقيه قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في الأسنان التي تقسم عليها الديه أنها ثمانيه وعشرون سنًا، ستة عشر في مآخر الفم، واثني عشر في مقاديرها، فديه كل سن من المقادير إذا كسر حتى يذهب خمسون دينارًا، فيكون ذلك ستمائة دينار، وديه كل سن من المآخر إذا كسر حتى يذهب على النصف من ديه المقادير خمسه وعشرون دينارًا، فيكون ذلك أربعمائه دينار، فذلك ألف دينار، فما نقص فلا ديه له، وما زاد فلا ديه له»<sup>(٢)</sup>.

وستأتي دلالة خبر الدعائم وفقه الرضا (عليه السلام)، على ما ذكره المشهور أيضًا.

والمراد أن ما نقص لا يجب له ديه، فإذا كانت له أربعة أسنان فقط من مقدمه

ص: ١٣

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٢ الباب ٣٨ ح ٢.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦١ الباب ٣٨ ح ١.

اعطى ديه الأربعة، لا ديه كل الأسنان، كما أنه لو زاد كان فى الزائد الحكومه لا الديه المقدره، ولذا قال الرضا (عليه السلام) فى الفقه المنسوب إليه: «وأضراس العقل لا ديه فيها، إنما هو على من أصابها الأرش كأرش الخدش»<sup>(١)</sup>.

ثم إن الديه فى المقام هى إحدى الديات الست، أما ما ورد من الدرهم والدينار فهو من باب المثال الغالب، كما لا يخفى.

((روايات أخرى فى الأسنان))

وفى المقام روايات تخالف المذكور فى ما تقدم من الروايات:

كصحيح عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «الأسنان كلها سواء، فى كل سن خمسمائه درهم»<sup>(٢)</sup>.

وفى روايه سماعه، قال: سألته عن الأسنان، فقال: «هى سواء الديه»<sup>(٣)</sup>.

وفى روايه علاء: «والسن من الثنايا والأضراس سواء، نصف العشر»<sup>(٤)</sup>.

وفى روايه الغوالى، عن النبى (صلى الله عليه وآله) قال: «الأصابع سواء والأسنان سواء، والثنيه والضرس سواء»<sup>(٥)</sup>.

وروايه ظريف، عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «وجعل فى الأسنان فى كل سن خمسين ديناراً، وجعل الأسنان سواء، وكان قبل ذلك يجعل فى الثنيه خمسين ديناراً وفيما سوى ذلك من الأسنان فى الرباعيه أربعين ديناراً، وفى الناب ثلاثين ديناراً، وفى الضرس خمسة وعشرين ديناراً»<sup>(٦)</sup>.

ص: ١٤

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٨ الباب ٣٥ ح ٣.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٢ الباب ٣٨ ح ٣.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٣ الباب ٣٨ ح ٤.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٦ الباب ١ ح ١١.

٥- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٨ الباب ٣٥ ح ٤.

٦- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٢٤ الباب ٨ ح ١.

وقوى السكونى: «الأسنان واحد وثلاثون ثغره، وفي كل ثغره ثلاثة أبعره وخمس بعير» (١١).

فإن هذه الروايات يلزم أن تحمل على التقيه أو شبهها، إذ الصحيح يوجب زياده ديه الإنسان، ولذا حملة الشيخ على التقيه لاتفاق العامه كما قيل على أن فى كل سن خمساً من الإبل، من غير فرق بين المقاديم والمآخير.

وقد روت العامه أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كتب لعمرو بن حزم: «وفى السن خمس من الإبل» كذا نقله نيل الأوطار، وعن النسائي والبيهقى وغيرهما.

وروايه ظريف على ما أفتى به تكون مجموع الديه ألف وأربعمائه دينار، وعلى ما نقله ثمانمائه وثمانين ديناراً.

وقويه السكونى تجعل كل الديه أقل من تسعين، بالإضافة إلى أن الشيخ ذكر أنها موافقه لمذهب بعض العامه.

وكيف كان، فإن هذه الروايات مخالفه للروايات المتقدمه، وعلى فرض مكافئتهما لزم العمل على طبق المشهور، بالإضافة إلى أنها مخالفه لما دل على أن فى الأسنان الديه، كروايه العلاء بن الفضيل، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «وفى أسنان الرجل الديه تامه».

ومنه يعلم أن ما ذكره الوافى بعد روايه ظريف أن المستفاد منه أن التسويه هى الصواب، وأن التفاوت محمول على التقيه، غير ظاهر الوجه، كما أن ما ذكره المسالك، حيث إنه بعد أن نقل روايه عمرو بن حزم قال: وروى أصحابنا مثل ذلك، أراد ما دل على التسويه.

### لا فرق فى أوصاف الأسنان

((لا فرق فى أوصاف الأسنان))

ثم إن مقتضى إطلاق النص وفتوى المشهور أن السن تشمل البيضاء والصفراء

ص: ١٥



والسوداء خلقه كسائر أعضاء الإنسان، فالإنسان الأسود والأبيض والأحمر والأصفر كلهم متساوون في قدر الديه، وكذلك العين يتساوى فيها مختلف أشكالها، والإظفر كذلك، فاحتمال الفرق بين السوداء والصفراء كما يظهر من المبسوط والشرائع والتحرير غير ظاهر الوجه، ولذا أشكل عليهم فى الجواهر بأن الفرق كما ترى.

### إذا قلع الجانى السن الزائده

((إذا قلع الجانى السن الزائده))

وإذا قلع الجانى السن الزائده ففى ديتها أقوال:

الأول: إنها إن قلعت منضمه إلى البواقى فلا ديه لها، وإن قلعت منفردة ففيها ثلث ديه الأصلية، أى التى بجنبها مما تشبهها، فإذا كانت بين المقاديم والمآخير لوحظ شبهها بهذه أو تلك، ومنه يعلم أن تفسير الجواهر بالتى بجنبها ليس تفسيراً كافياً.

وكيف كان، فهذا القول ذهب إليه الغنيه والسرائر والجامع والتحرير والوسيله كما حكى عنهم، وعليه فإذا كانت الزائده فى المقاديم فالديه ثلث الخمسين، وإن كانت فى المآخير فثلث الخمسه والعشرين، وإن كانت بينهما لوحظ شبهها بأيهما.

اما ما عن كشف اللثام بأن ما فى البين الأقل للأصل، فهو خلاف إطلاق كلماتهم.

الثانى: إن فيها الحكومه، كما عن المقنعه ونكت النهايه والغنيه والكافى والإصباح وكشف اللثام والرياض وغيرهم والشرائع والنافع، وعن المسالك إنه الأشهر، وعن مجمع البرهان إنه المشهور، وعن ابن إدريس إن هذا المذهب قوى، وبه أخبار كثيره معتمده، واختاره الجواهر.

الثالث: إن فيها ثلث الديه مطلقاً، كما عن الخلاف والوسيله والمهذب، بل عن الأول الإجماع على ذلك.

الرابع: إن فيها الحكومه إن قلعت منفردة، وإن قلعت منضمه فلا شىء فيها، وقد نزل على هذا التفصيل إطلاق بعضهم الحكومه فى الزائده، بناءً على المفروغيه من عدم ثبوت شىء فيها لو جنى عليها منضمه، إلى غيرها.

الخامس: عدم شىء فيها مطلقاً، كما عن المقنع.

استدل للقول الأول: بأنه مقتضى الجمع بين ما دل على أنه لا شىء فى الزائده، وبين ما دل على أن الأصابع الزائده فيها الثلث بعد فهم عدم الخصوصيه للإصبع الزائده، فقد تقدم فى خبر الحكم: «فما زاد على ثمانية وعشرين فلا ديه له».

وفى خبر الدعائم، عن أبى جعفر محمد بن على (عليهما السلام)، إنه قال: «فى ديه الأسنان فى الخطأ فما كان منها من مقدم الفم، وهى اثنتا عشره سنناً فى كل سن منها خمسون ديناراً، وهى الثنايا والرابعيه والأنياب، وفى مؤخر الفم وهى الأضراس، فى كل سن خمس وعشرون ديناراً، وهى ستة عشر ضرساً من كل جانب أربع، فذلك كمال الديه فى الأسنان كلها، وعلى هذا العدد حسابها، ومن الناس من يكون له عشرون ضرساً من كل جانب خمس، وليس على ذلك حساب، إنما الحساب على ستة عشر، وما انكسر من الضرس أو السن فى حساب» (1) انتهى.

وإنما حملنا العدم على صورته الاجتماع، لأنه المنصرف من الروايه.

ولا يخفى ما فى هذا الجمع، إذ لم يعلم المناط فى الإصبع الزائده، وإن كان هو الظاهر من محكى المسالك ومجمع البرهان، إلا أن الجواهر جعله قياساً باطلاً.

أقول: خصوصاً بعد إطلاق أدله الحكومه المقتضيه أن تكون لكل مورد لا نص فيه، خرجت منها الإصبع وبقي الباقي.

ص: ١٧

واستدل للثاني: بإطلاق أدله الحكومه، وبخصوص ما عن الفقه الرضوى (عليه السلام) قال: «اعلم أن ديه الأسنان سواء، وهي اثني عشر، ست من فوق وست من أسفل، منها أربع أنياب، وأربع رباعيات، ديه كل واحد من هذه الاثني عشر خمسون ديناراً، فذلك ستمائه، وأن ديه الأضراس وهي ستة عشر ضرساً إن كانت الديه مقسومه على ثمانية وعشرين سناً كان ما يراد من الأربعة المسماه، وأضراس العقل لا ديه فيها، إنما على من أصابها أرش كأرش الخدش بحساب محسوب لكل ضرس خمس وعشرون ديناراً، فذلك أربعمائه دينار»، إلى أن قال: «وما نقص من أضراسه أو أسنانه على الثمان والعشرين حط بمقدار ما نقص منه» (١).

أقول: وهذا القول هو الأقرب، بعد عدم تماميه سائر الأقوال، وإطلاق دليل الحكومه المؤيد بالرضوى.

واستدل للثالث: بالمناط في ديه الإصبع الزائده.

وفيه: ما عرفت، خصوصاً وأن ذلك يستلزم طرح ما دل على عدم الديه فيها، اللهم إلا أن يقال: إن المراد بما دل على عدم شيء فيها على عدم الديه المقدره لسائر الأسنان، فتأمل.

واستدل للرابع: بأنه جمع بين دليل الحكومه، ودليل (لا ديه له)، كما في خبر الحكم السابق.

وفيه: إن الظاهر من (لا ديه له) مقدره، وإلا فكيف يمكن أن يكون للغمز والخدش أرش، ولا يكون لقطع السن.

والحاصل: إن الجمع بين دليل الحكومه وبين دليل (لا ديه له)، يعطى عدم الديه المقدره حسب ما يفهمه العرف.

ص: ١٨

واستدل للخامس: بـ (لا ديه له) أخذاً على إطلاقه، ويؤيده الدعائم: «ليس على ذلك حساب».

وفيه: إن المنصرف من (لا ديه) المقدره لا مطلقاً، كما عرفت.

ومنه يعلم انصراف (ليس على ذلك حساب) إلى حساب مقدر، ويؤيده قوله (عليه السلام) بعد ذلك: «إنما الحساب على ستة عشر».

## الأرش في أسنان العقل والأسنان الزائده

((الأرش في أسنان العقل والأسنان الزائده))

وعلى هذا، فأسنان العقل الأربع فيها الأرش، كما أن في الزائده التي تنبت أحياناً هنا أو هناك الأرش أيضاً.

وحيث قد عرفت في مسأله سابقه أن المراد بالأرش ما يراه العرف مناسباً، حسب المشابهات والأقران وسائر الخصوصيات، لا لو كان عبداً كما ذكروا، فالظاهر أن اللازم ملاحظه قدر الألم وقدر الضرر بقلع ذلك السن، فربما تزيد قيمته حتى من الثنايا، كما في بعض النواجد لمزيد الألم أو لكثرة فائدته أو لتضرره المتزايد بقلعه، وربما لا تكون له إلا قيمه قليله لا تصل إلى دينار، كما في النابته في مكان منحرفاً مما يؤذى الإنسان في أكله وكلامه وغيرهما، حيث لا يرى العرف له قيمه معتداً بها، بل كان هو يريد قلعه، إلا أن ذلك لا يسقط الأرش.

كما أنه لو كان أراد قلع إحدى الأصلية وكان متأدياً منها لم ينفع ذلك في إسقاط قيمتها، لإطلاق الأدله.

وكذلك لو أراد هو إجراء عمليه جراحية لقلع عين نفسه لما أصابها من المرض، أو بتر ساقه أو يده أو إصبعه أو غير ذلك، بل قد تقدم أنه كذلك لو كان يحلق رأسه أو لحيته مثلاً بنفسه إن لم يحلقه الجاني، فإن ذلك لا يوجب سقوط الأرش والديه، والله العالم.

ثم إن فرض أن الأسنان ثمانية وعشرون لكن كان بعضها غير الأسنان المذكوره، كما لو نبت له النواجد بدون أن ينبت بعض الأضراس، فهل تقسم الديه عليها، لإطلاق دليل (ثمان وعشرين) أم لا، بل تعطى الديه للأصليه، وللنواجد الأرش، احتمالان، وإن كان الثاني أقرب، لانصراف الإطلاق إلى الأصلية.

((فروع فى الجنايه على الأسنان))

ولو أنبت سنّاً مكان السن الساقطه بحيث صار جزءاً، كما يتعارف الآن، كان لها حكم السن النابتة، حال ذلك حال ما إذا خاط إصبعاً مكان إصبعه الساقطه حتى صارت جزءاً، فإنه يكون لها حكم الأصليه، لشمول الدليل لها كالنابتة عرفاً.

والظاهر أنه لا فرق فى ديه السن الأصليه بين الكامله والمكسور بعضها إذا لم يكن الكسر زائداً حتى ينصرف منه إطلاق الدليل، ولا فرق بعد ذلك أن يكون الكسر بنفسه أو بجان أو بسبب سقوط أو نحوه.

لا يقال: كيف يأخذ الديه الكامله والحال أنه أخذ الأرش فى ما إذا كسره جان، مع أن السن ديتها كذا لا أكثر، فإذا أخذ الأرش والديه الكامله كان اللازم أن تكون الديه أكثر من القدر المقرر.

لأنه يقال: إذا كان الكسر غير موجب لسلب الإطلاق لا بأس بذلك، فهو كما إذا خدش يده إنسان فأخذ أرشه ثم قطعها إنسان، حيث إن الأرش لا ينقص من الديه الكامله بقدر الكسر بالحساب، فإن كان نصف السن قد كسر كانت له نصف الديه، وهكذا من غير فوق بين أن يكون الكسر بجان أو بمرض أو بسقوط أو ما أشبهه، للقاعده التى تقدمت فى بعض المسائل من أن العرف يرى البعض للبعض إذا كان كل الديه لكل العضو.

ثم إنه لو نقصت الأسنان خلقه أو بجنايه جان أو بسقوط، نقص من الديه بإزائه، وذلك لأن الشارع قرر لكل واحده خمسين أو خمساً وعشرين، فإذا لم تكن سن لم تكن ديتها.

قال فى الجواهر: بعد الحكم بالنقص من الديه بلا خلاف أجده.

وما ذكرناه من النقص بقدر الناقص هو المراد من قوله (عليه السلام) في روايه الحكم: «وما نقص فلا ديه له»<sup>(١)</sup>، لوضوح أن المراد لا ديه بالنسبه إلى الناقص لا عدم الديه أصلاً.

وبذلك ظهر أن ما في المسالك مما ظاهره عدم نقص الديه بنقصان الأسنان، محل إشكال، إذ لازمه أن تكون الديه الكامله لمن عنده عشر أسنان مثلاً، وهو خلاف ظاهر النص والفتوى، إلا أن يؤل كلامه على خلاف ظاهره.

قال في الجواهر: اللهم إلا- أن يريد المسالك زادت على المعتاد ومن كونها ثلاثين أو اثنين وثلاثين، ونقصت عن ذلك لا أن المراد نقصانها عن الثمانيه والعشرين.

ولو اشتبه أن هذا السن زائد أم أصلي، فالظاهر أنه محكوم بكونه أصلياً، لأصالة السلامه مما لا يدع مجالاً لأصالة البراءه من الزائد من الأرش إلى الديه.

ولو كسر الجاني سنّاً من المجنى عليه، فاقصص بما قيمته أزيد أو أنقص، أخذ الجاني التفاوت في الثاني، وأعطى التفاوت في الأول.

ولو قال للطيب: اقلع سني ثم استثنى فلم يعتن به الطيب، بل قلع سنه كان ضامناً، لأنه لا حق له بعد إباته.

ولو كسر أسنانه في الملاكمه فعل حراماً، لكنه ليس بضامن، إذ الملكوم هو الذي أقدم على ذلك بما أسقط حقه، وقد سبق في كتاب القصاص ما يدل على ذلك.

ص: ٢١

((إذا استودت السن بالجنايه))

(مسأله ١٢): إذا جنى جان على السن فاسودت ولم تسقط، فثلثا ديتها، كما هو المشهور، وفي الجواهر: بلا خلاف محقق أجده، كما اعترف به فى الرياض، بل عن كشف اللثام نسبته إلى قطع الأصحاب، وربما يظهر من محكى الغنيه الإجماع عليه، وعن الخلاف بإجماع الفرقه وأخبارهم، ورواه أصحابنا كما عن المبسوط، إلى غير ذلك من عباراتهم.

ويدل عليه بالإضافة إلى المراسيل المتقدمه، صحيح عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «السن إذا ضربت انتظر بها سنه، فإن وقعت أغرم الضارب خمسمائه درهم، وإن لم تقع واسودت أغرم ثلثي ديتها» ((١)).

المؤيد بخبر عبد الرحمان، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «إنه جعل فى السن السوداء ثلث ديتها» ((٢))، الحديث.

وبما فى المقنع الذى هو متون الروايات: «واعلم أن فى السن الأسود ثلث ديه السن» ((٣))، فإنه يدل على أن فى اسودادها ثلثي الديه لتكون للاسوداد والقلع الديه الكامله.

وبهذا تبين أن الأخبار المخالفه لذلك، مثل مرسل أبان، عن الصادق (عليه السلام): «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا اسودت الثنيه جعل فيها الديه» ((٤)).

وكتاب ظريف: «فإذا اسودت السن إلى الحول ولم تسقط فديتها ديه الساقطه خمسون ديناراً» ((٥)).

ص: ٢٢

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٦ الباب ٤٠ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٧ الباب ١ ح ١٣.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٨٠ الباب ٣٧ ح ٢.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٦ الباب ٤٠ ح ٢.

٥- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٢٤ الباب ٨ ح ١.

والرضوى: «وإذا اسودت السن إلى الحول ولم تقع فديتها ديه الساقط» إلى أن قال: «وروى إذا تغيرت السن إلى السواد ديته سته دنانير، وإذا تغيرت إلى الحمرة فثلاثه دنانير، وإذا تغيرت إلى الخضرة فدينار ونصف» (١).

وخبر الدعائم، عن أبي جعفر (عليه السلام)، إنه قال في حديث في السن: «وإذا ضرب فاسود فقد تم عقله» (٢).

لابد وأن تحمل على التقيه، أو يرد علمها إلى أهلها، أو تؤل.

فالمرسل معناه أصل الديه، وخبر ظريف ما إذا كان في حكم الساقط بما لا ينفع به أصلاً، ومثله الرضوى، أو يراد بها النسبه بالحكومه إذا ضرب إلى السواد لأنه أسود، وتمام العقل أى ثبوته على العاقله بدون ذكر المقدار.

### فروع في تغير السن

((فروع في تغير السن))

ثم إنه إذا تغير السن لا إلى السواد ففيه الحكومه، وكذا إذا تحلل أو ذهب بعض منافعها الأخر، أو صار شديد التأثير بالحر والبرد والحلاوه وما أشبه ذلك، كل ذلك لإطلاق أدله الحكومه بعد عدم تقدير خاص له.

وإذا اسود السن بنفسه، أو سوده إنسان ثم جاء آخر أو نفس الجانى الأول فقلعه، كان فى ذلك ثلث الديه على الأشهر، كما فى الشرائع، بل عن الخلاف وظاهر الغنيه الإجماع عليه، خلافاً لما عن النهايه والقاضى ويحيى بن سعيد، فقالوا بأن فيه ربع الديه.

ويدل على الأول ما تقدم من روايتى ثلثى الديه لاسودادها، وثلث الديه لقلعها بعد الاسوداد، هذا بالإضافة إلى خبر الحكم: «كل ما كان من شلل فهو على الثلث من ديه الصحاح»، إذا كان الضرب الموجب للسواد أوجب شللاً

ص: ٢٣

١- المستدرک، ج ١٨ ص ٣٨٠ الباب ٣٧ ح ١.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٨٠ الباب ٣٧ ح ٣.



له بأن صار كالعضو الميت الذى ليس فيه حس، فإن العظم له حس، كما قاله بعض الأطباء القدامى، وأيده الطب الحديث، منتهى الأمر أن خلاياه مغلفه بغلاف سميك.

أما القول الثانى، فقد استدل بنخبر عجلان، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «فى ديه السن الأسود ربع ديه السن»<sup>(١)</sup>.

وهذا الحديث لا يعارض الحديث السابق بعد ندره القائل به، وذهاب المشهور على خلافه، ولزوم أن تكون ديه السن إذا جنى عليه مرتين أقل من ديه السن إذا جنى عليه مره، لأن الثلثين والربع أقل من الديه بنصف السدس.

كما أن ما فى خبرى ظريف على روايه الكافى والتهذيب وعلى روايه الفقيه من أن فيه اثنى عشر ديناراً ونصف، أو خمسه وعشرين ديناراً، يرد عليه بالإضافه إلى التعارض بينهما الموجب للسقوط، أن إعراض المشهور عن ذلك وعملهم بالروايه السابقه يمنع عن العمل به.

ففى الكافى والتهذيب: «فإن سقطت بعد وهى سوداء فديتها اثنى عشر ديناراً ونصف»<sup>(٢)</sup>.

وفى روايه الفقيه: «فإن سقطت بعد وهى سوداء فديتها خمسه وعشرون ديناراً»<sup>(٣)</sup>.

بالإضافه إلى أن النصف لا يلائم الثلثين بالاسوداد، لأنه يستلزم زياده الديه حينئذ.

وفى الجواهر: إنه لم يجد عاملاً بشىء منهما، ولعل الشيخ فى المبسوط لما رأى اختلاف الروايات حملها على الحكومه فى موارد خاصه، ولذا قال بالحكومه فيما إذا أسقطه جان بعد الاسوداد.

وإذا سبب الجانى انصداع السن ولم يسقط، فعليه ثلثا الديه، كما عن

ص: ٢٤

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٦ الباب ٤٠ ح ٣.

٢- الكافى: ج ٧ ص ٣٣٣ ح ٥.

٣- الفقيه: ج ٤ ص ٥٩ الباب ١٨ ح ١.

الشيخين وابن حمزه والفاضل، بل عن الروضة وغيرها أنه المشهور، وظاهر المحكى عن المقنعه والنهائيه والوسيله والشرائع أن بذلك روايه، واعترف غير واحد بعدم عثورهم على روايه بذلك، ولكن ذلك لا يدل على العدم، ومثل ذلك يكفى فى الاستناد بعد وجود الروايه والشهره المؤيدتين بأولويه ذاك من الاسوداد وكونه كالشكل أو شللاً حقيقياً، فيشمله دليل الشلل.

وبه يظهر أنه لا يمكن أن يعارضه دليل الحكومه التي جعلها الشرائع أشبه، وتبعه بعض آخر، كما لا يمكن أن يعارضه ما فى كتاب ظريف: «إن فيه نصف ديتها».

وفى نسخه الفقيه: «فإن انصدعت وهى سواد فديتها اثني عشر ديناراً ونصف».

وفى الفقه المنسوب إلى الرضا (عليه السلام): «وإذا انصدعت ولم تسقط فديتها نصف ديه الساقط»<sup>(١)</sup>.

وإذا كسر الجاني بعض السن ولم يصبه الشلل، ففيه الديه بالنسبه إلى المساحه كما هي القاعده.

وفى الرضوى (عليه السلام): «وإن انكسر منها شيء فبحسابه من الخمسين ديناراً، وكذلك ما يصيب الأضراس من سواد وصدع وكسر فبحسابه من الخمسه وعشرين ديناراً»<sup>(٢)</sup>.

ثم الظاهر وجوب تمام الديه إذا كسر السن بدون قلع أصله، كما اختاره الشيخ والحلى والفاضلان والشهيدان، كما حكى عن بعضهم، بل عن مجمع البرهان نسبتته إلى ظاهر الأكثر.

قال فى الجواهر: لأنه المنساق من النص والفتوى، بل لا يمكن فيه معرفه المساحه كي تكون الديه بقدرها، خلافاً لميل مجمع البرهان كما فى

ص: ٢٥

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٨٠ الباب ٣٧ ح ١.

٢- فقه الرضا: ص ٣١٩ ب ٦٧.

مفتاح الكرامه، حيث جعل للمكسور حصه من الديه وجعل لأصله الباقي بقيه الديه حسب المساحه، واستدل لذلك بالأصل واتحاد العضو وشمول اللفظ للكل، فيقال قلع سنه وانكشف اللثه عن سنه ونحو ذلك، وفيه: ما تقدم من الانسياق.

لا يقال: وعليه فإذا قلع سنه كان مساوياً في الديه لما إذا كسر الظاهر من سنه.

لأنه يقال: لا مانع من ذلك، فهو كما إذا قطع أصابعه أو قطع من الزند، حيث تتساوى فيهما الديه، وكما أنه إذا قطع أصابعه ثم قطع زنده كانت فيهما ديتان، وكذلك إذا كسر ما ظهر من سنه ثم قلع سنخه (١) ففيه ديتان، وديه السنخ حسب الحكومه، لأنه لا مقدر له، فيشمله إطلاق دليل الحكومه، أما مجمع البرهان فيجعل لهما ديه واحده موزعه على الظاهر والسنخ حسب المساحه.

ولو ضرب السن إنسان حتى تحلحل وقلعه الآخر، فعليهما معاً ديه كامله، لأنه مقتضى كون الديه للسن، أما كيفية التقسيم فالظاهر الحكومه، وتختلف زياده على هذا أو ذاك بشده التلحلل وقتله.

ثم إنه قد تقدم الكلام في سن الصبي في كتاب القصاص، ولذا فلا حاجة إلى إعادة الكلام فيه.

وفي ما عدا ما تقدم يكون حال سن الصبي حال سن الكبير، في ما سبق هنا من الكلام، لإطلاق الأدله الشامله لهما على حد سواء.

ولو أثبت الإنسان في موضع السن المقلوع أو الساقط عظماً أو نحوه، كما كان يتعارف ذلك منذ زمان الأئمه (عليهم السلام) فكانوا يثبتون سن الحيوان كالشاه ونحوها في موضع سنهم، فلو قلع هذا السن قالع بما لم يوجب ألماً فلا شيء، إذ ليس إلا تصرفاً، فعليه التعزير إن لم يرض صاحب السن بذلك، أما إذا أوجب الألم ففيه الأرش، لثبوته

ص: ٢٦

١- السنخ: أصل السن المدفون في اللثه.

حتى على الغمز، كما تقدم فى بعض الروايات.

ومنه يعلم أن قول الشيخ فى المبسوط: لا-ديه، محمول على الصورة الأولى، كما أن قول الشرائع والعلامه وثانى الشهيدين وغيرهم: فيه الأرش، أرادوا به ما ذكره أولهم بقوله: لأنه يستصحب ألماً وشيناً، وقول الجواهر بنجاسه ذلك لابد وأن يريد به العظم النجس كعظم الكلب، وإلاً فالعظم طاهر حتى من الميتة، كما تقدم فى كتاب الطهاره.

ولو أثبت المقلوع سنه سنه المقلوعه أو سناً آخر مكان المقلوعه بحيث تجذر وثبت كالسن الأصلى، فقلعه إنسان كان على القالع الديه، كما ذكره الجواهر، خلافاً لما عن المبسوط والتحرير فذكر فى الحكومه، ولعلمهما أرادا ما إذا لم يثبت كاملاً، فكان كالسن المحلل، كما عن المختلف من الحكومه إن لم تثبت وإلاً فالديه.

ولو ظهر عظم الفك بعد سقوط السن بما كان يفصل السن، كما فى بعض الشبيه فكسره إنسان ففيه الحكومه لا ديه السن، لإطلاق دليل الأول، بعد عدم دليل على الثانى.

ولو كانت السن المقلوعه طويله بالنسبه إلى أخواتها أو بالنسبه إلى النوع أو جنه الشخص، أو عريضه كذلك لم تزد بذلك ديتها، كسائر الأعضاء، كما ذكره الجواهر، وذلك لإطلاق الأدله، وكذلك حالها فى القصاص، فإذا قلع ناباً قلع نابه وإن كان أكبر أو أعرض من ناب المجنى عليه، وكذلك بالنسبه إلى اليد والرجل والعين وغيرها.

نعم إذا كان السن الطويل ذا عيب بحيث لا يشمله إطلاق الدليل، كان فيه الحكومه، وكذا بالنسبه إلى السن القصير.

ولو كان السن متحللاً فقلعه كانت

فيه الحكومه، إلا إذا كان التحلل قليلاً جداً فالديه.

وهل الديه أو الحكومه إذا ربط السن المتحلل بغيره بحيث صار قوياً، الظاهر الثانى، لانصراف الدليل عن مثله، وهذا هو الذى اختاره الجواهر، خلافاً للمحكى عن المبسوط، فجعل فى المضطرب كامل الديه، سواء ربطه بالذهب أم لا، إذا تمكن من المضغ وحفظ الطعام والريق وكان فيها الجمال وللتحرير فأوجب الديه مع بقاء بعض منافعها، وإلا فثلث الديه كالأشلى، وعن الشهيد أنه المنقول.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ لا إطلاق يشمل المتحلل، كما ليس للثلث دليل، إذ دليل الأشلى لا يشمل.

ولو جنى الجانى على بعض السن حيث ذهب بعضها الآخر بسبب جنايه سابقه أو بالتأكل لمرض ونحوه، ففى الجنايه بعض الديه بحسب المساحه.

ولو كان له سن نام وقبل كمال نموه جنى عليه بما أسقطه فلم ينم بعد، إذ من الممكن نمو السن بعد زمان الطفوله أيضاً، كما فى الكبير السن جداً، وبسبب بعض الأدوية، كما فى قصه ذلك الذى أسقط أسنانه اللصوص، فعلمه الإمام الرضا (عليه السلام) دواءً ينمى سنه من جديد، فهل اللازم ديه كل السن أو بقدر ما برز منه بحسب المساحه، احتمالان، من أن المسقط أسقط بعضاً ومنع البعض الآخر من الظهور فعليه ديه كامله لوحده المناط، ومن أنه لم يسقط إلا البعض فعليه بقدر ما أسقط.

وهناك احتمال آخر، وهو لزوم الديه بقدر ما أسقط، بالإضافة إلى الحكومه بالنسبه إلى ما منع عن ظهوره، اللهم إلا أن يقال: إن قوه إخراج السن كقوه البصره ونحوها فيها الديه الكامله، فإذا منع الجانى بسبب دواء ونحوه من ظهور أسنان الطفل كلاً كانت عليه ديه كامله، إذ حاله حال من منع أن يبصر الطفل مثلاً قبل مجيء قوه بصره أو ما أشبه ذلك.

عليه فإذا منع سناً عن الظهور بإسقاط قوته، كان عليه ديه بقدر إسقاط ذلك السن، فإذا ظهر بعضه ولم يظهر بعضه فأقطه بما لم يظهر بعد، كان جنى على بعض السن وعلى بعض القوه، وبذلك يجب إعطاء ديه كامله وهو غير بعيد.

ومنه يعلم الحال فيما إذا أعطى الطفل دواءً أوقف نمو أسنانه، فإن مقتضى القاعده أن عليه الديه بقدر وقف النمو، مثلاً إذا وقف نموه بعد ظهور نصف أسنانه كان عليه نصف الديه وهكذا.

ولو كسر نصف السن كان عليه نصف الديه، سواء كسره عرضاً أو طولاً، لمقتضى قاعده ملاحظه المساحه كما تقدم.

أما إذا كسره مورباً لتبقى منه مثلث فهل يعطى النصف لأنه كسر النصف، أو الحكومه لأن الانتفاع بالنصف الباقي أقل من الانتفاع بالنصف المكسور طولاً أو عرضاً، احتمالان، وإن كان الثاني أقرب.

ولو انكشفت اللثه عن بعض السنخ فكسر الجاني بعض السن، ثم اختلفا في أنه هل كسر النصف أو الربع، فالمرجع أهل الخبره، فإن اختلفوا، أو لم يكن أهل الخبره، احتمل إعمال قاعده العدل بالنسبه إلى القدر المختلف فيه، خلافاً لما عن القواعد وكشف اللثام، وجعله الجواهر أولى من تقديم قول الجاني لأصل البراءه، لكن مقتضى القاعده الرجوع إلى القسامه لمناط أدلتها، وقد ذكرها الفقهاء في موارد متعدده، كما لا يخفى.

ولو كسر الجاني كل الظاهر وجنى ثان على السنخ فقلعه كان على الأول ديه كامله، وعلى الثاني الحكومه.

وفى المقام مسائل آخر ندعها خوف التطويل، والله العالم.

((ديه كسر العنق))

(مسأله ١٣): إذا كسر الجاني العنق فصار المجنى عليه أصور أى مائل العنق، أو جعله أصور بدون كسر عنقه ففيه الديه الكامله، بلا إشكال ولا خلاف، وفي الجواهر بلا خلاف فيه بيننا، بل عن الخلاف الإجماع عليه.

وذلك لما رواه الكليني والشيخ كما في الوسائل، عن مسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «في الصعر الديه، والصعر أن يثنى عنقه فيصير في ناحيته» ((١)).

أقول: أصعر بالعين وأصور كلاهما بمعنى واحد، وفي القرآن الحكيم: {ولا تصعر خدك للناس} ((٢))، وأصله داء يبتلى به الإبل يحرف عنقه، والخبر باعتباره في الكافي وعمل المشهور به معتمد، وإن كان في سنده ضعف.

وفي كتاب ظريف: «وديه موضحة الكتفين والظهر خمسه وعشرون ديناراً، وإن اعترى الرجل من ذلك صعر لا يستطيع أن يلتفت فديته خمسمائه دينار» ((٣))، وهذا لا يعارض ما سبق، لأن الأول في صعر العنق بما يسبب انحرافه فيذهب جماله، أما هذا فالجمال غير ذاهب، وإنما ذهبت قدره الالتفات، فما يظهر من الجواهر من التعارض بينهما غير ظاهر الوجه.

ويؤيد ما ذكرناه ما رواه عنه أيضاً، قال (عليه السلام): «في صدع الرجل إذا أصيب فلم يستطيع أن يلتفت إلا ما إذا انحرف الرجل نصف الديه خمسمائه دينار» ((٤))، فإن الجمال باق، وإن وقع خلل لا يستطيع أن يلتفت بسبب ذلك الخلل، سواء كان خللاً في العنق أو الظهر، أو الرجل، إذا قرأناه الرُّجُل،

ص: ٣٠

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٦ الباب ١١ ح ١.

٢- سوره لقمان: الآيه ١٨.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٣١ الباب ١٣ ح ١.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٩ الباب ٢ ح ٥.

مقابل المرأة، لا الرجل مقابل اليد، وإذا كان في الرجل خمسمائة كان في المرأة مائتين وخمسين لإجماع المشركه.

وكذا تجب اليه الكامله لو جنى على الإنسان بما يمنع ازدراده رأساً، وذلك ممكن بتغذيته من منفذ آخر، وذلك لأنه واحد في الإنسان، فيشمله دليل اليه الكامله فيما في الإنسان منه واحد، بالإضافة إلى المناط في كامل اليه في إبطال الذوق الذي هو أقل من إبطال الازدراد، لكن عن المبسوط وابن حمزه أن على الجاني الحكومه.

وقال في الجواهر: إنه لا يخلو من وجهه، وفيه ما لا يخفى، نعم إذا صعب عليه الالتفات أو الازدراد كانت فيه الحكومه، كما قاله الشرائع والجواهر وغيرهما.

وإذا جنى عليه بما لا يقدر من رفع رأسه وخفضه، أو بقى مرفوعاً أو مخفضاً، فالحكومه، لإطلاق دليلها بعد انصراف دليل ما في الإنسان واحد عنه، وكذلك إذا لم يقدر على حركته يميناً أو يساراً.

وكذا إذا لم يقدر على ازدراد الطعام لا الماء، أو لا يقدر على ضبط الماء في فمه بما لم يكن شلل، بل وفي الشلل أيضاً، إذ ليس فيه شيء مقدر حتى يكون في شلله ثلثاه.

والظاهر أنه لو سبب له عدم تمكنه من إمساك عنقه فصار رخواً ساقطاً على جانب، اليه الكامله، لأنه أولى من الصعر، فلا يقال إنه شلل وفي الشلل ثلثا اليه، والله العالم.



((ديه اللحين))

(مسأله ١٤): فى اللحين، وهما العظمان اللذان يقال لملقتاهما الذقن ويتصل طرف كل واحد منهما بالأذن من جانبى الوجه وعليهما نبات الأسنان، الديه الكامله، وفى كل واحد منهما نصف الديه، بلا إشكال ولا خلاف ظاهر منهم، وذلك لقاعده الديه فى كل ما فى الإنسان منه اثنان.

ثم لا- فرق فى ذلك بين أن يكون عليهما أسنان أم لا، لصغر أو كبر أو غيرهما، وذلك للتبعيه الظاهره من أشباهه، كما إذا قلع عينه حيث يذهب العضو والقوه، وكما إذا قطع كفه التى فيها الأصابع، وكما إذا كشط جلده رأسه التى فيها الشعر.

فعن الدعائم، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إنه قضى فى جلد الرأس إذا سلخت ففيه الديه»<sup>(١)</sup>.

إلى غير ذلك، ولذا فقول الشرائع: (لو قلعا منفردين عن الأسنان فى الطفل أو من لا أسنان له فديه واحده، ولو قلعا مع الأسنان فديتان) محل نظر، وإن وافقه الجواهر واستدل له بعدم دخول شىء منهما تحت الآخر للأصل، هذا بالإضافة إلى أنه لو كان كذلك لزم فى قلع لحيى الطفل ديتان أيضاً، حيث إن فيه إبطال قوه إخراج الأسنان، فهو من إبطال القوه الواحده فى البدن الذى فيه الديه حسب الإطلاقات.

وكيف كان، ففى قلع نصف أحدهما ربع الديه، وفى الأزيد والأكثر فبحساب ذلك حسب المساحه، لما تقدم من قاعده تبسيط الديه على المساحه، ولو لم يعلم المساحه فالأرش.

وفى نقصان المضغ مع الجنايه عليهما أو تصلبهما على وجه يعسر تحريكهما الأرش، كما فى الشرائع والجواهر، لعدم ثبوت نص فى ذلك، فيشملة إطلاق دليل الحكومه، وكذا لو سبب تقديمهما أو تأخيرهما أو تحريفهما.

ص: ٣٢

وروى الدعائم، عن علي (عليه السلام) قال: «في اللحيين إذا كسرتا ثم جبرتا بغير عيب فديتهما مائة دينار وأربعون ديناراً لكل  
لحي سبعون إذا برئ بغير عيب»<sup>(١)</sup>، فإن تم ذلك على القواعد فهو وإلا ففيه الحكمه لضعف السند.

ص: ٣٣

---

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٨٩ الباب ٤٥ ح ٤.

((ديه الديدن))

(مسأله ١٥): فى الديدن الديه، وفى كل واحده منهما نصف الديه، بلا إشكال ولا خلاف، والإجماعات عليه مستفيضه، بل الظاهر اتفاق المسلمين على ذلك.

فعن ابن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «ما كان فى الجسد منه اثنان ففيه نصف الديه مثل الديدن والعينين» ((١)).

وفى روايته الأخرى، عنه (عليه السلام): «وفى اليد نصف الديه» ((٢)).

وعن زراره، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «فى اليد نصف الديه، وفى الديدن جميعاً الديه» ((٣)).

وعن سماعه، قال: سألته عن اليد، قال: «نصف الديه» ((٤)).

وعن هشام بن سالم، قال: «كل ما كان فى الإنسان اثنان ففيهما الديه، وفى أحدهما نصف الديه، وما كان فيه واحد ففيه الديه» ((٥)).

وعن ابن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «فى قضاء أمير المؤمنين (عليه السلام): وكذلك ديه اليد إذا قطعت خمسون من الإبل» ((٦)).

إلى غيرها من الروايات العامه والخاصه.

ثم إنه لا- إشكال ولا- خلاف فى تساوى اليمنى واليسرى، والرجل والمرأه، والمسلم والكافر، مع ملاحظه ديتها وديته، والكبير والصغير، ومن له يد واحده

ص: ٣٤

- ١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٣ الباب ١ ح ١.
- ٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٥ الباب ١ ح ٥.
- ٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٥ الباب ١ ح ٦.
- ٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٦ الباب ١ ح ٩.
- ٥- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٧ الباب ١ ح ١٢.
- ٦- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٧ الباب ١ ح ١٤.

أو يدان، سواء لم تخلق له يد ثانيه أو ذهبت إحدهما جهاداً أو قصاصاً أو جنايةً أو لغير ذلك، كل ذلك لإطلاق الأدله.

أما احتمال أن اليد الواحده حالها حال العين الواحده فى أن فى قطعها نصف الديه والقصاص، أو الديه الكامله، ففيه إنه بلا دليل إلا التنظير بالعين، مع أنه قياس ومع الفارق.

### فروع فى قطع اليد

((فروع فى قطع اليد))

ثم الظاهر أن اليد إن قطعت من الكتف ففيه نصف الديه، وكذلك إن قطعت من المرفق، أو من الزند، أو من أصول الأصابع بأن قطعت الأصابع فقط، وذلك لأن اليد لها إطلاقات، فحيث أطلق الدليل شمل الكل، ويدل عليه ما ورد فى قطع الأصابع وحدها.

ومنه يعلم أن الحكم كذلك لو قطعت من وسط الكف، أو من وسط الذراع، أو من وسط العضد، وإشكال تساوى الأقل والأكثر فى الديه غير وارد بعد الإطلاق، ووجود مثله فيمن أذهب الضوء دون عضو العين، ومن أذهب العضو الذى بذهابه يذهب النور أيضاً.

وفى المقام لا- إشكال عندهم فى أن قطع الأصابع وحدها توجب الديه الكامله لليدين، وفى القطع من المعصم أيضاً الديه الكامله.

قال فى الشرائع: (وحدها المعصم، فلو قطعت مع الأصابع فديه اليد خمسمائه دينار، ولو قطعت الأصابع منفرده فديه الأصابع خمسمائه دينار).

وقال فى الجواهر: (بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منهما مستفيض)، انتهى.

نعم إذا قطع أحدهم الأصابع، والآخر إلى نصف الكف، والثالث من الزند، والرابع إلى نصف الذراع، والخامس من المرفق، والسادس من

نصف العضد، والسابع من الكتف، كانت له ديه للأصابع، وحكومات على الستة الآخر، إذ لا دليل خاص فيها، فالقاعده إطلاق دليل الحكومه.

ومن الواضح أنه لو قطع من نصف الذراع مثلاً كانت الحكومه للذراع أكثر مما إذا قطع الذراع من الربع القريب من الزند، وأقل مما إذا قطع الذراع من الربع القريب من المرفق مثلاً، كما ذكر ذلك الشيخ وغيره.

نعم ما عن ابن إدريس من اعتبار المساحة فى المقطوع من نصف ذراعه مع كفه، غير ظاهر الوجه، إلا قاعده تبسيط الديه على العضو، فكل جزء من الديه فى قبال جزء من العضو، لكن القاعده غير جاريه هنا بعد أن ظهر عدم الاعتبار بالمساحة، حيث إن قطع مره مع الأصابع ففيه كامل الديه، وإن قطع بدون الأصابع فلا ديه كامله لما بقى حتى يقتضى التقسيط فى بعض اليد.

كما أن ما حكى عنه وعن المفيد وسلار وأبى على والحليين وغيرهم أن فى الساعدين الديه، وفى أحدهما نصفها، وكذا فى العضدين، بل عن ابن إدريس إنه أوجب ديه فى الكف وأخرى فى الساعد وثالثه فى العضد لو كان القطع من المنكب، وكأنه لصدق أن فى الإنسان منه اثنان، فيشملة إطلاق أدله نصف الديه لكل ما فى الإنسان منه اثنان، محل نظر، إذ الدليل منصرف عن مثل ذلك، وإلا لكانت ديه فى الإبهامين وديه فى السبابتين وهكذا، فعدم جعل الشارع لهما كل الديه دليل على عدم اعتبار مثل هذه الوحدات فى جعل نصف الديه لكل واحد منهما، ولا دلالة للرضوى (عليه السلام): «الفخذان ديتهما ألف دينار، وديه كل واحد منهما خمسمائه دينار»<sup>(١)</sup>، على فتوى هؤلاء، إذ ظاهره القطع من الفخذ لا قطع

ص: ٣٤

الفخذ بعد قطع الرجل من الركبه.

قال فى مفتاح الكرامه عند قول العلامه: (وان قطعت من المرفق أو المنكب فالنصف): (أى نصف ديه النفس خاصه، لأصل البراهه وعموم النصوص فإنها قد نطقت بأن فى اليدين الديه وفى إحداها نصفها، وقد عرفت آنفاً أن لها أربعة إطلاقات، فلا يجب من أحد الإطلاقات إلا نصف الديه، والزائد ينفى بالأصل).

إلى أن قال: (هذا هو المشهور كما فى الروض، وهو خيره التحرير والإرشاد والمسالك ومجمع البرهان والمفتاح، ومحمّل اللغه والمبسوط) إلى آخر كلامه.

فتحصل أنه إن قطع يده من أصول الأصابع، أو من الزند، أو من وسطهما، أو من المرفق، أو من وسطها، أو من المنكب، أو من وسطها، لم يكن عليه إلا ديه واحده.

ولو قطع الأصابع كان عليه الديه، فإذا قطع هو أو غيره من مكان آخر أخذاً من وسط الكف وانتهاءً إلى المنكب، لم يكن عليه إلا الحكومه، وكلما كان المقطوع أزيد فالديه حكومه أكثر، مثلاً ديه القطع ثانياً من نصف الكف أقل من ديه القطع ثانياً من الزند وهكذا.

ولو وضع اثنان حديده على اليد فاعتمدا عليها حتى قطعاهما، كان على كل نصف الديه، سواء تساويا فى الاعتماد أم لا، لما عرفت فى بعض المسائل السابقه من أن الاعتبار بعدد الجناه، لا بعدد الجنايات، وقد تقدم شبه هذه المسأله فى مباحث القصاص، كما تقدم أيضاً ما لو وضع أحدهما حديده تحت اليد والآخر فوقها واعتمدا حتى قطعت، وكذا لو أخذ اثنان رأسى المنشار فنشرا اليد حتى قطعتا، إلى غير ذلك من الأمثله.

ولو كانت له يدان كاملتان فى جانب، بحيث لا يصدق على أحدهما أصليه

وعلى الأخرى الزائده، فالظاهر أن فى كل واحده نصف الديه، لإطلاق الدليل، والانصراف إلى المتعارف لو كان فهو بدوى، وإن كان ظاهر المشهور أن الإطلاق لا يشمل كليهما.

ويؤيد ما ذكرناه جعل إرثين لبدنين على حقو واحد، مع أن ظاهر أدله الإرث لا يشملها، إذا لوحظ الانصراف البدوى.

أما إذا كانت إحداهما زائده، فالظاهر أن فى الأصلية الديه وفى الزائده الحكومه، وذلك لأن الأصلية مشموله للإطلاق، والزائده مشموله لإطلاق الحكومه.

أما إذا علم أن إحداهما زائده والأخرى أصلية، فلو قطعتهما قاطع ففيهما الديه والحكومه، ولو قطع إحداهما إنسان أو قطعتهما نفران بحيث لم يعلم أن أيهما قطع الزائده، فالظاهر الرجوع إلى قاعده العدل، من أن على كل منهما نصف ديه ونصف حكومه، وهذا هو المحكى عن المبسوط والتحرير والإرشاد.

ولو كانت كلتا اليدين زائده، ففي أية منهما الحكومه.

وتعرف الزائده من الأصلية بالعرف، لأنه المرجع فى الموضوعات، ولا فرق فيما ذكرناه من كون اليدين فى طرف واحد تاره أصليتين، وتاره زائدتين، وتاره إحداهما زائده والأخرى أصلية، بين كون التعدد من الزند، أو من المرفق، أو من الكتف، لإطلاق ما ذكرناه من الأدله.

وقد عرفت أن الزائده فيها الحكومه لإطلاق أدلتها، فما عن الشيخ فى المبسوط، حيث قال: (عندنا فى الزائده ثلث ديه الأصلية) غير ظاهر الوجه، إلا أن يقال بالثلث فى الإصبع الزائده كما سيأتى، أو فى السن الزائده، أو التشبيه بالشلل، حيث إن الزائده لا تأتى منها العمل النشيط كما هو كذلك فى الشلل.

وفى الكل ما لا يخفى من الإشكال، إذ على تقدير الأمر فى الإصبع

والسن لا- يصح هنا، لأنه كما قال الجواهر: قياس باطل، والتشبيه بالشلل لا وجه له بعد أن لم تكن الزائدة أشل، ولذا كان المشهور الأرش.

ولا فرق في الأرش في الزائدة بين أن يكون القطع لها وحدها، أو مع الأصليه، كلاً على حده، أو يقطع الأصليه من مكان يكون بسببه انفصال الزائده، مثلاً كانت الزائده نابتة من الزند فقطع من المرفق حيث تفصل معه الزائده أيضاً.

وكذا لو قطع بعض الزائده كان فيه الحكومه، لكن الأرش حينئذ أقل كما هو واضح، كما لا فرق بين أن تكون الزائده في موضع اليد أو لا، كما إذا نبتت من صدره مثلاً، وكذا لا فرق بين أن تكون الزائده منفصله عن الأصليه أو ملصقه بها، كما إذا كانت له كفان ملصقه إحداهما بالأخرى.

ولو قطع اثنان يديه الزائده والأصليه، فاشتبه أيهما قطع أيتهما، كان الأرش والديه موزعاً عليهما نصفين، لأنه مقتضى قاعده العدل.

والظاهره أن الزائده لا يصل إرثها إلى حد ديه يد، لأنه المنصرف من الأدله، وصرح به بعضهم، وان كانت الزائده أنشط من الأصليه، وعليه فإذا كانت ديتها أكثر عرفاً أرجع إلى مثل الديه أو أقل.

وحال الأذن الزائده والعين الزائده وغيرهما من الزوائد حال اليد في الأقسام الثلاثه، أى قد تكونان زائدتين، وقد تكونان أصليتين، وقد تكون أحدهما زائده، كما أن الحكم بالأرش وغيره أيضاً كذلك، لوحده الدليل في الكل، والله العالم.



((ديه الأصابع))

(مسأله ١٦): فى أصابع اليدين الديه الكامله، وفى أصابع الرجلين الديه الكامله، وفى كل يد وكل رجل نصف الديه، بلا إشكال ولا- خلاف فى كل ذلك، بل الإجماع المحكى عليه مستفيض، ولم نجد قائلًا بالخلاف، لكن فى كيفية تقسيم الديه على الأصابع خلاف إلى ثلاثه أقوال:

الأول: تساوى الكل فى الديه، الإبهام وغير الإبهام، فى كل إصبع عشر الديه، كما هو المشهور قديماً وحديثاً، بل عليه كافه المتأخرين، كما فى الرياض والجواهر، بل عن السرائر إنه الصحيح الذى يقتضيه أصول المذهب، ونقل فى مفتاح الكرامه عن المسالك ومجمع البرهان والمفاتيح إنه المشهور.

ويدل عليه مستفيض الروايات: كصحيح ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام) قال: «أصابع اليدين والرجلين سواء فى الديه، فى كل إصبع عشر من الإبل»<sup>(١)</sup>.

وحسن الحلبي، قال (عليه السلام): «فى الإصبع عشر الديه إذا قطعت من أصلها أو شلت»، قال: وسألته عن الأصابع أسواء هن فى الديه، قال: «نعم»<sup>(٢)</sup>.

والظاهر أن المراد أن الشلل أيضاً يقتضى أن يكون لها عشر الديه، أى عشر ديه الشلل للمجموع، وهى الثلثان، فنسبه كل إصبع إلى المجموع العشر سواء الصحيح أو الشلل.

وخبر أبى بصير، عنه (عليه السلام) قال: «فى كل إصبع عشر من الأبل»<sup>(٣)</sup>.

وخبر الحكم، عن أبى جعفر (عليه السلام): «فى كل إصبع من أصابع اليدين ألف درهم، وفى كل إصبع من أصابع الرجلين ألف درهم»<sup>(٤)</sup>.

ص: ٤٠

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٤ الباب ٣٩ ح ٤.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٤ الباب ٣٩ ح ٣.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٥ الباب ٣٨ ح ٧.

٤- الكافى: ج ٧ ص ٣٣٠ ح ٢.

وعن دعائم الإسلام، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، إنه قال: «في الأصابع في كل إصبع مائة دينار، وفي كل مفصل ثلث ديه الإصبع إلا الإبهام، فإن في كل واحد منهما مفصلين» (١).

الثانى: إن في الإبهام ثلث ديه اليد، وفي الأربع الباقية الثلاثان، وقد حكى هذا القول مفتاح الكرامه عن الخلاف والتهذيب والاستبصار والوسيله، وفي الخلاف الإجماع عليه، وكذا الغنيه على احتمال، وفي المبسوط رواه أكثر أصحابنا، لكن عن ابن إدريس نسبة الروايه إلى الشذوذ.

ويدل عليه ما فى كتاب ظريف، عن على (عليه السلام) قال: «فى الإبهام إذا قطع ثلث ديه اليد مائه دينار وستة وستون ديناراً وثلثا دينار، وفى الأصابع فى كل إصبع سدس ديه اليد ثلاثه وثمانون ديناراً وثلث دينار، وديه الأصابع التى فى القدم ثلث ديه الرجل ثلاثمائه وثلثه وثلثون ديناراً» إلى أن قال: «وديه كل إصبع منها سدس ديه الرجل ثلاثه وثمانون وثلث دينار» (٢).

وفى الفقه الرضوى (عليه السلام): «فى الإبهام إذا قطع ثلث ديه اليد».

أقول: الترجيح مع روايات المشهور، لأصحيه السند، والأكثرية وذهاب المشهور قديماً وحديثاً، ولعل ذلك كان لأجل قاعده الإلزام أو ما أشبهه.

أما احتمال تخصيص الروايات السابقه بهذه الروايات، بأن يراد بالتساوى فى تلك التساوى فى غير الإبهام كما عن الشيخ، فهو خلاف ظاهر بعضها، وخلاف صريح آخر.

ص: ٤١

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٥٣ الباب ١٢ ح ٢.

٢- الكافي: ج ٧ ص ٣٣٦.

الثالث: ما حكاه الجواهر عن الكافي، من أن في كل إصبع عشر ديه، إلا الإبهام فديتها ثلث ديه اليد، وقال في الرجلين في كل إصبع من أصابعهما عشر ديه، ونحوه عن الغنية والإصباح، إلا- أنهما سويا بين أصابع اليدين والرجلين، بل عن ظاهر الأول ومحتمل الثاني الإجماع عليه.

وفيه: إنه بعد عدم الدليل، فيه تفصيل بين اليد والرجل، وزيادة الديه للمجموع عن الديه الواحد، وكلاهما خلاف الأدلة التي تقدمت جملة منها.

### قسمه الديه على الأنامل

((قسمه الديه على الأنامل))

ثم إن ديه كل إصبع مقسومه على ثلاث أنامل بالسويه عدا الإبهام، فإن ديتها مقسومه بالسويه على اثنين بلا خلاف، كما في الجواهر، ولم ينقل في مفتاح الكرامه خلافاً، بل عن الشيخ في الخلاف الإجماع عليه.

ويدل عليه قويه السكوني، كما رواها الصدوق، ورواها الشيخ أيضاً، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يقضى في كل مفصل من الإصبع بثلث عقل تلك الإصبع إلا الإبهام، فإنه كان يقضى في مفصلها بنصف عقل تلك الإبهام، لأن لها مفصلين»<sup>(١)</sup>.

وعن دعائم الإسلام، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، إنه قال: «في الأصابع في كل إصبع مائه دينار، وفي كل مفصل ثلث ديه الإصبع إلا الإبهام فإن في كل واحد منهما مفصلين»<sup>(٢)</sup>.

وفي خبر الجعفریات، عن علي (عليه السلام): «في الإبهام خاصه مفصلين، ففي كل مفصل منهما نصف ديه الإبهام، وفي كل مفصل من الأصابع، كلها ثلث ديه الإصبع كامله»<sup>(٣)</sup>.

ص: ٤٢

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٧ الباب ٤٢ ح ١.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٢٥٣ الباب ١٢ ح ٢.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٩ الباب ٣٦ ح ١.

وروى المقنع، عن علي (عليه السلام): «كان يقضى فى كل مفصل من الأصابع بثلث عقل تلك الأصابع، إلا الإبهام فإنه كان يقضى فى مفصلها نصف عقل تلك الإصبع، لأن لها مفصلين» (١).

نعم يعارض ذلك خبر ظريف والرضوى، فى الأول على ما عن الكافى: «وديه المفصل الأوسط من الأصابع الأربع، إذا قطع فديته خمسة وخمسون ديناراً وثلث دينار، وفى المفصل الأعلى من الأصابع الأربع إذا قطع سبعة وعشرون ديناراً ونصف وربع ونصف عشر دينار» (٢).

وعن الفقيه والتهذيب والجامع: «سبعة وعشرون ديناراً ونصف دينار وربع دينار» (٣).

وعن الكافى والتهذيب والفقيه، قال (عليه السلام): «وفى الرجل فى المفصل الأوسط من الأصابع الأربع إذا قطع فديته خمسة وخمسون ديناراً وثلث دينار، وفى المفصل الأعلى من الأصابع الأربع التى منها الظفر إذا قطع فديته سبعة وعشرون ديناراً وأربعه أخماس دينار» (٤).

وقال فى الثانى: «وديه المفصل الأوسط من الأصابع إذا قطع خمسة وخمسون ديناراً وثلث»، إلى أن قال: «وفى المفصل الأعلى من الأصابع الأربع إذا قطع فسبعة وعشرون ديناراً وربع عشر دينار» (٥).

وهاتان الروايتان بالإضافة إلى اختلافهما، واختلاف الرواية فى الأولى، وعدم حجيه الرضى، لا تتمكن أن تقاوم دليل المشهور بعد عدم عمل أى

ص: ٤٣

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٨١ الباب ٣٩ ح ١.

٢- الكافى: ج ٧ ص ٣٣٧.

٣- التهذيب: ج ١٠ ص ٣٠٣.

٤- التهذيب: ج ١٠ ص ٣٠٧.

٥- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٥٣ الباب ١٢ ح ٣، عن فقه الرضا: ص ٤٣.

فقيه بهاتين مما هو في أعلى درجات الإعراض الكاشف عن خلل فيها كالتقيه ونحوها، وإن كانت روايه ظريف حجه سنداً.

ثم إنه لو كان مفصل زائد أو ناقص، كما إذا كان في الإبهام مفصل واحد أو ثلاث مفاصل، أو كان في إحدى الأربع مفاصلان أو أربعة مفاصل، فلا إشكال في أن الإبهام ذا مفصل واحد له كل ديه الإبهام لأنه إبهام حينئذ، وكذلك إذا كان في إحدى الأربع مفصل واحد لكل الإصبع، لا أنه كان مفاصلان ناقصاً، وكذا إذا كان في إحدى الأصابع الأربع مفاصلان فقط، فلكل مفصل نصف ديتها.

أما إذا كان في الإبهام ثلاثه مفاصل، أو كان في إحدى الأربع أربعة مفاصل، فالظاهر تقسيم الديه على الثلاث في الأول، وعلى الأربع في الثاني، ولذا قال في الجواهر: لو كان للإصبع أربع أنامل، ففي كل أنمله ربع ديه الإصبع مع تساوى الأربع، أو القرب منه، وتساوى الأصابع في الطول.

ثم إنه في الإصبع الزائده ثلث الأصليه، وفي الجواهر بلا خلاف أجده فيه، كما اعترف به في كشف اللثام، بل عن ظاهر الغنيه أو صريحها الإجماع عليه، وكذلك نقل مفتاح الكرامه عدم الخلاف عن كشف اللثام، وسكت هو عليه وعلى إجماع الغنيه.

ويدل عليه: خبر غياث الندی رواه المشايخ الثلاثه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «في الإصبع الزائده إذا قطعت ثلث ديه الصحيحه»<sup>(١)</sup>.

ص: ٤٤

---

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٤ الباب ٣٩ ح ٢.

وخبر الجعفریات، عن علی (علیه السلام): «وفی الإصبع الزائده ثلث ديه الإصبع» (١١).

وروايه الشيخ فی النهايه: «وفی الإصبع الزائده ثلث ديه الصحيحه» (٢٢).

نعم يعارض ذلك ما فی خبر الحكم من أن الخلقه التي قسمت عليها اليه في عشر أصابع في اليدين، فما زد أو نقص فلا ديه له (٢٣)، لكنه بعد إمكان حمله على إرادته المقدره لا يتمكن من معارضة ما سبق من جهة حجيه سند خبر غياث، فهو صحيحه أو موثقه، وعمل المشهور به، بل عن خبر الحكم إعراض مطبق، بالإضافة إلى أنه يعارضه ما دل على وجود الأرش في الخدش، فكيف بالإصبع.

لكن ينبغي أن يستثنى من ثلث اليه في الإصبع الزائده أمران:

الأول: ما إذا لم تسم إصبعاً، كما إذا كان قطعه لحم أو ما أشبهه، ففيه الحكومه، لإطلاق أدلتها بعد عدم شمول دليل المقام له.

الثاني: ما إذا لم تسم زائده، بل كان في العرف أصلياً، كما تقدم مثله في اليد، فلا يبعد تقسيم اليه على كلها بالتساوي، لأنه بعد أن لم يشمل دليل الزائده يشمل دليل ألف دينار لكل الأصابع.

وفى الحقيقه الاستثناء في الأمرين منقطع كما لا يخفى.

ولو كان له خمس أصابع، لكن كان وضع إحداها بحيث لا يعلم هل أنها زائده أو أصلية، فلا يبعد التمسك بأصل العلامه، والقول بأن فيها عشر اليه، ولا يبقى مجال حينئذ لأصل البراءه عن التفاوت بين ديه الزائده والأصلية.

ص: ٤٥

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٨ الباب ٣٦ ح ١.

٢- النهايه: ص ٧٦٨.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٣ الباب ٣٩ ح ١.

قال فى الجواهر: وكذا الكلام فى الأئمة المعلوم زيادتها بالخروج عن السمى ونحوه، فإن فىها ثلث ديه الأئمة الأصلية، كما صرح به فى الإرشاد وعن غيره، ولعله لفحوى خبر غياث.

أقول: وهو كذلك، وهذا الكلام منه وكلامه السابق فى أربع أنامل للإصبع يؤيد ما ذكرناه فى الإصبع السادسة، حيث قلنا إنها قد تكون زائده وقد تكون أصلية، فإن الأئمة الرابعة إذا كانت كذلك كانت الإصبع السادسة كذلك تاره أصلية وتاره زائده.

### ديه الإصبع إذا كانت شلاً

((ديه الإصبع إذا كانت شلاً))

وفى شلل الإصبع ثلثا ديتها إجماعاً كما عن الخلاف والغنية، وعن المبسوط والسرائر أن كل ما كان فى إتلافه الديه كان فى الشلل منه ثلث الديه، ويؤيد ذلك أنه لم ينقل عن أحد الخلاف، ولذا قال فى الجواهر: بلا خلاف أجده فيه، ولم ينقل مفتاح الكرامة ولا غيره خلافاً فى المسألة، بل ادعى الشيخ أن فيه أخبار الفرقه أيضاً.

ويدل على الحكم بالإضافة إلى هذا المرسل، وإلى أن فى قطع الشلل ثلث الديه، كقول أبى عبد الله (عليه السلام): «فى اليد الشلاء والإصبع الشلاء فى كل واحد منهما ثلث الديه»<sup>(١)</sup>.

وفى المقنع الذى هو متون الروايات بعد أن ذكر قطع الأصابع المشلوله قال: «لأنها على الثلث من ديه الصحاح»<sup>(٢)</sup>، مما يدل على أن فى الشلل ثلثى الديه، لأنه لازم عرفى فى كون الشىء فيه الديه.

بعض الروايات، كصحيح الفضيل بن يسار، سألت أباً عبد الله (عليه السلام) عن الذراع إذا

ص: ٤٦

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧١ الباب ٢٦ ح ٢.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧١ الباب ٢٦ ح ٣.

ضرب فانكسر من الزند، فقال: «إذا يبست منه الكف فشلت أصابع الكف كلها فإن فيها ثلثي الديه ديه اليد» قال: «وإن شلت بعض الأصابع وبقي بعض فإن في كل إصبع شلت ثلثي ديتها» قال: «وكذا الحكم في الساق والقدم إذا شلت أصابع القدم» ((١)).

ولا يعارض ذلك ما رواه زراره، عن الصادق (عليه السلام): «في الإصبع عشر من الإبل إذا قطعت من أصلها أو شلت» ((٢)).

ونحوه ما رواه الحلبي ((٣)).

وروايه ظريف: «وشلل اليمين ألف دينار، وشلل الرجلين ألف دينار» ((٤)).

وروايه الدعائم، عن علي (عليه السلام) قال: «في الأصابع إذا شلت فقد تم عقلها» ((٥))، إذ احتمل في الأولين (سلت) بالسن لا بالشين.

والرابع: ظاهره وجوب العقل، لا أن فيه تمام العقل.

والثالث: على تقدير دلالة لا يمكن العمل به بعد إعراض المشهور عنه، بالإضافة إلى أنه موافق لفتوى بعض العامة، والعمده أن المعارض الذي عمل به المشهور بل المجمع عليه لا يدع مجالاً لهذه الأخبار، فاللازم رد علمها إلى أهلها (عليهم السلام).

ثم إن في شلل البعض بالنسبه، أي إذا شلت أنمله كان فيه ثلثا ديه الأنمله، وفي الزائده ثلث الثلث، وإذا قطع الجاني الإصبع المشلوله سواء شلت بالجنايه

ص: ٤٧

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٥ الباب ٣٩ ح ٥.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٥ الباب ٣٩ ح ٨.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٤ الباب ٣٩ ح ٣.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٧٢ الباب ١ ح ١.

٥- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٠ ح ٢٦ ح ١.



أو بدونها فعليه ثلث ديه الصحيح بلا إشكال ولا خلاف، وفي الجواهر بلا خلاف أجده فيه، وفي مفتاح الكرامه إن في كشف اللثام أنه قد قطع به الأصحاب.

ويدل عليه ما رواه الحكم، عن الباقر (عليه السلام): «في كل إصبع من أصابع اليدين ألف درهم، وكل ما كان من شلل فهو على الثلث من ديه الصحاح»<sup>(١)</sup>.

وخير حسن بن صالح، عن الصادق (عليه السلام): «في من قطع يد رجل ثلاث أصابع من يده شلل وقيمته الثلاث أصابع الشلل مع الكف له ألف درهم فإنه على الثلث من ديه الصحاح»<sup>(٢)</sup>.

وقد تقدم خبر ابن عيينه، وعبارته المقنع التي هي متون الروايات.

ثم إنه لا فرق بين الشلل بسبب جان أو خلقه، وذلك لإطلاق النصوص السابقة، ومعقد الإجماع والفتاوى، ولا فرق بين الشلل الخفيف والثقيل.

نعم إذا كان الشلل في طريقه إلى الزوال، فالظاهر الحكومه، لانصراف النص والفتوى عن مثله، وحيث يشكل شمول أدله الصحيحه لمثله فاللزام بالحكم بالحكومه، لأنه المرجع فيما لا نص فيه.

ص: ٤٨

---

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٣ الباب ٣٩ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٥٣ الباب ٢٨ ح ٢.

(ديه الظفر))

(مسأله ١٧): الظفر إذا لم ينبت فديته عشره دنانير، أو جزء من مائه جزء من الديه، فقد عرفت سابقاً أن الديه إحدى الستة لا خصوص الدينار.

وكذا لو نبت أسود.

ولو نبت أبيض كان فيه خمسه دنانير، كما عن الشيخ وابن حمزه والقاضى والفاضلين والشهيدى والمقداد والكركى، وهو المشهور كما عن التحرير وتعليق الكركى والروضه ومجمع البرهان وكشف اللثام والمفاتيح، والروايه بذلك مشهوره كما فى الشرائع وكشف الرموز، وعن التنقيح أن عليها عمل الأصحاب، وهى روايه مسمع المرويه فى الكافى، وهى كافيه فى حجيتها وإن كان فى سندها ضعف، كما رواها الشيخ أيضاً، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى الظفر إذا قطع ولم ينبت أو خرج أسود فاسداً عشره دنانير، وإن خرج أبيض فخمسه دنانير» (١).

وبهذه الروايه تقيده روايه ابن سنان الصحيحه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «فى الظفر خمسه دنانير» (٢).

وروايه ظريف، عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «فى كل ظفر من أظفار اليد خمسه دنانير، ومن أظفار الرجل عشره دنانير» (٣).

قال فى الجواهر: خصوصاً بعد عدم عامل بالإطلاق المزبور كالتفصيل المروى عن ظريف، كما أن اللازم أن يحمل على روايه مسمع ما رواه الصدوق فى المقنع، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إنه قضى فى الظفر إذا قطع بعشره

ص: ٤٩

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٦ الباب ٤١ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٧ الباب ٤١ ح ٢.

٣- الكافى: ج ٧ ص ٣٣٧.

دنانير»، وقال في موضع آخر: «وفي الظفر عشره دنانير، لأنه عُشر الإصبع»<sup>(١)</sup>.

أما ما ذكره الرضوى (عليه السلام) حيث قال: «وديه أظفار كل يد مائتان وخمسون ديناراً»، ثم قال: «وروى أن على كل ظفر ثلاثين ديناراً، والعمل في ديه الأظافر في اليدين والرجلين على كل واحد ثلاثون ديناراً»<sup>(٢)</sup>، فاللزام رد علمه إلى أهله (عليهم السلام).

ومما تقدم ظهر أن قول من قال بأنه إذا خرج أسود كان عليه ثلثا الديه، لأنه في معنى الشلل، وللأصل ولاستبعاد مساواه عوده لعدمه، غير ظاهر الوجه بعد النص المتقدم مما لا يدع مجالاً للأصل والاستبعاد، بالإضافة إلى أنه غير الشلل، كما أن تفصيل أبي على في المقام غير ظاهر الوجه أيضاً.

ولا فرق بين أن يكون نباته سريعاً أو بطيئاً، نعم الظاهر أنه إذا لم ينبت إلى السنه كان في حكم عدم الإنبات وإن نبت بعد ذلك، لأنه هبه جديده من الله سبحانه، كما يستفاد من النصوص الواردة في الأذن والشعر والعقل والعين والحيض والسن على ما سبق الإلماع إليها.

ولا فرق بين نباته كالسابق، أو أغلظ كما يتعارف ذلك، حيث إنه بعد السقوط ينبت أغلظ.

ولو نبت مكسور الوسط أو نحوه فالظاهر زياده الحكومه على المقرر، لانصراف إطلاق النبات إلى ما ينبت كالسابق.

ولو نبت أخضر أو ما أشبهه فالحكومه أيضاً، لعدم نص فيه.

ولا فرق بين أصابع اليد والرجل، وإن كان إظفر الإصبع الخنصر في الرجل كالشوكه، كما قد يكون كذلك، لعدم الانصراف عنه، والمرأه

ص: ٥٠

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٨٠ الباب ٣٨ ح ١.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٨١ الباب ٣٨ ح ٢.

تعاقل الرجل إلى الثلث كما فى الإصبع على ما تقدم فى حديث أبان.

ولو قطع نصف الإظفر ففیه نصف الیه، سواء كان النصف طولاً أو عرضاً، لكن ذلك فىما كان القطع من المتصل باللحم، أما النصف الذى كله خارج عن اللحم ففیه الحکومه.

والظاهر أن فى إظفر الإصبع الزائده ثلث ديه الإظفر، لفهم ذلك من دليل الثلث فى نفس الإصبع الزائده.

ثم الظاهر أنه لو قلع إظفره ثم قطع إصبغه، كان فى الإصبع بقیه الیه، أى تسعون دیناراً، لأن المائه ديه الجميع، فإذا أخذ المجنى علیه عشره منها كان فى الباقى بقیه الیه، ولا یبعد أن یكون الحکم كذلك فى ما إذا قلع إظفره ثم قطع أنمله واحده فله بقیه ثلث الیه، لأن الثلث وضع للأنمله مع الظفر.

ولو كسر إظفره ففیه الحکومه، سواء بقى مكسوراً دائماً أم لا، نعم الحکومه فى الأول أكثر.

((ديه كسر الظهر))

(مسأله ١٨): قال فى الجواهر مازجاً مع الشرائع: (فى الظهر إذا كسر ولم يصح الديه كامله، وكذا لو أصيب فاحدودب كسراً ولم يكسر، أو صار بحيث لا- يقدر على القعود، بلا- خلاف أجده فى شىء من ذلك، بل عليه الإجماع عن الغنيه فى الأول، وعن الخلاف فى الأخيرين) انتهى.

وفى مفتاح الكرامه، عن الخلاف ومجمع البرهان أن دليله الإجماع والأخبار.

ويدل عليه قول الصادق (عليه السلام)، فى الرجل يكسر ظهره، فقال: «فيه الديه كامله» ((١)).

وخبر السكونى، عن على (عليه السلام)، قال: «فى الصلب الديه» ((٢)).

وفى كتاب يونس الذى عرضه على الرضا (عليه السلام)، قال: «والظهر إذا أحذب ألف دينار» ((٣)).

وكتاب ظريف، قال: «أحذب منها الظهر فحيثئذ تمت فيه ألف دينار» ((٤)).

وخبر بريد، عن أبى جعفر (عليه السلام): «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى رجل كسر صلبه فلا يستطيع أن يجلس، إن فيه الديه» ((٥)).

وعن الدعائم، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إنه قضى فى الصلب إن كسر فلم ينجر فالديه كامله، وكذلك إن انجر على عثم أى احدودب ففيه الديه كامله، وإن انجر على غير عيب ففيه مائه دينار» ((٦)).

ص: ٥٢

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٤ الباب ١ ح ٤.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٣٢ الباب ١٤ ح ٢.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٤ الباب ١ ح ٢.

٤- الكافى: ج ٧ ص ٣٤٢.

٥- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٣٢ الباب ١٤ ح ١.

٦- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٥٥ الباب ١٤ ح ١.

والظاهر أنه كذلك إذا صار منخسناً إلى الخلف، أو إلى أحد الجانبين، أو لم يقدر على القيام، للمناط ولإطلاق ما دل على كامل اليه في ما في البدن منه واحد، كما استدل بذلك الجواهر لمسأله الكسر وغيره.

وكأنه لذا قال في كشف اللثام: وكذا إن صار بحيث لا يقدر على المشى أصلاً، أو يقدر عليه راعياً، أو بعكاز بيديه، أو بإحدهما، أو ذهب بذلك جماعه، أو مأؤه، أو إجهاله، أو حدث به سلس البول ونحوه.

أقول: كسلس الغائط، وسلس الريح، وسلس الدم في المرأه، أو في الرجل.

لكن عن التحرير: الحكومه إذا ذهب مأؤه دون جماعه، لأنه لم تذهب المنفعه.

وقال في الجواهر: لعله الأقوى.

وفيه: إن الماء مما يشمله دليل ما في الإنسان واحد، فالأقوى ما في كشف اللثام.

نعم الظاهر الحكومه إن قل مأؤه، كما أنها الظاهر إذا أورثه وجعاً شديداً في ظهره أو غير شديد، لإطلاق أدلتها.

وهل كسران في الظهر له ديتان، أو ديه واحده، احتمالان، من إطلاق الدليل، وغالباً يكون الكسر بالضرب متعدداً، ومن أنه يلزم منه تساوى الكل والبعض، لكن لا يبعد كون الثاني أقرب إذا كان بضرب واحد، وتساوى الجزء والكل لا بأس به، كما في اليد والرجل على ما تقدم.

أما إذا كان بضربين فكل عله توجب معلولاً.

ثم الظاهر إن الكسر يشمل انفصال العظام بعضها عن بعض، وإن لم يكن كسر عظم، لصدق «في الصلب»،

و«فى البدن منه واحد» وغيرهما، والحكومہ إن لم يقدر على الالتفات بدون الكسر.

ولو صلح الظهر بعد الكسر ونحوه بأن رجع إلى حاله الأول، فالظاهر أن فيه مائه دينار، كما عن الغنيه والمقنعه والإصباح وموضع من السرائر، وعن الحواشى إنه قوى، بل عن الغنيه الإجماع عليه.

ويدل عليه خبر ظريف الذى قد عرفت سابقاً حجيته، قال (عليه السلام): «إن كسر الصلب فجب على غير عيب فمائه دينار».

وقد تقدم دلالة خبر الدعائم، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) عليه، فيصلح أن يكون مؤيداً له، لكن المشهور كما حكى عنهم ذهبوا إلى أنه إن أجبر على غير عيب كان فيه ثلث الديه، واعترف غير واحد بأنهم لم يظفروا فيه على نص.

قال فى مفتاح الكرامه: (إن فى مجمع البرهان وكشف اللثام والرياض أنا لم نعرف مستنده، قلت: الظاهر أنهم وصل إليهم نص لم يصل إلينا، لأن النهايه متون الأخبار، كما قال فى خطبه المبسوط، مضافاً إلى الحكم به فى السرائر التى لا عمل فيها عند صاحبها إلا بالقطعيات) انتهى.

أقول: فهناك مرسله مشهوره العمل بها، وصحيحه ذهب إليها غير واحد، والترجيح مع الثانى، ولو قيل بالتعارض والتساقط كان العمل على البراءه، أو الحكومه، أو قاعده العدل بنصف الديتين.

ولو كسر الظهر فشلت الرجلان، فديه لكسر الظهر وثلثا ديه لشلل الرجلين بلا إشكال، بل فى الجواهر بلا خلاف أجده فيه بيننا، وعن الخلاف إجماع الفرقه وأخبارها عليه، وذلك لأنه جنائتان،

ففى الأولى الديه، وفى الثانىة ثلثا الديه، لما تقدم من أن شلل كل ما فيه الديه ففیه ثلثا تلك الديه.

ومنه يعلم أنه كلما كسر الظهر فسرى إلى موضع آخر بإبطاله كان فى ذلك ديه الكسر وديه إبطال تلك القوه، كما إذا ذهب جماعه بسبب كسر الظهر، وإذا سرى إلى موضع آخر بشلله كان عليه بالإضافه إلى الكسر ثلثا ديه ذلك المشلول.

ثم قد تقدم أنه مائه دينار إذا صلح ظهره من غير عيب، فهل الحكم كذلك إذا صلح من غير عيب لكن بإجراء عمليه جراحيه خارج عن الموازين الطبيه التى كانت تعطى العلاج بسبب العقارات، وكذلك فيما إذا بتر رجله مثلاً فأجرى المجنى عليه عمليه جراحيه بأن أوصل الساق المبتوره، وكذلك فى الإصبع المبتوره، أو إذا كان أوصل ساقاً لإنسان آخر بساقه، أو إصبعاً لآخر بإصبعه، أو أن فى كل ذلك الحكومه، احتمالان.

وإن كان لا يبعد أن الضمان لا يرتفع بالوصل بعمليه جراحيه لأنه كالموهبه الجديده، وإطلاق ما دل على أنه إن جبر بغير عيب ففیه مائه دينار مثلاً لا يشمل مثل المقام.

كما أنه كذلك إذا شوفى بأمر خارق، فبالقطع والكسر وجبت الديه، ولم يعلم توقف الوجوب بعدم الوصل غير المعتاد، وإن كانت المسأله بحاجه إلى تأمل أكثر.

ولو تعدى كسر الظهر إلى الموت، فالظاهر أنه لا تعدد فى الديه، بل عليه ديه النفس ويكون الكسر حينئذ مقدمه له، كما فى كل جراحه تنتهى إلى الموت، وقد تقدم فى بعض المسائل السابقه تفصيل ذلك.

وإذا كسر ظهره فشلت رجل واحده، أو إصبع، أو أصابع منه، كان فيه ديه الشلل لذلك العضو، بالإضافه إلى ديه الكسر، والله سبحانه العالم.



((ديه قطع النخاع))

وفى النخاع إذا قطعه الديه كامله، لأنه واحد فى الإنسان، وفى الجواهر بلا خلاف أجده فيه، هذا إذا فرض بقاء الإنسان بعد قطعها، أما إذا مات به، فله ديه الموت لأن ما يعقب الموت لا ديه فيه، كما تقدم غير مره، والغالب بل لا نجد أن قال طبيب إن الإنسان يبقى بعد قطعه، إلا إذا أمكن ذلك بالوسائل الحديثه.

وهل الحكم كذلك فى سائر أقسام المخ من العظام، كما إذا فرغ العظم منه بوسيله، احتمالان، من إطلاق ما فى البدن منه واحد أو اثنان كمخ الساقين وغيرهما، ومن انصراف الدليل إلى غير ذلك، ولا يبعد الثانى، وعليه يكون فيه الحكومه.

(ديه ثدى المرأة))

(مسألة ١٩): فى ثدى المرأة الديه الكامله، وفى كل واحده نصف الديه، بلا إشكال ولا خلاف، وفى مفتاح الكرامه بلا خلاف أجده، وعن الغنيه والتحرير والروضه الإجماع عليه، وفى الجواهر الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منهما مستفيض.

ويدل عليه ما تقدم مما دل على أن ما فى البدن منه اثنان ففى كل واحد منهما نصف الديه.

وخصوص صحيح أبى بصير، عن أبى جعفر (عليه السلام)، فى رجل قطع ثدى امرأته، قال (عليه السلام): «إذا أُغزِمه لها نصف الديه» (١).

وفى المقنع الذى هو متون الروايات: «وفى ثدى المرأة الديه كامله» (٢).

ثم الظاهر أنه لا شىء فى اللبن الذى يقطع بسبب قطع الثدي، فإنه كنور البصر الذى يذهب بواسطه قلع العين.

نعم إذا جنى عليها بما قطع لبنها بدون قطع الثدي كان فى ذلك الديه كامله، لأن در اللبن قوه كسائر القوى، وحيث إنه موزع على الشدين كان فى كل واحد منهما نصف الديه للقاعده الكليه، فتكون حال هذه القوه حال نور البصر وقوه السمع وغيرهما، فما عن الشيخ فى المبسوط والمحقق والعلامه، وأيدهم الجواهر وغيره من أن فى قطع لبنهما مع بقائهما الحكومه، غير ظاهر الوجه.

ومنه يعلم ملاحظه النسبه فى الديه إذا قل اللبن كمأ أو كيفاً، مثلاً كانت تعطى اللبن سنتين فصار سنه، أو كانت تعطى كل يوم ثلث مد فصار سدس مد، فإن فيه نصف الديه، لمقتضى قاعده بسط الديه على الجسم أو القوه، ولذا كانت الديه بالنسبه إلى الكل فى من أذهب بعض قوه بصره أو سمعه أو ما أشبهه.

ص: ٥٧

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٧٠ الباب ٤٦ ح ١.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٣٨ الباب ١ ح ١٩.

أما إذا لم تبطل القوه وإنما سببت الجنايه انعقاد اللبن في الثدي فلا ينزل، فالظاهر أن فيه الحكومه، لإطلاق أدلتها بعد عدم شمول قاعده الواحد والاثنين له، ولو من جهه الانصراف، وهذا هو الذى ذكره الشرائع والجواهر والقواعد على تفسير كشف اللثام له.

وكذا إذا كان الانعقاد فى الجملة بأن أخذ الدر قطره قطره، وهكذا إذا سببت الجنايه در اللبن بغزاره، حيث لا تسمكه الثدي، أو أوجبت اختلاطه بالدم، إلى غير ذلك من العيوب التى لا نص خاص فيها.

ولو قطع بعض الثدي، فالظاهر أن ذلك بحساب المساحه، لقاعده النسبه وللمناطق فى الأعضاء الأخر التى ورد فيها الديه بالحساب.

ولو قطعها مع شىء من جلد الصدر، فالديه والحكومه، ولو أجاف مع ذلك الصدر فالديه والحكومه وديه الجائفه، كما ذكره الشرائع والقواعد والجواهر وغيرهم، كل ذلك لإطلاق أدله كل واحده من تلك الجنايات، وكذا فى مثل الموضحه وغيرها، لوحده الدليل فى هذا المقام، وفى غيره.

### ديه الحلمتين

((ديه الحلمتين))

ولو قطع الحلمتين، فالظاهر أن فيهما الديه، لقاعده ما فى الإنسان منه اثنان، واختار هذا الشيخ فى المبسوط، وابن حمزه وإدريس والفاضل والمفاتيح والحواشى وغيرهم.

وذهب آخرون إلى الحكومه، وهذا هو المنقول عن الإيضاح والمسالك والروضه، واستدل لهذا القول بأنه لو لزم الديه فى الحلمتين لزم مساواه الجزء للكل، وفيه: إنه لا بأس به، كما فى اليد والرجل، وفى نور العين ونفس العين إلى غير ذلك.

وتوقف فى المسأله الشرائع وكشف الرموز واللمعه والمقتصر والتنقيح، على ما حكى عنهم من البراءه وأنها جزء الثديين، ومن قاعده ما فى البدن منه اثنان.

وفيه: إنك قد عرفت أن القاعده

لا تدع مجالاً للبراءة وغيرها، والأقوى هو القول الأول، وإن جعل الجواهر الأولى الحكومه.

ثم إنه لو قطع بعض الحلمه فعلى الحساب، لقاعده التبسيط المؤيده بالمناط فى غيرها.

ولو قطعهما ثم قطع الثدي، فالظاهر أن فى الثدي حينئذ الحكومه، كما عن الوسيله وكشف اللثام، وذلك لإطلاق دليل الحكومه بعد عدم شمول دليل المساحه للمقام، إذ الحلمه غير الثدي موضوعاً، فليس من جنس واحد، وحكماً إذ فى الحلمه الديه لا بعض ديّه المساحه.

ثم أن مقتضى القاعده أن فى ثديى الرجل أيضاً كمال الديه، لأن للرجل أيضاً ثديين، وإن لم تكن ناتيّه كثنى المرأه، فتشملهما أدله الواحد والاثنين.

أما فى حلمتى ثديه ففيه أقوال:

الأول: الديه أيضاً، بل إجماعاً كما عن الخلاف، وهو مذهبنا كما عن المبسوط والسرائر، وهو المنقول كما عن الحواشى والتحرير والإرشاد والمختلف والمفاتيح والتلخيص، كما حكى عنهم مفتاح الكرامه، وذلك لقاعده كل ما فى البدن منه اثنان.

الثانى: الحكومه، كما قواه فى محكى الإيضاح واستوجهها فى المسالك، لعدم شمول إطلاق قاعده الاثنين \_ ولو للانصراف \_ لهما، فيشملهما دليل الحكومه.

الثالث: إن فيهما ربع الديه، فيكون فى كل واحد منهما ثمن الديه مائه وخمسه وعشرون ديناراً، كما عن الفقيه والوسيله والجامع وأبى على، ومال إليه المقدس الأردبيلى والرياض، وذلك لمعتمده ظريف أو صحيحته من قول على (عليه السلام): «فى حلمه ثدى الرجل ثمن الديه مائه دينار، وخمسه وعشرون ديناراً»، وهذا القول هو الأقرب، لأن الروايه مخصصه لقاعده الواحد والاثنين.

ثم إنه لا فرق في ما ذكرناه بين كبير السن وصغيره.

وإذا كان في حلمه ثدى المرأة والرجل اختلاف كما اخترناه، ففي الخنثى تابع لجعله نفسه رجلاً أو امرأة كما تقدم، أو تنصيف  
الديتين لقاعده العدل، أما البراءة عن الزائد فلا وجه لها بعد العلم الإجمالي، والله العالم.

ص: ٦٠

((ديه الحشفه والقضيب))

(مسأله ٢٠): فى الحشفه فما زاد الديه الكامله وإن استؤصل، وذلك بلا إشكال ولا خلاف، وفى الجواهر الإجماع بقسميه عليه. ويدل عليه بالإضافه إلى الأدله العامه الداله على أن ما فى البدن منه واحد ففيه الديه، جمله من الروايات الخاصه.

كصحيح ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «وفى الذكر إذا قطع من موضع الحشفه الديه» ((١)).

وحسن الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «وفى الذكر إذا قطعت الحشفه وما فوق الديه» ((٢)).

وفى ثلاث روايات أخر، صحيحه وموثقتين قال (عليه السلام): «فى الذكر إذا قطع الديه كامله» ((٣)).

وفى ما عرضه يونس على الرضا (عليه السلام)، قال (عليه السلام): «والذكر إذا استؤصل ألف دينار» ((٤)).

وعن دعام الإسلام، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، إنه قال: «فى امرأه قطعت ذكر رجل، ورجل قطع فرج امرأه متعمدين، قال: لا- قصاص بينهما، ويضمن كل واحد منهما الديه فى ماله، ويعاقب عقوبه مرجعه، ويجبر الرجل إن كان زوج المرأه على إمساكها» ((٥)).

إلى غيرها من الروايات.

وعلى هذا، فحال الحشفه والقضيب حال الأصابع واليد، فكما أنه إذا قطع الأصابع وحدها أو مع اليد لم يفرق الحكم فى وجوب ديه واحده فقط، كذلك

ص: ٦١

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٥ الباب ١ ح ٥.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٤ الباب ١ ح ٤.

٣- انظر الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٥ ح ٦ و ٧ و ١١.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٤ الباب ١ ح ٢.

٥- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٥ الباب ٣٣ ح ٢.

إذا قطع الحشفه فقط أو مع القضيب لم يفرق في وجوب ديه واحده عليه فقط، وقد قال كشف اللثام: إنه قطع بذلك الأكثر.

وقال في الجواهر: (لم أجد فيه خلافاً، ولا إشكالاً للنصوص السابقه) انتهى.

نعم لو قطع أولاً الحشفه و قطع ثانياً القضيب، كان عليه ديه وحكومته، لعدم دليل خاص في قطع القضيب من دون الحشفه، فيشملة دليل الحكومه، كما صرح بذلك غير واحد.

وكذا إذا قطع أحدهما نصف القضيب مع الحشفه، و قطع الآخر نصفه الآخر، إلا أن الحكومه هنا أقل بلا إشكال، إذ قطع نصف القضيب أقل ديه من قطع كل القضيب.

ولو قطع الختان الحشفه كلاً أو بعضاً اشتباهاً، كان فيه الديه أو بعضها.

وأما قطع الغلفه فلا ديه عليه من المسلم البالغ، لوجوب قطعها وإن لم يرض هو به، أما القطع من غير البالغ والكافر ففيهما الديه إذا لم يكن برضى الولي في الأول، والظاهر أن فيهما الحكومه، إذ لا دليل خاص في المقام، ومطلقات الحكومه تشمله.

ثم لا فرق بين ذكر الشاب والشيخ والصبي الذى لم يبلغ، ومن سلت خصياه ولم يؤد ذلك إلى شلل ذكره، وكذلك أدرتهما(١)، لإطلاق الأدله، بل في الجواهر لإطلاق النصوص والفتاوى ومعقد الإجماع.

وفي الصحيح، عن بريد، عن أبي جعفر (عليه السلام): «في ذكر الغلام الديه كامله»(٢).

ص: ٦٢

---

١- أى انتفاخهما.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٥٩ الباب ٣٥ ح ١.

وفى القوى عن السكونى، عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «فى ذكر الصبى الديه، وفى ذكر العين الديه» (١).

ثم إنه لو لا- الإجماع المدعى فى ذكر الخصى، لكان اللازم القول بثلاث الديه فيه، لصحيح البريد المروى فى كتب المشايخ الثلاثة، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: «فى ذكر الخصى الحر وانثيه ثلاث الديه» (٢).

وفى بعضها بدون لفظ: (الحر).

وقد حمل هذا الحديث بعضهم على ما إذا شل ذكره بالإخصاء.

ويؤيد المشهور أن الصدوق فى المقنع قال: «وفى ذكر الخصى الديه» (٣) مع أنه لا- ينقل فيه إلا- متون الروايات، ومقتضى القاعده أنه إذا شل الذكر كان على الجانى ثلثا الديه، كما تقدم الدليل على ذلك فى كل شلل.

ولو قطع بعض الحشفه كانت ديه المقطوع بنسبه الديه من مساحه نفس الحشفه، لا من مساحه الذكر، لما تقدم من قاعده التسييط الذى ادعى فى الجواهر اتفاق النص والفتوى عليه.

وهل الاعتبار فى حساب المساحه بالطول، أو به وبالعرض، وعلى الأول لا يلاحظ اختلاف العرض، حيث إنها هرميه وفوقها أقل عرضاً من قاعدتها، بخلافه على الثانى، الظاهر الثانى، لأن معنى اعتبار المساحه ذلك، ويمكن تقدير النسبه بما يقدر به كل هرمى من ضرب نصف محيط القاعده فى الطول.

ص: ٦٣

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٥٩ الباب ٣٥ ح ٢.

٢- الكافى: ج ٧ ص ٣١٨ ح ٦.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٣ الباب ٢٩ ح ٢.



ولو قطع جلد القضيب كان فيه الحكومه، ولو ثقب الحشفه أو الذكر أو خرمهما ففيه الحكومه، لإطلاق أدلتها، وكذا لو كواه بالنار مما سبب التقلص، سواء في الحشفه أو في الذكر.

وكذا لو أوجب تورمها أو تورمه، أو ضمورها أو ضموره، حيث لم يحصل الشلل، فإن في كل ذلك الحكومه.

ولو سبب انحراف القضيب بما لا يقدر على الجماع، لم يبعد الدية الكامله، لأنه إبطال قوه لا ثانى لها، فيشملة ما في البدن منه واحداً.

ولو سبب مرضه أو ضيق المجرى أو سعه المجرى أو ما أشبهه فالحكومه، وكذا لو سبب ضعفاً فيه لا ينتشر بسرعته، أو لا ينقبض حسب المتعارف، إلى غير ذلك من الأمراض.

### ديه ذكر العنين والأشل

((ديه ذكر العنين والأشل))

وفي ذكر العنين ثلث الدية، قال في الجواهر: وفاقاً للمشهور، بل كافه المتأخرين، بل عن الخلاف الإجماع عليه، ويدل عليه إطلاق ما دل على أن في الشلل ثلث الدية، بالإضافة إلى أن الشيخ في الخلاف نسب الثلث إلى إجماع الفرق وأخبارهم، وهي مرسله تعضدها الشهره المحققه الموجه لتقديمها على قويه السكوني، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «في ذكر العنين الدية». وإن كان المحكى عن أبي علي والقاضي أن في ذكر العنين تمام الدية، ولعل المراد بالديه في الروايه ديته المقرره، وهي الثلث لا الدية الكامله.

والظاهر أنه لو كان العنن في بعض الذكر كان لكل حكمه، فإذا كان في نصف منه فقطعه كان عليه نصف الدية وسدسها وهكذا.

ومما تقدم ظهر أنه لو جنى عليه الجاني فسبب له عنه، كان عليه ثلثا الدية، إذ في الذكر الدية الكامله، فإذا كان في قطع العنين الثلث كان في جنايه العنه الثلثان، وهذا هو مختار المبسوط والوسيله والتحرير والقواعد ومفتاح الكرامه

وغيرهم، وكذا من جهه الثلث والثلثين فى الذكر الأشل.

قال فى القواعد: وهو الذى يكون منبسّطاً أبداً فلا ينقبض فى الماء البارد، أو يكون منقبضاً فلا ينبسط فى الماء الحار، وتبعه فى التفسير المذكور صاحب الجواهر، وأضاف وإن التذ صاحبه وأمنى بالمساحقه وأولد.

وما ذكره العلامة فى التفسير بعضه مطابق لما عن المبسوط حيث قال: بأن الأشل هو الذى استرسل فلا ينتشر ولا يقوم ولا ينبسط كالخرقه، وكان العلامة فهم المناط وإلا فاللفظ ظاهر فى معنى المبسوط.

وكيف كان، فهناك شلل وهناك عنه، والفرق بينهما أن المشلول قد يلتذ صاحبه ويمنى بالمساحقه ويولد كما فى مفتاح الكرامه، بخلاف العنه، ولذا كانت زوجه العين بالخيار فى الفسخ، بخلاف المشلول، فإنه إذا كان واقفاً لا ينقبض كان بإمكانه الجماع فلا حق للزوجه فى الفسخ، لأنه يقضى مآربها، ولو قيل بأن بينهما عموماً مطلقاً فكل عين أشل ولا عكس لم يكن بعيداً. ثم إنهما يشتركان فى الثلثين بإصابته الشلل والعنن، وفى الثلث فى قطعهما بعد ذلك.

والظاهر أنه لا يهيم تحقيق الحال فى أن منتهى القضيب إلى أين، إذ لو قطعه مع الحشفه لم يكن فيه إلا الديه الكامله، ولو قطعه بدون الحشفه كانت فيه الحكومه كما تقدم.

نعم، لا ينبغى الإشكال فى أن الحكومه فى ما إذا قطع أكثر فأكثر، وهل الحكومه فى القطع المتعدد والقطع الواحد سواء، كما إذا قطع كل ذكر مقطوع الحشفه مره، أو قطعه مرتين، فعليه مثلاً مائه دينار، أو أن القطع المتعدد ديته أكثر لتعدد الإيلام غالباً، فإذا قطع ذكره مرتين كل مره نصفاً مثلاً كان عليه مائه وخمسون ديناراً على دفعتين، لا يبعد الأول إن لم يكن إيلام كما فى

الذكر الأشل الذى لا حس له، لفهم العرف استواء الكل مع الأبعاض، والثانى إذا كان إيلام، لأن الإيلام له حصته من الديه فى الحكومه، وكيف كان فذلك بنظر العدول الذين هم المرجع فى الحكومه.

ثم الظاهر أن العينين والأشل لحشفتهما ثلث الديه، فإذا قطعت وحدها ففيها ثلث الديه، وإذا قطعت مع الذكر ففيهما ثلث الديه، وإذا قطعت وحدها ثم قطع الذكر ففي الأولى ثلث الديه وفى الثانى الحكومه، على ما تقدم فى غير العينين والأشل.

وعلى هذا، فإذا قطع من ذكرهما شىء، فإن كان المقطوع من الحشفه كان بحساب الثلث، وإن كان من الذكر باستثناء الحشفه كانت الحكومه، وإن كان من الذكر والحشفه كان الثلث فقط، لما عرفت من أن القضيبي مع الحشفه لا شىء فيه، وإن كانت الحشفه تاره والذكر تاره كان فى الحشفه الثلث وفى الذكر الحكومه.

وبما ذكرناه تعرف الإشكال فى كلام الجواهر عند قول الشرائع: (وفى ذكر العينين ثلث الديه، وفيه قطع منه بحسابه) انتهى.

ولو قطع نصف الذكر طولاً، ولم يحصل فى النصف الآخر خلل من شلل ونحوه، فنصف الديه، أى خمسمائه دينار، من غير فرق بين أن يقطع نصف الحشفه فقط، أو مع نصف الذكر.

أما إذا قطع نصف الحشفه فقط، ثم قطع هو أو غيره نصف كل الذكر، أو نصف بعض الذكر طولاً فنصف الديه والحكومه، مع وضوح أن الحكومه فى نصف كل الذكر باستثناء الحشفه أكثر من الحكومه فى نصف بعض الذكر، وكلما كان البعض أقل كانت الحكومه أقل.

ولو قطع نصف الذكر طولاً

أو عرضاً فذهب جماعه أو منيه فالديه الكامله، لما تقدم في بعض المسائل السابقه أن الاعتبار بالأكثر من المنفعه والعضو، فكما أنه إذا قلع نصف العين فذهب النور كان عليه كل الديه، كذلك في المقام.

وإن قطع نصف الحشفه فحدث الشلل في الباقي، كان عليه نصف الديه لما قطع وثلث الديه لشلل الباقي، إذ في شلل الحشفه كلها ثلثا الديه، فإذا جعل نصفها أشل كان عليه ثلث الديه.

والحاصل: إن اللازم عليه أن يعطى خمسه من سته من الديه، ثلاثه منها للنصف المقطوع واثان منها لشلل النصف الباقي، كذا ذكره الجواهر.

ولو حدث الشلل بعد قطع نصف الحشفه في مجموع الذكر، لم يكن عليه أكثر من خمسه أسداس الديه، ولو سبب الشلل في الذكر ولم يحدث في الحشفه قطع أو شلل ففيه الحكومه، إذ لا مقدر في الذكر مع وضوح أن في شلله أقل حكومه من قطعه، في ما إذا قطع الحشفه أولاً ثم قطع الذكر.

وفي ذكر الخنثى الظاهر الديه كامله، لإطلاق الأدله، والانصراف إلى ذكر الرجل بدوى، وعليه فلا فرق بين أن يكون الخنثى رجلاً أو امرأه أو مشتبهاً، فتأمل.

وفي المقنع الذى هو متون الروايات: «في ذكر الخنثى وأنثيه الديه» (١).

ولا يخفى أن مراده أن في كل منهما الديه، لا في مجموعهما، وبهذا ظهر لك الإشكال في ما ذكره الجواهر من أن في ذكر الخنثى إذا علم أنها امرأه أو استمر الاشتباه الحكومه، كما في غيره من الزوائد، وما ذكره أبو على من أن فيه ثلث الديه، ولعل الثانى جعل ذكره بمنزله العضو المشلول.

ومما تقدم يعلم الكلام في فرج الخنثى.

ولو كان لإنسان ذكران فالحال فيه كما له يدان في جانب، وكذا إذا كانت حشفتان على رأس ذكر واحد، وقد تقدم حكم اليدين، فراجع.

ص: ٦٧

((ديه الخصيتين))

(مسأله ٢١): فى الخصيين الديه الكامله بلا خلاف كما فى المسالك، وإجمالاً كما عن الخلاف والغنيه والتحرير وكشف اللثام، وفى الجواهر إجمالاً بقسميه.

ويدل عليه جمله من الروايات:

كصحيح يونس، عن الرضا (عليه السلام): «والبيضتين ألف دينار»<sup>(١)</sup>.

وفى كتاب ظريف الذى رواه المستدرک: «والأنثيين ألف دينار»<sup>(٢)</sup>.

وفى خبر الدعائم، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال: «وفى البيضتين الديه»<sup>(٣)</sup>.

وعن الرضوى (عليه السلام): «البيضتان ألف»<sup>(٤)</sup>.

إلى غير ذلك مما سيأتى.

وفى كيفيه تقسيم الألف قولان:

الأول: إن فى كل بيضه نصف الديه، نقله مفتاح الكرامه عن المقنعه والنهائيه والمبسوط والكامل والكافى والغنيه والسرائر والشرائع والنافع والتحرير والإرشاد والتبصره واللمعه والمقتصر والروضه والمسالك والمراسم.

وعن المسالك إن عليه الأكثر، وعن الشرائع إن رواياته مشهوره، وعن الغنيه الإجماع عليه، وفى الجواهر وفاقاً للمشهور، بل فى الرياض كافه المتأخرين.

ويدل على هذا القول انصراف التوزيع بالسويه، وأنه مقتضى الأصل، وعموم ما دل على أن ما كان منه فى الإنسان اثنان ففى كل واحد نصف الديه، ولجمله من الروايات:

ص: ٦٨

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٤ الباب ١ ح ٢.

٢- انظر المستدرک: ج ١٨ ص ٣٦١ الباب ١٨ ح ١.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٦١ الباب ١٨ ح ٢.



مثل روايه ظريف: «وفى خصيتي الرجل خمسمائه دينار»<sup>(١)</sup>، كذا فى الجواهر، لكن فى روايه المستدرک عن ظريف: «وفى خصيه الرجل خمسمائه دينار»<sup>(٢)</sup>.

وفى روايه الدعائم، عن على (عليه السلام): «وفى البيضتين الديه، وفى إحداهما نصف الديه»<sup>(٣)</sup>.

وفى روايه الجعفریات، عن (عليه السلام): «وفى البيضتين الديه، وفى كل واحد منهما نصف الديه وهما سواء»<sup>(٤)</sup>.

الثانى: إن فى اليمنى ثلث الديه، وفى اليسرى ثلثا الديه، وقد نقل مفتاح الكرامه هذا القول عن هدايه الصدوق وخلاف الشيخ ومهذب القاضى وصاحب الفاخر وابن سعيد ووسيله ابن حمزه ومختلف العلامه.

ويدل عليه جملة من الروايات:

مثل الصحيحه عن الصادق (عليه السلام) قال: «ما كان فى الجسد اثنان فقيه الديه»، قلت: رجل فقأت عينه، قال: «نصف الديه»، قلت: قطعت يده، قال (عليه السلام): «نصفها»، قلت: فرجل ذهب إحدى بيضتيه، قال: «إن كانت اليسار ففيها ثلثا الديه»، قلت: أليس قلت: ما كان فى الجسد منه اثنان فقيه نصف الديه، قال (عليه السلام): «لأن الولد من البيضه اليسرى»<sup>(٥)</sup>.

وروايه أخرى مرفوعه: «الولد يكون من البيضه اليسرى، فإذا قطعت ففيها ثلثا الديه، وفى اليمنى ثلث الديه»<sup>(٦)</sup>.

ص: ٦٩

١- الجواهر: ج ٤٣ ص ٢٧٠.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٦١ الباب ١٨ ح ١.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٦١ الباب ١٨ ح ٢.

٤- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٣٦ الباب ١ ح ٩.

٥- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٣ الباب ١ ح ١.

٦- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٣٧ الباب ١٨ ح ٢.

وفى الرضوى: «قد روى أن إحداهما يفضل على الأخرى، وأن الفاضله هي اليسرى لموضع الولد» (١١).

ويؤيد ذلك ما تقدم من تفضيل الشفه السفلى على العليا لأكثرية الفائدة.

هذا ولكن الأقرب الأول، لأن الشهره تعضده حسب ما أرشدت إليه روايات العلاج، بالإضافة إلى تأييد العمومات له.

ثم إن هناك قولين شاذين:

الأول: ما عن الراوندى، من التفصيل بين الشيخ الآيس من الجماع فالنصف، وبين الشاب فالثلاثان، وكأنه للجمع بين النصوص، وفيه: إنه جمع تبرعى.

الثانى: ما عن أبى على، من أن فيهما الديه، وفى اليسرى أيضاً الديه، لأن الولد منها، وفى اليمنى نصفها، وكأنه للجمع بين ما دل أن فيهما الديه، وبين ما دل على أن القوه الوحيده فى البدن فيها الديه، وبين ما دل على أن ما فى البدن منه اثنان ففى كل واحد منهما نصف الديه، لكنه خلاف النص والإجماع. ولذا قال فى الجواهر: إنه كالاتجاه فى مقابله النص والفتوى.

ثم الظاهر أنه لا فرق فى الحكم المذكور فى الخصيه بين الشيخ والشاب والطفل والخثنى والعقيم وغيره، ومقطوع الذكر وسليمه ومريضه.

ولو كان له خصيه واحده، فالظاهر أن فيه النصف، سواء كان ذلك خلقه أو ذهب إحداهما بجنايه جان أو بوقوع وغيره.

ولو كانت إحدى خصيتيه قد ضمرت لمرض

ص: ٧٠



ونحوه ففيها لديه أو الحكومه، لانصراف الدليل عن مثله، أو الثلث لأنها كالعضو الأشل، احتمالات، وإن كان الثاني أقرب.

ولو كان له ثلاث خصى، فالثالثه إن كانت زائده عرفاً فالحكومه، وإن كانت كالأخرين عرفاً ففيها النصف، وقد ذكرنا في اليد الثالثه ما ينفع المقام فراجع.

ومما تقدم في ذكر الخنثى يظهر حال خصيته، وإن كان له فرج أيضاً.

ولو عصر الخصيه جان مما أوجب قطعها فالدیه عليه، لأن السبب أقوى من المباشر، ولو شق جلد العوره الذى فيه الخصيه، فالظاهر الحكومه لإطلاق أدلتها.

وفى أدره الخصيتين أى انتفاخهما أربعمائه دينار، بلا خلاف أجده، وعلى ما قطع به الأصحاب كما عن كشف اللثام، وفى مفتاح الكرامه نقل الشهره عليه عن الشرائع والتنقيح والمسالك والروضه، فإن فحج بسبب ذلك وهو شده الأدره حتى يسبب تباعد ما بين الرجلين فى الأعقاب مع تقارب صدور القدمين، وذلك لأنه يريد تباعد الفخذين حتى لا يضغطا على الأدره، وبسبب ذلك لا يقدر على الوقوف مستقيماً ولا المشى أو يصعب عليه ذلك صعوبه بالغه، فالدیه ثمانمائه دينار، وعن الأكثر القطع به وهو المشهور.

ويدل عليه كتاب ظريف، عن على (عليه السلام) قال كما فى التهذيب: «وفى خصيه الرجل خمسمائه دينار»، وقال: «وأن أصيب رجل فأدر خصيته كلتاهما فديته أربعمائه دينار، فإن فحج فلم يقدر على المشى إلا مشياً لا ينفعه فديته أربعة أخماس ديه النفس ثمانمائه دينار»<sup>(١)</sup>.

وكذا رواه المستدرک، عن كتاب ظريف<sup>(٢)</sup>.

وفى الدعائم، عن على (عليه السلام):

ص: ٧١

١- التهذيب: ج ١٠ ص ٣٠٧.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٦١ الباب ١٨ ح ١.

«وإن أصيب رجل فدرت أثياه ففيها أربعمائه دينار، وفي كل بيضه مائتا دينار» (١).

ولا يعارض ذلك كتاب ظريف على ما في روايه الكافي (٢).

وديه البجره إذا كانت فوق العانه عُشر ديه النفس مائه دينار، فإن كانت في العانه فخرقت الصفاق فصارت أدره في أحد البيضتين فديتها مائتا دينار خمس الديه، إذ فوق العانه لا يرتبط بالخصيه، فإن الصفاق وهو جلد البطن قد يصيبه الفتق والانشقاق في مواضع مختلفه منه، ومنها فوق العانه.

وإذا نزل هذا الفتق، أي الجلد الزائد الذي تدلى بسبب الفتق، فقد يكون في إحدى الخصيتين وديته مائتا دينار، وقد يكون في كليهما فديته أربعمائه دينار، فلا تعارض بين روايتي ظريف، بل إحداهما تؤيد الأخرى، فما يظهر من الجواهر من احتمال التعارض بينهما، غير ظاهر الوجه.

كما لا يعارض ذلك ما رواه معاويه، قال: تزوج جار لي امرأه، فلما أراد موافعتها رفته برجلها ففتقت بيضته فصار أدر فكان بعد ذلك ينكح ولا يولد له، فسألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذلك، وعن رجل أصاب سره رجل ففتقها، فقال (عليه السلام): «في كل فتق ثلث الديه» (٣).

إذ الظاهر أن الامام (عليه السلام) لم يجب إلا عن الفتق، لأنه الجواب المشترك بينهما، أما الأدره وعدم الولد فلم يجب الإمام (عليه السلام) عنهما، ولعله لأجل تقيه أو غيرها، وفي الأول ما تقدم، وفي الثاني الظاهر الديه كامله، لأنه أسقط قوه الإنجاب، وفي إسقاط كل قوه فريده في الإنسان الديه الكامله، كما سيأتي في بحث الجنايه على المنافع.

ص: ٧٢

١- المستدرک: ج ١٩ ص ٣٦١ الباب ١٨ ح ٢.

٢- الكافي: ج ٧ ص ٣٤٢.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٥٧ الباب ٣٢ ح ١.

ويؤيد ذلك أن الأدره لو سببت مرضاً آخر كالحده فيه ديه كامله، كما فى روايه ظريف، قال (عليه السلام): «فإن أحدب منها الظهر فحينئذ تمت ديته ألف دينار»<sup>(١)</sup>.

ولو قطع كل العوره، الذكر والأنثيين بجلدهما ففيه ديتان لأنهما عضوان، فلا يقال: إنهما عضو واحد فيكون حالهما حال الأصابع وبقية اليد.

ولو قطع الذكر وسل البيضتين ففيهما أيضاً الديتان، فلو قطع بعد ذلك جلد البيضتين ففيه الحكومه، ولو ضربه ضرباً أورث تقيح الذكر لمرض حصل فيه، أو ضمور البيضه، أو كبرها بدون أدره، ففيه الحكومه، ولو سبب الضرب عدم الإنجاب فالظاهر أن فيه ديه كامله، لأنه واحد فى الإنسان، ولو سبب عدم إمكان الدفق للمنى بل يخرج المنى بعد ذلك بفتور فالحكومه، وفى ما لو سبب سقوط الشهوه وإن حصل الانتصاب لم يبعد الديه الكامله، لأنه فى الإنسان واحد.

ص: ٧٣

---

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٣٦ الباب ١٨ ح ١.

(مسأله ٢٢): الشفران وهما اللحمان المحيطان بالفرج إحاطه الشفتين بالشم والجفنين بالعين، وفي وسط كل شفره غلظه، في كل واحد منهما نصف الديه، وفي كليهما ديه كامله أى خمسمائه دينار، وهى ديه المرأه.

على المشهور لغه وعرفاً في تفسير الشفر، وبلا إشكال ولا خلاف في حكمه.

ففي الكافي، عن عبد الرحمان بن سيابه، عن الصادق (عليه السلام)، قال: في كتاب علي (عليه السلام): «لو أن رجلاً قطع فرج امرأه لأغرمتها لها ديتها، فإن لم تؤد إليها الديه قطعت لها فرجه إن طلبت ذلك» (١).

وفي صحيحه أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل قطع فرج امرأته، قال: إذا أغرمه لها نصف الديه» (٢).

والمراد أنه إما أن قطع شفره أو أن المراد نصف دى الرجل أى ألف دينار.

وفي خبر الجعفریات: «إن علياً (عليه السلام) رفع إليه رجل قطع فرج امرأته فغرمه الديه، وأجبره على إمساكها» (٣).

وفي خبر الدعائم، عن علي (عليه السلام)، قال: «في الفرج الديه كامله» (٤).

وسياتى خبر آخر عنه (عليه السلام) أيضاً، هذا بالإضافة إلى قاعده ما في الإنسان اثنان، أما في البظر وهو كعرف الديك في وسط الفرج فلا- يبعد الحكمه، إذ قطع الفرج في الروايات لا- يشمله فإن قطع مع قطعها كانت ديه واحده للجميع، إذ الفرج يشمل الكل.

ص: ٧٤

١- الكافي: ج ٧ ص ٣١٣ ح ١٥، والوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٠ الباب ٣٦ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٠ الباب ٣٦ ح ٢.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٥ الباب ٣٣ ح ١.

٤- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٥ الباب ٣٣ ح ٢.

وإذا قطع الشفرين فقط ففيهما الديه أيضاً، لإطلاق الفرج، ولأنهما في الإنسان اثنان، أما إذا قطع الشفرين ثم قطع البظر ففي البظر الحكومه، ولا- يقال إنه واحد في الإنسان ففيه الديه الكامله، وقد تقدم في كتاب القصاص الكلام حول ذلك، وأنه موضع الاختتان في المرأة على سبيل الاستحباب، لأن أخذ شيء منه يوجب كثره اللذه عند الجماع، مثل أخذ غلفه الذكر.

## فروع في قطع الفرج

((فروع في قطع الفرج))

ثم إن المرأة إذا قطعت فرج المرأة عمداً، فلا إشكال في صحتها القصاص، وكذا إذا قطعت الشفرة، أو البظر، أما إذا قطع الرجل فرج المرأة عمداً، فهل يصح القصاص من الرجل، الظاهر ذلك، لأنه مثل عرفاً، فيشملة {فمن اعتدى} و{الجروح قصاص}، وقد تقدم في خبر الكافي ذلك.

أما خبر الدعائم، عن علي (عليه السلام)، إنه قال: «في امرأة قطعت ذكر رجل ورجل قطع فرج امرأة متعمدين قال: لا قصاص بينهما، ويضمن كل واحد منهما الديه في ماله، ويعاقب عقوبه موجعه ويجبر الرجل إن كان زوج المرأة على إمساكها»<sup>(١)</sup>.

وعن المقنع قال: «روى أن علياً (عليه السلام) أتى برجل قد قطع قبل امرأة، فلم يجعل بينهما قصاصاً وألزمه الديه»<sup>(٢)</sup>، فاللزام حملة على العمل الخارجي، لا على الحكم الشرعي.

والظاهر أن كل فرج الرجل في مقابل فرج المرأة لا ذكره فحسب، وقد تقدم في كتاب القصاص ما ينفع المقام.

ص: ٧٥

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٥ الباب ٣٣ ح ٢.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٥ الباب ٣٣ ح ٣.

ولو قطع الجانى بعض الفرج فعلى حسابه بالمساحه، للقاعده المتقدمه مكرراً، والمناطق فى ما تقدم مما ذكر المساحه فيه.

ثم إنه تستوى فى الديه ونصفها وبعضها السليمه والرتقاء والقرناء والعفلاء، والصغيره والكبيره، والبكر والشيب، والمتروجه وغيرها، لإطلاق الأدله.

ولو كان بهما شلل فثلث الديه، كما أن الجانى لو سب شللها فثلثا الديه، على القاعده المتقدمه فى كل شلل.

ولو سب لهما الاستحشاف فالظاهر الحكومه، كما أنه لو قطع المستحشف كان عليه بقيه الديه، وقد تقدم ما يدل على كل ذلك بالعموم والمناطق.

ولو سب ضمورهما أو كواهما أو عوجهما أو ما أشبه ذلك، فالحكومه.

وهل الجماع من الزوج إن سب شيئاً من ذلك كان فيه الديه، لأنه جنايه ولا حق للزوج فى الجنايه، أو لا، لأن له الحق فى الجماع، احتمالان، من إطلاق الأدله، ومن تعارف الأخطار فى الجماع، فإطلاق جوازه شرعاً يلازم عرفاً عدم الديه، والأقرب الثانى، وإن كان الأحوط الأول.

ولو سب الجانى أدره الفرج بنزول الفتق من الصفاق إليه، فالظاهر الثلث، لقوله (عليه السلام): «فى كل فتق ثلث الديه»، فإن كان العضو المفتوق فيه ديه مقدره لكونه واحداً أو اثنين فى البدن فهو، وإلا ففيه الحكومه.

وفى فرج الخنثى ذكراً كان أو أنثى أو مشكلاً إن لم يعد زائداً عرفاً ما فى فرج المرأه من الديه، وإن كان زائداً عرفاً فكما تقدم فى الذكر الزائد، لو حده الدليل فيهما، ولو كان لها ثقبه بدون الشفر والبظر، ففي قطع أطرافها الحكومه، ناتيها (١١) كانت أم لا، لإطلاق دليل الحكومه بعد عدم شمول دليل الفرج.

ثم الظاهر أن إبقاء الزوجه بعد قطع فرجها حكم أخلاقى أو حاكمى، أى أن الحاكم الإسلامى له الحق فى ذلك.

وفى ركب المرأه الحكومه ذكره غير

ص: ٧٦

١- أى بارزه.

واحد، لعدم مقدر له، من غير فرق بين أن يكون ذا شعر أم لا.

نعم حيث إن بدون الشعر أقل جمالاً تكون الحكومه فيه أقل، ويؤيده ما دل على خيار الغبن في الجاربه التي لا شعر على ركبها، وكذلك عانه الرجل، والظاهر القصاص من كل منهما للآخر.

ولا فرق بين قطع الركب منفرداً أو منظماً إلى الفرج أو مع بعضه، وفي بعض الركب الحكومه أيضاً، وإن كانت أقل من كل الركب كما هو واضح.

وفي العجان ما بين الفرج والدبر الحكومه، لعدم دليل على التقدير، ولا يشمله دليل الواحد والاثنين لانصرافه عن مثله.

وفي إفضاء المرأة ديتهما، بلا خلاف معتد به ولا إشكال كما في الجواهر، وإجماعاً إذا كانت حره كما في الغنيه، على ما ذكره مفتاح الكرامه، والإفضاء يحصل بخرق مسلك الرحم، أو بجعل مسلكي البول والحيض واحداً، أو بغير ذلك لتسميه الكل إفضاءً، ولا فرق في ذلك بين الكبيره والصغيره، والمزوجه وغير المزوجه.

نعم في الكبيره إذا كان الواطى الزوج لم يكن شيء لتعارف ذلك بعد عدم دليل على الديه.

ويدل على الديه في الإفضاء ما عن أبي جعفر (عليه السلام)، في رجل افتض جاريتته يعنى امرأته فأفضاها، قال: «عليه الديه إن كان دخل بها قبل أن تبلغ تسع سنين»، قال: «فإن أمسكها ولم يطلقها فلا شيء عليه، وإن كان دخل بها ولها تسع سنين فلا شيء عليه إن شاء أمسك وإن شاء طلق»، إلى غير ذلك.

وحيث أن المسأله بفروعها المتعدده تقدمت في كتاب النكاح، فلا داعى إلى تكرارها، والله سبحانه العالم.

((ديه الأليين))

(مسألة ٢٣): في الأليين الديه، وفي كل واحده نصف الديه، كما عن المبسوط والوسيله والتحرير والروضه وكشف اللثام والإرشاد واللمعه والروض والمسالك ومجمع البرهان، واستحسنه في الشرائع.

ويدل عليه الروايات المتعدده التي مرت، الداله على أن كل ما في البدن منه اثنان ففي كليهما الديه، وفي كل واحد منهما نصف الديه، ففي الرجل فيهما ألف دينار، وفي المرأه فيهما خمسمائه دينار.

والظاهر على ما ذكره بعض، كفايه قطع ما أشرف منهما حتى ينتهي إلى مساواه الظهر والفخذ لا أن يصل إلى العظم، كما ذكره آخرون، وذلك لأن بقيه اللحم ليست من الأليه، بل كسائر لحوم البدن.

ومنه يعلم أن اعتبار الوصول إلى العظم، كما عن المبسوط والوسيله والتحرير والروضه وكشف اللثام، في اعتبار كل الديه وإلا كانت الديه بحساب المقطوع منهما إلى الباقي، غير الظاهر الوجه، وإلا لجرى مثل ذلك في الشدى أيضاً مع أنهم لا يقولون به على الظاهر.

وقول الجواهر: والظاهر أنهما عرفاً اسم لمجموع هذا اللحم إلى العظم خلاف العرف، فإن الظاهر عنده أنهما اسم للحم الناتى فقط، ولذا يقال: قطع إليته إذا قطع الناتى وإن لم يظهر العظم، وعلى هذا ففي اللحم الزائد الحكومه.



((ديه الرجلين))

(مسألة ٢٤): الرجلان فيهما الديه، وفي كل واحد منهما نصف الديه، بلا إشكال ولا خلاف، ودعاوى الإجماع كالنصوص على ذلك مستفيضة.

أما النصوص العامه الداله على أن ما فى البدن منه اثنان ففيهما الديه، فقد تقدمت جمله منها.

وأما النصوص الخاصه، ففي روايه زراره، عن الصادق (عليه السلام): «وفي اليدين جميعاً الديه، وفي الرجلين كذلك» ((١)).

وعن العلاء، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «وفي أذنيه الديه كامله، والرجلان والعينان بتلك المنزله» ((٢)).

وفي روايه أخرى له، عنه (عليه السلام): «وأذنيه الديه تامه، والرجلان بتلك المنزله» ((٣)).

وفي روايه ابن سنان، عنه (عليه السلام)، قال: «قضى على (عليه السلام) فى ديه الأنف إذا استؤصل مائه من الإبل»، إلى أن قال: «وكذلك ديه الرجل» ((٤)).

وعن الجعفریات، عن على (عليه السلام)، قال: «فى الرجلين الديه، وفى كل واحد منهما نصف الديه، وهما سواء» ((٥)).

وخير الدعائم، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إنه قضى فى الرجل نصف الديه» ((٦)).

إلى غير ذلك.

ص: ٧٩

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٥ الباب ١ ح ٦.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٥ الباب ١ ح ٨.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٦ الباب ١ ح ١١.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٦ الباب ١ ح ١٤.

٥- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٣٦ الباب ١ ح ٨.

٦- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٣٨ الباب ١ ح ١٨.

ثم الظاهر أن ما ذكرناه في اليد يأتي هنا، فإذا قطع الرجل من الأصابع فما فوق إلى آخر الفخذ ففيه الديه لا أكثر.

أما إذا قطع الأصابع مره وقطع شيئاً بعد ذلك مره أخرى، ففي الأول الديه وفي الثاني الحكومه، وعليه فقول الشرائع وغيره: حدهما مفصل الساق، واستدلال الجواهر له بأنه الذي يدل عليه العرف واللغه، غير ظاهر الوجه.

ثم إنه قد تقدم في أصابع اليد أن كل إصبع لها عشر الديه حتى الإبهام، وأن ديه كل إصبع تقسم على ثلاثه أنامل، غير ديه الإبهام حيث تقسم على اثنين، وهنا كذلك لوحده الدليل.

والكلام في الظفر هنا كالكلام في الظفر هناك، وكذلك في فروع المسأله.

ولا فرق في الحكم بين أن تكون الرجلان متساويتين طولاً وضخامهً أو مختلفتين، لإطلاق الأدله، كما أن حكم شلل الرجل وقطع الأشل والمريضه وغيرها حكم ما تقدم في اليد.

ففي صحيح ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «أصابع اليدين والرجلين في الديه سواء» (١).

وعن دعائم الإسلام، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، إنه قال: «في كل إصبع وفي أصابع الرجلين مائه، وفي كل أنمله بحسابها» (٢).

وعن الرضوى (عليه السلام) قال: «في خمس أصابع الرجل مثل ما في أصابع اليد، وفي الإبهام والمفاصل» (٣).

وهل في الرجل العرجاء ثلث الديه لأنها كالشلاء، ولروايه عبد الرحمان، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، قال:

ص: ٨٠

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦٥ الباب ٣٩ ح ٩.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٦٠ الباب ١٧ ح ٢.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٦١ الباب ١٧ ح ٣.

«وفى الرجل العرجاء ثلث ديتها»<sup>(١)</sup>، أو الحكومه لإطلاق أدلتها بعد أن لم يثبت أنها كالشلاء، والروايه لم يثبت العمل بها، احتمالان، وإن كان الأحوط أكثر الأمرين من الحكومه والثلث، كما أن الأحوط أكثر الأمرين من الثلثين والحكومه إذا سبب الجاني عرج الرجل.

نعم مقتضى القاعدة أنه لا- يجمع بين ديه جعلها أعرج وقطعها بعد العرج إذا كانت أكثر من ألف دينار، إذ ظاهر الأدله أن فى مثلها ديه كامله، فإذا كانت حكومه التعريج أكثر من الثلثين جعلت حكومه قطع العرجاء أقل حتى يكمل ديه واحده، وكذلك العكس.

لكن لا يخفى أن اعتبار العرج إنما هو إذا كان عن مرض أو آفه، فتأمل.

أما إذا كانت إحدى الرجلين أقصر من الأخرى خلقه، فقد عرفت أن فى ذلك نصف الديه، لإطلاق دليل نصف الديه فى الرجل.

ثم إن فى العرجاء إن قلنا بثلث الديه فى شللها ثلث الثلث، لقاعده شلل ما فيه مقدر، وإن قلنا بالحكومه فى شللها الحكومه، ولا فرق فى الشللين أن يذهب منها الحس أو تصبح ملتويه معوجه، لأن ذلك من أقسام الشلل عرفاً.

وبما ذكرناه يظهر وجه النظر فى كلام الشيخ والعلامه والمحقق والجواهر فراجع كلماتهم فى أصل تحديد الرجل وفى طولها وقصرها.

ولو كانت رجلاه كل رجل ذات عظم واحد، أو لا- كف له مثل المتعارف، أو لا أصابع خلقه، فالظاهر أن فيهما الديه أيضاً، لقاعده كل ما فى البدن منه اثنان، واحتمال الانصراف فالحكومه لإطلاق أدلتها تام إذا كان هناك انصراف عرفاً، وإلا فالديه، إذ ندره الوجود

ص: ٨١

لا تسبب الانصراف مطلقاً، والبدوى منه غير مسقط للإطلاق.

وإذا كانت له رجل ثالثة، فالحكم فيها كما تقدم في اليد الثالثة، وفي الإصبع الزائده في الرجل أو الأنمله الزائده ما تقدم هناك أيضاً، لو حده الدليل فيهما.

وفي المقعد لا لخلل في رجله بل في ظهره مثلاً، حكم رجله الديه الكامله، فاحتمال أنه حيث لا يقدر على المشى فالحكوم، لا وجه له، وإذا تمرضت رجله بمرض زائد أو ما لا يوجب الانصراف، وإن كان دائماً لم يضر بالديه.

نعم إذا كان المرض أوجب انصراف الأدله فالحكوم، والله العالم.

ص: ٨٢

((ديه الأضلاع))

(مسألة ٢٥): فى الأضلاع التى تخالط القلب، أى ما كان منها حول القلب، سواء أمام الإنسان أو خلفه، لكل ضلع منها إذا كسر خمسة وعشرون ديناراً، وما كان منها فوق ذلك مما يلى العضدين وفى الجانب الأيمن لكل ضلع إذا كسرت عشره دنانير.

وقد صرح بالحكم المذكور ابن حمزه وابن إدريس والفاضلان والشهيدان وغيرهم، بل فى الجواهر: لا أجد فيه خلافاً، وفى المسالك وغيره إرساله إرسال المسلمات.

أما الموضوع: فلأن الرواية وردت فى مخالط القلب، ومن المعلوم أن ما فى فوق اليسار أو فى اليمين لا يسمى مخالط للقلب، ولذا فتخصيص المسالك والمحقق وبعض آخر غير مخالط القلب بما يلى العضدين وتخصيص غيره لمخالط القلب بكونه فى الجانب الذى فيه القلب، وعدم المخالط خلاف ذلك، غير ظاهر الوجه.

وأما الحكم: فيدل عليه خبر ظريف، وقد تقدم اعتباره، قال (عليه السلام): «وفى الاضلاع فى ما خالط القلب من الأضلاع إذا كسر منها الضلع، فديته خمسة وعشرون ديناراً، وفى صدعه اثنى عشر ديناراً ونصف، وديه نقل عظامه سبعة دنانير ونصف، وموضحته على ربع كسره، ونقبه مثل ذلك، وفى الأضلاع مما يلى العضدين كل ديه ضلع عشره دنانير إذا كسر، وديه صدعه سبعة دنانير، وديه نقل عظامه خمسة دنانير، وموضحه كل ضلع منها ربع ديه كسره ديناران ونصف، فإن نقب ضلع منها فديتها ديناران ونصف» (١).

وفى الرضوى (عليه السلام) مثله، إلا أنه قال، كما فى نسخه المستدرک:

ص: ٨٣

«ما خالط القلب من الأضلاع خمسة وعشرون ديناراً ونصف، وفي ديه صدع ما يلي منها العضدين عشرة دنانير»<sup>(١)</sup>.

وعن الدعائم، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «فيما خالط الصدر من الأضلاع إذا كسر فديته خمسة وعشرون ديناراً، وفي الأضلاع مما يلي العضدين في كل ضلع منها عشرة دنانير»<sup>(٢)</sup>.

ولعل كشف اللثام حيث قال: إن نحو كتاب ظريف مروى عن الرضا (عليه السلام)، أراد الفقه الرضوى، وأراد قريباً منه لا بعينه.

ثم إن الجواهر بعد أن نقل عن كشف اللثام والتحرير وغيرهما مقابله ما خالط القلب بما لم يخالطه مما يلي العضدين، وعن التنقيح وثانى الشهيدين مقابله ما خالط بما كان مقابلاً لطرف القلب، أى الأضلاع التى فى جانب اليمين، رجح الأول، وقال: إن الثانى غير ظاهر الوجه.

وفيه: إن الوجه هو أن جانب اليمين لا يخالط القلب قطعاً، ولعله لم يذكر فى الروايات لوضوحه، وإنما ذكر العالى حتى لا يتوهم أن أعالى اليسار داخل فى ما خالط، فتأمل.

وعلى هذا، فالأضلاع فى الجانب الأيمن كلها غير ما خالط القلب، والأضلاع فى الجانب الأيسر ما كان منها أعلى من القلب كان كالأيمن، أما ما خالط إلى أخير الأضلاع فله حكم المخالط فى قدر الديه.

والضلع له طرفان، وكله ضلع واحد، لا أن الأمام ضلع والخلف ضلع كما هو واضح، وما ذكر إنما هو فى ضلع الرجل.

ص: ٨٤

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٥٥ الباب ١٣ ح ٤.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٥٥ الباب ١٣ ح ٣.

أما ضلع المرأه فهى تعاقله إلى الثلث، فإذا بلغ الثلث رجع إلى النصف، كما تقدم دليلاً وتوضيحاً فى كتاب القصاص.

والمراد بكسر الضلع ما يسمى كسراً عرفياً، والصدع دون الكسر، وإن كان هو قسم من الكسر القليل أيضاً، والمراد بنقل العظام ما خرج عن موضعه، وموضحته أن يزحزح عنه اللحم، ونقبه أن يثقب، كما إذا ضرب بسكين ونحوه فثقب.

وهل التقديرات المذكوره جاريه حتى إذا بقى مكسوراً، أو مثقوباً، أو مخلوعاً، أو أنه فى المتعارف الذى يصلح، الظاهر الإطلاق، وغلبه الإصلاح لا توجب الانصراف حتى يقال بما لا يصلح بالحكومه.

والمراد بنقل العظام فى الروايه نقل كل ضلع، لا أن نقل كل الأضلاع أو جملة منها، ففيه خمسه دنائير كما هو واضح.

ولو سبب مرض الضلع أو ما أشبهه بدون تلك العناوين السابقه، فالديه حسب الحكومه، لإطلاق أدلتها بعد عدم دليل خاص فى ذلك.

ولو كسر الضلع فى مكانين منه أو أكثر، فهل هو كما إذا كسره فى مكان واحد، احتمالان، من الإطلاق، ومن بعد تساوى الأقل والأكثر فى مثل المقام.

ولو خلع الضلع عن الجسد، فالظاهر أن فيه الحكومه، وهى أكثر من الكسر بدون إشكال.

ولا فرق بين أن يكون الكسر طويلاً أو عرضاً للإطلاق.

والظاهر أن ما يسمى فى الطب بالأضلاع السائبه الكاذبه، وهى فى آخر الأضلاع معدود منها أيضاً، لصدق الأضلاع عرفاً عليها.

وهل يجرى فى الضلع القصاص إذا كسره عن عمد، الظاهر ذلك، لإطلاق دليل القصاص، لكن بشرط عدم الخطر، وقد تقدم الكلام فى ذلك فى كتاب القصاص.

ولو قال خبيران، أحدهما: انكسر العظم، وقال الآخر: لم ينكسر، ولا ترجيح فالظاهر نصف الديه، لقاعده العدل التي هي مقدمه على أصل البراءه، كما بيناه في بعض مواضع (الفقه).

ص: ٨٦



((ديه البعصوص))

(مسأله ٢٦): إذا كسر بعصوصه، وهو العَصُصُ بضم عينيه، وهو العظم الدقيق حول الدبر، بحيث لم يملك المجنى عليه غائطه، كان فيه الديه كما عن الوسيله والسراير والجامع، وذكره المحقق والعلامه والشهيدان وغيرهم. وذلك لقاعده إسقاط القوه التي فى البدن منها واحد، كما يفهم من قاعده العضو والعضوين.

ولروايه سليمان بن خالد، سأل الصادق (عليه السلام) عن رجل كسر بعصوصه فلم يملك إسته فما فيه من الديه، قال: «الديه كامله» (١).

ويؤيده روايه الجعفریات، عن على (عليه السلام): «إنه قضى فى الرجل يُضرب فلا يستطيع أن يحبس بوله، وفى الرجل يُضرب فلا يستطيع أن يحبس غائطه الديه كامله» (٢).

أقول: أما إذا لم يكسر بعصوصه ولكن مع ذلك سبب الجنايه عدم ضبط غائطه، فالظاهر أن فيه الديه، للقاعده المتقدمه المؤيده بالروايه، وإذا كسر ولم يحصل سلس غائطه فالظاهر الحكومه لإطلاق أدلتها.

ولو كسر فلم يملك ريحه، فهل الديه لإطلاق فلم يملك إسته، أو الحكومه لانصراف الروايه إلى الغائط، احتمالان، وإن كان الأول أقرب للقاعده.

ولا يبعد أن يكون عدم الملك إلى السنه، أما إذا لم يملك شهراً مثلاً ففيه الحكومه، والاستظهار المذكور إنما هو لما تقدم من اعتبار السنه فى جمله موارد مما يفهم منه القاعده الكليه.

ولو ادعى أنه لا يملك إسته فلم يعلم صدقه وكذبه، فهل يصدق، لأنه لا يعرف إلا

ص: ٨٧

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٤ الباب ٩ ح ١.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٩٧ الباب ٩ ح ١.

من قبله، أو البراءة من الزائد على الحكومه للأصل، أو نصفهما لقاعده العدل، احتمالات، وإن كان الأقرب الثالث.

ومن ضرب عِجانه بكسر العين وهو ما بين الخصيتين وحلقه الدبر، فلم يملك بوله ولا غائطه ففيه الديه، كما فى الكتب السابقه، وذلك لروايه إسحاق بن عمار، سمع الصادق (عليه السلام) يقول: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) بذلك» (١).

قال فى المسالك: العمل بالروايه مشهور، وكثير من الأصحاب لم يذكر فى ذلك خلافاً.

قال فى الجواهر قلت: وهو كذلك، كما اعترف به فى الرياض، بل صرح به الصعمرى وزاد، بل فتاوى الأصحاب مطابقه.

أقول: وقد عرفت أنها على القاعده أيضاً.

نعم يشكل الديه الواحده فى المسأله الثانيه، لأن الجانى أفقده قوتين، فمقتضى القاعده أن تكون عليه ديتان، والديه فى روايه إسحاق جنس لم يعلم إرادته الوحده منها، فاللازم العمل بالقاعده، وقد عرفت فى روايه الجعفرىات أن للبول وحده ديه.

وفى روايه أخرى، عن على (عليه السلام): «فى الرجل يُضرب فيسلسل بوله، الديه كامله» (٢).

ويؤيده أن الجنايه إذا سببت انقطاع البول كان فيه الديه أيضاً، كما فى بعض الروايات، والمسأله بعد بحاجه إلى التأمل.

ص: ٨٨

---

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٤ الباب ٩ ح ٢.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٥ الباب ٩ ح ٤.

(ديه العظام))

(مسأله ٢٧): العظام التي في بدن الإنسان على ما ذكره الأطباء إثنان وثلاثون قسمًا.

وهي مبتدءاً بالرأس: الجدارى، والجبهى، والصدغى، والوجنى، والأنفى، والفك العلوى، والأسنان السفليه، والفك السفلى، والفقرات العنقيه، والترقوه، وعظم اللوح، والفص، والعضد، والأضلاع، والأضلاع السائبه الكاذبه، والفقرات القطنيه، والحرقفه، والعكبره، والعجز، والزند، والعصعص، ورسغ اليد، ومشط اليد، والسلاميات، وعظم الفخذ، والداغصه، والطنبوب، والشظيه، ورسغ القدم، ومشط القدم، والسلاميات القدم.

وبعض هذه العظام ذكرت لها ديه خاصه فى الشريعه، وبعضها لم يذكر لها، وإنما اللازم الحكومه فيها.

قال فى الجواهر مازجاً مع الشرائع: (فى كسر كل عظم من عضو له مقدر خمس ديه ذلك العضو، فإن صلح على غير عيب فأربعه أحماس ديه كسره، كما نص عليه الشيخان والديلمى والحلى وأبو المكارم والكيدرى والفاضلان وغيرهم على ما حكى عن بعضهم، بل هو المشهور، بل عن الغنيه الإجماع عليه) انتهى.

وفى المسالك لم يتوقف المصنف ولا الأكثر، وفى مختصر الكتاب نسبه إلى الشيخين مقتصرًا عليه، ووجهه ضعف المستند.

أقول: مستنده فى الجملة خبر ظريف الذى قد عرفت أنه معتمد عليه، لكن خبر ظريف يتعارض بعض نسخه مع بعض، بالإضافة إلى معارضه ذلك لما نسبه الخلاف إلى الأخبار، قال فيه: «إذا كسرت يده فجبرت، فإن انجبرت على الاستقامه كان عليه خمس ديه اليد، وإن انجبرت على عثم كان عليه ثلاثه أرباع ديه كسره».

ثم استدل عليه بالإجماع والأخبار، ولعل صاحب المسالك وجد نسخه من كتاب ظريف تطابق المشهور.

وكيف كان، فالاختلافات المذكوره فى الروايات توجب الرجوع إلى

فتوى المشهور الذى يستظهر أنهم أخذوه من مصدر حجه، وإلا فمن المستبعد جداً أن يفتوا بما يخالف روايه ظريف الموجوده فى الكافى والفقيه والتهذيب بدون دليل أقوى من هذه الروايه.

وأما كلام الخلاف فى الجواهر نقل عنه ما لا يوجد فى نسخه المطبوعه والتي نقلناها عنه، ولذا لا يبقى اعتماد عليه، ولعل نسخه الجواهر كانت على نحو ما نقله عنه.

قال فى الجواهر نقلًا عنه: (إذا كسرت يده فجبرت، فإن انجبرت على الاستقامه كان عليه خمس ديه اليد، وإن انجبرت على عثم كان عليه ديه كسره) انتهى.

وكيف كان، ففى موضحته ربع ديه كسره كما هو المشهور، بل عن الخلاف والغنيه الإجماع عليه، ويدل عليه ما فى الكتاب الذى عرضه يونس وابن فضال على أبى الحسن الرضا (عليه السلام) من قوله (عليه السلام): «وديه موضحته ربع ديه كسره»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا، فما خالف ذلك يلزم أن يرد علمه إلى أهله (عليهم السلام).

وقال فى الجواهر مازجاً مع المتن: (وفى رضه ثلث ديه ذلك العضو إن لم يبرأ أو عثم، فإن برئ على غير عيب فأربعة أخماس ديه رضه، كما نص عليه من عرفت أيضاً، بل عن الغنيه الإجماع عليه)، ثم قال: (وفى نكت المصنف أن هاتين المسألتين أى الكسر والرض ذكرهما الشيخان، وتبعهما المتأخرون ولم يثيروا إلى المستند) انتهى.

وعلى هذا، فاللازم إما أن يعمل على المشهور المدعى عليه الإجماع الذى لم يظهر له مخالف إلا نادر، باعتماد أنهم وجدوا مصدراً حجه لم تصل

ص: ٩٠

إلينا، إذ من المستبعد جداً أن يتطابقوا على خلاف روايه ظريف الموجوده بين أيديهم، أو أن يترك المشهور ويعمل على روايه ظريف، أو يترك روايه ظريف لإعراض المشهور عنها ويتمسك بالحكومه، وحيث إن الأول أقرب من الأخيرين، فاللازم الفتوى به.

وقال في الشرائع: (وفى فكه من العضو بحيث يتعطل العضو ثلثا ديه العضو، فإن صلح على غير عيب فأربعة أخماس ديه فكه).

أقول: قد صرح بذلك المشهور المتقدم أساميههم، عدا ابن زهره منهم.

قال في الجواهر في غير الحكم الأخير: (العمده الإجماع المزبور معتضداً بالشهره وغيرها، وأما الأخير فهو مع إمكان إدراج الجزء الأول منه في الشلل، يمكن تحصيل الإجماع عليه أيضاً، إذ لم أجد فيه خلافاً، ولا حكاة أحد من الناس، كما اعترف به بعض الأفاضل) انتهى.

ومن أراد الاطلاع على الروايات فعليه بالوسائل والمستدرک والجواهر وكشف اللثام، حيث إن الأخير لخص كتاب ظريف في هذا المقام، وحيث لم يكن العمل على ذلك في الجملة لم نذكره خوف التطويل.

ولا شك في أن الأحوط التصالح في موارد تعارض المشهور مع روايه ظريف.

ثم إن عوارض العظم غير المذكورات فيها الحكومه، لإطلاق أدلتها.

((ديه الترقوه))

(مسأله ٢٨): قال فى الجواهر مازجاً مع الشرائع: (قال فى المبسوط والخلاف: فى الترقوتين وهى العظام اللذان بين ثغره النحر والعاتق، الديه، وفى كل واحده منهما مقدر عند أصحابنا، ولعله إشاره إلى ما ذكره الجماعه عن ظريف(١))، وهو فى الترقوه إذا كسرت فجبرت على غير عيب أربعون ديناراً) انتهى.

أقول: وكذا فى الرضوى (عليه السلام)(٢))، وخبر الدعائم عن أمير المؤمنين (عليه السلام)(٣))، ولعل القلوص كان يعادل ذلك، حيث روى الجعفریات عن على (عليه السلام) قال: «قضى فى الترقوه إذا كسرت قلوصاً»(٤)).

ثم الظاهر أنه لا فرق بين الكسر الواحد والأكثر للإطلاق، وإن كان الكسر لو حصل من اثنين أو واحد مرتين، كان فى كل واحد منهما الديه المذكوره.

والمراد بأن فى الترقوتين الديه ما إذا أخرجهما، أما إذا كسرهما فإن فيهما ثمانين ديناراً، مثل اليد والرجل وغيرهما، حيث إنه إذا قطعهما ففيهما الديه، أما إذا كسرهما كان فيه الديه المذكوره للكسر.

ولو كسرهما فلم يجبروا أو أجبروا على عيب فالظاهر الحكومه، لأنه لا نص فى ذلك، كما فى الجواهر، لكن ربما يقال: إن ذلك داخل فى عموم ما تقدم من أحكام العظام، وهذا هو الأقرب.

أما ما عن الوسيله وشرح الصيمرى والمهذب من الديه فيها ونصفها فى

ص: ٩٢

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٤٦ الباب ٩ ح ١.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٤٧ الباب ٩ ح ٤.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٤٧ الباب ٩ ح ٢.

٤- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٤٧ الباب ٨ ح ٥.

إحداهما للعموم السابق، ففيه ما لا يخفى، وفي كتاب ظريف ما هو خلاف المشهور، وقد عرفت أن اللازم العمل حسب المشهور بعد إعراضهم عن كتاب ظريف مع كونه بين أنظارهم.

ومما تقدم ظهرت ديه المنكب أيضاً، وأنه إذا قلع كان فيه نصف الديه، لقاعده الواحد والاثنين في البدن، وإن كسر فعلى ما ذكر في باب العظام.

وعليه فروايه الدعائم، عن علي (عليه السلام) قال: «ديه المنكب إذا كسر خمس ديه اليد مائه دينار، فإن كان فيه صدع فثمانون ديناراً»<sup>(١)</sup>، محل تأمل.

ولا يخفى أن الروايات الواردة مما سندها حجه، ولم يعمل بها المشهور، يمكن أن يكون ورودها من باب قاعده الإزام، حتى في ما ورد عن علي (عليه السلام)، أو باب التقيه، أو الحكومه في مورد خاص، أو اشتباه الرواه، كما رووا كتاب ظريف مختلفاً مع أن الواقع أنه كتاب واحد على حسب بعض النسخ، إلى غير ذلك.

ص: ٩٣

((إذا داس بطن شخص))

(مسأله ٢٩): من داس بطن إنسان حتى أحدث ديس بطنه قصاصاً، أو يفتدى ذلك بثلث الديه، كما عن الأكثر، على ما حكى عن الروضه، بل المشهور كما يظهر منهم، بل عن الخلاف الإجماع عليه.

خلافاً لابن إدريس، حيث رد روايه السكوني الداله على هذا الحكم، وتبعه آخرون من المتأخرين، وجعلوا فيه الحكومه، لكن الروايه حجه على ما ذكره الشيخ وغيره، والشهره المحققه والإجماع المنقول جابران لها على تقدير الضعف، وما علل ابن إدريس رد الروايه بأن في القصاص تغريراً بالنفس فلا يصح، أخص من مدعاه.

وكيف كان، فقد روى السكوني، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «رفع إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) رجل داس بطن رجل حتى أحدث في ثيابه، فقضى عليه أن يداس بطنه حتى يحدث أو يغرم ثلث الديه» (١).

وفى روايه الجعفریات، عن علي (عليه السلام)، في الرجل يضرب فيحدث غائطاً، فقضى علي (عليه السلام): «إما أن يداس بطنه فيحدث غائطاً، وإما أن يفتدى فيغرم ثلث الديه» (٢).

وروى الصدوق في المقنع، عن علي (عليه السلام) مثل روايه السكوني (٣).

ثم الظاهر أنه إذا كان خطر في دوس البطن لم يدس، لأنه تغرير، وقد سبق في كتاب القصاص عدم جوازه، لأنه ليس بمثل ما اعتدى، ويشمله دليل «لا ضرر» فالمرجع الديه.

أما إذا لم يكن تغرير، ثم ظهر الخطر بعد القصاص، فلا شيء على المجنى

ص: ٩٤

١- الوسائل: ج ١٩ ص ١٣٧ الباب ٢٠ ح ١.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٢٨٣ الباب ١٤ ح ١.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٢٨٣ الباب ١٤ ح ٢.



عليه كما تقدم في كتاب القصاص أن ما يتلفه الحد والقصاص فهو هدر.

والظاهر لزوم أن لا يكون الدوس على الجاني إلا بقدر الدوس على المجنى عليه، لأنه المنصرف من الرواية، بالإضافة إلى أنه مقتضى دليل القصاص.

فلو تعدى المجنى عليه فإن كان عمداً اقتصر منه، وإن كان غير عمد ففيه الحكومه.

وإذا كان دوس الجاني إلى حد البول أو الغائط أو الريح أو الدم مثلاً كان للمجنى عليه ذلك لأدله القصاص، والمناطق في الروايات بالنسبة إلى الريح والدم.

وإذا كان الجاني لا يحدث بذلك، أو يحدث بأقل من قدر الجنايه، لأجل قبض بطنه أو إسهاله، فالظاهر أن القصاص بقدر دوسه لا أكثر ولا أقل، لأنه من مقتضيات دليل القصاص، ولذا ألحق الريح بعض الفقهاء بالحدثين، خلافاً للجواهر، حيث استظهر عدم الإلحاق، وإنما فيه الحكومه.

ثم الظاهر أن دوس الظهر أو الجنب كذلك، لوحده المناطق، وإطلاق دليل {فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى}.

وكذا إذا داس بطنه حتى استفرغ، أو حتى فتق، كما في قصة ابن مسعود، والثالث لإطلاق الآية.

وإذا كان الدوس بالرجل أو باليد داس المجنى عليه بمثله أو بالأخف منه، أما بالأكثر فلا يجوز.

ولو ضرب أنفه حتى رعف، جازت المماثلة مع العمد، والحكومته صلحاً، أو بدون العمد.

ولو ضربتها حتى ألت جنينها، لم يجز ضربها حتى تلقى جنينها، إذ لا يحق الاعتداء على الجنين، فالمرجع ديه الجنين في المجنى عليها والحكومته في الضرب، نعم الظاهر أن لها ضربها بعد فراغها عن الجنين، لأنه مثل أو أخف منه.

ولو داس على يد أو رجل أو ما أشبهه، ديس منه على مثل ذلك، لإطلاق الآيه، وإذا وصل إلى السديه فالحكومه، والظاهر أنه إذا داس على اليمنى المجنى عليه ولا اليمنى له جاز أن تداس يسراه، لأنها بمنزله اليمنى، كما تقدم في قطع اليسرى إذا كان الجاني قطع اليمنى ولا اليمنى له فراجع، إلى غير ذلك.

((ديه افتضاض البكر))

(مسألة ٣٠): لو افتض بكرة بإصبعه فخرق مئانتها فلم تملك بولها، كان عليه الدية، كما هو المشهور.

وذلك لأن هذه القوه فى الإنسان واحد، فيدل عليه جملة من الروايات الداله على أن ذهاب القوه المنفرده فيه الديه ولو بالمناط، بل ويشمله المناط فى روايات الواحد والاثنين كما تقدم، من أن كل ما فى الإنسان واحد ففيه الديه ((١)).

وعن الفقيه: إن أكثر روايات أصحابنا أن فى ذلك الديه كامله ((٢)).

ويدل عليه روايه هشام بن إبراهيم، عن أبى الحسن (عليه السلام): «إن فيه الديه» ((٣)).

قال فى الجواهر بعد قول الفقيه: وإن كنا لم نعثر على غير الروايه المزبور، اللهم إلا أن يريد ما تسمعه فى سلسل البول.

أقول: أى ما يأتى فى أبواب ديات المنافع، لأن ذلك قسم من السلس.

وبهذا تبين أن ما فى خبر ظريف من أن على من خرق ثلث الديه، قال: «قضى على (عليه السلام) فى رجل افتض جاريه بإصبعه فخرق مئانتها، فلا تملك بولها، فجعل لها ثلث نصف الديه، مائه وسته وستين ديناراً وثلثى دينار، وقضى لها عليه صداقها مثل نساء قومها» ((٤))، يجب أن يحمل على بعض المحامل السابقه فى المسأله المتقدمه، بل فى الجواهر إنه لا قائل بها، كما اعترف به بعضهم.

أما روايه، معاويه: «فى كل فتق ثلث الديه» ((٥))، فإن ما نحن فيه أخص منه، ولذا لا تصلح أن تكون معارضه لروايات هذه المسأله.

ثم إن ديه الخرق إنما تكون إذا بقيت كذلك.

أما إذا شوفيت، فالظاهر أن فيها الحكومه، لإطلاق أدلتها بعد انصراف

ص: ٩٧

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٣ الباب ١ من ديات الأعضاء.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٣ الباب ٢٨ ذيل ح ٥.

٣- كتاب الديات: ص ١٤٨.

٤- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٣ الباب ٢٨ ح ٤.

٥- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٥٧ الباب ٣٢ ح ١.

دليل المقام عن مثله، ولا يبعد أن يكون المعيار إلى السنه، كما ذكرناه مكرراً.

ومثل الخرق بالإصبع الخرق بشيء آخر، لوحده الملاك، ولإطلاق أدله ما فى الإنسان منه واحد.

ومنه يعلم أنه إذا خرقها بالجماع اغتصاباً كان كذلك.

وكذا لو كان الخرق بالآله أو بالإصبع أو بشيء آخر لمجرى الغائط فلا تتمالك غائطها، وكذلك إذا فعل ذلك بالولد فلم يتمالك بوله أو غائطه بسبب إدخال شيء فى إحليله أو دبره ولو كان لواطاً.

ثم إن فى خرق مثنائها بالإضافة إلى الديه مثل مهر نساها، لخبر أبى عمرو الطيب، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «وقضى لها عليه بصداق مثل نساء قومها»<sup>(١)</sup>. وقد تقدم ذلك أيضاً فى كتاب ظريف.

وعن دعائم الإسلام، عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «إنه قضى فى امرأه افتضت جاريه بيدها قال: عليها مهرها وتوجع عقوبه»<sup>(٢)</sup>.

ومثله خبر عبد الله بن سنان<sup>(٣)</sup>، وغيره.

وروى السكونى: «إن علياً (عليه السلام) رفع إليه جارتان دخلتا الحمام فاقتضت إحداهما الأخرى بإصبعها، فقضى على التى فعلت عقوبتها»<sup>(٤)</sup>، والمراد به المهر كما فى مجمع البحرين فى مادة عقل.

والظاهر أنه لو خرق نصف البكاره كان عليه نصف المهر، لقاعده النسبه، كما أن الظاهر أن المهر لها لا لزوجها إذا كان

ص: ٩٨

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٥٦ الباب ٣٠ ح ٢.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٢ الباب ٢٨ ح ٢.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٥٥ الباب ٣٠ ح ١.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٧٠ الباب ٤٥ ح ١.

لها زوج لم يتصرف فيها بعد، ومثل ذلك الحكم لو ألقاها من شاهق فانخرقت مثانتها أو ذهب بكارتها، لوحده الدليل والمناط، فتأمل.

ولو سبب الخرق سلس الغائط والبول ففيه ديتان، لإيرائه جنايتين كل واحده منهما لها كامل الديه، والأصل عدم التداخل.

والظاهر أن الخارقه لو كانت امرأه كان للمجنى عليها الاقتصاص بكاره ومثانه، لإطلاق أدله القصاص الذى لم يخرج منه المقام، ولو كانت الجانيه مزوجه، إذ حق المجنى عليها مقدم على حق الزوج فى كل شىء، ولذا جاز قطع يدها أو قلع عينها أو ما أشبه وإن كانت مزوجه.



((الجنايه على العقل))

(مسأله ١): في الجنايه على العقل الديه كامله، بلا إشكال ولا خلاف، بل فيه الإجماعات المستفيضه.

ويدل عليه بالإضافه إلى مناط ما في الإنسان منه واحد، خبر إبراهيم، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل ضرب رجلاً بعضى فذهب سمعه وبصره ولسانه وعقله وفرجه وانقطع جماعه وهو حي، بست ديات» ((١)).

ونحوه رواه الصدوق في المقنع مرسلًا، عن قضاء أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال: وسأل أبو حمزه الثمالي أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل ضرب رأس رجل بعود فسطاط فأمه حتى ذهب عقله، قال: «عليه الديه» ((٢)).

والظاهر أنه لا فرق بين أن يكون ذهاب العقل بالضرب أو بالدواء أو بالإخافه أو بغير ذلك.

وكذلك إذا منع دواءه فأصابه الجنون، كما حدث في زماننا حيث أخذ الجاني دواء مبتلى بمرض الأعصاب فسبب ذلك له جنونًا، للقاعده

ص: ١٠١

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٠ الباب ٦ ح ١.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٩٥ الباب ٧ ح ١.

والملاك فى الواحد والاثنين.

وفى الجواهر إن عدم الفرق بين الضرب وغيره هو ظاهر النص والفتوى ومعقد نفى الخلاف.

ثم الظاهر أنه إن أمكن القصاص بدون التغيرير جاز، فيقتص منه ولى المجنى عليه، وذلك لإطلاق أدله القصاص بدون أن يكون مخرج منها فى المقام.

وما فى الشرائع بأنه لا قصاص، لعدم العلم بمحل العقل، وفى الجواهر بأنه تغير، غير ظاهر الوجه، لأن الدليل أخص من المدعى، فإن كان دواء يوجب الجنون أو ما أشبه بدون التغيرير فلماذا لا يجوز.

كل ذلك من غير فرق بين الكبيرين والصغيرين والمختلفين.

نعم إذا كان الضارب غير بالغ لم يقتص منه، لأن عمدته خطأ، كما أنه لا قصاص بالنسبه إلى الكبير إذا لم يكن الضرب عن عمد، ودليل كل ذلك واضح.

وإذا نقص بعض، فالظاهر إن كان نقصاً بقدر محدود، كما إذا كان يجن فى السنه فى فصل خاص كالصيف مثلاً، أو كان يجن نهاراً لا ليلاً، ويوماً دون يوم، أو ما أشبه ذلك، بسطت اليه على ذلك فيعطى ربع اليه فى الأول ونصفها فى الأخيرين.

وكذا لو فرض العلم بالقدر فى الكيفيه، بأن علم أن نصفه قد زال مثلاً، وذلك لما ذكرناه سابقاً من قاعده كون جزء اليه للجزء، وهذا هو الذى ذكره المبسوط والوسيله والقواعد وغيرهم، بل فى مجمع البرهان لا كلام إن علم نسبه الذهاب إلى الباقي، ولكن العلم به مشكل.

ومنه يظهر أن قول الشرائع إنه مجرد تخمين، غير ظاهر الوجه، وإن أيده الجواهر بقوله: بل يمكن القول بعدم أجزاء للعقل على وجه توزع عليها

ص: ١٠٢



الديه، فليس إلا الحكومه أو الصلح.

وقد ذكر المسالك إمكان تقدير الكيفيه أيضاً فقال: (وقد ينضبط بغيره بأن يقابل صواب قوله ومنظوم فعله بالخطأ، وينظر النسبه بينهما، وقد لا يمكنه الضبط بأن كان يفرع أحياناً مما لا يفرع منه أو يستوحش إذا خلا، فيرجع في تقديره إلى اجتهاد الحاكم) انتهى.

ولو شجّه مثلاً فذهب عقله بتلك الشجّه، ففي صحيحه أبي عبيده الحذاء التداخل، فقد سأل أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل ضرب رجلاً بعمود فسطاق على رأسه ضربه واحده فأجانه حتى وصلت الضربه إلى الدماغ وذهب عقله، قال (عليه السلام): «فإن كان المضروب لا يعقل منها أوقات الصلاه، ولا يعقل ما قال ولا ما قيل له، فإنه ينتظر به سنه، فإن مات في ما بينه وبين سنه أقيده به ضاربه، وإن لم يمت في ما بينه وبين سنه ولم يرجع عقله أغرم ضاربه الديه في ماله لذهاب عقله»، قال: فما ترى في الشجّه شيئاً، قال: «لا، إنما ضربه ضربه واحده فجنت الضربه جنائين فألزمته أغلظ الجنائين وهي الديه، ولو كان ضربه ضربتين فجنت الضربتان جنائين لألزمته جنايه ما جنتا كائنه ما كانت، إلا أن يكون فيهما الموت فيقاد به ضاربه بواحد وتطرح الأخرى»، قال: «وإن ضربه ثلاث ضربات واحده بعد واحده فجنين ثلاث جنائيات ألزمته جنايه ما جنت الثلاث ضربات كائنات ما كانت ما لم يكن فيها الموت فيقاد به ضاربه»، قال: «فإن ضربه عشر ضربات فجنين جنايه واحده ألزمته تلك الجنايه التي جنتها العشر ضربات كائناً كانت ما لم يكن فيها الموت» (١).

ثم إن في الكافي والتهديب والفتيه: «ولا يعقل» (٢).

لكن في الجواهر: «أو

ص: ١٠٣

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨١ الباب ٧ ح ١.

٢- الكافي: ج ٧ ص ٣٢٥ ح ١.

لا يعقل» (١١) ولكل وجه، فإن هذه الصحيحه تدل على أن الشجه وذهاب العقل لهما ديه واحده وهى ديه ذهاب العقل، لقوله: (وقلت: فما ترى فى الشجه شيئاً، قال (عليه السلام): لا، إنما ضربه ضربه واحده فجنت الضربه جنائتين).

والمحكى عن الشيخ وابن سعيد العمل بمضمون هذه الروايه من التداخل، لكن المشهور ذهبوا إلى تعدد الديه، فللشجه ديه، ولذهاب العقل ديه أخرى.

ففى الرياض إن هذا القول هو الأشهر، وعليه عامه من تأخر، وعن مجمع البرهان وكشف اللثام إنه المشهور، وكذا نسبه إلى المشهور المسالك والجواهر، وعن المبسوط إنه مذهبننا، وعن الخلاف عليه إجماع الفرقه وأخبارهم.

ويدل على هذا القول مرسله الخلاف، وروايه إبراهيم الذى مر فى إزمام الإمام (عليه السلام) للجاني بست ديات، وكذا روايه الصدوق فى المقنع.

وهذا القول هو الأقوى، لأن العمل فى صورته التعارض على المشهور، بالإضافة إلى احتمال أن يكون ما فى الصحيحه حكم ما إذا مات فالتداخل لأجل الموت، كما يدل عليه ذيلها، وإن كان هذا الحمل تبرعياً بعد عدم الدليل عليه، وإنما نحتمله لأجل أنه خير من رد علمها إلى أهلها (عليهم السلام).

ثم قد عرفت أن صحيحه الحذاء دلت على أنه لو ضرب على رأسه فذهب عقله انتظر به سنه، فإن مات فيها قيد به، وإن بقى ولم يرجع إليه عقله ففيه الديه، ويدل على نفس هذا الحكم بالإضافة إلى الصحيحه روايه أبى حمزه الثمالى، قال لأبى جعفر (عليه السلام): ما تقول فى رجل ضرب رأس رجل بعمود فسقط فأمه يعنى ذهب عقله، قال (عليه السلام): «عليه الديه»، قال: فإنه عاش عشره

ص: ١٠٤

أيام، أو أقل أو أكثر، فرجع إليه عقله أنه أن يأخذ الديه، قال (عليه السلام): «لا، قد مضت الديه بما فيها»، قال: فإنه مات بعد شهرين أو ثلاثه قال أصحابه: نريد أن نقتل الرجل الضارب، قال (عليه السلام): «إن أرادوا أن يقتلوه يردوا الديه ما بينهم وبين سنه، فإذا مضت السنه فليس لهم أن يقتلوه ومضت الديه بما فيها» (١).

وقد عمل بهذه الروايه الشيخ وأبناء إدريس والبراج وسعيد، والصهرشتى والطبرسى وغيرهم، كما حكى عنهم، بل عن نكت الشهيد ما علمت لها مخالفاً، وإن حكى عن الصدوق والمحقق اقتصارهما على ذكر الروايه مما يظهر منه التردد، لكن اللازم العمل بها بعد حجيه الروايه، ولو لأجل الشهره والإجماع لمدعى.

ثم إنه إن ذهب العقل ودفع الجانى الديه، فإن عاد قبل السنه فالظاهر أن له أن يرتجع فى التفاوت فى ما بين الحكومه لذهاب العقل مؤقتاً وبين الديه الكامله، وذلك لتحديده بالسنه هنا، وفى مقامات آخر مما يفهم منه المناط الكلى، كما ذكرناه فى بعض المسائل السابقه.

وإن لم يعد فى السنه، أو عاد ولكن بهبه جديده قطعاً على ما ذكره أهل الخبره مثلاً فالظاهر لزوم الديه الكامله، أما الأول فللتحديد بالسنه فى الروايه، وأما الثانى فلانصراف الدليل عن مثله.

وكيف كان، فكلما لم تكن ديه كامله كانت الحكومه.

وبما تقدم يظهر الإشكال فى قول المحقق: (وإن جنى فأذهب العقل ودفع الديه، ثم عاد العقل لم يرتجع الديه، لأنه هبه مجده) انتهى.

ثم ليس المناط فى إعطاء الديه خارجاً وعدم إعطائها، بل فى الرجوع قبل انتهاء السنه طبيعياً وعدم الرجوع إلا بهبه جديده، أو بعد انتهاء السنه.

ص: ١٠٥

وإذا اختلف الجاني وولى المجنى عليه بذهاب عقله كما يدعيه الثانى، أو عدم ذهابه كما يدعيه الأول، لزم الاختبار والفحص.

وقد ذكرنا فى غير موضع أن الموضوعات بحاجة إلى الفحص مثل احتياج الأحكام، فإن انتهى الفحص إلى مطابقه أحدهما فهو، وإلا- فهل القول قول الجانى مع يمينه كما اختاره الجواهر، أو قاعده العدل بالتصنيف، احتمالان، وإن كان الثانى غير بعيد، ويؤيده ما سياتى من صحيح سليمان فى الأذن، حيث لم يحكم الإمام (عليه السلام) بالبراءه.

هذا إذا لم يحصل للحاكم العلم، وإلا كان هو المتبع، كما أنه إن أمكن القسامه فهى مقدمه على القاعده وعلم الحاكم، وكذا لو لم يمكن الاختبار لموت ونحوه.

ثم الظاهر فى السنه هنا وفى سائر الموارد فى باب الجنائيات وغيرها، السنه القمرية لا الشمسية، لأن القمرية هى محل اعتبار الشرع فى الصيام والأعياد وأيام الحج وغيرها، قال سبحانه: {منها أربعة حرم} (١١)، حيث دل على أن الاعتبار بالاثني عشر هى القمريات، إذ الحرم هى القمريات.

وقال سبحانه: {هو الذى جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب} (٢٢)، فإن ظاهر (لتعلموا) رجوعه إلى (قدره منازل)، فالسنين والحساب أى الأشهر، لأن الحساب فى مقابل السنين إنما هو الأشهر، وذلك لأن ظاهر القيد رجوعه إلى الجملة الأخيره كما قرر فى الأصول.

نعم السنوات الشمسية معتبره فى مثل زكاه الأنعام ونحوها.

ص: ١٠٦

١- سورة التوبه: الآيه ٣٦.

٢- سورة يونس: الآيه ٥.

((ديه اذهاب السمع))

(مسأله ٢): فى اذهاب السمع من كلتا الأذنين الديه، بلا إشكال ولا خلاف، بل دعاوى الإجماع عليه مستفيضه.

ويدل عليه الأدله العامه الداله على أن ما فى الإنسان منه واحد ففيه الديه، وفى ما عرضه يونس على الرضا (عليه السلام) من كتاب الديات: «فى ذهاب السمع كله ألف دينار»<sup>(١)</sup>.

وفى روايه إبراهيم بن عمر، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى رجل ضرب رجلاً بعضى فذهب سمعه وبصره ولسانه وعقله وفرجه وانقطع جماعه وهو حى، بست ديات»<sup>(٢)</sup>.

وعن دعائم الإسلام، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال: «إذا ضرب الرجل فذهب سمعه كله ففيه الدي كامله»<sup>(٣)</sup>. إلى غير ذلك.

ثم الظاهر أن الاعتبار فى العود وعدم العدو السنه، فإن لم يعد إلى السنه ففيه الديه وإن عاد بعد ذلك، وإن عاد قبل السنه ففيه الحكومه، لإطلاق أدلتها.

وإذا أريد أخذها قبل السنه، فالمرجع أهل الخبره.

ويدل على اعتبار السنه صحيح سليمان بن خالد، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، إنه قال فى رجل ضرب رجلاً فى أذنه بعظم فادعى أنه لا يسمع، قال: «يترصد ويستغفل ويتنظر به سنه، فإن سمع أو شهد عليه رجلاً أنه سمع، وإلا أحلفه واعطاه الديه»، قال: فإن عثر عليه بعد ذلك أنه يسمع، قال: «إن كان الله تعالى رد عليه سمعه لم أر عليه شيئاً»<sup>(٤)</sup>.

ويؤيده الروايات المتعدده الوارده فى اعتبار السنه فى جمله من الأمور.

ص: ١٠٧

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٤ الباب ١ ح ٢.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٠ الباب ٦ ح ١.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٩٣ الباب ٣ ح ٢.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٧٧ الباب ٣ ح ١.

كما تقدمت الإشارة إليها، فقول الجواهر: إنه لا يخلو من إجمال، وكأنه يريد قوله (عليه السلام): «لم أر عليه شيئاً»، ولعله لإجمال أن الضمير يرجع إلى الجانى أو المجنى عليه، فيه: إن ظاهره رجوعه إلى المجنى عليه، أى ليس عليه أن يرد ما أخذ، وذلك بقرينه قوله (عليه السلام): «إن كان الله رد عليه سمعه».

ولو مات قبل السنه فالظاهر وجوب الديه، لإطلاق أدلتها.

وهذا هو المحكى عن القواعد فى ما لو مات قبل انتهاء المده، وما فى الجواهر من أنه يحتمل العدم، لعدم تحقق الذهاب الدائم، خصوصاً بعد إخبار أهل الخبره بعوده، لا يخلو من نظر، لإطلاق أدله الديه خرج منها ما إذا عاد قبل السنه، وليس المقام من المستثنى.

ثم إن الجانى إن صدق المجنى عليه فهو وإلا فإن أكذبه أو قال لا أعلم امتحن عند الأصوات القويه، فإن ظهر كذبه أو صدقه فهو، وإلا حلف القسمه، وقد تقدم فى كتاب القصاص وجه القسمه فى المنافع، كما تقدم دليل القسمه فى القتل، فمع القسمه من أحدهما كان الحكم معها، لكن الجانى إنما يقدر على القسمه إذا لم يدع عدم العلم فتأمل.

وإن لم تكن قسمه فهل المرجع البراءه، أو قاعده العدل، لا يبعد الثانى، كما تقدم مثله فى جمله من المسائل السابقه، فإن مثل هذا الشىء لا يعرف إلا من قبله، فلو أجريت البراءه كان إبطالاً لكثير من الحقوق، خصوصاً فى صورته أن قال الجانى لا أعلم.

وبما ذكرناه ترد البراءه بتقريب أنه إن حمل الصحيح على القسمه فهو، وإن حمل على مجرد الحلف فإن حلف أعطيت الديه له، وإلا فلا ديه، فلا تصل النوبه إلى قاعده العدل.

وجه الرد: إنه إن حمل الصحيح على القسمه ولم تكن فماداً يصنع، إذ مقتضى عدم إبطال الحق، حيث نعلم أنه كثيراً ما يكون مع المجنى

عليه الحق، قاعده العدل، وإن حمل الصحيح على الحلف المجرد، فإنه إن تم مع حصول الاطمينان من حلفه، كما هو المنصرف منه، فإنه لا يتم مع عدم حصول الاطمينان من حلفه، لأنه غير مبال بالحلف كما هو كثير، وحينئذ فلا معدل عن قاعده العدل.

ولو ذهب سمع إحدى الأذنين ففيه نصف الديه، لإطلاق دليل الواحد والاثنين ولو بالمناطق، ولأنه مقتضى التبسيط للديه على ما وضعت للديه له، وفي الجواهر: إن ذلك لإطلاق النص والفتوى.

### فروع في الجنايه على السمع

((فروع في الجنايه على السمع))

ثم إنه لا فرق في كون الديه للأذنين ونصفها لإحدهما مع تساويهما في السمع، أو كون إحدهما أحدًا ولو إلى الضعف من الأخرى، أو كونهما أو إحدهما ثقيلًا.

نعم يستشكل التنصيف فيما إذا قطع إحدى الأذنين فذهب بعض سمعه، وكذلك كل الديه في ما قطعت كليهما فذهب كذلك، إذ قد ذهب بعض السمع قبل ذلك فكيف تكون كل الديه للأذنين، ونصفها لإحدهما، بل مقتضى التبسيط أن يكون له من الديه بالنسبه، مثلاً كان يسمع من مساحه عشر أذرع، فلما قطعت الأذن لم يسمع إلا من مسافه خمس أذرع، فإن الجاني لا يكون قد أذهب كل السمع أو نصفه في أذن واحده، وإنما قد أذهب نصف السمع أو ربعه، فلماذا تكون عليه كل الديه، والمسأله بعد بحاجه إلى التأمل.

وكيف كان، فإذا كان له سمع واحد فأذهب الجاني كان عليه نصف الديه، خلافاً للمحكي عن ابن حمزه فأوجب الديه كامله إن كانت الأخرى ذهبت بسبب من الله تعالى.

قال فى الجواهر: ولم أجد له دليلاً سوى القياس على العين وهو باطل عندنا.

أقول: قد تقدم دليل الجنايه على ذى العين الواحده فراجع.

ولو ادعى المجنى عليه نقص سمع إحداهما، قيس إلى الأخرى بأن تسد الناقصه سداً جيداً وتطلق الصحيحه وبصاح به حتى يقول: لا أسمع، فيعلم ذلك المكان، ثم يعاد عليه مره ثانيه من جهه أخرى، فإن تساوت المسافتان صدق، ثم تطلق الناقصه وتسد الصحيحه ويعتبر بالصوت متباعداً عنه حتى يقول: لا أسمع، ويكرر عليه ذلك، وحينئذ تمسح مسافه الصحيحه والناقصه، ويلزم من الديه بحساب التفاوت إن نصفاً فنصف، وإن ثلثاً فثلث وهكذا، وذلك لأن الجانى أذهب بذلك المقدار، فيلزمه بعض الديه حسب التبسيط المتقدم ذكره.

وإن كان الأحسن اتباع الروايه الوارده، عن أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى رجل وجىء فى أذنه فادعى أن إحدى أذنيه نقص من سمعها شيئاً، فقال: «تسد التى ضربت سداً شديداً ويفتح الصحيحه، ويضرب بها بالجرس حيال وجهه، ويقال له: اسمع، فإذا خفى عليه الصوت علم مكانه، ثم يقاس ما بينهما، فإن كانا سواء علم أنه صدق، ثم يؤخذ به عن يمينه فيضرب به حتى يخفى عليه الصوت ثم يعلم مكانه، ثم يؤخذ به عن يساره فيضرب به حتى يخفى عنه الصوت ثم يعلم مكانه، ثم يقاس، فإن كان سواء علم أنه صدق»، قال (عليه السلام): ثم يفتح أذنه المعتله ويسد الأخرى جيداً، ثم يضرب بالجرس من قدامه، ثم يعلم حيث



يخفى عليه الصوت، يصنع به كما صنع أول مره بإذنه الصحيحه، ثم يقاس فضل ما بين الصحيحه والمعتله بحساب ذلك» (١).

وفى الفقيه: «فيقوم من حساب ذلك» (٢).

وفى التهذيب: «يعطى الأرش بحساب ذلك» (٣).

وفى روايه الجعفریات: «إن علياً (عليه السلام) قضى فى رجر ضرب فذهب بعض سمعه، فقال على (عليه السلام): تمسك أذنه المصابه، ثم ترسل الصحيحه، ثم ينقر له بالدرهم حتى إذا بلغ مداه قاسوه وحسبوه كم ذراع، ثم يقلب إلى الجانب الآخر، ثم ينقر له بالدرهم حتى إذا انتهى إلى مداه قاسوه وحسبوه كم ذراع هو، ثم ينظرون هل هو سواء صدق، وإن لم يكن سواء اتهم، فإن جاء سواء أمسكوا الصحيحه ثم أرسلوا المصابه، ثم نقر له بالدرهم حتى إذا بلغ مداه قاسوه وحسبوه، فإن جاء سواء صدق، ثم يجعلون الديه على قدر الأذرع فيعطونه قدر ما نقص من سمعه» (٤).

وعن الدعائم، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال: «إذا ضرب الرجل فذهب سمعه كله ففيه الديه كامله، فإن اتهم ضرب له بالشىء الذى له صوت بقربه من حيث لا يراه ولا يعلم به، ويتغفل بذلك وبالصوت، والكلام حتى يوقف على ذهاب سمعه» (٥).

وفى الرضوى (عليه السلام): «فإن أصاب السمع شىء فعلى قياس العين يصوت

ص: ١١١

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٧٨ الباب ٣ ح ٢.

٢- الفقيه: ج ٤ ص ١٠٠ ح ١٤.

٣- التهذيب: ج ١٠ ص ٢٦٥ ح ٧٨.

٤- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٩٢ الباب ٣ ح ١.

٥- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٩٣ الباب ٣ ح ٢.

له بشيء يصوت يمتحن به حسب ويقاس ذلك» (١١).

ومن خبر الجعفریات ظهر أن التحديد بالأطراف الأربعة من باب الأفضل، ولذا قال في الجواهر: لا ريب أن ذلك أشد في الاستظهار، لكنه غير لازم بعد فرض علم صدقه من أول مره.

وكيف كان، فإنه يصدق مع التساوى، ويكذب مع الاختلاف، إذا لم يكن إحدى الأذنين أضعف من الأخرى، كما نبه عليه كشف اللثام.

والظاهر أنه لا حاجة إلى يمينه بعد الاختبار، ولذا أطلق كتاب ظريف، وما عرضه يونس على الرضا (عليه السلام) وغيرهما في الحكم، بدون ذكرهم الاحتياج إلى الحلف، فما عن النهايه وكشف اللثام من الاستظهار بالإيمان غير ظاهر الوجه، ولذا قال في الجواهر: لا ريب أنه أحوط مع بذله إياها، وإلا ففى إلزامه بها لو امتنع من ذلك نظر.

ثم هل تلزم الديه إذا كان الأذن ثقيلًا، الظاهر التفصيل بين الثقل الكثير المنصرف عنه الدليل فالنسبه أو الحكومه، وإلا فالديه لتعارف الثقل القليل فى كثير من الآذان، ولو سبب الضرب أن لم يسمع بعض الحروف لا كل الحروف، لأن الأذن يسمع كل حرف بجهاز خاص، ولذا بعض الناس لا يسمعون (القاف) مثلاً، أو حرفاً آخر، فالظاهر تقسيم الديه على الثمانيه والعشرين حرفاً للمناطق فى من لم يتمكن أن يتلفظ بحرف، ولقاعده تبسيط الديه.

ولو صار أذنه حاداً جداً بسبب الضرب فالحكومه، لأنه نوع من النقص، إذ يزعه كل صوت مما لا يزعه المتعارف.

ص: ١١٢

ولو كان أذنه حاداً جداً فنقص إلى المتعارف فالظاهر النسبه، إلا إذا كانت الحده نقصاً، فالحكومه كما فى من كان بصره حاداً جداً فصار متعارفاً، وكذلك بالنسبه إلى الشم.

ولو صار بحيث لا يسمع الصوت الشديد فالنسبه أو الحكومه.

ولو لم يسمع من الأمام أو الخلف أو كليهما وإنما يسمع من الطرفين، فالظاهر النسبه إن أمكنت وإلا فالحكومه، والمراد بإمكان النسبه أن الديه توزع على الجهات الأربع فلكل جهه ربع، وذلك لقاعدتى التبسيط، وإطلاق دليل الحكومه.

ولو سبب الضرب عدم سماعه فى وقت خاص كالشتاء مثلاً فالنسبه، ثم الحكومه، ولو سبب سماع الصوت بضوضاء فالحكومه، ولو سبب أن يسمع الأصوات القويه فقط فالنسبه، ثم الحكومه، ولو ثقل أحد سمعيه فقط فالنسبه إذا أمكنت وإلا الحكومه.

ولا يخفى أنه لا خصوصيه للضرب، بل الحكم كذلك إذا صب فى أذنه شيئاً، أو ضبطه مده تحت الماء، أو أعطاه سماً، أو غير ذلك، للمناط القطعى بعد فهم العرف عدم الخصوصيه فى الضرب.

ثم إنه لا فرق بين أن يدعى النقصان فى الأذنين أو فى أذن واحده فى التجربه بالكيفيه المتقدمه، فإن ظهرت التجربه ما يدعيه ولو بمعونه القسامه فهو، وإلا فقد عرفت لزوم العمل على حسب قاعده العدل.

ولو ذهب السمع بقطع الأذن فهل هناك ديتان ديه العضو وديه المنفعه، لأنه مقتضى شمول الدليلين له، بل فى الجواهر بلا خلاف ولا إشكال، واستدل له بالأصل والظاهر أن مراده ما ذكرناه، أو ديه واحده للتداخل فيما إذا قلع عينه إذ يذهب النور تبعاً لذلك، وكما إذا كشط جلده فذهب لمسّه أو قلع فروه رأسه أو جلد وجهه فذهب شعره تبعاً لذلك، لظهور الأدله فى التبعيه، احتمالان، والأقرب الثانى مع التلازم، وإن

كان الأحوط الأول، ودعواه عدم الخلاف بذكر جماعه كالمحقق والعلامه وجماعه آخرين محل نظر.

ثم إن مقتضى ما ذكره، بل صريح جماعه منهم، أنه لو ذهب السمع كله بقطع أحد الأذنين فديه ونصف الديه للسمع والنصف للعضو، أما على مقتضى ما رجحناه فديه نصفها لهذه الأذن ونصف سمعها، ونصفها الآخر لذهاب سمع الأذن الباقية.

وإذا قلع أذنيه فذهب نصف سمعه، فعلى ما ذكرناه ديه، وعلى ما ذكره ديه ونصف، وهكذا.

ولو حكم أهل المعرفة ببقاء القوه السامعه بعد ضرب الجاني له إلا أنه وقع فى الطريق ما يحجب موضع الاستماع عن السماع، فهل فيه الديه، لمساواه تعطيل المنفعه زوالها، بل لشمول الزوال له لغه، كما فى الجواهر تبعاً للإرشاد والروض ومجمع البرهان والتحرير وغيرهم، أو الحكومه لأصل البراءه وبقاء القوه، كما عن احتمال التحرير والإيضاح، احتمالان، الظاهر الأول مع الصدق لا بدونه.

وإذا ضرب أذن الصبى فتعطل نطقه، إذ ما لم يسمع لم ينطق، فديتان لصدق الزوال عرفاً وإن كانت القوه موجوده، إذ أيه فائده فى القوه التى لا تظهر.

وكذا إذا أذهب سمعه فبطل شمه لارتباط أحدهما بالآخر.

ثم لا يقاس السمع فى يوم هبوب الريح ولا فى المواضع المرتفعه والمنخفضه وما أشبه ذلك، وذلك لعدم الانضباط بذلك، بل يتوخى سكون الهواء وتسطح الأرض، لانصراف الأدله إلى ذلك.

ولو أساء معاملة الطفل فلما كبر وجدناه لا يسمع، فهل ينسب ذلك إلى من أساء أم لا، لا شك فى الأول إن أخبر به أهل الخبره، وإلا فالأصل البراءه، وجريان قاعده العدل فى مثل المقام مشكل فتأمل.

ولو كان أصم فتفتقت أذنه من الضربه ففيه أرش الضرب، إذ التكميل لا ديه فيه، وإنما نقول بالأرش لإطلاق أدلته.

((ديه إذهاب ضوء العين))

(مسألة ٣): فى إذهاب ضوء العينين الديه بلا خلاف ولا إشكال، بل الإجماعات عليه مستفيضه، ويدل عليه بالإضافه إلى روايات ما كان فى الإنسان منه اثنان ففيه الديه، إطلاقاً أو مناصباً، جمله من الروايات، مثل روايه ظريف: «والضوء كله من العينين ألف دينار».

وفى ما رواه المستدرک، عن ظريف (١١)، عن على (عليه السلام) قال: «وذهاب البصر كله ألف دينار»، وما تقدم من روايه: ست ديات لمن ذهب جمله من قواه منها البصر.

وكذا الروايات الوارده فى من ذهب بعض بصره، والروايه الوارده فى من ذهب بصره وشمه ولسانه، إلى غير ذلك مما سيأتى بعضها.

والظاهر عدم الفرق بين أقسام البصر من الحاد وغيره، والضعيف والقوى، بل فى الجواهر: (وحتى الأعشى، بل والذى على عينيه بياض لا يمنعه من الإبصار).

أقول: لا ينبغى الإشكال فى الثانى إذا لم ينقص بصره، وإلا كان كما ذكره العلامه من النقص الموجب لنقصان العوض.

أما ما ذكره أولاً فيشكل: أنه حيث لا يبصر بعض الوقت فله نصف البصر، وذلك يقتضى تقسيم الديه، وكذلك إذا كان لا يبصر صيفاً أو شتاءً أو ما أشبه، فإن اللازم حسب قاعده التبسيط نقصان الديه بقدر نقصان البصر، وقد مر مثل ذلك فى السمع.

ولو قلع الحدقه فلا ينبغى الإشكال فى وحده الديه، بل لم ينقل خلاف فيه، وذلك للنصوص الكثيره الوارده فى أن فى العينين الديه كما تقدم فى مسأله قلع العين.

ص: ١١٥

وبذلك يظهر أنه لا وجه لاحتمال مجمع البرهان حيث قال في محكى كلامه: (يحتمل الديه والحكومہ للحدقه، ويحتمل تعدد الديه لضوء العين والحدقه).

وقد تقدم في مسأله ذهاب الحدقه أن بين الأمرين إن فرض عموماً من وجهه، كان لكل مورد افتراق الديه، وفي مورد الاجتماع الديه الواحده أيضاً.

ولو ادعى المجنى عليه ذهاب ضوء بصره وشهد له شاهدان، أو اعترف به الجانى، أو ظهر صدقه من القرائن المفيده لعلم الحاكم، كان له الحق فى القصاص بشرائط القصاص بلا إشكال ولا خلاف، كما يقتضيه إطلاقات كلماتهم، لإطلاق أدلتها، وإن لم يكن عمد فقد استقرت الديه بلا إشكال أيضاً، وهى ديه كامله إن لم يرجع إلى السنه، وإلا فالحكومه، كما تقدم وجهه فى ذهاب السمع.

ويدل عليه فى المقام صحيح سليمان بن خالد، حيث سأل الصادق (عليه السلام) عن العين يدعى صاحبها أنه لا يبصر بها، قال: «يوجل سنه، ثم يستحلف بعد السنه أنه لا يبصر ثم يعطى الديه»، قلت: فإن هو أبصر بعد، قال: «هو شىء أعطاه الله إياه» (١).

وقد تقدم أن الحلف إنما تكفى إذا لم يعلم أنه يحلف بدون مبالاه، لعدم اهتمامه بالله والدين، لأنه المنصرف عن الحلف، وإلا لم يستبعد الرجوع إلى قاعده العدل.

ولو قال أهل الخبره: إن عينه تعود قبل السنه، فالظاهر أن له أن يأخذ مقدار الأرش، لأنه ثابت حالاً، ولا وجه لتأخيره إلى زمان العود، فإن عاد كما ذكروا فلا شىء، وإن لم يعد كان على الجانى إعطاء بقيه الديه فى غير العمد، أما فى العمد فللمجنى عليه أن يرد الأرش ويقتص من الجانى.

ص: ١١٦

ولو جنى على عينه ولم يعلم هل يعود أو لا، أو علم بالعود لكنه مات قبل ظهور الحال، أو قلع عينه آخر، فالظاهر الديه كامله.

أما فى الأول: فلأنه لا دليل على عوده، واستدلال الجواهر بأصاله عدم العود لا يخلو من تأمل، إذ لا يعلم قدر الصدمه هل هى ما لا يعود معها النور أم لا، وهو حاكم على استصحاب عدم العود.

وأما فى الثانى: فلأنه مشمول لإطلاق الديه بعد أن لم يعد، فإن الخارج منه ما إذا عاد، وهذا لم يعد، سواء كان لعدم الموضوع أو لعدم المحمول.

لكن ربما يستشكل فى ما لو قطع بالعود أو بإخبار أهل الخبره، إذ لم يتحقق الذهاب الدائم الذى هو مناط ثبوت الديه، فيعطى حينئذ الأرش، وهذا هو ظاهر الجواهر ولا بأس به، إذ الانصراف يوجب عدم بقاء الإطلاق فتأمل.

ولو أخبر أهل الخبره أنه لا يعود أو قطع بذلك فأخذ الديه، ثم عاد قبل السنه استرجع الجانى التفاوت بين الأرش والديه، كما ذكره التحرير، وأيده الجواهر.

ولو جنى عليه بما أذهب نوره ثم اختلفا بأنه عاد أم لا، فالقول قول المجنى عليه مع يمينه، كما ذكره الشرائع، وأيده الجواهر، وذلك لأصاله أنه لم يعد، ولا دليل من الشهود والقرائن على عوده، فإطلاق الأدله تشمله، وكذا لو مات فقال الجانى: عاد ومات، وقال الولي: لم يعد، فإن القول قول الولي مع يمينه، فإن الجانى مدع، وحيث لا دليل لقوله فاليمين على من أنكر. ولو قال أحد الوليين عاد، وأنكر الآخر كان للمنكر بقدر حصته.

ولو عاد النور إلى العين مدته ضئيله، ثم عمى ثانياً، فهل هو كالذى لم يعد، أو كالذى عاد، الظاهر الأول، إذ الأعمى قد يبصر بصره لحاله استثنائه، اللهم إلا إذا عاد ثم ذهب بآفه ونحوها فله الأرش فقط.

وإذا ادعى ذهاب بصره وعينه قائمه، ولم يمكن الفحص عن صدقه وكذبه، حلف القسامه وقضى له على الأشهر كما فى المسالك، وعليه عامه من تأخر كما فى الرياض، وعليه الفتوى كما فى التنقيح، وبلا خلاف أجده فيه بين من تعرض له كما فى الجواهر.

ويدل عليه كتاب ظريف(١١)، وما عرضه يونس على الرضا (عليه السلام)(٢)، وفيهما: إن القسامه على ستة أجزاء، فإن ادعى ذهاب البصر كله حلف ستاً، أو حلف هو وخمسه رجال معه، وإن ادعى ذهاب سدس بصره حلف هو واحده، وإن ادعى ذهاب ثلثه حلف هو يمينين، أو هو وآخر معه، وهكذا.

لكن الظاهر أنه بعد عدم البيئه والقرائن، كما هو مقتضى كل مقام فيه اليمين، خصوصاً إذا قلنا إن معنى البيئه فى قوله (صلى الله عليه وآله): «البيئه على المدعى»(٣) الحججه، لا المراد بها خصوص الشاهدين، كما قال (عليه السلام): «حتى يستبين»(٤)، ولذا قال فى محكى مجمع البرهان: ينبغى أن يكون أيضاً بعد عدم القدره على الإثبات وعدمه بالامتحان والتجربه.

ويؤيده ما رواه أصبغ بن نباته، قال: سئل أمير المؤمنين (عليه السلام) عن رجل ضرب رجلاً على هامته فادعى المضروب أنه لا يبصر شيئاً، وأنه لا يشم رائحه، وأنه قد ذهب لسانه، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): «إن صدق فله ثلاث ديات»، فقيل: يا أمير المؤمنين فكيف يعلم أنه صادق، فقال (عليه السلام): «أما ما ادعاه أنه لا يشم رائحه، فإنه يدنى له الحراق، فإن كان كما يقول، و

ص: ١١٨

- ١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٩٩ الباب ١٢ ح ١.
- ٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٧ الباب ١٢ ح ١.
- ٣- الوسائل: ج ١٩ ص ١٧١ الباب ٣ ح ٥.
- ٤- التهذيب: ج ٧ ص ٢٢٦ ح ٩.



إلا- نحى رأسه ودمعت عينه، وأما ما ادعاه فى عينيه فإنه يقابل بعينه عين الشمس فإن كان كاذباً لم يتمالك حتى يغمض عينيه، وإن كان صادقاً بقيتا مفتوحتين، وأما ما ادعاه فى لسانه فإنه يضرب على لسانه بالإبره، فإن خرج الدم أحمر فقد كذب، وإن خرج أسود فقد صدق»(١).

وروى نحوه البحار، عن كتاب مقصد الراغب، كما فى المستدرک(٢).

والمراد بالحراق شىء يحرق فيعطى رائحه الحريق كالقماش ونحوه، والظاهر أن العلامه التى ذكرها الإمام (عليه السلام) من باب القرائن المفيده للقطع، وإلا- فإن كان قوى الأعصاب يتمكن من النظر فى عين الشمس، أو كان احتمال أن شمه قد بطل قبل ذلك، أو خرج من لسانه الدم الأسود قبل ضرب الإبره، فلم تدل هذه الأعمال على دعواه.

قال فى مفتاح الكرامه: (إن العمل بالروايه خيره الخلاف والمراسم والغنيه والمحكى عن الحلبي، ونفى عنه البأس فى المختلف والإيضاح والحواشى إن أفاد الحاكم ظناً، وقد استدل عليه فى الخلاف بإجماع الفرقه وأخبارهم)، إلى أن قال: (والروايه ضعيفه، والإجماع موهون بمصيره فى النهايه والمبسوط والأكثر إلى خلافه ولا دليل على تقييد المختلف). وتبعه فى الإشكال الجواهر، لكن الظاهر أن مراد العاملين بها إنما هو فيما أورثت العلامه الاطمينان، لا أنهم جعلوها موضوعيه، كما أن مراد القائل بما لو أورث الظن هو ذلك، إذ كثيراً ما يطلق الظن ويراد به ذلك.

نعم إذا لم تورث الاطمينان كان المرجع القسامه.

### إذا أزال الضوء شخص وقلع العين آخر

((إذا أزال الضوء شخص وقلع العين آخر))

ولو زال الضوء بالجنايه فقلع عينه ثان فله صور:

ص: ١١٩

١- التهذيب: ج ١٠ ص ٢٤٨ ح ٨٦.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٩٢ الباب ٤ ح ١.

الأولى: أن يكون مقطوع عدم العود، أو ما يقوم مقامه القطع كأهل الخبرة، وفيهما تكون على الأول السديه الكامله، وعلى الثاني ثلث السديه فإنها ديه قلع الحدقه التي لا تبصر.

الثانيه: أن يكون مقطوع الرجوع قبل السنه، أو ما هو بمنزله القطع، وفيها على الجاني الأول الأرش، وعلى الثاني بقيه السديه، إذ العين فيها ديه كامله فإذا استوعب بعضها الأرش كان على الآخر بقيه السديه حسب التبسيط.

هذا ولكن يحتمل أن يكون على الثاني تمام السديه، لأن العين التي لا نور لها في مده خصوصاً إذا كانت المده قصيره يشملها دليل السديه، أو يفصل بين قصر مده عدم النور وبين طول مدته.

الثالثه: أن يكون مقطوع الرجوع بعد السنه، فعلى الأول السديه الكامله لما تقدم غير مره من أن الميزان حسب الظاهر السنه، وإن كان لا يخلو عن تأمل، وعلى الثاني إما ثلث السديه كعين الأعمى، أو الحكومه، أو الفرق بين قصر مده الرجوع فكل السديه وبين طول مده الرجوع فالثلث أو الحكومه، والأقرب من الكل الحكومه، لإطلاق أدلتها.

أما لو قلع العين الجاني الثاني بعد رجوع نورها، فلا إشكال في تمام السديه، سواء كان بعد السنه أو قبلها، لإطلاق الأدله، بل لو أذهب الثاني نورها بعد رجوع النور كانت عليه السديه كامله، أو الحكومه حسب الاختلاف في أنه لا يرجع أو يرجع، فإذا أخذ من الجاني الأول السديه الكامله، ومن الثاني كذلك كان له ثلث السديه إذا قلع القائمه بدون النور جان ثالث، ولو أذهب الجاني الأول النور بما لا يعود بنفسه وأخذ السديه ثم عالج المجنى عليه نفسه بما أعاد نوره، لم يكن للجاني الحق في إرجاع بعض السديه، كما أنه لو قلعها الجاني فجعل المجنى

عليه عيناً أخرى مكانها بعملية جراحية لم يكن للجاني استرجاع بعض الديه لأنه شىء جديد.

نعم لو أخذ المجنى عليه نفس عينه المقلوعه فردها بإعجاز، كما فعله رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى قصه بعض الحروب، أو بعملية جراحية، فهل للمجنى عليه كل الديه، لأن رجوع عينه نعمه جديده، أو الحكومه، احتمالان، لا شك فى الإعجاز نعمه جديده، أما فى العمليه خصوصاً إذا تعارفت فلا يبعد أن تكون الحكومه، والله سبحانه العالم.

### إذا ادعى نقصان العين

((إذا ادعى نقصان العين))

قال فى الشرائع: (ولو ادعى نقصان إحداهما قيست إلى الأخرى، وفعل كما فعل فى السمع، ولو ادعى النقصان فيهما قيستا إلى عيني من هو من أبناء سنه، وألزم الجاني التفاوت بعد الاستظهار بالأيمان) انتهى.

وفى مفتاح الكرامه نقله عن جماعه، بل عن بعضهم عدم خلاف فيه أجده، وفى الجواهر بلا خلاف فى شىء من ذلك، كما اعترف به بعض ناسباً له إلى صريح الغنيه أيضاً.

أقول: وذلك هو مقتضى القاعده، لأن تبسيط الديه يقتضى ذلك، كما أن الموضوع إنما يعرف بالاختبار، لكن لزم أن يقيد ذلك بما إذا لم يكن نور إحداهما أقل من نور الأخرى من أول الأمر، ولم يكن نورهما أكثر أو أقل من من نور أبناء سنه من أول الأمر، وإلا فالميزانان السابقان الاعتبار بهما، إذ الأقوى نوراً قد يضعف إلى حد الأضعف نوراً من أول الأمر، والأضعف نوراً قد يضعف إلى حد نصف الأول مثلاً، مع أن الجاني لم يجز بقدر النصف بل أقل.

فالأول: كما إذا كان أحدهما عشره، والآخر ثمانيه، فالجاني جنى على اثنين من الأول، فإنه يجب عليه خمس ديه عين، مع أن نور عينه المجنى عليها

يساوى نور عينه الأخرى الآن، إذ هما الآن متساويتان في كون نور كل واحد منهما ثمانيه.

والثانى: كما إذا سبب الجانى أن يكون نور الثمانيه خمسه بنقص ثلاثه فإن القياس بالصحيحه يعطى أنها نصف الصحيحه مع أن الجانى لم يذهب نور العين المجنى عليها بنصف بل بثلاثه من ثمانيه، فالديه عليه ليست مائتين وخمسين ديناراً، بل مائه وسبعه وثمانون ديناراً ونصف دينار.

وكيف كان، فيدل على الحكم المذكور فى المسأله حسن ابن فضال، وصحيح يونس، قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا أصيب الرجل فى إحدى عينيه بأنها تقاس ببيضه تربط على عينه المصابه وينظر ما منتهى عينه الصحيحه، ثم تغطى عينه الصحيحه وينظر ما منتهى عينه المصابه فيعطى ديتة على حساب ذلك، والقسامه مع ذلك من الستة الأجزاء على قدر ما أصيب من عينه، فإن كان سدس بصره حلف هو وحده وأعطى، وإن كان ثلث بصره حلف هو ومعه رجل واحد، وإن كان نصف بصره حلف هو وحلف معه رجلان، وإن كان ثلثى بصره حلف هو وحلف معه ثلاثه نفر، وإن كان أربعة أخماس بصره حلف هو وحلف معه أربعة نفر، وإن كان بصره كله حلف هو وحلف معه خمسه» كذا فى الكافى والفقيه (١).

والظاهر أنه مخالف للقاعده دون نسخه التهذيب حيث قال: عوض الفقره (وإن كان أربعة أخماس بصره): (وإن كان خمسه أسداس بصره حلف هو وحلف معه أربعة) وتتمه الحديث قال (عليه السلام): «وكذلك القسامه كلها فى

ص: ١٢٢

---

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٧ الباب ١٢ ح ١، عن الكافى: ج ٧ ص ٣٢٤ ح ٩. الفقيه: ج ٤ ص ٥٤ ح ١.

الجروح، وإن لم يكن للمصاب بصره من حلف معه ضوعف عليه الأيمان إن كان سدس بصره حلف مره واحده، وإن كان ثلث بصره حلف مرتين وإن كان أكثر على هذا الحساب، وإنما القسامه على مبلغ منتهى بصره» الحديث (١١).

وإنما قلنا: إن نسخه التهذيب هي الموافقه للقاعده، لأن التدرج الطبيعي يقضى ذلك، فالسدس واحد من ستة، والثلث اثنان من ستة، والنصف ثلاثه من ستة، ذلك بخلاف نسختهما (أربعة أخماس) فإن أربعة أخماس ليس وسطاً بين ما قبله وما بعده على نسق الأرقام السابقه، والوجه واضح، فإذا فرضنا العدد الصحيح ثلاثين، فالتدرج بالسدس يكون خمسة وعشره وخمسه عشر وعشرين وخمسه وعشرين وثلاثين، فالأول سدس، والثاني ثلث، والثالث نصف، والرابع أربعة أسداس، والخامس خمسه أسداس، والسادس ستة أسداس.

أما إذا بدلنا مكان (خمسه أسداس) كما في نسخه التهذيب (أربعة أخماس) كما في الكافي والفقيه، فيكون مكان (خمسه وعشرين): (أربعة عشرين)، وهي ليست متوسطه بين (عشرين) و(ثلاثين) على نحو ما سبقه، أى خمسه وعشره وخمسه عشر، وهذه قرينه على وقوع التصحيف فى نسختهما، فالأحوط اعتبار نسخه التهذيب، وإن كان لو لا هذه القرينه كانت نسختهما أولى بالاتباع.

ثم لا يخفى أن الظاهر أن المراتب بين (السدس) إلى (الثلث)، وبين (الثلث) إلى (النصف) وهكذا، تكون ملحقة بالمرتبه السابقه فى الحلف، فيحلف

ص: ١٢٣

حلفاً واحداً إذا ذهب سدس بصره، إلى أن يكون الذاهب ثلث بصره، كما إذا كان (٥) أو (٦) أو (٧) أو (٨) أو (٩) من نور البصر المقسم إلى (٣٠)، ثم في (١٠) يكون حلفان إلى (١٥) وهكذا، لأن معنى كون الحلفين للثلث أن لا يكون حلفان قبل ذلك، وهكذا.

أما بالنسبة إلى الديه، فالظاهر أن الحكومه تتبع الأجزاء لا السدس والثلث ونحوهما، فإذا ذهب جزء من ثلاثين جزء من نور العين كان له ستة عشر ديناراً وثلثاً ديناراً، لأنه واحد من ثلاثين من خمسمائه دينار قيمة العين الواحدة، وإذا كان الذاهب جزءين من الثلاثين، كانت الديه ثلاثاً وثلثين ديناراً وثلث دينار وهكذا، بل وكذا في الأقل منه، فإذا كان الذاهب جزءاً من خمسمائه جزء من نور البصر كان له دينار، لأنه مقتضى إطلاقات دليل الحكومه، بالإضافة إلى قاعده التبسيط، وذيل صحيح معاويه الآتى.

أما إذا كان الذاهب أقل من السدس، فالظاهر أن فيه الحلف أيضاً للمناطق، ولعل التقسيم بالأسداس فى الروايه من باب تقسيم كل شىء إلى ستة أقسام حسب المتعارف، وعليه فهذا استثناء مما ذكرناه من أن قبل العشره فيه حلف، وقبل الخمسه عشر فيه حلفان وهكذا.

وكيف كان، فيدل على الحكم السابق أحاديث أخر أيضاً، كصحيح محمد بن قيس، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى رجل أصيبت إحدى عينيه أن تؤخذ بيضه نعامه فيمشى بها، وتوثق عينه الصحيحه حتى لا يبصرها وينتهى بصره، ثم يحسب ما بين منتهى بصر

عينه التي أصيبت ومنتهى عينه الصحيحه فيؤدى بحساب ذلك» (١).

وصحيحه معاويه بن عمار، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يضرب في أذنه فيذهب بعض بصره فأى شيء يعطى، قال (عليه السلام): «يربط إحدهما ثم توضع له بيضه، ثم يقال له: انظر، فإذا يدعى أنه يبصر موضعها حتى إذا انتهى إلى موضع إن جازه قال لا أبصر، قربها حتى لا يبصر، ثم يعلم ذلك المواضع ثم يقاس بذلك القياس من خلفه وعن يمينه وعن شماله، فإن جاء سواء، وإلا قيل له كذبت حتى يصدق»، قال: قلت: أليس يؤمن، قال: «لا ولا كرامه، ويصنع بالعين الأخرى مثل ذلك، ثم يقاس ذلك على ديه العين» (٢).

وخبر كثير، عن علي (عليه السلام) قال: أصيبت عين رجل وهى قائمه، فأمر علي (عليه السلام) فربطت عينه الصحيحه، وأقام رجلاً بحدائنه بيده بيضه، يقول هل تراها، فإذا قال نعم، تأخر قليلاً حتى إذا خفيت عليه علم المكان، قال: وعصبت عينه المصابه فجعل الرجل يتباعد وهو ينظر بعينه الصحيحه إلى البيضه، حتى إذا خفيت عليه، ثم قيس ما بينهما وأعطى الأرش على ذلك (٣).

إلى غيرها من الروايات.

وعليه فإذا علم صدقه وكذبه عمل على ذلك، وإن كان سبب العلم القرائن أو الشاهدين أو نحوهما، وإلا امتحن بما ذكر فى الروايه أو نحوه، إذ لا خصوصيه للبيضه، ثم الامتحان بذلك فيما إذا لم يدع أنه بقيت مسافه رؤيته كما كانت وإنما حصل الاضطراب فى الرؤيه، وإلا فلا يكون الامتحان ذلك.

ص: ١٢٥

١- (١) الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٣ الباب ٨ ح ٣.

٢- (٢) الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٢ الباب ٨ ح ١.

٣- (٣) الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٣ الباب ٨ ح ٢.

وكيف كان، فإذا سقط الامتحان لكذبه، أو ادعائه الاضطراب لا القصر، وصلت النوبه إلى القسامه، وهى سته، كما فى الروايات المتقدمه وغيرها، كروايه ظريف، فقول الجواهر: (والظاهر أنها القسامه التى تقدمت فى النفس وهى الخمسون يميناً أو نصفها لا ست أيمان، كما سمعته فى الخبر، ولا يمين واحده كما احتمل) انتهى، غير ظاهر الوجه، وإن قال: إنه لم يجد بذلك عاملاً، إذ إن فتوهم باليمين مع وجود الروايات الداله على الأيمان الستة يوجب صرف الفتاوى إلى ذلك، فهو كما إذا قال فى القتل اليمين، فإنه منصرف إلى القسامه.

والظاهر أن اعتبار الجهات الأربع لا خصوصيه لها، بل يمكن أن يتعد من ذلك المكان إلى مكان آخر ويمتحن بنفس الاتجاه، كما أن الظاهر أن الأربع من باب الاستظهار، فيكفى أقل من ذلك، كما تقدم فى السمع مثله، وهذا هو الذى استظهره الجواهر أيضاً.

ثم كما يمكن الامتحان فى نقص إحدى العينين يمكن فى نقص كليهما بالقياس إلى من كان مثل المجنى عليه فى الإبصار، وقد تقدم الكلام فى ذلك.

ويدل عليه خبر القداح، عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، قال: «أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) برجل قد ضرب رجلاً - حتى نقص من بصره، فدعا برجل من أسنانه، ثم أراهم شيئاً فنظر ما انتقص من بصره فأعطاه ما انتقص من بصره» (١).

وبما تقدم ظهر أنه ليس كونه من أسنانه إلاً طريقاً.

ثم إنه لو امتحن

ص: ١٢٤



الذاهب بعض بصره بالبيضة أعطى المجنى عليه بقدر التفاوت، مثلاً عينه الصحيحة ترى إلى مسافه مائه ذراع، وعينه المصابه إلى مسافه أربعين ذراعاً، فإن له من الديه ستة أعشار، وهكذا.

ولذا قال فى خبر الجعفریات، المروى عن على (عليه السلام): «فإن يصدق وحاسبوا نظروا ما بين الصحيحه والمصابه فيقدر ما نقص من بصره وأعطوه بقدر الخطى والأذرع، وجعلوا الديه على حساب ذلك»<sup>(١)</sup>.

ولا يخفى أنه إذا كانت الخطى الظاهره محل اتهام المجنى عليه، بأن يحسب الخطى بدون أن يكون قد نقص من بصره بقدر ما يقول، أخفوا الخطى حتى لا يبصرها.

ولذا ورد فى الدعائم، عن على (عليه السلام): «يفعل ذلك من أربع مواضع ثم يقاس بعضها على بعض، فإن استوت صدق، وإن زاد بعضها على بعض قيل له فقد كذبت، ويعاد عليه الأمر من أوله حتى يستوى عليه القياس من أربع جهات، وينبغى أن يستر ما بينه وبين الماشى بالبيضة، فلا يرى نقل قدميه لثلا يحسب الخطى»<sup>(٢)</sup> الحديث.

ثم الظاهر أن يوم الغيم الذى لا- يمكن القياس المعتدل فيه لا يقاس، وذلك لأن الغيم يتحرك ويزيد وينقص مما يوجب قوه النور وضعفه، وتبعاً لذلك يرى الإنسان البعيد تارة ولا يراه أخرى.

ص: ١٢٧

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٩٦ الباب ٨ ح ١.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٩٦ الباب ٨ ح ٢.

ولذا ورد في خبر محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: «لا تقاس عين في يوم غيم»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي زياد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، عن علي (عليه السلام)، قال: «لا تقاس عين في يوم غيم»<sup>(٢)</sup>.

وروى الصدوق بإسناده إلى السكوني مثله<sup>(٣)</sup>.

أما إذا لم يكن الغيم يوجب الاختلاف في النور فلا فرق.

ولو كانت الأرض مختلفه حزونه وسهولة وعلواً وهبوطاً مما يمنع وحده الجهات لم تنفع كما هو واضح، ومثل يوم الغيم يوم الضباب ونحو ذلك.

ولو ضرب عينه فصار أعشى لا يبصر بالليل، أو أجهراً لا يبصر نهاراً، فإن تمكن الحاكم من التحديد، فالظاهر النسبه، لأنه مقتضى التبسيط، ويؤيده روايات المقام وروايات السمع، لوحده الملاك، وإلا فالحكومه، بإطلاق الجواهر الحكومه لأنه نقص لا يعرف قدره ولا مقدر له شرعاً، غير ظاهر الوجه، لأنه يعرف قدره بالنسبه، كما له مقدر شرعاً حسب قاعده التبسيط المؤيده بما تقدم، وقد سبق الجواهر في ذلك القواعد، كما سبق تعليقه بما ذكره مفتاح الكرامه.

ولوقع الجاني عيناً قال: إنها قائمه لكنها لا تبصر فعلى ثلث الديه، وقال المجنى عليه: بل كانت تبصر، فقد قال الشرائع: القول قول الجاني مع يمينه، وتبعه القواعد، وعلله الثاني بأصالة البراءه وإمكان إقامه البينه على الصحه.

وقال في مفتاح الكرامه: إنه قول المبسوط والتحرير والمسالك.

ثم هنا

ص: ١٢٨

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٠ الباب ٥ ح ٢.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٠ الباب ٥ ح ١.

٣- الفقيه: ج ٤ ص ١٠١ ح ٢٠.

احتمال ثان وهو كون القول للمجنى عليه.

قال فى الشرائع: (وربما خطر أن القول قول المجنى عليه مع يمينه، لأن الأصل الصحة، وهو ضعيف، لأن أصل الصحة معارض لأصل البراءة، واستحقاق الديه أو القصاص منوط بتيقن السبب ولا يقين هنا، لأن الأصل ظن لا قطع) انتهى.

وهذا القول الثانى هو الأقرب، ولذا رد الجواهر المحقق بقوله: (إن أصل الصحة مع حجيتها لا يعارضه أصل البراءة بعد كونه كالوارد عليه، والظن الشرعى كاليقين بالحكم) انتهى.

أقول: الظاهر أنه إن كان هناك علم أو شاهدان أو ما أشبهه بالحكم على حسبه، وإلا فالقول قول المجنى عليه مع القسامه، لأنه المستفاد من روايات قسامه المقام، فكل من إطلاق كون القول قول الجانى، أو قول المجنى عليه، لا يخلو من نظر.

ولو اختلف الولى والجانى فى أن المجنى عليه الذى مات قبل المحاكمة، كان رجلاً أو امرأه، لأن ديه عين المرأه على النصف، ولم يمكن التشخيص، فالظاهر كون المرجع قاعده العدل.

ص: ١٢٩

((ديه إذهاب الشم من المنخرين))

(مسأله ٤): فى إذهاب الشم من كلاً- المنخرين الديه الكامله، بلا إشكال ولا خلاف، قال فى مفتاح الكرامه بلا خلاف كما فى الخلاف والمبسوط والغنيه، وظهرها نفيه بين المسلمين.

وإن أذهب من أحد المنخرين ففيه نصف الديه.

واستدل له فى الرياض ومفتاح الكرامه بقاعده ما فى الإنسان منه اثنان ففى كل واحد نصف الديه، وأشكل عليه الجواهر بأن القاعده فى الأعضاء لا فى المنافع.

وفيه أولاً: إن بعض الروايات أعم، مثل روايه هشام بن سالم، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «كل ما كان فى الإنسان اثنان ففيهما الديه، وفى أحدهما نصف الديه، وما كان فيه واحد ففيه الديه».

وثانياً: المناط.

هذا ويدل عليه بعض الروايات:

مثل روايه الأصبغ، عن على (عليه السلام)، فى من ضرب رجلاً- فادعى أنه ذهب لسانه وبصره وشمه، حيث قال على (عليه السلام): «إن صدق فله ثلاث ديات»<sup>(١)</sup>.

ورواه جماعه آخرون عنه (عليه السلام).

فإذا ادعى المجنى عليه ذهاب شمه، فإن صدق وعاد قبل السنه فله الأرش، وإلا فله كمال الديه، للمناط فى ما تقدم.

وإن لم يصدق فإن حصل الحاكم العلم بالقرائن، أو قام على ذلك شاهدان قد علما منه ذلك فهو، وإلا فإن أمكن تحصيل ذلك بالقرائن، مثل اعتباره بالأشياء الطيبه والمنتنه فهو، وإلا فالظاهر الاحتياج إلى القسامه بالست للمناط، لا بالخمسين،

ص: ١٣٠

أو بالحلف الواحد، وان جعلها الجواهر هنا خمسين أيضاً، لكنه خلاف المستفاد من الدليل.

ثم إنه من طرق الإثبات ما تقدم في روايه أصبغ وغيره من أنه يحرق له حراق ويقرب منه، فإن دمعت عيناه ونحى أنفه فهو كاذب، وقد ادعى الخلاف الإجماع على ذلك، ولا بأس به أن أورث العلم كما تقدم.

ولو ادعى نقص الشم فإن أمكن الامتحان بقرب الطيب والخبيث مقارنة المنخر الذى ضعف فيه بالمنخر الذى لم يضعف، أو الأنف الذى ضعف فيه بالأنف من غيره، كما تقدم فى ضعف نور البصر فهو، وإلا فالمرجع القسامه، وقد ذكر هذا بعضهم ولا بأس به.

ثم إنه قد تكون القوه والضعف من جهه البعد والقرب، وقد تكون من جهه عدم استشمام الضعيف واستشمام القوى، وقد تكون من جهه عدم استشمام بعض الروائح دون بعض، مثلاً يستشم رائحه الدهن ولا يستشم رائحه الخس مثلاً.

وإن لم يعلم قدر النقص ليؤخذ بنسبته اليه، فالمرجع الحكومه، لإطلاق أدلتها.

ولو جنى على أنف طفل فلما كبر لم يستشم، فلم يعلم أنه من الجنايه أو لنقص ذاتي، فالأصل البراءه فتأمل.

ولو قطع الأنف فذهب الشم فديتان كما تقدم، إلا أن يكون تلازم من قبيل الحدقه ونور البصر.

((ديه إذهاب القوه الذائقه))

(مسأله ٥): فى إذهاب الذوق كله الديه، نقله مفتاح الكرامه عن الوسيله والمبسوط والسرائر والنزهه والتحرير والإرشاد والمسالك.

وفى الشرائع يمكن أن يقال: فى الديه لقولهم (عليهم السلام): «كل ما فى الإنسان منه واحد ففیه الديه».

وأشكل عليه الجواهر بما تقدم فى الشم، وقد عرفت جوابه.

ويأتى هنا ما ذكرناه هناك من دليل صدق المجنى عليه، ومن ملاحظه النسبه لو ذهب بعض الذوق.

وإذا جنى عليه فى مغرس لحيه فلم يستطع المضغ ففیه قولان، قال القواعد: عليه الديه على إشكال، وعلل بأن فى الإنسان منه واحد، وفى الجواهر الحكومه على الأقوى، لما تقدم من إشكاله فى الديه فى أمثال المقام، وقد تقدم النظر فى إشكاله.

نعم يمكن أن يقال بانصراف روايه الواحد والاثنين عن مثل ذلك، وإلا لكانت الديه أيضاً فى جفاف اللسان فلا يعطى اللعاب، إلى غير ذلك، وهو بعيد، وكذا الكلام فى ما إذا لم يقدر على الازدراء.

وإذا ضعف ذوقه ففیه الكلام السابق فى الشم.

وكذا يأتى الكلام السابق فيما إذا انسد مجرى الأنف إلى الفم.

وحيث إن فى ذهاب الذوق الديه، يكون بعضها فى ذهاب بعضه بالنسبه، لقاعده التبسيط، كما إذا سقط نصف لسانه عن الذوق، فله نصف الديه.

ويأتى هنا الكلام السابق فى عود الذوق قبل السنه أو بعدها، إلى غيرها من الفروع المتقدمه فى البصر والسمع، وسيأتى الكلام فى الصوت.

## إذا فقد قدره الإنزال

((إذا فقد قدره الإنزال))

(مسأله ٦): لو جنى عليه فتعذر عليه الإنزال فى حال الجماع ففیه الديه، كما ذكره المبسوط والنزهه والشرائع والنافع والتحرير والتبصره والإرشاد واللمعه والروض وكشف اللثام ومجمع البرهان وغيرهم، على ما حكى عن بعضهم، وعن الرياض نفى الخلاف فيه، ويدل عليه ما تقدم من قاعده الواحد والاثنين.

ويؤيده ما دل على أن فى انقطاع الجماع ديه كامله، فإنه ليس إلا من باب أن فى الإنسان منه واحد، فلا فرق بين أن لا يقدر على الجماع أو يجمع ولا ينزل.

أما الاستدلال لذلك بخبر سماعه، عن الصادق (عليه السلام): «فى الظهر إذا كسر حتى لا ينزل صاحبه الماء الديه كامله»<sup>(١)</sup>، فلا دلالة فيه، لأنه كما ذكره الجواهر لا يقتضى وجوبها لعدم الإنزال وإن لم يكسر ظهره، إلا أن يقال: إنه من باب التداخل للتلازم كالحدقه وضوئها، ولذا ورد فى كسر الصلب الديه مع أنه لم يذكر فيه قطع الإنزال، كما تقدم فى روايه الدعائم، فإذا انقطع الماء وحده كان فيه الديه، لقاعده الواحد والاثنين.

وعلى هذا، فمع ذهاب البعض كماً أو كيفاً أو زماناً ففیه بالنسبه، مثلاً كان له الماء بقدر كل أسبوع مره فصار فى كل أسبوعين مره، أو خفت غلظه الماء إلى النصف، أو كان يفرغ فى كل مره مقدار مثقال فصار مقدار نصف مثقال، وذلك لقاعده التبسيط. وكذا إذا سقط ماؤه عن قابليه الإحبال، فقد أوجب الفاضل فيه الديه للقاعده المتقدمه، وإن أشكل فيه الجواهر، ولو سقطت اللذه كان كذلك فيه الديه.

## إذا أسقط الرحم عن قوه الإحبال

((إذا أسقط الرحم عن قوه الإحبال))

ومما تقدم يعرف لزوم الديه الكامله إذا سقطت الرحم عن قابليه الإحبال

ص: ١٣٣

بعدم انعقاد الولد أصلاً، أو انعقاده وسقوطه قبل الموعد.

ويؤيده خبر سليمان بن خالد، سأل الصادق (عليه السلام) عن رجل وقع بجاريه فأفضاها وكانت إذا نزلت بتلك المنزل لم تلد، قال (عليه السلام): «الديه كامله»<sup>(١)</sup>.

نعم في الصحيح، سأل أبو بصير أبا جعفر (عليه السلام) ما ترى في رجل ضرب امرأه شابه على بطنها فعقر رحمها فأفسد طمثها، وذكرت أنها قد ارتفع طمثها عنها لذلك، وقد كان طمثها مستقيماً، قال: «ينظر بها سنه، فإن رجع بها طمثها إلى ما كان، وإلا استحلقت وغرم صاحبها ثلث ديتها لفساد رحمها وانقطاع طمثها»<sup>(٢)</sup>.

ورواه الصدوق في المقنع عنه (عليه السلام) مرسلًا<sup>(٣)</sup>.

ومثله ما رواه ابن محبوب، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل ضرب امرأه في فرجها فزعمت أنها لا تحيض وكان طمثها مستقيماً، قال (عليه السلام): «يربص بها سنه فإن رجع إليها الطمث وإلا أغرم الرجل ثلث ديتها لفساد طمثها وعقر رحمها»<sup>(٤)</sup>.

فإن ثبت الفتوى بذلك كان مخصصاً للقاعده المتقدمه، ويجمع بينها وبين روايه سليمان بأن الأول في الإفضاء بخلاف هذه، وإلا فاللازم العمل بالقاعده، فتأمل.

أما الانتظار سنه، فاللازم القول به لعدم معارض له، بالإضافة إلى أن مثله ورد في جملة موارد مما يفهم منها المناط، كما تقدم في بعض المسائل السابقه أيضاً.

ص: ١٣٤

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٤ الباب ٩ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٦ الباب ١٠ ح ١.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٩٨ الباب ١٠ ح ١.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٦ الباب ١٠ ح ٢.



ولو أوجب الركل ونحوه ضعف الرحم عن تربيته الولد الكامل، وإنما تربي الولد المريض أو الناقص أو الضعيف، فالظاهر أن فيه الحكومه، لأنه لم يسبب إسقاط القوه، فهو كما إذا سبب ضعف البصر أو العين.

ولو سبب إسقاط شىء خاص من القوه كنصفها، مثلاً كانت تربي الرحم فى كل سنتين مره فصارت تربي فى كل أربع سنوات مره، مما دل على سقوط نصف القوه، كان فى ذلك بقدر النسبه من الديه، لقاعده التبسيط المتقدمه.

أما إذا رجعت الرحم إلى السنه على حالتها الطبيعیه، ففى النقص الحاصل إلى السنه الحكومه، لإطلاق أدلتها.

أما ذهاب قوه الرضاع، فقد قال العلامه فى القواعد: بأن فيه الحكومه، لعدم التقدير، وحكاه مفتاح الكرامه عن التحرير والإرشاد وكشف اللثام، وعن المقدس الأردبیلی التأمل فيه، لأنهم قد حكموا بالديه فى أقل منه، وعن كشف اللثام إنه فرق بينها وبين قوه الإمناء، إنها صفة لازمه للفحول بخلاف الإرضاع، فإنه يطرؤ فى بعض الأوقات، إذ هذه القوه إنما تكون فى حال الحمل وخروج الولد.

وفيه: إن الإمناء كذلك، لأنه فى حالات خاصه، فالفارق غير ظاهر، ولذا رده الجواهر بأنه كما ترى.

ولو سبب تأخير إمكانیه الحمل أو تأخير الإمناء، كما أنه لو لم يكن الركل لحملت أو أمنى فى السادسة عشره، والآن تأخر إلى العشرين، فهل تلاحظ النسبه أى انتزاع أربع سنوات من عمر الإمناء وعمر الحبل فيكون بنسبتها من الديه أو الحكومه.

الظاهر الأول، إن كان النسبه واضحه، مثلاً كان كل امرأه تحبل فى مده

خمس وثلاثين سنه من الخامسه عشره إلى الخمسين، فإذا انقطع الحبل في خمس سنوات، كان معنى ذلك ذهاب سبع القوه، وإلا فالثاني، لإطلاق أدلتها بعد عدم وضوح النسبه، وكذا في الإمناء والرضاع وغيرهما.

ولو صار اللبن نصفاً أو ما أشبهه، فالنسبه لقاعده التبسيط، وإلا فالحكومه.

ولو سبب الركل ونحوه فساد اللبن مما أوجب عدم إقبال الطفل على شربه إطلاقاً، فالديه لأنه بمنزله العدم، أما لو كان الطفل يقبل عليه بكره فالحكومه.

### فروع في إذهب القوى

((فروع في إذهب القوى))

ولو أبطل الجانى الالتذاذ بالطعام، أو بالشراب، أو بالجماع، أو بالملامسه الحبسيه، أو أبطل لمسه مطلقاً بدون شلل، فالظاهر أن فى الكل الديه، لأنه قوه قد سقطت، فيشملة إطلاق الواحد والاثنين.

ولذا قال العلامه فى القواعد: بالديه فى بطلان الالتذاذ بالجماع والطعام، وإطلاقه يشمل إبطاله فى الرجل والمرأه ولو من خلفها مثلاً، ونقله مفتاح الكرامه عن التحرير والإرشاد، وكذا الروضه فى خصوص الجماع، لكن فى إبطال الالتذاذ بالجماع فى قبل المرأه أو خلفها فقط يحتمل بعض الديه، لأن كليهما قوه واحده، وإن كان يحتمل أنهما قوتان، وكيف كان فإذا شك فيه الحكومه.

ولو بطل بعض قوه لامسته، فالظاهر النسبه فى الديه إن كانت نسبه فى الذاهب من الباقي واضحاً، وإلا فالحكومه.

ولو جنى عليه بما أسقط قوه كبده أو قلبه أو رثته أو طحاله أو كليتيه وما أشبهه، فعوض عن ذلك بالآلات الاصطناعيه، فالظاهر الديه، لإطلاق الأدله، ولو أضعف بعضه فالحكومه، أما إذا أسقط إحدى الكليتين عن القوه فنصف الديه.

وربما يستدل لذلك بما رواه مسمع، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال

أمير المؤمنين (عليه السلام): قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «فى القلب إذا أرعد فطار، الديه»<sup>(١)</sup>، ولعل المراد بـ (طار) أنه أخذه الوجيب دائماً، ولعله لأنه ذهب استقراره، واستقراره قوه سبب الجانى زوالها.

وروى الصدوق فى المقنع، قال: «قضى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى القلب إذا ذعر فطار الديه»<sup>(٢)</sup>.

قال فى الجواهر بعد ذكر خبر مسمع: إلا أنه لا جابر له.

أقول: ظاهر الوسائل والمستدرک فى عنوان الباب العمل بالخبر، اللهم إلا أن يقال: إنهما أرادا أصل الديه لا الديه الكامله.

ثم إنه روى مسمع، عن الصادق (عليه السلام) أيضاً، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أيضاً، أنه قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «فى الصعر الديه يثنى عنقه فيصير فى ناحيه»<sup>(٣)</sup>.

وقال فيه الجواهر كما قال فى سابقه، كما أن ظاهر الوسائل والمستدرک أيضاً العمل بذلك، وقد تقدم موضوع الصعر فى بعض المسائل السابقه.

وعلى كل حال، فإذا شك فى وجوب الديه فالظاهر الحكومه.

ولو سببت الجنايه عدم نموه الجسدى فصار قزماً، ففيه الديه أو الحكومه، ولو صار بعض أجزائه قزماً بأن لم ينم نموه الطبيعى كما إذا بقيت يده غير ناميه، فكذلك.

ولو انعكس بأن سببت الجنايه نشاط بعض غدده فنى نمواً منكراً، كان

ص: ١٣٧

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٦ الباب ١١ ح ١.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٩٨ الباب ١١ ح ١.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٦ الباب ١١ ح ١.

كذلك، وهكذا إذا سبب له هزالاً متزايداً أو سمنه متزايداً، أما فى القليل من كل ذلك فالحكومته، بلا إشكال.

ولو أوجب له أمراضاً مثل الضحك الكثير أو البكاء الكثير أو ضعف المعدة عن الطعام أو قرحة المعدة أو تكوين الكليه للحصى أو ما أشبهه، ففى الكل الحكومه، إلا إذا صدق عرفاً أنه أسقط قوه، وكانت فى الإنسان واحداً.

وكذا إذا سبب له قله الرغبه بالجماع، أو كثره الشهوه حتى أوجب له الإفراط فيه.

والميزان فى الكل الديه إن كانت قوه ساقطه، وإلا فالحكومته، والله سبحانه العالم.

ص: ١٣٨

((إذا سبب سلس البول))

(مسأله ٧): فى سلس البول الديه كامله، كما حكا مفتاح الكرامه عن المبسوط والتحرير والإرشاد والتبصره واللمعه والمهذب البارع والإيضاح، وكذا اختاره القواعد.

وعن المسالك والروضه أنه المشهور، وعن الحواشى أن الروايه به ضعيفه لكنها مشهوره بين الأصحاب، وصدق السيد العاملى شهره الروايه، وإن أنكر شهره الفتوى.

وكيف كان، فيدل على الحكم بالإضافه إلى القاعده المتقدمه فى كل ما كان فى الإنسان واحد ففيه الديه، خبر غياث بن إبراهيم، عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) قضى فى رجل ضرب رجلاً حتى سلس بوله بالديه كامله» ((١)).

ونحوه المروى عن قرب الإسناد ((٢)).

ولا يخفى أن شهره الروايه وشهره الفتوى، وكون خبر غياث موجوداً فى (الفقيه) كاف فى العمل بها.

ويدل على الحكم المذكور أيضاً، ما رواه الجعفرىات، بسنده إلى على (عليه السلام): «إنه قضى فى الرجل يُضرب فلا يستطيع أن يحبس بوله، وفى الرجل يضرب فلا يستطيع أن يحبس غائطه الديه كامله» ((٣)).

وعن (عليه السلام) فى روايه أخرى، فى الرجل يُضرب فيصيبه الفحج فى البول، قال (عليه السلام): «الديه كامله، وفى الرجل يضرب فيسلسل بوله الديه كامله» ((٤)).

ص: ١٣٩

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٥ الباب ٩ ح ٤.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٥ الباب ٩ ح ٥.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٩٧ الباب ٩ ح ١.

٤- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٩٧ الباب ٩ ح ٢.

وهناك قول ثان، وهو أنه إن دام السلس إلى الليل فالديه كامله، وإن دام إلى الظهر فثلثا الديه، وإن دام إلى ارتفاع النهار فثلث الديه، وثم على هذا الحساب.

قال فى مفتاح الكرامه: حكى هذا عن الجامع والتزهه والوسيله، والموجود فى الأخير إن أصابه السلس ودام إلى الليل فيه الديه، فيحتمل أن يكون موافقاً للمبسط، والموافق للنهايه الفاضل المقداد، وكأنه مال إليه كاشف الرموز، وفى المسالك نسبه إلى الشيخ وأتباعه، وفى تعليق المحقق الثانى إنه المشهور، وفى غايه المراد إن المشهور فى الروايه الثلثان.

أقول: وأشار بذلك إلى خلاف نقله العلامه فى القواعد، حيث قال: قيل إنه إن كان إلى الظهر فالنصف، ومثله المحكى عن إرشاده، وإن أنكر عليه ولده وآخرون ممن تأخر عنه بأنه لا قائل به، ولا روايه تدل عليه، واختار قول الثلثين الرياض وغيره أيضاً.

وكيف كان، فبدل على الحكم ما رواه إسحاق، \_ قال فى الجواهر: المنجبر بما عرفت \_ سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا حاضر، عن رجل ضرب رجلاً فلم ينقطع بوله، قال (عليه السلام): «إن كان البول يمر إلى الليل فعليه الديه، وإن كان إلى نصف النهار فعليه ثلثا الديه، وإن كان إلى ارتفاع النهار فعليه ثلث الديه»<sup>(١)</sup>، هكذا رواه الفقيه والمقنع.

لكن فى الكافى<sup>(٢)</sup> والتهذيب<sup>(٣)</sup>، قال: سأله رجل وأنا عنده عن رجل ضرب

ص: ١٤٠

١- انظر الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٥ الباب ٩ ح ٣، والمستدرک: ج ١٨ ص ٣٩٨ الباب ٩ ح ٣.

٢- الكافى: ج ٧ ص ٣١٥ ح ٢١.

٣- التهذيب: ج ١٠ ص ٢٥١ ح ٢٧.

رجلاً- فقطع بوله، فقال: «إن كان البول يمر إلى الليل فعليه السديه، لأنه منعه المعيشه، وإن كان إلى آخر النهار فعليه السديه، وإن كان إلى نصف النهار فعليه ثلثا السديه، وإن كان إلى ارتفاع النهار فعليه ثلث السديه».

ولعل (قطع) في الروايه بالتشديد من باب التفعيل، أى جعل بوله قطعه قطعه، أو المراد من قطع مجراه أو شيئاً منه بحيث لا يستمسك، مجازاً من باب علاقته الحال والمحل، والمراد أن القطع إن دام إلى آخر الليل أو إلى بعض الليل ففيه السديه، وكذلك إذا استوعب النهار كله.

والظاهر لزوم العمل بهذه الروايات، لأن سندها حجه لوجودها في مثل الكافي والفقيه، بالإضافة أن تضعيف الجواهر لسندها بوجود صالح بن عقبه فيه حيث إنه ضعيف، لأنه قد قيل فيه إنه كذاب غال لا يلتفت إلى روايته، كما عن مجمع الرجال نقلاً عن ابن الغضائرى، غير تام، إذ نسبه الكتاب إلى ابن الغضائرى غير ظاهر، كما قاله بعض أهل الرجال، خصوصاً وأن الرجل من رواه كامل الزيارات وتفسير القمى، مما يوجب الاعتماد عليه.

وإذ صار السند حجه لم يبق إلا إشكال تنافى ما فى الفقيه لما فى الكافي والتهذيب سنداً، وإشكال أنه مناف لروايه غياث وقرب الإسناد، وفي كلا- الإشكالين نظر، إذ التنافى غير موجود، وإنما فى روايه الكافي والتهذيب ذكر لما يفهم من روايه الفقيه، إذ كون السديه إذا دام السلس إلى آخر النهار ملازم لكونها كذلك إذا دام إلى الليل، وهذه الروايات تبين المراد بروايته غياث وقرب الإسناد.

نعم لولاها لكنا نقول بلزوم كون السلس دائماً، وإلا فالنسبه أو الحكومه.

وعلى كل حال، فاللازم العمل على هذه الروايات، ولعل العلامه جعل النصف

إذا دام إلى الظهر من قاعده التبسيط، لكن لا حجيه فيها أمام النص، وكان الشارع لاحظ أن الصباح معظم أعمال العاملين، فضرر سلسه أكثر من ضرره بعد الظهر.

وعلى ما ذكرناه فإذا كان السلس مستوعباً، أو فى النهار فقط، أو إلى بعض الليل، كان فيه الديه كامله، وإذا كان إلى الظهر ففيه ثلثا الديه، وإذا كان من الظهر إلى المغرب ففيه ثلث الديه.

أما إذا كان فى الليل وحده، أو فى الليل إلى الظهر، أو من الظهر إلى آخر الليل، أو فى بعض الليل وحده، ومع النهار إلى الظهر، أو مع نصف النهار إلى المغرب، ففي الكل الحكومه بإضافه المقرر، وفى وحده كاملاً أو بعضاً فقط الحكومه، مع وضوح زياده حكومه الليل الكامل على حكومه بعض الليل، وإن كان من أول الليل إلى الظهر، أو من بعض الليل إلى الظهر، فالحكومه والثلثان، وإن كان من الظهر إلى بعض الليل وكل الليل فالثلث والحكومه.

ومن ذلك يعرف حكم ضميمه بعض الليل أو كله إلى النهار وارتفاعه.

وإذا كان السلس فى يوم أو أيام فقط فالحكومه، لانصراف النص عن مثله، نعم إذا دام ذلك سنه، فالظاهر المديه للمناطق فى روايات السنه التى تقدمت جملته منها.

ثم الظاهر أنه لا- فرق بين السلس القليل والكثير مع الصدق عرفاً، فإذا قطر بوله كل ربع ساعه قطره، أو كل نصف ساعه قطره مثلاً، كان الحكم سواءً، وأما إذا كان السلس دورياً بأن يأخذ أسبوع دون أسبوع أو دون أسبوعين، أو أسبوعين دون أسبوع وهكذا فالقاعده التبسيط.

ولا فرق بين سلس المرأه والرجل والخثى، لإطلاق الأدله.

### إذا سبب سلسل الغائط والريح

((إذا سبب سلسل الغائط والريح))

والظاهر أن

ص: ١٤٢



حكم سلس الغائط حكم سلس البول، لوحده الملاك، بل هو أولى في الغائط بنظر العرف.

أما سلس الريح، فهل فيه الحكومه، أو مثلهما الديه، احتمالان، من عدم النص، ومن أن إمساك الريح قوه واحده، فزوالها توجب دخوله في القاعده.

((فروع))

وقد عرفت أن بعض الإطلاقات يشمل ذهاب المنفعه كذهاب العضو، لكن شموله لمثل المقام، وما إذا فعل شيئاً يوجب قرره بطنه أو اختلاج عضو منه مشكل، فالأحوط التصالح.

نعم لو فعل ما أوجب ارتعاش كل بدنه أو رأسه دائماً لم تبعد الديه.

كما أن الظاهر أنه لو فعل ما أوجب رمش جفنه أو تحرك شفته أو نحو ذلك فالحكومه.

ولو فعل ما أوجب ذهاب نوميه إطلاقاً، فإنه ممكن طبياً واقع خارجاً، أو جوعه أو عطشه، أو سبب له الجوع والعطش الدائم، أو ما أشبه ذلك، ففيه الديه للقاعده، ولو سبب إذهاباً لبعض القوه، فالنسبه إن عرفت، وإلا فالحكومه، والله العالم.

وفي الصوت الديه الكامله، بلا إشكال ولا خلاف، كما في الجواهر ونقله مفتاح الكرامه عن التحرير والإرشاد واللمعه والحواشى والروضه ومجمع البرهان، وأفتى به الشرائع والقواعد وغيرهم، ويدل عليه بالإضافه إلى قاعده ما في الإنسان واحد كتاب ظريف، وفيما عرضه يونس على الرضا (عليه السلام)، وفيهما: «وفي الصوت كله من الغنن والبحح الديه ألف دينار».

وكذا ينبغي أن تكون الديه الكامله إذا سبب الجاني خشونه الصوت خارجاً عن المتعارف، إن صدق عرفاً أنه أسقط القوه، أما إذا صار صوته كالمزكوم أو خشناً في الجملة فالحكومه.

والمراد بالغنن التكلم من الأنف، ومنه الغنه.

أما البجح فهو أن يذهب جوهر صوته فيكون إخفاتاً.

وإذا أسقط صوته عن

الاحفات بأن لم يقدر أن يتكلم إلا جهراً، ففيه احتمالان، من مناط البجح والغنن وأنه فى الإنسان قوه واحده، ومن عدم القطع بالمناطق، واحتمال انصراف القوه الواحده عن مثله، والأول أقرب، وإن كان التصالح أحوط.

ومما تقدم يظهر الإشكال فى إشكال القواعد، قال: وفى الصوت الديه كامله، وهل يجب ديتان لو أبطل حركه اللسان مع بطلان الصوت، إشكال ينشأ من أنهما منفعتان، ومن أن منفعه الصوت النطق.

أقول: نعم إذا كان العضو والقوه من قبيل الحدقه والنور كانت ديه واحده فى إذهاب العضو إن ذهبت القوه تبعاً له، وذلك للمناطق هناك وفى قطع الذكر وقطع الفرج وغير ذلك مما تقدم جملة منه.

الشجاج بكسر الشين جمع شجه بفتحها، وهى الجرح المختص بالرأس والوجه، ويسمى فى غيرها جرحاً.

وهى على المشهور ثمان: الحارصه، والداميه، والمتلاحمه، والسحقاق، والموضحه، والهاشمه، والمنقله، والمأمومه.

وقد اختلفوا فى بعض أساميهها، وفى أنها ثمانيه أو أزيد، كما لا يخفى على من راجع مفتاح الكرامه والجواهر وغيرهما من الكتب المفصله، لكن لما لم يكن المهم أساميهها وإنما المهم الدليل الوارد فيها، تركنا التفصيل إلى ذكر الأحكام.

### الحارصه وديتها

((الحارصه وديتها))

(مسأله ١): الحارصه بإهمال الحروف غير التاء الأخيره وهى التى تقشر الجلد، ومنه الحريص لأنه بحرصه يقشر وجوه الناس بمسألتهم، كما عن الأزهري.

قال الصدوق فى معانى الأخبار: (وجدت بخط سعد بن عبد الله مثبتاً فى الشجاج وأسمائها: قال الأصمعى: أول الشجاج (الحارصه) وهى التى تحرص الجلد، أى تشققه، ومنه قيل: حرص القصار الثوب إذا شقه، ثم (الباضعه) وهى التى تشقق اللحم بعد الجلد، ثم (المتلاحمه) وهى التى أخذت اللحم، ولم تبلغ السحقاق،

ثم (السمحاق) وهى التى بينها وبين العظم قشيره رقيقه، فهى السمعاق، ومنه قيل فى السماء سمحاق من غيم وعلى الشاه سمحاق من شحم، ثم (الموضحة) وهى التى تبدى وضح العظم، ثم (الهاشمه) وهى التى تهشم العظم، ثم (المنقله) وهى التى تخرج منها فراش العظام وفراش قشره تكون على العظم دون اللحم، ومنها قول النابغه: يتبعها منه فراش الحواجب، ثم (الآمه) وهى التى تقلع أم الرأس، وهى الجلده التى تكون على الدماغ، ومعنى العثم أن يجبر على غير استواء) (١) انتهى.

وقال الكلينى فى تفسير الجراحات والشجاج: (أولها تسمى (الحارصه) وهى التى تخذش ولا تجرى الدم، ثم (الداميه) وهى التى يسيل منها الدم، ثم (الباضعه) وهى التى تبضع اللحم وتقطعه، ثم (المتلاحمه) وهى التى تبلغ فى اللحم، ثم (السمحاق) وهى التى تبلغ العظم، والسمحاق جلده رقيقه على العظم، ثم (الموضحة) وهى التى توضح العظم، ثم (الهاشمه) وهى التى تهشم العظم، ثم (المنقله) وهى التى تنقل العظام عن الموضع الذى خلقه الله، ثم (الآمه والمأمومه) وهى التى تبلغ الدماغ، ثم (الجائفه) وهى التى تصير فى جوف الدماغ) (٢)،

وعلى هذا التفسير تكون الأقسام عشره.

وكيف كان، ففى (الحارصه) وهى التى تقشر الجلد من دون الإدماء، وإن كان لها أفراد مختلفه، كما قاله الجواهر، وهذا هو الظاهر من الكلينى، بل قال فى الوسائل بعد نقل عبارته الكلينى: نقل

ص: ١٤٤

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٣ الباب ١ ح ١. معانى الأخبار: ص ٣٢٩.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٩ الباب ١ ح ١. الكافى: ج ٧ ص ٣٢٩.

الشيخ عن الأصمعي نحوه، وكذا الصدوق: (بعير) أى واحد من المائة من الديه، ولذا قال الغنيه والإصباح والجامع: إن فيها عُشر عُشر الديه.

ويدل عليه خبر منصور بن حازم، الذى لا شك فى كونه معتمداً، وقد عمل به المشهور، عن الصادق (عليه السلام): «فى الحرصه شبه الخدش بعير»<sup>(١)</sup>.

قال فى مفتاح الكرامه: فى الرياض إن عليه عامه من تأخر، وهو المشهور كما فى المختلف والمهذب البارع ومجمع البرهان وكشف اللثام، وفى الانتصار الإجماع عليه، ولكن مع ذلك حكى عن الإسكافى أن فيها نصف بعير.

قال فى الجواهر: وهو مع شذوذه لم نعرف له مستنداً.

أقول: لعل مستنده ما رواه الدعائم، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام): «قضى فى الدامغه وهى الشجه يحك الجلد ويرشح الدم منها كالدمع، وهى الداميه الصغرى بخمسه دنانير»<sup>(٢)</sup> الحديث.

لكنه غير صالح لمعارضه روايه منصور مع الغض عن الشهره، فكيف مع وجودها.

ثم الظاهر أن الحارصه قد توجب الدم وقد لا توجب وإنما المهم فيها أن لا تصل إلى اللحم، فقول الجواهر وغيره بعدم إدماؤها فيه نظر.

ولا فرق فى الحكم بالبعير، بين الكبير والصغير، والرجل والمرأه، لإطلاق الأدله، وقد تقدم أن ديه جراحات المرأه كالرجل إلى الثلث ثم ترجع إلى النصف.

ففى خبر العلاء بن الفضيل، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، وبعد أن ذكر

ص: ١٤٧

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٣ الباب ٢ ح ١٤.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٥ الباب ٢ ح ٩.

الموضحة وغيرها، قال (عليه السلام): «وجراحه المرأه والرجل سواء إلى أن تبلغ ثلث الديه، فإذا جاز ذلك فالرجل يضعف على المرأه ضعفين»<sup>(١)</sup>.

وسياتى تفصيل الكلام فى ذلك إن شاء الله.

ولا فرق بين كون الحارصه طويله أو قصيره، لإطلاق الأدله والفتاوى.

ص: ١٤٨

---

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٤ الباب ٢ ح ١٦.

((الداميه وديتها))

(مسأله ٢): الداميه هي التي توجب تشقيق الجلد، والدخول شيئاً ما في اللحم، وأحياناً تسمى بالباضعه، لأنها تبضع أى تقطع اللحم، وفيها بغيران، كما عن المشهور، على ما نسبه إلى الشهره جماعه.

فقد قال الصادق (عليه السلام) في خبر منصور بن حازم المتقدم: «إن في الحارصه بغيراً، وفي الداميه بغيرين»<sup>(١)</sup>.

ومما تقدم ظهر أن قول جماعه من الفقهاء بأن (الداميه هي الحارصه) مستدلين لذلك بخبر السكوني، عن الصادق (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قضى في الداميه بغيراً»<sup>(٢)</sup>.

ومثله خبر مسمع، عن على (عليه السلام)<sup>(٣)</sup>.

وخبر الدعائم، عن على (عليه السلام): «في الداميه الكبرى وهي أكبر منها» \_ أى من الداميه الصغرى \_ «يسيل منها الدم بعشره دنانير»<sup>(٤)</sup>.

لا يقاوم المشهور، إذ من الممكن كون الحارصه داميه أيضاً، لما ذكرناه من أن الحارصه الموجه لتشقق الجلد قد تدمى، فبين الداميه والحارصه عموم من وجه، فقد تكون حارصه بلا دم، وقد تكون مع الدم، وقد تكون الداميه آخذة في اللحم فليست بحارصه، فما ورد أن في الداميه بغيراً يراد بها ما كان شق الجلد فقط، وما ورد أن فيها بغيرين يراد بها ما دخل قليلاً في اللحم دون المتلاحمه.

ص: ١٤٩

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٣ الباب ٢ ح ١٤.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٨٢ الباب ٢ ح ٨.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩١ الباب ٢ ح ٦.

٤- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٥ الباب ٢ ح ٩.

((المتلاحمه وديتها))

(مسأله ٣): المتلاحمه، وهى التى تدخل فى اللحم كثيراً، ولكن لا- تبلغ السمحاقه، وإنما سميت متلاحمه، لأنها تدخل اللحم كثيراً، أو لأنها من باب التفاؤل بأنها تتلاحم وتلتئم سريعاً، فيها ثلاثة أبعره.

كما عن النهايه والخلاف والمبسوط والسرائر والكامل والوسيله وغيرها، بل فى الجواهر: لا- أجد فيه خلافاً، وعن الخلاف والانتصار الإجماع عليه، والمراد بثلاثة أبعره عشر عشر الديه وخمسه، ولذا جعل ذلك ديه المتلاحمه فى محكى الكافى والغنيه والإصباح والجامع.

ويدل عليه خبر المسمع والسكونى، عن الصادق (عليه السلام) قال: «فى المتلاحمه ثلاثة أبعره»<sup>(١)</sup>.

وقد تسمى بالباطعه أيضاً، قال الصادق (عليه السلام)، فى صحيح ابن سنان: «فى الباطعه ثلاث من الأبل»<sup>(٢)</sup>.

وكذا فى صحيح الحلبي<sup>(٣)</sup>، وخبر زراره<sup>(٤)</sup>.

وفى خبر منصور: «فى الباطعه وهى دون السمحاق ثلاث من الأبل»<sup>(٥)</sup>.

ومنه يعلم أن الحكم فى الباطعه ببعيرين يراد بها الداميه، والجامع أن كليهما تأخذ فى اللحم مقابل الحارصه.

فعن مسمع بن عبد الملك، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «قضى رسول الله (صلى الله عليه وآله)» إلى أن قال: «فى الباطعه

ص: ١٥٠

١- نظر الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٣ ح ١٤ وص ٢٩٢ ح ٨.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٠ الباب ٢ ح ١.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٧ الباب ٢ ح ٤.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٢ الباب ٢ ح ١١.

٥- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٣ الباب ٢ ح ١٤.



بغيرين، وفي المتلاحمه ثلاثه أبعره»(١).

وكذا روى الدعائم، عن على (عليه السلام): «إنه قضى فى الباضعه، وهى التى تقطع الجلد وتبضع اللحم، أى تقطع منه شيئاً، بعشرين ديناراً، وفى المتلاحمه وهى التى تخالط اللحم وتبلغ فيه، ثلاثين ديناراً»(٢).

ثم أن المتلاحمه قد تكون نافذه فى غور اللحم، بدون الوصول إلى السمحاق، وقد لا تكون بذلك الغور، والكل لها حكم واحد، لإطلاق الأدله.

وبما تقدم ظهر أن ما رواه غياث، عن الصادق (عليه السلام)، عن على (عليه السلام)، قال: «ما دون السمحاق أجر الطبيب»(٣)، محمول على التقية، أو على قاعده الإلزام، أو كان ذلك فى قضيه خاصه، والله العالم.

ص: ١٥١

---

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩١ الباب ٢ ح ٦.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٥ الباب ٢ ح ٩.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٤ الباب ٢ ح ١٧.

((السمحاق وديتها))

(مسأله ٤): السحاق وهي التي تبلغ السحاقه وهي جلده مغشيه على العظم، كما ذكر ذلك الانتصار والخلاف والناصريات وغيرهم، وفي الجواهر صرح به غير واحد، فيها أربعة أبعره، أي خمساً عشر الديه، كما عن الغنيه والكافي والإصباح والجامع، وفي الجواهر الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منه مستفيض كالنصوص.

ويدل عليه خبر مسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «قضى رسول الله (صلى الله عليه وآله) في الداميه بعيراً، وفي الباضعه بعيرين، وقضى في المتلاحمه ثلاثه أبعره، وقضى في السحاق أربعة من الإبل» (١).

ونحوه رواه السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قضى» (٢) الحديث.

وعن زراره، عن ابن بكير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «وفي السحاق أربع من الإبل» (٣).

وعن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «في الحرصه شبه الخدش بعير، وفي الداميه بعيران، وفي الباضعه وهي ما دون السحاق ثلاث من الإبل، وفي السحاق وهي دون الموضحه أربع من الإبل، وفي الموضحه خمس من الإبل» (٤).

ص: ١٥٢

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩١ الباب ٢ ح ٦.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٢ الباب ٢ ح ٨.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٢ الباب ٢ ح ١١.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٣ الباب ٢ ح ١٤.

وعن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «في الموضحة خمس من الإبل، والسمحاق أربع من الإبل» (١).

وفي خبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، عن علي (عليه السلام)، قال: «قضى في السمحاق وهي التي تقطع الجلد واللحم كله، وتصل إلى جلد الرأس الذي على العظم بأربعين ديناراً» (٢).

إلى غير ذلك.

ولا يعارض ذلك كله ما أرسله أبو علي، عن علي (عليه السلام)، من أن فيها حقه وجذعه وابنه مخاض (٣).

وما رواه أبو بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «في السمحاق التي هي دون الموضحة خمسمائة درهم، وإذا كان في الوجه ضعف الديه على قدر الشين» (٤).

ورواه الصدوق في المقنع، عن قضاء أمير المؤمنين (عليه السلام) (٥).

وذلك لضعف السند واحتمال صدوره من باب قاعده الإلزام أو تقيده، وستعرف أن حكم الشجاج في الرأس وفي الوجه سواء.

ثم الظاهر أنه إذا جنى عليه اثنان مثلاً، فعلى الثاني بقدر جنايته، مثلاً أحدهما جنى بالمتلاحمه، والثاني شق مزيداً من اللحم إلى السمحاقه، فإن على الثاني بعير واحد، لأنه مقتضى كون ثلاثه أبعره على الأول وهكذا في ما سبق ويأتي.

ص: ١٥٣

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٤ الباب ٢ ح ١٦.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٥ الباب ٢ ح ٩.

٣- كشف اللثام: ج ٢ ص ٣٣٥، والجواهر: ج ٤٣ ص ٣٢٦.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٢ الباب ٢ ح ٩.

٥- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٧ الباب ٢ ح ١٤.

((الموضحة وديتها))

(مسألة ٥): الموضحة، وهي التي تكشف عن وجه العظم، قال في مفتاح الكرامه: لا خلاف في وضع هذا اللفظ لهذا المعنى، كما في المهذب البارع، وفي الجواهر بلاخلاف أجده فيه، فيها خمسة أبعره بلا خلاف، كما عن الغنيه والإصباح والكافي والجامع، إن فيها نصف عشر الديه.

ويدل عليه متواتر الروايات، مثل أخبار مسمع، وأبي بصير، وزراره، ومعاوية بن وهب، وأبي مريم، ومنصور بن حازم، والعلاء، وأبي حمزه.

وفي كتاب ظريف: «في مواضع العظم خمسون ديناراً» (١).

وفي خبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، عن علي (عليه السلام)، قال: «في الموضحة وهي التي توضح العظم بخمسين ديناراً» (٢).

ثم لا يخفى أن من قال في الأول عشر عشر الديه، وهكذا إلى أن قال: هنا نصف عشر الديه لم يرد إلا النسبه إلى ديه الرجل، وإلا ففي المرأه نفس الديه، مع أنه بالنسبه إلى ديتها ليس بتلك المنزل، فإن عشر العشر نصف بعير، ونصف العشر اثنان ونصف.

ثم إنه لو كان العظم قد خرج من بدنه بعمل جراحی، فإن بقيت السمحاقه وشقها كان الحكومه الديه، وإن لم تكن السمحاقه وصلت الديه إلى ربع، فإن أخذ الشق في البعد الثاني الذي هو الجانب الآخر من العظم، كان له من الديه ما لهذا الطرف، فإذا أوصل الشق من هذا الجانب من الذراع إلى ذلك

ص: ١٥٤

١- انظر الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩١ ٢٩٤ ح ٦، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٨، والكافي: ج ٧ ص ٣٣٩.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٥ الباب ٢ ح ٩.

الجانب منه، كان فيه عشره أبعره، إذا كانت السمحاقتان موجودتين، وعلى هذه النسبه أيضاً.

ثم إن الطول والعرض والعمق فى كل تلك الأقسام الخمسه لا يههم مع الصدق والوحده.

قال فى الجواهر: (لا- يختلف أرش الجروح بصغره وكبره، فى الطول والعرض، لصدق الاسم، والتعليق عليه فى النص والفتوى، وإنما يختلف باختلافه فى النزول، إذا خرج به عن الاسم إلى الاسم الآخر) انتهى.

نعم إذا أوضحه اثنتين، ففى كل واحده خمس من الإبل، وإن كان لو أوضحه موضحة طويله واحده فى مره واحده كان فيه خمس من الإبل فقط، وذلك لأن فى الموضحتين يتعدد المسبب بتعدد السبب، بل فى الجواهر بلا خلاف ولا إشكال.

والإشكال بأنه كيف يتساوى الصغير والكبير، مردود بأنه حيث تعذر التحديد العرفى للصغير والكبير، وقلة العمق وكثرتة اضطر القانون أن يكون واحداً، كما فى كل مكان، مثلاً سرقة ربع دينار تساوى سرقة ألف دينار فى القطع، والزنا بالمرأه الجميله بما حصل الإيلاج والإخراج عشر مرات يساوى فى العقوبه الزنا بالقبيله برأس الحشفه إدخالاً مره واحده وهكذا.

ولو جرح الجانى جرحين منفصلين، كان فى كل واحد الديه، ولا يفيد إذا أوصل بينهما بعد ذلك، وكذا فى العكس لو جرحه جرحاً كبيراً ثم التحم وسطه بما جعله جرحين لم يكن عليه إلا ديّه واحده.

ومنه يعلم أن قول الشرائع، وتبعه الإرشاد: (لو وصل الجانى بينهما صارتا واحده، كما لو أوضحه ابتداءً، وكذا لو سرتا فذهب ما بينهما، لأن السرايه من فعله) انتهى، لا وجه له، وإن استدل له بالبراهه وبصدق الوحده، إذ فيه: أن لا مجال للبراهه بعد صدق التعدد، وصدق الوحده متأخراً لا يرفع ما وجب

أولاً، حيث إن لكل سبب مسبب.

ولذا أشكل العلامه فى القواعد فى الوحده فى صوره إيصال أحدهما بالآخر، وجزم الإيضاح ومجمع البرهان، وتبعهما الجواهر بالتعدد، قال فى الأخير: (لتعدد الجنايه، وأصل بقاء الشغل بديتى موضحتين، والجنايه والسرايه زياده مضمونه على ذيهها فكيف تقلل الديه) انتهى.

ومنه يعلم وجوب ديه ثالثه إذا كان الإيصال يوجب بنفسه ديه، لأنه جرح جديد، وكذا الحكم فى التعدد إذا أوصل بينهما جان ثان، ويكون عليه ديه جديده لما عرفت، أما لو أوصلها المجنى عليه فعلى الجانى ديتان والثالثه هدر.

ومنه يعلم حكم ما لو جرحه إنسان، ثم جرحه آخر، ثم أوصلهما ثالث، حيث على كل واحد ديه، ولا يفرق فى كل ذلك الموضحه وغيرها، فعلى كل جان ديه ما اقترفه، وكذا لو أن الجانى الواحد جنى جنائيتين، إحداهما موضحه والأخرى متلاحمه مثلاً، وأوصل بينهما بالداميه مثلاً، إلى غير ذلك، فإن لكل جنايه ديته.

ولو جرحه جراحه خفيفه فصارت أشد بالسرايه، كان على الجانى ديه الأشد، لأن السرايه من فعله.

أما لو كان تحت الجرح ورم أو جب المرتبه المتأخره، لم تكن على الجانى، كما إذا كان اللحم متشققاً إلى العظم والجلد، فلما خرق الجانى الجلد ظهر العظم، لم يكن عليه إلا ديه خرق الجلد، لأنه لم يفعل إلا ذلك.

ولو جرحه جراحات متعدده فى أمكنه مختلفه فى زمان واحد، أو أزمه، بضربه واحده أو ضربات، كان فى كل جراحه ديتها، وإن زادت الجميع على ديه النفس، لإطلاق الأدله، وقد صرح بذلك الجواهر.

ولو جرحه فلم يندمل الجرح لمرض فيه، مثل السكر مثلاً، فهل عليه زياده على ديه الجرح يحتمله، لانصراف الأدله عن بقاء الجرح، فالمرجع بالنسبه إلى إبقائها الحكومه وإن كان في أصل الجرح ديته.

ولو اختلف الجانى والمجنى عليه، فقال الجانى: جرحت جرحاً واحداً، وقال المجنى عليه: بل جرحين فسرتا، أو أنا أوصلت بينهما، فالأصل مع الجانى، لأنه لا دليل على الجنايه الثانيه.

ولو جرحه ثم مات بعد مده، واختلفا فادعى الجانى موته بالسرايه فتدخل ديه الجرح فى النفس، وادعى المجنى عليه أنه لم يمت بالسرايه، بل مات حتف أنفه، فالأصل عدم الدخول فى النفس، وتظهر الثمره فى ما كان الجراحات أكثر قيمه من قيمه النفس، وكذا لو كان قطع يديه ورجليه مثلاً، وقد تقدم شبه هذه المسأله فى بعض المباحث السابقه.

ولو أوضحه بما بقى أثره الشائن، فالظاهر أنه لا- تزيد الديه لبقاء الأثر، كما اختاره الجواهر أيضاً، خلافاً للعلامه فى محكى قواعد، فقال بالزياده، ولعله للحمل على الكسر الذى يفرق فيه بين انجباره بدون عيب، وانجباره على العيب كما تقدم.

ويؤيده ما رواه الصدوق فى المقنع، عن على (عليه السلام)، قال: «فى السمحاق خمسمائه درهم، فإن كانت فى الوجه فالديه على قدر الشين»<sup>(١)</sup>.

وكذا فى روايه أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) <sup>(٢)</sup>.

لكن فيه: إنه قياس وقد عرفت عدم العمل بروايته، ويضاف أن كثره بقاء الشين وعدم التنبيه على زياده الديه فى الروايات دليل على عدم الفرق.

ولو أوضحه فى رأسه فى موضعين

ص: ١٥٧

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٧ الباب ٢ ح ١٤.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٢ الباب ٢ ح ٩.

مثلاً، فانخرق ما بينهما في الباطن خاصة إما بفعله أو بسرآيته، وبقي ظاهر البشره سليماً، فالظاهر أنه لا ديتين لموضحتين، لعدم صدق الأدله، بل ديه موضحه وحكومته، لأنه إنما أوضح في جراحه واحده، ونقول في الثاني بالحكومته إذا لم يكن له مقدر، وإلا فديه الموضحه بالإضافه إلى المقدر.

ومنه يعرف الإشكال في ما عن المبسوط والتحرير من التردد، وعن القواعد من أن عليه ديه موضحتين.

ولو ضربه ضربه واحده أوضحت العظم في طرفيها دون الوسط، فالكل موضحه واحده، لعدم صدق التعدد عرفاً، كما أفتى به الجواهر أيضاً، وعليه ديه الموضحه، لا ديه الوسط الذي هو أقل عمقاً، وكذا في كل ضربه اختلفت مقادير أطرافها، فكان بعض الأطراف أعمق، فإن على الجاني ديه الأكثر عمقاً للصدق، كما أفتى به الشرائع والجواهر.

ولو شجه في رأسه وجبهته شجه واحده فالديه واحده، أما لو كان بعض الشج في الرأس وبعضه في الجسم، فعليه ديه الرأس للصدق.

ص: ١٥٨



((الهاشمه وديتها))

(مسألة ٦): في الهاشمه، وهى التى تهشم العظم أى تكسر، وإن لم تكن كسور متعدده، فلا- عبره بالانصراف إلى الكسور المتعدده، ولذا إذا قيل للنبات هشياً انصرف منه تعدد كسره، فلا يقال للكسر الواحد فيه هشماً، وقد قال فى مفتاح الكرامه: لا خلاف فى وضع لفظ الهشم لهذا المعنى، نقله عن المهذب البارع، عشر من الإبل، بلا خلاف كما عن الغنيه، وبالاتفاق كما عن كشف اللثام، وعندنا كما عن المبسوط، ويأجماع الفرقه وأخبارهم ولا مخالف كما عن الخلاف، وصدق عدم الخلاف الجواهر ومفتاح الكرامه.

ويدل عليه خبر السكونى، قال: «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) قضى فى الهاشمه بعشر من الإبل»<sup>(١)</sup>.

وفى الجعفریات، بسنده إلى على (عليه السلام)، قال: «قضى فى الهاشمه عشر من الإبل»<sup>(٢)</sup>.

وروى الدعائم، عن على (عليه السلام)، والباقر (عليه السلام)، والصادق (عليه السلام)، إنهم قالوا: «فى الهاشمه مائه دينار، وهى التى تهشم عظم الرأس»<sup>(٣)</sup>.

والسكونى معتمد، وغيره يؤيده، بالإضافة إلى شهره المحققه والإجماع المدعى.

ثم الظاهر أنه لا- أسنان خاصه فى المقام فى الإبل، ولا فى ما تقدم أو يأتى، لإطلاق الأدله، وحملها على النفس مع أنه قياس لا دليل عليه يشكل بأن المحمول عليه غير ثابت فيه أيضاً، كما تقدم فى ديه النفس فراجع.

فما عن المبسوط والقواعد، وفى الشرائع من ذكر أسنان خاصه فى المقام غير ظاهر الوجه، ولذا

ص: ١٥٩

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٣ الباب ٢ ح ١٥.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٤ الباب ٢ ح ١.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٦ الباب ٢ ح ١٠.

قال فى الجواهر: لم نقف على نص عليه هنا بالخصوص.

ثم إنه قد تقدم فى كتاب القصاص إمكان القصاص فى العظم إذا لم يكن تغرير.

ولا فرق بين أن يكون الهشم مع جرح أم لا، لإطلاق الدليل، ولو كان مع الجرح دخل الجرح فيه، لقاعده دخول كل أقل تحت الأكثر، حسب ما دل عليه النص والفتوى، ولذا قال فى الشرائع: (ويتعلق الحكم بالكسر وإن لم يكن جرح).

ثم الظاهر أنه لا فرق فى وحده الديه بين أن يكون كسر أو كسور، كما يغلب الكسور فى الضرب بالشىء الثقيل، كما لا فرق مع صدق وحده الهشم بين كون الهشم فى عظيمين أو فى عظم واحد، لإطلاق الدليل، كما ذكرناه فى الموضحة وغيرها.

ولو جرحه مره وهشمه مره فعليه ديتان، لتعدد المسبب بتعدد السبب، بخلاف ما إذا أحدث الضرب الواحد هشماً وجرحاً، فالديه واحده للهشم، كما عرفت.

ثم إنه قد تقدم أنه لا فرق بين أن ينجبر على غير عيب، أو على عيب، أو لا ينجبر أصلاً، اللهم إلا إذا كان عدم الانجبار بحيث يوجب انصراف الأدله، ففيه الديه والحكوم.

((المنقله وديتها))

(مسأله ٧): المنقله بصيغه الفاعل، وهى الضربه التى توجب نقل العظم عن الموضع الذى خلقه الله له، كما عن الكافى وغيره.

قال فى مفتاح الكرامه: حكى كاشف الرموز عن الجواليقى الفتح فى القاف، وهو المضبوط فى إعراب المبسوط، وقال فيه: ويقال لها المنقله، وكأنه لأجل أن العظمه نقلت، لكن المنصرف من النص والفتوى باسم الفاعل ولو بقريته سائر الألفاظ الرديفه لها.

أما تفسير جمله من الفقهاء للمنقله بالتي تجرح إلى نقل العظم من موضعه إلى غيره، باعتبار حصول الهشم فيه، ونحو هذا التفسير، فهو خلاف ظاهر المتبادر من الروايات حسب الفهم العرفى.

ولعلمهم أخذوه من خبر أبى بصير، المروى فى الكافى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، إلى أن قال: «وفى المنقله خمس عشره من الإبل، وهى التى قد صارت قرحه تنقل منها العظام»<sup>(١)</sup>، لكن الظاهر أنه تفسير لبعض موارد المنقله، إذ ليس كل منقله كذلك، بل فتواهم أيضاً تشمل غير ذلك.

وكيف كان، فديتها خمس عشره بعيراً، وقد نقل عدم الخلاف فى ذلك عن المبسوط والخلاف والغنيه، ففى الخلاف من أن فيها عشر الديه ونصف عشر الديه.

وقد تقدم أن مرادهم بأمثال هذه العبارة بالنسبه إلى ديه الرجل، وإن كانت المرأه أيضاً فيها نفس عدد الأبعره، ويدل على الحكم المذكور مستفيض الروايات:

ص: ١٤١

كصحيحه الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «والمنقله خمس عشره من الإبل» (١).

وخبر أبي بصير المتقدم.

وخبره الآخر، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «وفى المنقله خمس عشره من الإبل» (٢).

وخبر زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «والمنقله خمس عشره من الإبل» (٣).

وخبر علاء عنه (عليه السلام): «والمنقله خمس عشره» (٤).

إلى غيرها من الروايات، كروايه الدعائم، عن علي (عليه السلام)، والباقر (عليه السلام)، والصادق (عليه السلام): «وفى المنقله مائه وخمسون ديناراً، وهى التى تنقل منها العظام، أو يخرج مما يتشظى وينكسر منها عظم أو عظام، قليله أو كثيره، صغيره أو كبيره» (٥).

ومنه علم أن فتوى الحسن، بإيجاب عشرين بغيراً فيها مع ندرته لا- مستند له، والاستناد له إلى خبر الدعائم، عن علي (عليه السلام): «إنه قضى فى نقل كل عظم فى الجسد إذا تشظى منه شىء، فخرج من غير أن ينقسم العظم باثنين، فديه

ص: ١٦٢

- ١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩١ الباب ٢ ح ٤.
- ٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٢ الباب ٢ ح ١٠.
- ٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٢ الباب ٢ ح ١١.
- ٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٤ الباب ٢ ح ١٦.
- ٥- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٦ الباب ٢ ح ١٠.

ذلك مثل ديه نصف كسره»(11) غير تام، إذ (بائنين) متعلق بما قبله لا بما بعده، كما هو واضح.

ثم إنه قد تقدم جواز القصاص في العظم، إذا لم يكن تغيير.

قال في الشرائع: (ولا قصاص فيها وللمجنى عليه أن يقتص في قدر الموضحة ويأخذ ديه ما زاد وهو عشر من الإبل).

أقول: أما كلامه الأول فقد عرفت الإشكال فيه، وأما كلامه الثاني فقد سبقه إلى ذلك المبسوط، ولحقه القواعد وغيره، وفي المسالك إنه هو المذهب، واستدل له في الجواهر بوجود المقتضى وانتفاء المانع.

لكن لا يخفى أنه إذا أمكن القصاص لم يكن له حق على إلزام الجاني بالتبويض، كما سبق في مسأله القصاص وجهه.

ومنه يعلم الحكم في ما إذا أراد المجنى عليه أن يقتص بعض الجرح غير الموضحة، ويأخذ بقدر الباقي من الديه.

وبما تقدم يعرف لزوم رد علم ما في روايه ظريف إلى أهله (عليهم السلام) قال فيما رواه عن أبي حمزه، كما في الوسائل: «في الموضحة خمس من الإبل، وفي السمحاق دون الموضحة أربع من الإبل، وفي المنقله خمس عشره من الإبل عشر ونصف عشر، وفي الجائفه ما وقعت في الجوف ليس فيها قصاص إلاّ الحكومه، والمنقله ينقل منها العظام وليس فيها قصاص إلاّ الحكومه، والمأمومه ليس فيها قصاص إلاّ الحكومه، إن المأمومه تقع ضربه في الرأس إن كان سيفاً فانها يقطع كل شيء ويقطع العظم مقام

ص: ١٦٣

المضروب، وربما ثقل لسانه، وربما ثقل سمعه، وربما اعتراه اختلاط، فإن ضرب بعمود أو عصى شديده فإنها تبلغ أشد من القطع، يكسر منها القحف قحف الرأس»[\(١\)](#).

ص: ١٦٤

---

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٤ الباب ٢ ح ١٨.

((المأمومه وديتها))

(مسألة ٨): المأمومه وتسمى (الآمه) على وزن (دابه)، على معنى ذات أم الرأس، هي التي تبلغ أم الرأس، وهي الخريطة التي تجمع الدماغ.

قال في كشف اللثام: المأمومه والآمه كما في الفائق، كعيشه راضيه وسيل مفعم، بمعنى ذات أم الرأس، وفيها ثلث الديه، كما عن المقنع والخلاف والمراسم والوسيله والغنيه والإرشاد والتبصره، كذا في مفتاح الكرامه.

وعن الغنيه إنه لا-خلاف فيه، لكن جمع منهم المقنعه قالوا بثلاث وثلثين بغيراً، وهم بين من اقتصر عليه بدون ذكر ثلث بغير، وبين من صرح بأنه لا ثلث فيه، قال في محكى المقنعه: فيها ثلث الديه، ثلاث وثلثون بغيراً، أو ثلث الديه من العين والورق على السواء، لأن ذلك يتحدد فيه الثلث، ولا يتحدد في الإبل والبقر والغنم، ونحوه ما عن الناصريات، وما عن السرائر، بل ادعى عليه الإجماع قائلاً فيها ثلث ديه النفس، ثلاثه وثلثون بغيراً فحسب بلا زياده ولا نقصان، إلى آخر كلامه.

وعن النهايه والتحرير كما في الشرائع: فيها ثلث الديه ثلاث وثلثون بغيراً.

وكيف كان فالأقوى هو الثلث الكامل، فقد تواترت الراوايات على الثلث الظاهر في الثلث الكامل.

فعن زيد الشحام، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الشجه المأمومه، قال (عليه السلام): «فيها ثلث الديه» (١).

وعن مسمع، عنه (عليه السلام)، قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «قضى رسول الله (صلى الله عليه وآله) في المأمومه ثلث الديه» (٢).

ص: ١٦٥

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩١ الباب ٢ ح ٥.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩١ الباب ٢ ح ٦.

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «وفى المأمومه ثلث الديه»<sup>(١)</sup>.

وفى روايته الأخرى، عنه (عليه السلام): «وفى المأمومه ثلث الديه»<sup>(٢)</sup>.

وعن معاوية بن وهب، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الشجة المأمومه، فقال: «ثلث الديه»<sup>(٣)</sup>.

وعن العلاء، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «والمأمومه ثلث الديه»<sup>(٤)</sup>.

وعن الجعفریات، عن علي (عليه السلام): «فى المأمومه ثلث الديه»<sup>(٥)</sup>.

وفى الدعائم، عن علي (عليه السلام): «قضى فى المأمومه بثلث ديه النفس، وهى التى تؤم الدماغ تكسر العظم وتصل إليه»<sup>(٦)</sup>.

وعن الصدوق، عن علي (عليه السلام): «وفى المأمومه ثلث الديه»<sup>(٧)</sup>.

وبهذا تبين أن اللازم حمل مثل روايه الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «والمأمومه ثلاث وثلاثون من الإبل»<sup>(٨)</sup>، ومثله خبر زراره<sup>(٩)</sup>، على التسامح فى التعبير بعدم ذكر الثلث.

ومثل هذا التسامح كثير، كما وقع مثله فى مسأله كون العده أربعة أشهر، مع أنه أربعة أشهر وعشره أيام، ويؤيده أن فى غير الإبل والبقر والغنم الثلث الكامل، وفى البقر والغنم

ص: ١٦٦

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٢ الباب ٢ ح ٩.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٢ الباب ٢ ح ١٠.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٣ الباب ٢ ح ١٢.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٤ الباب ٢ ح ١٦.

٥- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٤ الباب ٢ ح ٢.

٦- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٦ الباب ٢ ح ١٢.

٧- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٧ الباب ٢ ح ١٤.

٨- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩١ الباب ٢ ح ٤.

٩- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٢ الباب ٢ ح ١١.



لا دليل على نقص الثلث الكامل إلا مناط الإبل وهو غير قطعي.

ومنه يعلم أن جعل الجواهر لكل جانب مرجحاً، إلى أن قال: (بل لو سلم تكافؤ المرجحين، كان المتجه عدم اعتبار ثلث البعير للأصل) انتهى، غير ظاهر الوجه، والله العالم.

ص: ١٤٧

((الدامغه وديتها))

(مسألة ٩): الدامغه، بالغين المعجمه، هى التى تفتق أم الدماغ التى هى مكان الدماغ، فهى بعد المأمومه، كما عن الصحاح ومغرب المعرب وغيرهما.

قال فى الجواهر: وهو معنى قول أهل اللغة: إنها التى تبلغ الدماغ، وعن العين والمحيط: إن الدامغه تكسر باطن القحف المشرف على الدماغ.

والغالب أن يموت الإنسان بذلك، فإن مات فالديه أو القصاص، وإن لم يمت ففيه بالإضافة إلى ديه المأمومه التى هى الثلث الحكومه، كما عن السرائر والتحرير والروضه واللمعه والمهذب البارع، ووجهها أن فى ذلك زياده على المأمومه ولم تقدر فى الشرع، فيشملة إطلاق دليل الحكومه.

لكن جملة من الفقهاء لم يتعرضوا لديتها، كالمبسوط والوسيله، ولعلمهم لم يروا سلامه الإنسان، أو أنهم قالوا إنه لا زياده على المأمومه، فالمراد أن فى المأمومه وإن وصلت إلى عمق أكثر الثلث فقط، كما أن جملة من الفقهاء لم يتعرضوا للدامغه أصلاً، كما عن الكافى والمقنع والمقنعه والنهايه والمراسم والغنيه والإرشاد وغيرها.

هذا ولكن الظاهر أنها هى من أفراد الجائفه، أو من مصاديق المأمومه، إذ لا دليل على غير ذلك، وكما أن فى الملتحمة لا فرق بين القليل والكثير كذلك فى المأمومه، فلا- دليل على أكثر من الثلث فى ما إذا لم يمت ولم يسبب شللاً ونحوه، وإلا فالديه الكامله وديه ما سببته.

((الجائفه وديتها))

وعلى كل حال، فالجائفه، وهى التى تصل إلى الجوف من أى الجهات كان، رأس أو بطن أو ظهر أو صدر أو جنب ولو من ثغره النحر، ولذا قال الفقيه: من الشجاج والجراحات الجائفه وهى التى تبلغ فى الجسد الجوف، وفى الرأس الدماغ، خلافاً لظاهر الكافى والمقنع، حيث خصصاه بالرأس، ولا وجه ظاهر

له، إلا- قول الصادق (عليه السلام)، حيث سئل عن الشجّه المأمومه، فقال: «فيها ثلث الديه، وفي الجائفه ثلث الديه، وفي الموضحه خمس من الإبل»<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك، إلا أنه ليس إلا من باب المصداق، ولذا وردت الإجافه في غير الرأس أيضاً.

وكيف كان، ففي الجائفه ثلث الديه بلا- إشكال ولا- خلاف، وقد اعترف بعدم الخلاف والخلاف والمبسوط والغنيه وغيرهم، ويدل عليه متواتر الروايات، كأخبار أبي بصير، وابن وهب، وأبي مریم، والعلاء، والمفضل، وزيد، وغيرهم، كما ذكر كلها الوسائل في أبواب ديات الشجاج<sup>(٢)</sup>، وفيها الصحيح والموثق والمعتمد وغيرها.

وفي خبر الجعفریات، عن الصادق (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) قضى في الجائفه ثلث الديه»<sup>(٣)</sup>.

وفي المقنع، في قضاء علي (عليه السلام): «وفي المأمومه ثلث الديه، وهي التي قد نفذت العظم ولم تصل إلى الجوف، فهي فيما بينهما، وفي الجائفه ثلث الديه، وهي التي قد بلغت جوف الدماغ»<sup>(٤)</sup> إلى غير ذلك.

ثم إن المراد بالثلث ما تقدم، وعليه يحمل ما رواه الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «فيها ثلاث وثلاثون من الإبل»<sup>(٥)</sup>.

ص: ١٦٩

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٣ الباب ٢ ح ١٢.

٢- انظر الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٢ \_ ٢٩٤ الباب ٢ ح ٩، ١٢، ١٣، ١٦، ٥.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٤ الباب ٢ ح ٢.

٤- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٧ الباب ٢ ح ١٤.

٥- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩١ الباب ٢ ح ٤.

وخبر أبى بصير، عنه (عليه السلام)، قال: «فى الجائفه ثلث الديه، ثلاث وثلاثون من الإبل»<sup>(١)</sup>، وقد تقدم وجه هذا الحمل فى المأمومه.

أما خبر أبى حمزه: «وفى الجائفه ما وقعت فى الجوف، ليس فيها قصاص إلا الحكومه»<sup>(٢)</sup>، فاللازم رد علمها إلى أهلها (عليهم السلام)، أو المراد حكومه الإمام التى هى الثلث.

وكيف كان، فالمنصرف من الجائفه أن يدخل سيف أو رمح أو ما أشبه فى أغوار البدن، مما هو أكثر من الحارصه وغيرها، مما قدر بالآبال، فالقول بأنه يشمل غرز إبره فى الداخلى، كما نقله مفتاح الكرامه عن التحرير فلا يخفى ما فيه، ولعله لذا كان فى كتاب ظريف: «وفى النافذه إذا نفذت من رمح أو خنجر فى شىء من الرجل فى أطرافه فديتها عشر ديه الرجل مائه دينار»، فإن ذكره الرمح والخنجر وجعل الديه عشره أبعره، دليل على ما ذكرناه، وسيأتى لمسأله النافذه مزيد تحقيق لذلك إن شاء الله تعالى.

ومنه يعلم وجه النظر فى قول التحرير، قال: (وتتحقق الجائفه بالوصول إلى الجوف، ولو بقرز إبره، ولو خرق شدقه فوصل إلى باطن الفم فليس بجائفه لأن داخل الفم كالظاهر. ولو جرحه فى ذكره فوصل إلى مجرى البول من الذكر فليس بجائفه)<sup>(٣)</sup>.

نعم ما ذكره عن عدم صدقهما على الأخيرين فى محله، كما أن ما ذكره القواعد لا بأس به، قال: (لو جرح رقبته فأنفذها إلى حلقه فعليه ديه الجائفه،

ص: ١٧٠

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٢ الباب ٢ ح ١٠.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٤ الباب ٢ ح ١٨.

٣- تحرير الأحكام الشرعيه: ج ٥ ص ٦١٩ ط الحديثه.

وكذا لو طعنه في عانته فوصل إلى المثانه(11))، نقله عنه مفتاح الكرامه، ولعل وجه قول الجواهر بعد نقل كلام القواعد: (لعله لا يخلو من نظر في الجملة) أراد إطلاقه حتى يشمل مثل الإيره كما ذكرناه.

((القصاص في الجائفه))

ثم الظاهر أنه يصح القصاص في الجائفه إذا لم يكن تغرير، لإطلاق أدله القصاص، وإن كان يظهر من المشهور العدم، بل في الجواهر بلا خلاف أجده، وعن كشف اللثام الاتفاق عليه، واستدل لذلك بالتغرير الذي هو أخص من المدعى، وبمقطوع أبي حمزه، قال: «وفي الجائفه ما وقعت في الجوف ليس فيها قصاص إلا- الحكومه الذي يرد عليه»، بالإضافة إلى ضعف سنده، اشتماله على ما لم يقل به أحد من الحكومه مما يوهن التمسك به، بل قال الجواهر: إنه قاصر عن معارضه غيره من وجوه، فكيف يمكن أن يعارض إطلاقات الكتاب والسنة الواردة في باب القصاص.

أما الاتفاق فإن فرض وجوده فهو محتمل الاستناد، بل ظاهره مما يسقطه عن الحجيه، مع أنه ليس كالإجماع المدعى في القوه، على ما ذكره الشيخ المرتضى (رحمه الله) في الرسائل في مسأله حجيه الإجماع.

((فروع في الجائفه))

ولو جرح مكاناً ثم أجاف فالظاهر لزوم الديتين مع صدق التعدد، كما مثل له في الشرائع بأن يشق الكتف حتى يحاذى الجنب ثم يجيفه، وذلك لأصالة تعدد المسبب بتعدد السبب كما في الجواهر، وقد سبق إلى الحكم والمثال المبسوط، وتبعه فيهما القواعد والتحرير والإرشاد.

وربما يقال بالوحده لا التعدد، ويؤيده أصل البراءه، إلا أن فيه: إن ذلك لا يصح في صورته صدق التعدد، نعم إن صدق الوحده كما إذا جرح جنبه ثم أعمل السيف فيه إجافه كان واحداً.

ص: ١٧١

ولو شك في الوحده والتعدد كان الأصل البراءه من الزائد، قال في مفتاح الكرامه: (وقضيه إطلاق الكتب الأربعة \_ أى المبسوط والشرائع والتحرير والإرشاد \_ أنه إذا فعل ذلك في موضع واحد كأن ضربه على جنبه فأوضحه مثلاً، ثم ضربه فأجافه، لزمه مع ديه الجائفه أُرش الموضحه ويحتمل التداخل، أما إذا تعدد الجاني فعليهما الديتان قطعاً كما في كشف اللثام(١)).

أقول: يبقى الكلام في أنه هل تنقص ديه الموضحه مثلاً عن ديه الجائفه، للفرق بين أن يخرق الجاني الجنب إلى البطن، وبين أن يخرق جان أغلب العمق، وإنما يجيف الجاني الثاني بمقدار ستر خفيف، الظاهر ذلك، وإطلاق دليل الجائفه ولو بقريته قاعده التبسيط التي ذكرناها مكرراً منصرفاً عن مثله.

ولو أجافه واحد وأدخل الثاني سكينه مثلاً في نفس ذلك الجرح، ولم يزد على الأول، فعليه التعزير إن كان عامداً، لإطلاق دليله مع عدم شمول دليل الجائفه والحكوميه.

وأما إن وسعها باطناً أو ظاهراً، فإن صدق عليه دليل الحارصه أو أخواتها ففيها الديه، وإلا ففيها الحكومه، وإطلاق الشرائع الحكومه يريد به ما إذا لم يحصل أمثال الحارصه، كما هو واضح.

أما لو شق نفس الجائفه إلى أحد جوانبها، فهل هي جائفه أخرى لأنها مثل الأولى، والفرق بأنه لم يدخل سيفه مثلاً غير فارق، ولذا قال الشرائع: لو وسعها في الظاهر والباطن فهي جائفه أخرى، كما لو انفردت، أو ليست جائفه أخرى وإنما فيها الحكومه، احتمالان، والظاهر الثاني لعدم صدق الجائفه، وعدم الفرق في الواقع لا يلزم صدق الاسم الذي أنيط به الحكم، بالإضافة إلى عدم تسليم إطلاق عدم الفرق، إذ التثقيب غير توسعه الثقب.

ولو أجافه فأدخل آخر سكينه في ما ظهر من الجوف، فإن كان إجافه

ص: ١٧٢

ثانيه ففيها ديه ثانيه، إذ لا فرق في الإدخال من الظاهر إلى الباطن، أو من الظاهر إلى الباطن إلى الظاهر، وإن لم تكن إجافه ثانيه، مثلاً ظهر كبده أو قلبه فأدخل الثاني سكينه فيهما فالحكوميه، إلا إذا أسقط قوه ففيه نصف الديه مع الاثنييه، والديه مع وحدتها، لما تقدم من قاعده الواحد والاثنين، وكذلك إذا كانت الإجافه مسقطه لقوه، كما إذا أدخل سكينه إلى كليته فأسقطها عن العمل، فإن الكليه في الإنسان اثنتان.

وهل تتداخل الجائفه والكليه بأن تكون الديه خمسمائه مثلاً، أو لكل ديته، أي خمسه أسداس الديه، احتمالان، من أنهما اثنان إجافه وإسقاط قوه، ومن التداخل في غير هذا الموضع فالنصف، والثاني أقرب.

ولو أجافه ثم عاد الجاني فوسع، فالظاهر أنه مع صدق إجافه ثانيه فيها ثلث جديد، وإلا فالحكوميه، وبذلك ظهر الإشكال في كلام القواعد وكشف اللثام وغيرهما، فراجع.

ولو أجافه الأول، وأبرز الثاني حشوته، فإن مات فعليه الديه، وعلى الأول الثلث، وإن لم يمت كان على الثاني الحكومه، أما ما في الشرائع من أن الثاني قاتل، وعمله في الجواهر بعدم السلامه معه غالباً، فالمراد إذا قتل لا مجرد الغلبه وإن لم يقتل بعمل الثاني.

نعم، لا ينبغي الإشكال في أنه لو قتل بعملهما كانا شريكين، وإن كانت العله في أحدهما أكثر، لما تقدم في كتاب القصاص من أن الاعتبار بعدد الجناه لا عدد الجنایات.

ولو شك في استناد القتل إلى أيهما، فعليهما الديه بالتساوي، لقاعده العدل ولم يكن قصاص، إذ لا قصاص في مورد الشك، كما سبق في كتاب القصاص.

ولو اشترك اثنان في الإجافه بأن أدخلا معاً الرمح إلى جوفه، فعلى كل واحد سدس الديه، وإن كان أحدهما أقوى مما كان إنفاذه أكثر، إذ المناط عدد الجناه كما سبق.

ولو خيطة الجائفه ففتقها آخر، فإن لم تكن التأم فلم يحصل بالفتق إجافه، كان عليه التعزير، سواء كان إيلام أم لا، لأنه إيلام أو تصرف في الغير بغير إذنه، وإذا كان مع ذلك أذى فعليه الأرش، كما في الشرائع والقواعد والتحرير، ولا ينفع في رفع التعزير والأرش خياطته ثانياً، إذ لا دليل على السقوط بعد الثبوت، والظاهر أن عليه بالإضافه إلى أرش الأذى ثمن الخياطه، لقاعده الضمان.

ولذا قال في الجواهر: عليه أرش الخيوط إن نقص منها، وأجره الخياطه مره أخرى.

ولو كان الفتق بعد الاندمال فهي جائفه جديده فعليه ثلث الديه، واحتمال الأرش، لأنه ليس جائفه إذ الفتق لا يسمى إجافه، فيه: إن الإجافه لا تحتاج إلى الآله، بل تصدق لو فعل الجاني ذلك بيده أو رجله، وغلبه الآله لا توجب إلا الانصراف البدوى.

ولا فرق بين كون موضع الإجافه وسيعه أم ضيقه في الديه الواحده للإطلاق.

أما إذا أجافه في موضعين فديتان، أى ثلثا الديه، وإن كان لو أجافه إجافه كبيره في موضعهما كانت ديه واحده، وذلك لتعدد المسبب بتعدد السبب في الموضعين دون الموضع الواحد.

ولو طعن في بطنه فخرج من ظهره، فالظاهر أنها إجافه واحده، كما عن المبسوط، واختاره الجواهر، لأن العرف يراها واحده، خلافاً لمحكى الخلاف، وتبعه المحقق فائتان، لأنهما في الواقع اجافتان، وفيه: إن الاعتبار بالصدق عرفاً، وقد عرفت أنها واحده، وإلا لنوقض بما إذا كانت الحارصه أو غيرها وسيعه بقدر اثنتين، مع أنهما لا يقولان بالتعدد فيها،



ولذا كان المحكى عن الشهيد أنه قال: الوحدہ فتوى علمائنا.

وحكم المرأة في الجائفه حكم الرجل، إلا إذا وصل إلى الثلث فإنه ينقلب إلى النصف، كما تقدم في كتاب القصاص وسيأتي أيضاً.

ولو قال الجاني: لم أجفه، وقال المجنى عليه: بل أجفني، فإن لم يكن دليل كان على الجاني الحلف، ويبرأ حينئذ إلى المقدر المعترف به عنده.

ولا يشترط في الإجافه إدخال الرمح وما أشبهه مباشرة، بل لو أوقعه فدخل فيه رمح أو ما أشبهه، كان من الإجافه، وكذلك في سائر أقسام الديات.

ولو وضع على جسمه جمرًا فأحرقه إلى الجوف أو سمًّا كذلك، أو أغرى به كلبه فأجافه، كان له نفس الحكم، إما للإطلاق أو المناط، وكذلك في سائر أقسام الجراح فتأمل.

هذا تمام الكلام في الجائفه، وهي إجافه الرأس أو البدن، أما إجافه مثل اليد والرجل من الأطراف، فسيأتي الكلام فيه في المسأله التاليه.

((النافذة وديتها))

(مسألة ١٠): لو نفذ الجاني شيئاً في أطراف الرجل، ففيه مائة دينار، نسبه المسالك إلى الشيخ وأتباعه، ونسبه الروضة إلى الشيخ وجماعه، ولكن قال في مفتاح الكرامه: لم نجد ذلك للشيخ.

ولا يخفى أن الشهيد أكثر خبره، وقد ذكر مفتاح الكرامه أن الشرائع قال بذلك، مع أن الشرائع ظاهره التوقف، حيث قال: قيل، ولم يزد على ذلك وهو مشعر بتمريض القول.

وكيف كان، فقد قال بذلك النافع والإرشاد والتبصره وغيرهم، كما توقف في المسألة القواعد والتحرير والإيضاح وغيرهم.

والظاهر الأول لخبر ظريف الذى قد عرفت سابقاً حجيته، قال فيه: «وفى النافذة إذا نفذت من رمح أو خنجر فى شىء من الرجل من أطرافه، فديتها عشر ديه الرجل مائة دينار».

ونحوه ما عرضه ابن فضال على أبى الحسن (عليه السلام) فى الصحيح أو الموثق، قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى ديه جراحه الأعضاء»، إلى أن قال: «وأفتى فى النافذة إذا أنفذت من رمح أو خنجر فى شىء من الرجل فى أطرافه فديتها عشر ديه الرجل مائة دينار»<sup>(١)</sup>.

نعم ربما يعارض ذلك خبر مسمع، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى النافذة تكون فى العضو ثلث ديه ذلك العضو»<sup>(٢)</sup>، وخبر ظريف الذى ذكر فيه النفوذ فى الفم أو الحنك، وكلاهما لا يصلحان معارضاً لإعراض المشهور وعدم العمل بهما.

بالإضافة إلى أن نسخ خبر المسمع مختلفه، ففى بعضها (الناقله) مكان (النافذة).

وخبر ظريف ليس فى الأطراف أى اليد والرجل، ولذا قال فى الجواهر:

ص: ١٧٦

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٠ الباب ٢ ح ٣.

٢- التهذيب: ج ١٠ ص ٢٩٣ ح ١٥.

إلا أن يقال: إن خبر مسمع ضعيف ولا جابر له، فلا يصلح معارضاً للصحيح المعتضد بعمل من عرفت، بل لم يوجد مخالف لهم صريح.

وربما أشكل على المشهور بإشكال آخر، وهو أنه لو كانت ديه الطرف تقصر من المائة كالأنملة، لوضح أنه لا تزيد ديه النافذه فيها على ديتها بنفسها، وفيه: إن علم ذلك خصص الدليل، ولا يكون ذلك إشكالاً.

وكيف كان، فإن قيل بخبر مسمع كان في غير مورد اليد والرجل ونحوهما الثلث، وإن لم يقل به فالحكومه.

ثم الظاهر أن حكم المرأة في ذلك حكم الرجل، لقاعده الاشتراك إلا- فيما خرج بالدليل، أي ما كان وصل إلى ثلث ديه الرجل، وهذا هو الذي اختاره الشهيد، وتبعه آخرون، خلافاً لمن قال بالحكومه فيها أخذاً بظاهر (الرجل) في الروايتين، فيشمئها إطلاق أدله الحكومه، كما ذهب إليه الروضه ومجمع البرهان، وفيه: إن لفظ (الرجل) ليس بأكثر من مفهوم اللقب، فلقاعده الإطلاق للاشتراك إلا إذا علم بالخروج، وليس المقام من المستثنى.

أما القول بأن فيها نصف الرجل، أي خمسون ديناراً، فقد نسب إلى القيل، وقال في مفتاح الكرامه: لم نجد به قائلًا، لكن في الجواهر بعد أن رجح الحكومه نقل عن بعضهم التصريح بأن لها نصف الديه.

ثم إنه قد تقدم في بحثي الأذن والأنف الكلام في نافذتهما، أما النافذه في الجفن أو في الشفه أو ما أشبهه فالثلث أو الحكومه على ما عرفت.

ولو أدخل في دبره أو إحليله، فإن نفذ في شيء من الداخل كان نافذه، وإلا- فإن جرح الأطراف ففيه الحكومه لعدم صدق النافذه، وإن كانت النافذه بالإضافة إلى خرقها مسمومه أو حارقه، فالظاهر زياده الحكومه، لإطلاق أدلتها بعد أن فيهما زياده على النافذه.

ولو قطع قطعه من البطن مثلاً فظهر الجوف، فالظاهر الزيادة أيضاً، فديه النافذه والحكوميه.

ولا فرق فى الأحكام المذكوره بين الصغير والكبير، لإطلاق الدليل.

وفى الكافر بنسبه ديه قتله وقد تقدم مقدارها فى باب القتل.

ولو أنفذ فيه نافذه فسبب نزيف الدم منه حتى مرض أو مات، ففى الأول الحكومه بالإضافه إلى ديه النافذه، لأنه جنايه ثانيه حصلت بسبب الجانى، وأدله النافذه لا تشمله لأنها تشمل المتعارف، ولو بقريته الانصراف، وفى الثانى الديه الكامله، ولا ديه للنافذه لما سبق من التداخل فى مثله.

ص: ١٧٨

((إذا لطمه فاحمر أو اخضر أو اسود))

(مسألة ١١): لو لطمه فاحمر وجهه، ففيه دينار ونصف، ولو أخضر فثلاثة دنانير، ولو اسود فسته دنانير.

أما الأولان فبلا- إشكال ولا- خلاف، بل عن الانتصار والخلاف والمهذب البارع الإجماع على ذلك، وفي الجواهر الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منهما مستفيض.

أما الاسوداد فقد اختلفوا فيه بين قائل بسته دنانير كما عن الأكثر، بل المشهور، بل عن الشيخ دعوى الإجماع عليه، وبين قائل بثلاثة دنانير، كما عن السيدين، بل ادعى عليه الإجماع، لكن الأول هو الأصح.

ويدل على الأحكام المذكورة، صحيح إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في اللطمه يسود أثرها أن أرشها سته دنانير، وإن لم تسود واخضرت فإن أرشها ثلاثة دنانير، فإن احمرت ولم تخضر فإن أرشها دينار ونصف، وفي البدن نصف ذلك» (١).

وروى المقنع نحوه مرسلًا عن علي (عليه السلام).

أما السيدان فلعلهما استندا إلى ما رواه الدعائم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، عن علي (عليه السلام): «قضى في الرجل يضرب وجهه فيحمر موضع الضربه ففيه دينار ونصف، وإن اخضر واسود فثلاثة دنانير، وإن كانت الضربه على العين فاحمرت وشرقت فثلاثة دنانير، وإن اخضرت وما حولها فسته دنانير، وما اخضر فبحساب ذلك» (٢).

لكن الدعائم لا يصح مستنداً خصوصاً في قبال الصحيحه.

هذا في الوجه، وأما في البدن فعلى النصف، أي في الاسوداد ثلاثة دنانير، وفي الاخضرار

ص: ١٧٩

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٥ الباب ٤ ح ١.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٨ الباب ٤ ح ١.

دينار ونصف، وفي الاحمرار ثلاثه أرباع الدينار على ما تقدم، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه.

ثم الظاهر أنه لا- فرق بين أجزاء البدن كلها، كما لا- فرق بين أجزاء الوجه، لإطلاق النص والفتوى، وما في خبر الدعائم من أطراف العين لم يدل عليه دليل معتبر.

ولا- يشترط بقاء مثل الأحمر مدته للإطلاق، وربما قيل بأنه إن لم يدم فالأرش وكأنه للانصراف، لكنه إن كان فهو بدوى، بل اللازم القول بالإطلاق.

وهل الرأس كالوجه، كما عن الخلاف والسرائر، غير بعيد، لأنه في مقابل البدن يشمله الرأس ولو بالمناط، ويؤيده مساواته له في الشجاج، كما سيأتى الكلام فيه، فقول الجواهر إنه قياس لا نقول به غير ظاهر.

والمرأه تساوى الرجل على قاعده مماثلتها له إلى الثلث، كما تقدم ويأتى، فالقول بأن لها نصف الرجل كما في ديتها غير ظاهر الوجه، وفي الجواهر إن الفتاوى بذلك مطلقه، فلا يبعد مساواتها له إلى الثلث.

ولو سببت اللطمه الزرقه أو الصفرة فالظاهر الحكومه، وإدخال الزرقه فى السواد، والصفرة فى الاحمرار، خلاف الظاهر.

ولو كان المضروب أسود أو أحمر أو أصفر بما لم يظهر أثرها عليه كان المرجح التقدير، أى إنه إن كان عادياً فكيف كانت اللطمه تؤثر فيه.

والظاهر أن العبره بالدنانير، لا بجزء من الدينيه حتى يكون مخيراً بين سته دنانير وستين درهم وهكذا، حيث إن الدينيه ألف دينار، أو عشره آلاف درهم، وإنما قلنا بهذه العبره لأصالة عدم التعدى بعد عدم القطع بالمناط فتأمل.

وإذا كان اللطم عمداً كان للمجنى عليه القصاص، لإطلاق أدلته، فإن رضى بالدينه فكما ذكر.

ولو كان المضروب شللاً لم يبعد أن يكون فيه ثلث الدينيه، على قاعده

ديه الجنايه على الشلل، فينسحب الحكم إلى هنا بالمناط.

أما الرقبه فالظاهر دخولها فى البدن لا فى الوجه.

ولو ضرب بدون احمرار كانت الحكومه، لأدله الأرش حتى فى الغمز.

والظاهر أن التأديب حسب المتعارف فى الطفل ونحوه لا يوجب أرشاً ولا ديه، لحكومته أدله التأديب على أدله المقام بعد تلازم التأديب لمثل هذه الأمور، وقد تقدم الكلام فى ذلك فى كتاب القصاص.

ولا فرق فى الديات المذكورات بين اللطمه باليد المجتمعه أو المتفرقه أو بالذراع أو ظهر الكف أو الإصبع أو غيرها، لإطلاق الدليل وللمناط.

ولو بقى اللون الحادث كالاسوداد مثلاً فزياده الحكومه، لانصراف دليل الديه المقرره عن مثل ذلك، أى عن قدر الباقي.

قال فى القواعد: ولو اشتملت الجنايه على غير جرح ولا كسر كالرفس واللطم والركز والضرب بسوط أو عصي، فأحدث انتفاخاً فالحكومته، وقال فى مفتاح الكرامه: لعدم التقدير، وتبعهما الجواهر، لكن الظاهر أن فى بعض المذكورات التقدير والحكومته للدليلين.

ولو ضربه فى وجهه وجسده ضربه واحده فله ديتان، وإن كان كل الضرب على أحدهما كانت فيه ديه واحده.

ولو ضربه فى داخل فمه فالحكومته، ولو تعدد ضربه فى وجهه أو جسمه فالضربه الثانيه فيها الحكومه، إن لم توجب مزيداً على الأول، أما إن أوجبت المزيد، كما لو سبب الأول احمراره والثانى اسوداده فهل يتداخلان فالديه سته مثلاً، أو لكل ديته، أو يكون للأول الديه وللثانى الحكومه، لأن دليل الاسوداد لا يشمل ما إذا كان محمراً قبلاً بالضرب، لا يبعد الثالث.

ولو كان المضروب غير متعارف في احمرار جسده مثلاً لمرض أو نحوه فالحكومه، لانصراف الأدله عن مثله.

ولو وقع الضرب على العين فاحمرت، أو الأنف فرعف، أو الفم فخرج الدم، فالظاهر زياده الحكومه، لإطلاق دليل الديه، ودليل الحكومه.

ولو صب على وجهه أو جسمه ماءً حاراً أو أشبهه، مما أحمر أو اسود مثلاً، فهل الحكومه أو الديه، الظاهر الأول، لكن يجب ملاحظه كونها أكثر من الديه، لأنه كاللطم وزياده إيذاء.

ولو جعله في مكان حار أو قرب إليه ناراً فاحمر أو اسود فالحكومه، مع الملاحظه السابقه.

ولو ضرب في أذنه فأصابه الصمم، أو على عينه فعمى، أو على فمه فذهب ذوقه، أو على أنفه فلم يشم بعد، فالظاهر التداخل لا ديتان، لما تقدم في من جرح إنساناً فمات.

ولو عضه فالحكومه، وقد تقدم الكلام في ذلك في كتاب القصاص، ومثل ذلك ما لو أغرى به كلبه أو نحوه فعضه أو لطمه أو جرحه، إلى غير ذلك، وقد تقدم الكلام في بعضها، والله العالم.



((ديه الشجاج فى الوجه والرأس))

(مسأله ١٢): ديه الشجاج فى الرأس والوجه سواء، كما ذكره غير واحد، وفى الجواهر بلا-خلاف، كما اعترف بعض الأفاضل، وفى مفتاح الكرامه نقل عن الخلاف إجماع الفرقه وأخبارهم على ذلك.

وكيف كان، فيدل على الحكم خبر السكونى، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن الموضحة فى الرأس والوجه سواء» ((١))، بضميمه عدم القول بالفصل.

وخير الحسن بن صالح الثورى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الموضحة فى الرأس كما هى فى الوجه، فقال: «الموضحة والشجاج فى الوجه والرأس سواء فى الديه، لأن الوجه من الرأس وليست الجراحات فى الجسد كما هى فى الرأس» ((٢)).

وعن دعائم الإسلام، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال فى حديث: «والموضحة فى الرأس والوجه أرشها واحد» ((٣)).

وعن الجعفریات، عن على (عليه السلام)، قال: «قضى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى الموضحة فى الرأس والوجه سواء» ((٤)).

ثم إنه قد تقدم لزوم أن يرد علم روايه أبى بصير إلى أهلها (عليهم السلام).

فقد روى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «فى السمحاق وهى التى دون

ص: ١٨٣

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٦ الباب ٥ ح ٢.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٦ الباب ٥ ح ١.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٨ الباب ٥ ح ١.

٤- المستدرک: ج ١٨ ص ٤٠٨ الباب ٥ ح ٢.

الموضحة خمسمائه درهم، وفيها إذا كانت في الوجه ضعف الديه على قدر الشين»(١).

## ديه شجاج سائر الأعضاء

((ديه شجاج سائر الأعضاء))

أما مثل الشجاج المزبوره إذا كان في البدن، فإن لم يكن لذلك العضو مقدر فالظاهر الحكومه، كما ذكره الجواهر، وذلك لإطلاق أدله الحكومه بعد عدم دليل خاص في المقام.

وإذا كان لذلك العضو مقدر فديته بنسبه ديه العضو الذي يتفق فيه من ديه الرأس، كما أفتى به السرائر والشرائع والنافع والتحرير والإرشاد والقواعد واللمعه وغيرها، كما حكى عن بعضهم، وفي الجواهر لا- خلاف أجده، كما اعترف به بعض الأفاضل، بل حكى مفتاح الكرامه عن الخلاف على ذلك إجماع الفرقه وأخبارهم.

وعلى هذا ففي حارصه اليد مثلاً نصف بعير، أو خمسه دنانير، أو جزء من مائتي جزء من الديه، أى قسم من أقسامها الستة، إذ قد عرفت سابقاً أن البعير ونحوه من باب المثال.

وفي حارصه أنملتى الإبهام نصف عشر بعير، أو نصف دينار، وهكذا بالنسبه إلى سائر أقسام الديات، مثل خمسه دراهم وهكذا، لأن ذلك مقتضى النسبه المزبوره، كما تقدم في خبر الثورى: «ليست الجراحات في الجسد كما هي في الرأس».

ويفسره ما رواه إسحاق بن عمار، على ما فى التهذيب، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى الجروح، فى الأصابع إذا أضح العظم نصف عشر ديه الإصبع إذا لم يرد المجروح أن يقتص»(٢)، وهو يتم فى غير الإصبع بعدم القول بالفصل.

والظاهر أن نسخه الكافى والفقيه: «عشر ديه الإصبع»(٣)، قد سقط منها لفظ

ص: ١٨٤

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٢ الباب ٢ ح ٩.

٢- التهذيب: ج ١٠ ص ٢٩٠ ح ٦.

٣- الكافى: ج ٧ ص ٣٢٧ ح ٧، الفقيه: ج ٤ ص ١٣ ح ١١.

(النصف)، كما هو مقتضى التعارض بين ما يحتمل فيه النقيض وبين ما يحتمل فيه الزيادة، ولو فرض التعارض فإعراض المشهور كاف في عدم الأخذ حسب نسختها.

أما روايه ظريف فلا يخفى أن فيها مخالفاً للضابط الذى ذكرناه، كما أن فيها موافقاً، فالمخالف لا بد من رد علمه إلى أهله (عليهم السلام)، ولعله صدر تقيده أو من باب الإلزام أو ما أشبهه، وقد ذكرها بطولها (بتقطيع) الكتب الأربعة والوسائل والمستدرک والجواهر وكشف اللثام وغيرهم، فمن أراد الاطلاع عليها فليرجع إلى تلك الكتب.

## ديه المرأه فى الأعضاء والجراح

((ديه المرأه فى الأعضاء والجراح))

ثم إن المرأه تساوى الرجل فى ديات الأعضاء والجراح حتى تبلغ ثلث ديه الرجل، فإذا بلغ الثلث ترجع إلى النصف، مثلاً فى قطع إصبع منها مائه دينار، وفى قطع إصبعين مائتان، وفى قطع ثلاث ثلاثمائة، وفى قطع أربع مائتين.

ولا فرق فى ذلك بين أن يكون الجانى رجلاً أو امرأه أو خنثى، كما لا فرق بين الصغير والكبير فى الجانى والمجنى عليه، وفى الجراح إذا وصلت إلى ثلث الرجل رجعت إلى النصف، هذا إذا كان بفعل واحد.

أما إذا كان بأفعال متعددة فلكل حكمه، مثلاً قطع إصبعاً وأعطى الديه، ثم الثانيه وأعطى الديه، وهكذا إلى العاشره، فيكون لها كل الديه ألف دينار، وذلك لعدم شمول الأدله لمثل ذلك.

ولا فرق بين الجنايه عمداً أو شبه عمد أو خطأ، للإطلاق.

ويقتص للرجل من الرجل، وللمرأه من المرأه، ومن الرجل للمرأه، فى الأعضاء والجراح من غير رد حتى تبلغ الثلث ثم تقتص مع الرد.

ولو جنت المرأه على الرجل وأراد القصاص منها اقتص مثله من غير مطالبه

غيره، وحيث تقدم البحث في كل ذلك في كتاب القصاص نصاً وفتوى، فلا داعى إلى التكرار.

ثم إنك قد عرفت أيضاً أن ديه أعضاء المرأة نصف ديه أعضاء الرجل.

### ديه الكافر فى الأعضاء والجراح

((ديه الكافر فى الأعضاء والجراح))

أما الكافر فقد تقدم الكلام فى ديه قتله، وحسب ديه قتله تكون ديه أعضائه، والكافره ديتها نصف ديه الكافر.

ولو راجع الكفار قاضى المسلمين، فله أن يحكم حسب حكم الإسلام، وله أن يحكم حسب قانون (ألزموهم بما التزموا به) [\(١\)](#)، وله أن يرجعهم إلى أهل ملتهم.

وكذا إذا رجع المخالفون، وقد تقدم الكلام فى ذلك كله فى القضاء والحدود والقصاص، والله المستعان.

ص: ١٨٦

---

١- الوسائل: ج ١٥ ص ٣٢١ الباب ٢٠ ح ٥.

## الأرش في غير المقدر من الجراح

((الأرش في غير المقدر من الجراح))

(مسألة ١٣): ما لم يذكر فيه مقدر من الجراح ونحوها ففيه الأرش، ويطلق عليه الحكومه أيضاً، ولذا قال الشرائع والقواعد وغيرهما بوحده معناه، وجعله الجواهر اصطلاحاً لهم.

وقال في مفتاح الكرامه: هذا الاصطلاح طفحت به عباراتهم، لكن كشف الرموز قال: إنه اصطلاح شيخنا في أكثر المواضع، وعند باقي الفقهاء الأرش أعم من الحكومه، لأنه يستعملونه في المقدر وغير المقدر، والحكومه لا تستعمل إلا في غير المقدر.

أقول: قد يستعمل الأرش بمعناه اللغوي في المقدر، أما الاصطلاح فهو تساويهما كما عرفت، لا فرق في ذلك بين الشيخ وسائر الفقهاء.

## كيفية تحصيل الأرش

((كيفية تحصيل الأرش))

ثم إنه قد تقدم في بعض المباحث السابقه أنه لم يظهر وجه ما ذكروا للأرش والحكومه: بأن يقوم المجروح صحيحاً لو كان مملوكاً تاره، ويقوم مع الجنايه أخرى، وينسب إلى القيمه الأولى ويعرف التفاوت بينهما، ويؤخذ من الديه بحسابه، إذ لم يدل على ذلك دليل.

وما ذكره المسالك بقوله: (وجه ذلك بأن الجملة مضمونه بالديه فيضمن الأجزاء بجزء من الديه، فإذا قدر الشرع جزءاً من الديه اتبعناه، وإذا لم يقدر اجتهدنا في معرفته ونظرنا في نقصان، لأن الأصل أن يجب بالجنايه قدر النقصان، فليقدر كذلك ليعرف قدر النقصان، ثم يعود إلى الديه فيكون الجملة مضمونه بها. وهذا كما إذا كنا ننظر في نقصان القيمه إذا أردنا أن نعرف أرش العيب، ثم نعود إلى الثمن، لأن البيع مضمون بالثمن، ولوقوع الحاجه في معرفه الحكومه إلى تقدير الحر، وقالوا: إن العبد أصل للحر في الجنايات التي لا يتقدر

أرشها، كما أن الحر أصل للعبد في الجنايات التي يتقدر أرشها، حيث يجعل جراح العبد من قيمته كجراح الحر من ديته، والمراد بالديه التي يرجع إليها في النسبه ديه النفس، لأننا نقوم النفس أولاً فيعتبر النقصان من ديتها) انتهى.

وفيه: إن الأجزاء في الحر ليست قيمتها منسوبه إلى قيمه النفس، كما هو كذلك في السلع، فتشبيه المسالك للنفس بالسلعه غير ظاهر الوجه، مثلاً- لو كان كرباس قيمته مائه كانت قيمه كل جزء من مائه جزء منه بدرهم، والإنسان ليس كذلك، فليست قيمه الأجزاء تساوى قيمه الكل، بل قد تكون قيمتها عشرين أضعاف قيمه الكل، فلا وجه للتشبيه، وإنما الضرورى ملاحظه المناسبات الخصوصيه، ولذا قلنا سابقاً التقدير يكون حسب المناسبات العرفيه المستفاده من حكم الشارع بمقادير الديه، وحيث قد تقدم تفصيل الكلام في ذلك فلا داعى إلى تكراره.

## روايات الأرش

((روايات الأرش))

أما الروايات الواردة في الأرش والحكومه فكثيره جداً، ونحن نذكر بعضها.

فعن أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «إن عندنا الجامعه» قلت: وما الجامعه، قال: «صحيفه فيها كل حلال وحرام، وكل شىء يحتاج إليه الناس حتى الأرش فى الخدش»، وضرب بيده إلى فقال: «أتأذن يا أبا محمد»، قلت: جعلت فداك إنما أنا لك فاصنع ما شئت، فغمزنى بيده وقال: «حتى أرش هذا»<sup>(١)</sup>.

وعن أبى مريم، قال لى أبو جعفر (عليه السلام): «عندنا الجامعه، وهى سبعون ذراعاً، فيها كل شىء حتى أرش الخدش»<sup>(٢)</sup>.

ص: ١٨٨

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٧١ الباب ٣٨٨ ح ١.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٨٤ الباب ٤٤ ح ١.

أقول: إن الكتاب فى السابق كان طوماراً، والظاهر أن الكتاب كان من قبيل الكمبيوتر أو الحاسبات الالكترونيه أو العقول الآليه إعجازياً، والله سبحانه القادر على إسرائ الرسول (صلى الله عليه وآله) بجسمه قادر على ذلك، فلا غرابه عند المؤمن.

وفى روايه على بن رئاب، عن الصادق (عليه السلام)، حول الجامعه قال: «وليس من قضيه إلا- وهى فيها حتى أرش الخدش»<sup>(١)</sup>.

وفى روايه فضيل، عن الباقر (عليه السلام)، وفيه: «حتى أرش الخدش، ثم خط بيده على إبهامه»<sup>(٢)</sup>.

لعل الإمام (عليه السلام) أراد أن يريه خطوط الإبهام حتى لا يتعجب عن كون كل شىء فى كتاب واحد، أو أنه أراد ما يأتى فى خبر عثمان.

وعن عثمان بن زياد، قال: دخلت على أبى عبد الله (عليه السلام) فقال بإصبعه على ظهر كفه فمسحها عليه، ثم قال: «إن عندنا الأرش، هذا فما دونه»<sup>(٣)</sup>.

وعن الحسين بن أبى العلاء، قال: سمعت أباً عبد الله (عليه السلام) يقول: «إن عندى الجفر الأبيض» (أقول: الجفر جلد المعز)<sup>(٤)</sup>، إلى أن قال (عليه السلام): «حتى أن فيها الجلده، ونصف الجلده، وثلث الجلده، وربع الجلده، وأرش الخدش»<sup>(٥)</sup>.

وفى روايه محمد بن عبد الملك، عن الصادق (عليه السلام): «ما خلق الله

ص: ١٨٩

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٨٥ الباب ٤٤ ح ٢.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٨٦ الباب ٤٤ ح ٨.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٨٧ الباب ٤٤ ح ١٠.

٤- فى حديث: قيل له وما الجفر، فقال: هو مسك ماعز ومسك ضأن مطبق أحدهما بصاحبه، فيه سلاح رسول الله (صلى الله عليه وآله) والكتب ومصحف فاطمه (عليها السلام). مجمع البحرين: ج ٣ ص ٢٤٨ ماده جفر.

٥- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٨٧ الباب ٤٤ ح ١٢.

من حلال ولا حرام إلا وهو فيها حتى أرش الخدش، وقال بظفره على ذراعه فخط به»<sup>(١)</sup>.

أقول: (قال) يستعمل في اللفظ، وفي الفعل، كما لا يخفى.

إلى غيرها من الأخبار الكثيرة.

ثم الأرش قد يستعمل في ما له مقدر أيضاً، مثل خبر إسحاق الذي رواه المقنع، عن الصادق (عليه السلام)، سأله عن رجل قطع رأس الميت، قال: «عليه الديه»، فقال إسحاق: فمن يأخذ ديته، قال: «الإمام، هذا الله عز وجل، وإن قطعت يمينه أو شيء من جوارحه فعليه الأرش للإمام»<sup>(٢)</sup>.

وفي الرضوى (عليه السلام): «في ديات الأسنان وأضراس العقل لا-ديه فيها، إنما على من أصابها كأرش الخدش بحساب محسوب، لكل ضرر خمسة وعشرون ديناراً»<sup>(٣)</sup> الحديث، إلى غيرهما.

كما أن لفظ (الحكومه) قد ورد في بعض الروايات، مثل ما رواه ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في ديه الأنف إذا استؤصل مائه من الإبل»، إلى أن قال: «وما كان من ذلك من جروح أو تنكل فيحكم به ذوا عدل منكم، يعنى به الإمام قال: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون}»<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>. إلى غير ذلك.

وقد تقدم في بعض المباحث أن الإمام حال وجوده هو المرجع، وفي حال غيبته يحكم الفقهاء العدول حسب المناسبات المستفاده من الروايات في مقادير

ص: ١٩٠

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٨٧ الباب ٤٤ ح ١٣.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٨ الباب ٢٤ ح ٣.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٨ الباب ٣٥ ح ٣.

٤- سورة المائدة: الآية ٤٤.

٥- الوسائل: ج ١٩ ص ٢١٧ الباب ١ ح ١٤.



الديات، كما ورد مثل ذلك في باب كفاره الحج، حيث قال سبحانه: {يحكم به ذوا عدل منكم} (١)، وقد أوضحناه في باب كفارات الحج فراجع.

ثم إن الأرش والحكومه ليسا في النقص أو الأذيه، بل ولو لم يكن نقص ولا أذيه، ولذا يكون في قطع الإصبع الزائده الديه، وكذا يكون في الغمز الأرش، كما دل عليه النص والفتوى.

ومنه يعلم أن مثل قطع السلعه وتجميل الأنف وغيرهما مما فيه نفع للمجنى عليه بجمال أو قطع شين فيه الأرش أيضاً.

وحيث إن المشهور ذكروا أن الأرش عباره عن تفاوت قيمه إذا كان عبداً، وليس في مثل قطع السلعه تفاوت قيمه، اضطربت كلماتهم هنا، مثلاً- قال العلامة في القواعد: (ولو لم ينقص بالجنايه كقطع السلعه، فالأقرب أخذ أرش نقصه حين الجنايه ما لم يستغرق قيمه)، وعلله كشف اللثام بأنه (حين الجنايه في معرض السرايه، فإن كان مملوكاً كان لمولاه الأرش، وإلا فرض مملوكاً، وذلك لتحقق جنايه أوجب نقصاً دائماً ولو وقتاً ما) (٢) إلى آخر كلامه.

ويرد عليه أن وقت الجنايه لم يوجب نقصاً بل ربما زياده قيمه، وإلا لم يدل عليه دليل إذا كان المعيار تفاوت قيمه، بالإضافة إلى أنه يمكن أن لا يكون له ألم، كما إذا خدره بالوسائل المعروفه من القديم.

## فروع في الأرش

((فروع في الأرش))

وكيف كان، فلو كان للعضو مقدر شرعاً، وزاد أرش الجنايه على المقدر فهل يؤخذ الأرش، أو يرد إلى المقدر، أو يؤخذ أقل منه، ظاهر إطلاق الشرائع كما قاله الجواهر بأن إطلاقه ثبوت الأرش ولو كان أزيد من المقدر ثبوته، مطلق، ولكن صريح العلامة في القواعد حيث قال: (الأرش ما لم يستغرق قيمه)

ص: ١٩١

١- سورة المائده: الآيه ٩٥.

٢- راجع كشف اللثام: ج ١١ ص ٤٤٥ باختلاف يسير.

عدم ثبوته بقدرها، والمسالك ذهب إلى الثالث قال: ولو قيل ينقص منه شيئاً لثلا يساوى الجنايه على العضو مع بقاءه زواله رأساً كان وجهاً، فالعضو مضمون بالديه المقدره لو فات فلا يجوز أن تكون الجنايه عليه مضمونه بكل الديه مع بقاءه.

وجه الأول: إطلاق دليل الأرش.

ووجه الثاني: لثلا يلزم زياده الفرع على الأصل.

ووجه الثالث: لثلا يتساوى الأمران، إذ لازم كون المقدر ديه العضو أن فى عدم زواله عدم ذلك المقدر.

لكن الأول أقرب، إذ قد عرفت أن الأرش عندهم التفاوت لو كان عبداً، وقد يكون التفاوت بشين أكثر من التفاوت بعدم العضو، مثلاً- العبد الجاحظ قيمته مائه دينار، بينما لو كان مقلوع العين كانت قيمته مائه وعشره، فالجحوظ حيث استلزم التشويه جعل القيمة أقل من المقلوع عينه، كما عرفت أن الأرش عندنا ملاحظه المناسبات عند عرف المتشرعه، والعرف يرى أنه لو جنى عليه بأن صارت يده مجذومه كان على الجانى أكثر مما إذا قطع يده، إذ أن قطع اليد من باب ذهاب الفائدة وفقدان الجمال، أما جذام اليد ففيه بالإضافة إلى ذين خطر السرايه إلى من يقترب منه، وإن لم يكن فيه خطر السرايه إلى سائر أعضائه فرضاً، إلى غير ذلك من الأمثله.

ثم إنه إذا كان المرجع عرف المتشرعه فى تقدير الأرش، فإذا اختلفوا كان اللازم أخذ النسبه، أى نصف الاثنين، وثلث الثلاثه وهكذا، وذلك لمقتضى قاعده العدل، ولما ذكروا فى المكاسب فى اختلاف المقومين.

ولو أخذ الأرش باعتبار أن الجرح ونحوه لا- يندمل، ثم ظهر الاندمال، فالظاهر أن المعيار السنه لما عرفت فى بعض المسائل السابقه من فهم المناط من

جملة من الروايات الواردة في مختلف أبواب الجنايات، مما علق الحكم على السنه.

وعلى هذا، فإن ظهر الاندمال بعد السنه، أو كانت منحه جديده بأسباب خارجه عن العاديات، فلا يرجع الجانى إلى شىء من الأرش.

أما الأول: فقد عرفت وجهه.

وأما الثانى: فللمنات فى بعض الروايات التى تجعل الهبه الجديده غير موجب للرجوع، كما تقدم فى بعض المسائل السابقه.

أما إذا ظهر الاندمال قبل السنه مع ظهور كونه عادياً، فللجانى حق الرجوع فى التفاوت، لأنه ظهر عدم استحقاق المجنى عليه لهذا المقدار.

ومن حكم هذا الفرع يظهر حكم عكسه، وهو أنه لو أخذ الأرش باعتبار أن الجرح يندمل ثم ظهر عدم اندماله، فإن للمجنى عليه أن يرجع إلى الجانى بالتفاوت، لأنه أخذ أقل من حقه، والحق لا يطله الاشتباه.

ولو أخذ الأرش باعتبار أن الجانى قد أخطأ فى الجنايه فظهر تعمده، كان له أن يرجع الأرش ويقتص فى موارد القصاص، وكذا لو زعم بأنه ليس مورد القصاص، فظهر أنه من موارد.

ولو اقتص باعتبار أن الجانى عامد ثم ظهر خطأه، فالظاهر أن للجانى أن يأخذ أرش جنايه المجنى عليه ما عليه، ويرد على المجنى عليه الأرش الذى أخذه منه إذا كان بينهما تفاوت، كما قد يكون التفاوت فى الرجل والمرأه.

ثم هل يتفاوت الأرش بتفاوت الأشخاص، الظاهر ذلك، أما على رأى المشهور فى الأرش فلأنهم يأخذون التفاوت بين الكامل والناقص إذا كان عبداً، ومن

المعلوم أن العبد الكاتب يسوى أكثر من العبد غير الكاتب، وبمناسبة قيمتهما ترتفع وتنخفض قيمه جراحتهما.

وأما على ما استظهرناه فلأن المناسبات الموجهة لتقييم عرف المشرع لقيمة الجنايه مختلفه، وحسب اختلافها يقومون الجروح قيماً مختلفه.

وهذا لا- ينافى وحده الديه مع اختلاف الأشخاص فى ما له مقدر، إذ المقدر كالقانون الذى لا بد من أن يشمل الجميع لثلا يتلاعب به، بخلاف ما كان من قبيل القيميات إذ لا تقدير واحد فيها.

وهل يكون الأرش من النقد، أو من الستة المقرره فى ديه القتل، أو من أى شىء، لا يحتمل الثالث إطلاقاً، إذ لا وجه له إلا إذا تصالحا على ذلك.

أما الاحتمال الأول: فيؤيده إطلاق الأرش المنصرف إلى النقد، إلا- أن الظاهر ولو بقريته ثبوت أحد الستة فى القتل وفى الجراحات المقدره، الثانى، وعليه فيتعين أنه من أى الستة بيد الجانى، ولو كان عامداً، كما هو كذلك فى باب القتل، على ما تقدم من أنه باختيار الجانى، للمناط.

نعم يبقى الكلام فى أن عطاءه يكون فوراً، أو حسب الخطأ والعمد وشبه العمد فى مده الزمان الذى يجب أن يعطى فيه، لا يبعد الثانى للمناط فى القتل، لأنه لم توضع المده إلا رفقاً بالجانى، وإذا كان الرفق به يقتضى إطاله المده كان الجانى فى الجروح أولى بذلك الرفق على ما يراه العرف من المناط، إلا أن المسأله فى باب الأرش وباب الجراحات تحتاج إلى مزيد التأمل والتتبع.

والظاهر أن فى الأرش أيضاً تأتى مسأله القسامه، إما إطلاقاً أو مناطاً، وقد عرفت أنها فى الجروح سته أحلاف، والله سبحانه العالم.

((ولى المجنى عليه))

(مسألة ١٤): من لا- ولى له، سواء قتل أو جنى عليه وكان صغيراً أو مجنوناً بلا ولى، فالإمام ونائبه من بعده ولى دمه، بلا خلاف ولا إشكال، وفي الجواهر بلا خلاف أجده فيه.

وكذا إذا كان غائباً المجنى عليه أو وليه وخيف فوت الجانى، وذلك لإطلاق أدله الولاية، وأن النبى والإمام (عليهما السلام) إنما هما لمصالح الناس الدنيوية والأخروية، كما يظهر من الروايات الواردة فى شؤون الإمام، لكن من الواضح أن ذلك مع قدرته الظاهرية، وإلا- فالتكليف ساقط بعدم قدره، فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وقد ذكرنا بعض شؤون الفقيه النائب للإمام فى كتابى التقليد والحكم من الفقه فراجع.

وفى صحيحه أبى ولاد، عن الصادق (عليه السلام): «فى مسلم قتل وليس له ولى مسلم، على الإمام أن يعرض على قرابته من أهل الإسلام، فمن أسلم فهو وليه يدفع إليه القاتل، فإن شاء قتل، وإن شاء عفى، وإن شاء أخذ الدية، فإن لم يسلم أحد كان الإمام ولى أمره، فإن شاء قتل، وإن شاء أخذ الدية يجعلها فى بيت مال المسلمين، لأن جنايه المقتول كانت على الإمام، فكذلك تكون ديته للإمام المسلمين» (١).

وربما يؤيده الروايات الواردة فى دية الجنايه على الميت، حيث إنها للإمام (عليه السلام).

وكيف كان، فإذا كان الولى موجوداً لكنه كان قاصراً ولم يكن له ولى، وجب على الإمام مطالبه حقه، وقد قال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «ولا يضيعوا بحضرتكم»، إلى غير ذلك.

وإذا لم يكن ولى كانت الدية للإمام، كما

ص: ١٩٥

أن فى مورد القصاص كان القصاص للإمام حسب الأدله العامه، والصحيحه المؤيده بما عرفت، وبروايات الحقوق، حيث ورد أن الزائد له وأن المعوز عليه، وورد أنه إذا لم يدفع دين الغارم كان عليه إثمه، بضميمه ما دل على من أن عليه الغرم فله الغنم.

وهل للإمام (عليه السلام) ونائبه العفو عن القصاص أو الوليه، قولان.

قال فى المسالك: إن عدم العفو هو المشهور بين الأصحاب، بل كاد يكون إجماعاً.

وقال فى الجواهر عند قول المحقق: (الأصح لا) وفاقاً للأكثر، بل كاد يكون إجماعاً، كما اعترف به غير واحد، والقول الثانى ما ذهب إليه ابن إدريس، فإنه قال بجواز عفو عن القصاص والديه، كغيره من الأولياء، بل هو أولى بالعفو.

أقول: لا يبعد قول ابن إدريس، وكأن الجواهر تردد فى الأمر، ولذا جعل قول المشهور أحوط.

وكيف كان، فيدل على جواز عفو إطلاق أدله عفو الولي، ومن المعلوم أن الإمام ونائبه فى هذا الحال ولي، بل هو أقوى ولايه من ولايه الولي، بدليل {النبي أولى}، وأن الإمام كالنبي (عليهما السلام)، وأن الراد على نائبه كالراد عليه.

ويؤيده ما ورد من جواز عفو ولي الصغير.

ففى الجعفریات، بسنده إلى على (عليه السلام): «قضى فى رجل فقأت عين ابنه وهو صغير، فوهب الأب الذى فقئ عين ولده ديه العين، قال (عليه السلام): جائز» (١).

ص: ١٩٤

وفى حديث على (عليه السلام): «مننت على أهل البصره، كما منّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) على أهل مكه»<sup>(١)</sup>، مع أن المال كان للمسلمين لو لا العفو.

وأذهب على (عليه السلام) حق المسلمين فى أسارى فارس بعفته ما كان له من حق، مما يدل على أن له ذلك.

إلى غير ذلك مما لا يقاومه دليل المشهور، وهو سكوت صحيحه أبى ولاد عن عفو الإمام مع ذكره العفو فى ولى القتل، وهذا ليس أكثر من إشعار، ولعل وجه عدم ذكره أن لا يتهم الإمام بمحاباته فى حقوق المسلمين، والله العالم.

أما ولى الصغير فالظاهر أن له حق العفو أو الصلح، إن رأى الصلح فى ذلك، لأنه جعل لمصلحه الصغير، فكما يجوز له زواجه مع المصلحه، وكذا التصرف فى سائر أموره، كذلك له الحق فى العفو، وقد ذكرنا فى بعض مباحث (الفقه) مسأله الصلح والفساد، وعدم الفساد، حيث اختلف الفقهاء فى أن للولى هل حق التصرف الذى هو صلح أو له حق التصرف فيما لم يكن فساد.

ولو بلغ الصغير وأفاق المجنون لم يكن له إبطال ما فعله الولى بإجازه شرعيه، إلا فى ما له التصرف فيه الآن، كما إذا أخذ الولى الديه فإنه إذا كبر كان له حق العفو وإرجاع الديه، إلى غير ذلك مما هو من هذا القبيل.

ص: ١٩٧

((ديه الجنين))

(مسأله ١٥): ديه الجنين إذا تم خلقه ولم تلجه الروح، والمراد به الروح الإنساني، وإلا فللجنين من حال انعقاده روحان، روح الأم لأنه كيدها ورجلها وسائر أعضائها، وروح الجراثيم الحيه، فإن المنى عباره عن مئات الملايين من الجراثيم الحيه المجهرية، كما ثبت في العلم الحديث.

وكيف كان، ففيه إذا قتله إنسان، أما كان أو غيره، عمدًا أو بدون عمد، مائه دينار، أي عُشر الديه التي هي عباره عن ستة أشياء، كما تقدم في القتل.

وكون ديه الجنين ذلك هو المشهور الذي يندر خلافه، بل عن المبسوط والخلاف والغنيه والسرائر الإجماع عليه صريحاً أو ظاهراً.

قال في الجواهر: بل لعله كذلك، لما تسمعه من ندره المخالف، وقد خالف في ذلك القديمان، فقال الحسن: إن فيه الديه الكامله، وقال أبو علي: إن فيه غره عبد أو أمه.

ويدل على المشهور متواتر الروايات:

مثل الصحيح المروي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وأبي الحسن الرضا (عليه السلام)، قالوا: «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) جعل ديه الجنين مائه دينار، وجعل منى الرجل إلى أن يكون جنيناً خمسه أجزاء، فإذا كان جنيناً قبل أن تلجه الروح مائه دينار، وذلك إن الله تعالى خلق الإنسان من سلاله، وهي النطفه فهذا جزء، ثم علقه فهو جزءان، ثم مضغه فهو ثلاثه أجزاء، ثم عظماً فهو أربعة أجزاء، ثم يكسى لحماً فحينئذ تم جنيناً، فكملة له خمسه أجزاء مائه دينار، والمائه دينار خمسه أجزاء، للنطقه خمس المائه: عشرين ديناراً، وللقه خمسه المائه: أربعين ديناراً، وللمضغه ثلاثه أخماس المائه: ستين ديناراً، وللعظم أربعة



أخماس المائة: ثمانين ديناراً، فإذا كسى اللحم كانت له مائة دينار كامله، فإذا أنشئ فيه خلقاً آخر، وهو الروح فهو حينئذ نفس فيه ألف دينار ديه كامله إن كان ذكراً، وإن كان أنثى فخمسمائه ديناراً» (١).

ومن ذيل الحديث يظهر أنه لا تفاوت بين الذكر والأنثى في المراتب السابقه.

ولو بعد خلق الروح أسقطه لكنه لم يعلم أنه ذكر أو أنثى فاللزام إعمال قاعده العدل بثلاثه أرباع الديه، كما سيأتى النص عليه.

وروايه ابن مسكان، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «ديه الجنين خمسه أجزاء، خمس للنطفه عشرون ديناراً، وللقه خمسان أربعون ديناراً، وللمضغه ثلاثه أخماس ستون ديناراً، فإذا تم الجنين كان له مائة دينار، فإذا أنشئ فيه الروح فديته ألف دينار، أو عشره آلاف درهم إن كان ذكراً، وإن كان أنثى فخمسمائه دينار، وإن قتلت المرأه وهى حبلى فلم يدر أذكراً كان ولدها أو أنثى، فديه الولد نصفان، نصف ديه الذكر ونصف ديه الأنثى، وديتها كامله» (٢).

وخبر سليمان بن صالح، عن الصادق (عليه السلام): «فى النطفه عشرون ديناراً، وفى العلقه أربعون ديناراً، وفى المضغه ستون ديناراً، وفى العظم ثمانون ديناراً، فإذا كسا اللحم فمائه دينار، ثم هى مائه حتى يستهل، فإذا استهل فالديه كامله» (٣). والمراد بالاستهلال دخول الروح لا الصوت.

وخبر ابن جرير القمى، قال: سألت العبد الصالح (عليه السلام) عن النطفه ما فيها من الديه، وما فى العلقه، وما فى المضغه، وما فى المخلقه، وما يقر فى

ص: ١٩٩

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٣٧ الباب ١٩ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ١٦٩ الباب ٢١ ح ١.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٣٨ الباب ١٩ ح ٣.

الأرحام، قال (عليه السلام): «إنه يخلق في بطن أمه خلقاً من بعد خلق، يكون نطفه أربعين يوماً، ثم يكون علقه أربعين يوماً، ثم يكون مضغاً أربعين يوماً، ففي النطفه أربعون ديناراً، وفي العلقه ستون ديناراً، وفي المضغه ثمانون ديناراً، فإذا كسا العظام لحماً ففيه مائة دينار، قال الله عز وجل: {ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين} فإن كان ذكراً ففيه السديه، وإن كان أنثى ففيها ديتها»(١).

والظاهر أنه قد سقط بعض الحديث.

وفي روايه ظريف، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال: «وجعل ديه الجنين مائة دينار، وجعل منى الرجل إلى أن يكون جنيناً خمساً أجزاء، فإذا كان جنيناً قبل أن تلجه الروح مائة دينار، فجعل للنطفه عشرين ديناراً، وهو الرجل يفرغ عن عرسه فتلقى نطفته وهي لا تريد ذلك، فجعل فيها أمير المؤمنين (عليه السلام) عشرين ديناراً الخمس، وللعلقه خمساً ذلك أربعين ديناراً، وذلك للمرأة أيضاً تطرق أو تضرب فتلقيه، ثم المضغه ستين ديناراً إذا طرحته أيضاً في مثل ذلك، ثم للعظم ثمانين ديناراً إذا طرحته المرأة، ثم الجنين أيضاً مائة دينار إذا طرقهن عدو فأسقطن النساء، في مثل هذا أوجب على النساء ذلك من جهه المعقله مثل ذلك، فإذا ولد المولود واستهل وهو البكاء فببئهم فقتلوا الصبيان ففيهم ألف دينار للذكر، والأنثى على مثل هذا الحساب خمس مائة دينار.

وأما المرأة إذا قتلت وهي حامل متم ولم يعلم ذكر هو أو أنثى، ولم يعلم بعدها مات أو قبلها، فديتها نصفان نصف ديه الذكر ونصف ديه الأنثى، وديه

ص: ٢٠٠

المرأه كامله بعد ذلك، وأفتى (عليه السلام) فى منى الرجل يفرغ عن عرسه فيعزل عنها الماء ولم ترد ذلك نصف خمس المائه من ديه الجنين عشره دنانير، وإن افرغ فيها عشرون ديناراً، وجعل فى قصاص جراحه ومعقلته على قدر ديته، وهى مائه دينار، وقضى (عليه السلام) فى جراح الجنين من حساب المائه على ما يكون من جراح الرجل والمرأه كامله»<sup>(١)</sup>.

وأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى فى نوادره، على ما فى المستدرک، عن الباقر (عليه السلام)، قال: «فى الرجل يضرب المرأه فتطرح النطفه، عليه عشرون ديناراً، فإن كانت علقه فعليه أربعون ديناراً، فإن كانت مضغه فعليه ستون ديناراً، فإن كانت عظماً فعليه الديه»<sup>(٢)</sup>. فالظاهر أن فيها سقطاً، إلى غيرها من الروايات.

أما العماني، فقد استدلل لمذهبه بصحيح أبى عبيده، عن الصادق (عليه السلام) أو عن أبيه (عليه السلام)، فى امرأه شربت دواءً وهى حامل لتطرح ولدها ولم يعلم بذلك زوجها فألقت ولدها، فقال (عليه السلام): «إن كان له عظم قد نبت عليه اللحم وشق له السمع والبصر، فإن عليها ديه تسلمها إلى أبيه، وإن كان جنيناً علقه أو مضغه، فإن عليها أربعين ديناراً أو غره تسلمها إلى أبيه»، قلت: فهى لا ترث من ولدها من ديته، قال (عليه السلام): «لا، لأنها قتلته»<sup>(٣)</sup>.

وصحيح ابن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «إذا كان عظماً شق له السمع والبصر ورتبت جوارحه، فإذا كان كذلك فإن فيه الديه كامله»<sup>(٤)</sup>.

ص: ٢٠١

- ١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٦٢ الباب ١٩ ح ١.
- ٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٦٤ الباب ١٩ ح ٥.
- ٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٢ الباب ٢٠ ح ١.
- ٤- الكافى: ج ٧ ص ٣٤٥ ح ١٠.

لكن هاتين الروایتين لابد من تقييدهما بتلك الروايات، ولذا قال في الجواهر: يمكن حملهما على إرادته السديه الكامله للجنين التي هي المائه دينار، أو تقييدهما بما إذا ولجته الروح، لأنهما مطلقان.

ثم إن الإسكافي جعل ديتة غره عبد أو أمه، وقدر قيمه الغره بنصف عُشر السديه، كما نقله عنه كشف اللثام والجواهر.

واستدل للغره، بقول الصادق (عليه السلام) في الصحيح: «قضى رسول الله (صلى الله عليه وآله) في جنين الهلاليه حيث رميت بالحجر فألقت ما في بطنها، غره عبد أو أمه»<sup>(١)</sup>.

وخبر أبي بصير، قال (عليه السلام): «إن ضرب رجل بطن امرأه حبلى فألقت ما في بطنها ميتاً، فإن عليه غره عبد أو أمه يدفعها إليها»<sup>(٢)</sup>.

وخبر داود بن فرقد: جاءت امرأه فاستعدت على أعرابي قد أفرعها فألقت جنيناً، فقال الأعرابي: لم يهل ولم يصح ومثله بطل، فقال النبي (صلى الله عليه وآله): «اسكت سجاعه، عليك غره عبد ووصيف عبد أو أمه»<sup>(٣)</sup>.

وخبر سليمان بن خالد: «إن رجلاً جاء إلى النبي (صلى الله عليه وآله) وقد ضرب امرأه حبلى فأسقطت سقطاً ميتاً، فأتى زوج المرأه إلى النبي (صلى الله عليه وآله) فاستعدى عليه، فقال الضارب: ما أكل ولا شرب ولا استهل ولا صاح ولا استبشر، فقال النبي (صلى الله عليه وآله): «إنك رجل سجاعه، فقضى فيه برقبه»<sup>(٤)</sup>.

ص: ٢٠٢

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٣ الباب ٢٠ ح ٣.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٣ الباب ٢٠ ح ٥.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٢ الباب ٢٠ ح ٢.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٣ الباب ٢٠ ح ٤.

وصحيح أبي عبيده والحلبى، إنه (عليه السلام) سئل عن رجل قتل امرأه خطأ وهي على رأس الولد تمخض، قال (عليه السلام): «خمسة آلاف درهم، وعليه ديه الذى فى بطنها غره وصيف أو وصيفه، أو أربعون ديناراً»<sup>(١)</sup>.

وخبر أبى مريم، عن أبى جعفر (عليه السلام): «أتى رسول الله (صلى الله عليه وآله) برجل قد ضرب امرأه حاملاً بعمود الفسطاط فقتلها، فخير رسول الله (صلى الله عليه وآله) أولياءها أن يأخذوا الدية خمسة آلاف وگره وصيف أو وصيفه للذى فى بطنها، أو يدفعوا إلى أولياء الرجل خمسة آلاف ويقتلوه»<sup>(٢)</sup>.

إلى غير ذلك.

لكن من الممكن أن يراد بالگره ما قيمته يساوى الدية، وما فى روايه أبى عبيده والحلبى من أربعين، لعله كان الولد يساوى ذلك بأن كان علقه، وهذا وإن كان غير ظاهر لكنه أولى من طرح الرويات أو حملها على التقية.

ويؤيده روايه الدعائم، عن أمير المؤمنين، وأبى جعفر، وأبى عبد الله (عليهم السلام)، إنهم قالوا فى حديث: «لو أن امرأه ضربت فأسقطت نطفه قبل أن يتغير كان فيها عشرون ديناراً» إلى أن قالوا (عليهم السلام): «فإذا كسى لحمًا وكان خلقه فهو مائة دينار وهي الغره، فإن نشأ فيه الروح ففيه الدية كامله ألف دينار»<sup>(٣)</sup>.

ولعل ما ورد من تحديد الغره بخمسائه أو أربعين، من باب قاعده الإلزام أو التقية، لما قالوا من موافقتها أجمع لمذهب الجمهور.

ص: ٢٠٣

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٣ الباب ٢٠ ح ٦.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٦٠ الباب ٣٣ ح ٥.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٦٧ الباب ٢٠ ح ٤.

ففى خبر عبيد بن زراره، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إن الغره قد تكون بمائه دينار وقد تكون بعشره دنانير، فقال (عليه السلام): «بخمسين»<sup>(١)</sup>.

وخبر السكونى، عنه (عليه السلام): «الغره تزيد وتنقص، ولكن قيمتها خمسمائة درهم»<sup>(٢)</sup>.

وعن الجعفرىات، عن على (عليه السلام)، قال: «الغره تزيد وتنقص ولكن فيه خمسمائة درهم»<sup>(٣)</sup>.

وفى خبر إسحاق، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إن الغره تزيد وتنقص، ولكن قيمتها أربعون ديناراً»<sup>(٤)</sup>.

ولولا ذهاب المشهور الذى لم ينقل الخلاف إلا ممن عرفت، أمكن الجمع بين الروايات بالتخيير بين غره وأربعين وخمسين، كما أن فى القتل تخيير بين سته أشياء تختلف قيمها، وفيه نوع تسهيل، إلا أن الإعراض بالإضافه إلى موافقه ذلك للعامة أوجب الذهاب إلى قول المشهور.

وكأن الوسائل والمستدرک فهما فى الجمع بين الطائفتين ما ذكرناه من كون الغره بقيمه الديه، كما كان فى الدعائم، ولذا قال فى عنوان الباب: (من ضرب حاملاً فطرح علقه أو مضغه أجزاء غره عبد أو أمه بقيمه الديه)، واحتمل صاحب الوسائل فى بعض الأحاديث النسخ، وذلك غير بعيد كما نسخ حكم الزانى وغيره، والمراد بالنسخ أن الحكم ببعض المناسبات الزمنيه كان حسب مصلحه الوقت، ثم غير إلى ما له أبديه، فهو من

ص: ٢٠٤

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٤ الباب ٢٠ ح ٧.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٤ الباب ٢٠ ح ٩.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٦٦ الباب ٢٠ ح ٢.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٤ الباب ٢٠ ح ٨.

وقد أنكر جمع من المحققين وجود النسخ بالمعنى المتبادر فى الأحكام، فراجع (آلاء الرحمان) وغيره فى هذا الباب.

وفى المقام حديث جميل لما فيه من الطرافه تعرض إلى حكم الجنين، هو ما رواه الصدوق (رحمه الله) بسنده إلى محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام)، قال: «بعث رسول الله (صلى الله عليه وآله) خالد بن الوليد إلى حى يقال لهم بنى المصطلق من بنى جذيمه، وكان بينهم وبينه وبين بنى مخزوم إحنه» \_ أى عداوه \_ «فى الجاهليه، فلما ورد عليهم كانوا قد أطاعوا رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأخذوا منه كتاباً، فلما ورد عليهم خالد أمر منادياً فنادى بالصلاه، فصلى وصلوا، فلما كان صلاه الفجر أمر مناديه فنادى فصلى وصلوا ثم أمر الخيل فشنوا فيهم الغاره فقتل وأصاب، فطلبوا كتابهم فوجدوه فأتوا به النبى (صلى الله عليه وآله) وحدثوه بما صنع خالد بن الوليد، فاستقبل القبله ثم قال: اللهم إنى أبرؤ إليك مما صنع خالد بن الوليد، قال: ثم قدم على رسول الله (صلى الله عليه وآله) بتر ومتاع، فقال (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام): يا على ائت بنى جذيمه من بنى المصطلق فأرضهم مما صنع خالد، ثم رفع قدميه فقال: يا على اجعل قضاء أهل الجاهليه تحت قدميك، فأتاهم على (عليه السلام) فلما انتهى إليهم حكم بحكم الله، فلما رجع إلى النبى (صلى الله عليه وآله) قال: يا على أخبرنى بما صنعت، فقال: يا رسول الله عمدت

فأعطيت لكل دم ديه، ولكن جنين غره، ولكل مال مالاً، وفضلت معى فضيله فأعطيتهم لمبلغه كلابهم وحيله رعاهم، وفضلت معى فضيله فأعطيتهم لروجه نسائهم وفتح صبيانهم، وفضلت معى فضيله فأعطيتهم لما يعلمون ولما لا يعلمون، وفضلت معى فضيله فأعطيتهم ليرضوا عنك يا رسول الله، فقال: يا على أعطيتهم ليرضوا عنى رضى الله عنك، يا على إنما أنت منى بمنزله هارون من موسى»(١).

أقول: الظاهر أن الرسول (صلى الله عليه وآله) لم يقتص من خالد لأنهم رضوا بالمال، وفى مكان آخر: إنه (صلى الله عليه وآله) أظهر انزجاره منه، بالإضافة إلى أن الرسول (صلى الله عليه وآله) كان يلاحظ قاعده الأهم والمهم.

## فروع فى ديه الجنين

((فروع فى ديه الجنين))

ثم إنه لا- فرق بين كون الجنين ذكراً أو أنثى أو خنثى فى ما قبل الولد الكامله، لإطلاق الأدله، أما بعد ولوج الروح فلكل ديه، الكامله للذكر، والنصف للأنثى، وثلاثه أرباع للخنثى.

ولو كان الجنين اثنين كانت ديتان بلا إشكال فى كل ذلك، بل وبلا خلاف فيما ذكره هنا من الفروع.

ثم هذا حكم جنين المسلم الحر، أما جنين العبد فالكلام فيه مذكور فى المفصلات.

وأما جنين الذمى فديته عشر ديه أبيه قبل ولوج الروح كما ذكروا، بل عن ظاهر المبسوط وصریح الخلاف الإجماع عليه.

وقد ذكرنا فى أول كتاب القصاص كميده ديه الذمى، وإنما نقول بعشر ديه أبيه، لإطلاق الأدله.

قال فى الجواهر: مؤيداً بما عساه يستفاد من النص والفتوى من مساواه ديه الذمى لديه المسلم فى تعلق مثل هذه الأحكام بها على حسب النسبه، هذا

ص: ٢٠٦



ولكن فى روايه مسمع والسكونى، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام)، عن على (عليه السلام): «إنه قضى فى جنين اليهوديه والنصرانيه والمجوسيه عشر ديه أمه» (١).

لكن هذه الروايه بالإضافه إلى معارضتها لمراسيل المشهور، حيث ادعى فى الخلاف أن بما ذكره إجماع الفرقة وأخبارهم، وعن الإيضاح وحواشى الشهيدين به روايه، وأن هذا الحكم موجود فى المقنعه والنهايه وهما متون الأخبار، وأن ابن إدريس أفتى به وهو لا يعمل إلاً بالقطعيات، والمراسيل حجه لعمل المشهور بها قديماً وحديثاً، إن اعراض المشهور عنهما أسقطتهما عن الحجيه وإن لم يكن لهما معارض، ولولا الإعراض لكان اللازم العمل بهما، كما عن كشف اللثام والرياض.

ثم إنه لو لا الشهره والإجماع لكان اللازم تفصيل الوسيله الظاهر من الغنيه أيضاً، فقد قال أولهما: (وإن ضرب بطن الذميه وألقت ولدها، فالاعتبار فى ذلك بالحساب إلى ديه أهل الذمه، وهى ثمانمائه درهم للحر، وأربعمائه للحره)، وقال ثانيهما: (وإن كان للحمل حكم الرقيق أو أهل الذمه ففيه بحساب دياتهم)، وادعى الإجماع عليه، واحتمل فى محكى مجمع البرهان حمل الروايه المتقدمه على هذا التفصيل، لكن فى مفتاح الكرامه إن إجماع الغنيه لا يغنى غنى هنا، لمخالفه من قبله ومن بعده له.

وكيف كان، فلا فرق بين أن يكون متولداً من يهوديين أو نصرانيين أو مجوسيين أو بالاختلاف، كما نص على بعضها الخلاف، وأيده مفتاح الكرامه، لإطلاق المراسيل المذكوره المؤيده بإطلاق الفتاوى.

ص: ٢٠٧

ثم لا- كفاره على القاتل إذا لم يلج فيه الروح، كما هو المشهور، بل في الجواهر الإجماع بقسميه عليه، لعدم صدق القتل بعد فرض عدم ولوج الروح، ولأن الإمام (عليه السلام) شبه الميت به في مسأله الاعتداء على الميت، مما يدل على تساويهما في أمثال ذلك.

وحيث قد عرفت الديه الكامله ألف دينار للذكر وخمسائه للأثني فيما إذا ولج فيه الروح، فلا فرق في ذلك بين أن يموت في الرحم أو في خارجه، لإطلاق النص والفتوى، بالإضافة إلى إطلاقات أدله القتل، فما يظهر منه اعتبار استهلاله كخبر سليمان بن خالد<sup>(١)</sup> محمول، والرضوى على المثال، أو على كونه حياً بأن لم يكن قبل ولوج الروح.

ولا- يخفى أن الديه قبل ولوج الروح إنما هو إذا فسد، أما إذا لم يفسد بأن ربي خارج الرحم أو في رحم أخرى، سواء أخرج بالوسائل إلى الرحم الثانيه أو بالمساحقه فلا كفاره، وإن كان فيه تعزير إن كان ذلك على وجه الحرام، وأرش إن كان فيه أذيه، لما تقدم من وجوده في الغمز.

أما الدم الذي يخرج مع الطرح ففي الفقه الرضوى (عليه السلام) له ديه، قال: «فجعل في النطفه إذا ضرب الرجل المرأه وألقتها عشرين ديناراً، فإن ألفت مع النطفه قطره دم جعل لتلك القطره دينارين، ثم لكل قطره ديناران إلى تمام أربعين ديناراً، وهي العلقه»<sup>(٢)</sup> الحديث، وسيأتي بقيه الكلام في ذلك.

أما إذا أفسد النطفه ونحوها الذي كان يربي في خارج الرحم، فهل فيه كما في الرحم، أو الأرش، احتمالان، من وحده الملاك، ومن أنه لا دليل قطعي ففیه الحكومه.

ص: ٢٠٨

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٣ الباب ٢٠ ح ٤.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٦٣ الباب ١٩ ح ٣.

نعم، لا إشكال أنه إذا صار ذا روح كانت فيه الديه، لإطلاق الأدله.

ومما تقدم يعلم حكم ما إذا أوجب طرح المرأه، ثم ربي خارج الرحم فأفسده إنسان ثان.

ولا فرق في الديه على المميت للجنين أن يسقط فور الإماتة بالضرب ونحوه، أو بعد مده ولو بعد شهر مثلاً، أما إذا كان الضرب سبباً لعدم ولوج الروح فيه مع بقاءه في الرحم، فالظاهر أنه ليس عليه ديه ما ولج فيه الروح فقتله، لعدم صدق القتل، وعدم شمول الأدله له.

ثم إنه لو تيقن الحياه في الطفل أو الموت فيه فهو، وإلا فالظاهر التمسك بالعلامه العرفيه للحياه والموت مما يعرفها أهل الخبره، كالحركه والسكون الدالين على الحياه والموت، ولو لم يكن علم فالظاهر التمسك بأصل الصحه، كما يتمسك به في مورد ما قبل الروح إذا شك في أنه فاسد لا- ينمو، أو صحيح في سبيل نموه، إذ قد تعلق ولكن لا- تنمو، وقد تصل إلى مراتب العلقه والمضغه والعظام فتفسد، فكما أنه إذا شك في أنه هل فسد أم لا، يحكم بصحتها في مراتب ما قبل الروح، كذلك إذا وصلت إلى حاله الروح ولم يعلم هل نفخ فيها أم لا.

والفرق بأن في ما قبل الروح استصحاب الصحه، بخلاف الشك في الروح، فإن الاستصحاب يقتضى عدم الروح، غير تام، إذ ليس الوجه الاستصحاب فإنه مثبت، بالإضافة إلى أن الشك قد يكون في المقتضى، وبناء الشيخ المرتضى (رحمه الله) وأتباعه أنه لا يجرى في الشك في المقتضى، بل وجه الديه أصاله الصحه، وبناء العقلاء على ذلك.

ثم إنه ربما احتمل كفايه أربعة أشهر في الحكم بالروح، لقول الصادق (عليه السلام) في خبر زراره: «السقط إذا تم له أربعة أشهر غسل»<sup>(١)</sup>. بضميمه أن الغسل

ص: ٢٠٩

لا يكون قبل ولوج الروح، وفيه ما ذكره الجواهر من أن ذلك لا يقتضى تحقق العنوان فى المقام.

نعم ظاهر خبر أبى شبل الاكتفاء بالخمسه، قال: حضرت يونس الشيبانى وأبو عبد الله يخبره بالديات، قال: قلت: فإن النطفه خرجت متخضضه بالدم، قال: فقال (عليه السلام) لى: «فقد عقلت إن كان دمًا صافياً ففيها أربعون ديناراً، وإن كان دمًا أسود فلا- شىء عليه إلا التعزير، لأنه ما كان من دم صاف فذلك الولد، وما كان من دم أسود، فإن ذلك من الجوف»، قال أبو شبل: فإن العلقه صار فيها شبه العروق من اللحم، قال: «فيها اثنان وأربعون ديناراً العُشر»، قال: قلت: فإن عشر أربعين أربعه، قال: «لا، إنما هو عشر المضغه لأنه إنما ذهب عشرها، فكلما زادت زيد حتى تبلغ الستين»، قال: فإنى رأيت فى المضغه شبه العقده عظمًا يابسًا، قال: «فذلك عظم، كذلك أول ما يتدئ العظم فيبتدئ بخمسه أشهر ففيه أربعه دنانير، فإن زاد فزد أربعه أربعه حتى يتم الثمانين»، قال: قلت: وكذلك إذا كسى العظم لحمًا، قال (عليه السلام): «كذلك»، قلت: فإذا ركزها فسقط الصبى ولا يدرى أحي كان أم لا، قال (عليه السلام): «هيهات يا أبا شبل، إذا مضت الخمسه أشهر فقد صارت فيه الحياه، فقد استوجب الديه» (١).

أقول: لكن الظاهر أنه لا كليه لذلك، ولذا قال فى الجواهر: لم أجد عاملاً به إلا ما يحكى عن الصدوق.

ثم الظاهر أن كون النطفه مضغه وعلقه وغيرهما يعرفها العرف، فإذا علم بالمرتبه فهو، وإلا فالمرجع أصل المرتبه السابقه.

ص: ٢١٠

أما ما ذكر في الصحيح الآتي فالظاهر أنه غالبى، قال محمد بن مسلم في الصحيح: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرجل يضرب المرأة فتطرح النطفه، فقال (عليه السلام): «عليه عشرون ديناراً»، قلت: فيضربها فتطرح العلقه، قال: «عليه أربعون ديناراً»، قال: فيضربها فتطرح المضغه، قال: «عليه ستون ديناراً»، قلت: يضربها فتطرح وقد صار له عظم، فقال: «عليه السديه كامله»، قال: «وبهذا قضى أمير المؤمنين (عليه السلام)»، قلت: وما صفه النطفه التي تعرف بها، قال: «النطفه تكون بيضاء مثل النخامه الغليظه فتمكث في الرحم إذا صارت فيه أربعين يوماً، ثم تصير إلى العلقه»، قلت: فما صفه خلقه العلقه التي تعرف بها، قال (عليه السلام): «هى علقه كعلقه الدم المحجمه الجامده، تمكث في الرحم بعد تحويلها عن النطفه أربعين يوماً ثم تصير مضغه»، قلت: فما صفه خلقه المضغه التي تعرف بها، قال (عليه السلام): «هى مضغه لحم حمراء فيها عروق خضر مشبكه ثم تصير إلى عظم». قلت: فما صفه خلقته إذا كان عظماً، قال (عليه السلام): «إذا كان عظماً شق له السمع والبصر ورتبت جوارحه، فإذا كان كذلك فإن فيه السديه كامله»(١).

أقول: الإنسان قبل تكونه تراب يسقيه الماء فيصبح نباتاً تأكله الأنعام، فإذا أكل الوالدان من تلك النباتات واللحوم ومشتقاتهما أصبحت دمماً، والدم يتحول إلى المنى، ولذا ترى الاكتشافات الحديثه أن العناصر التي توجد في التربه هى بعينها توجد في الإنسان.

وقد قال سبحانه: ﴿لقد خلقنا الإنسان من سلاله من طين ثم جعلناه نطفه

ص: ٢١١

فى قرار مكين { (١) }، وكل دفعه من الإفراغ للمنى يكون فىه من الحيوانات المجهرىه التى تشابه العلقه ثلاثمائه واثنى عشر مليون ومائه وثمانون ألف، كما ذهب إلى ذلك جملة من المكشفين، كما أن فى المرأه فى مبيضها ثلاثمائه ألف بيضه قابله للإخصاب، وبعد المقاربه تصل ماده الرجل الإخصايه إلى بويضه الأنثى فى عمليه رائعه.

ومنى الرجل ينقسم إلى قسمين، لكل منهما اسم فى الطب، أحدهما إذا لقح البويضه أصبح الولد ذكراً، والآخر إذا لقحها أصبح أنثى، والقسم الذى يولد الذكر أقوى لكنه أقل عمراً، أما القسم الذى يولد الأنثى أضعف لكنه أكثر عمراً، ولعل قوله سبحانه: {إنه خلق الزوجين الذكر والأنثى \* من نطفه إذا تمنى} (٢) إشاره إلى أن الذكر والأنثى كليهما من الرجل.

وهناك محاولات طيبه لتملك زمام جعل الجنين بنتاً أو ذكراً بتقويه أحد القسمين ليكون هو المخصب، وإذا حصل هذا الشىء كان معناه أن الله سبحانه وضع مفتاح بعض الأمور الكونيه بيد البشر أيضاً، كما وضع بأيديهم مفتاح ركوب الهواء وغير ذلك.

ثم إذا حصل الإخصاب بقيت الخليه المزدوجه فى فم الرحم مده أسبوع حتى تنتقل إلى مكان أمين فى الرحم، لأجل تكون الجنين، قال سبحانه: {ثم جعلناه نطفه فى قرار مكين} (٣)، وفى الأسبوع الثالث يتكون أول ظواهر الرأس والقلب، ثم يتكون فى جانب الجنين شىء مدور متصل بسره الجنين بحبل، وذلك الشىء هو الذى يأخذ عصاره الغذاء والماء والهواء

ص: ٢١٢

١- سورة المؤمنون: الآيه ١٣.

٢- سورة النجم: الآيه ٤٥ \_ ٤٦.

٣- سورة المؤمنون: الآيه ١٣.

التي تستفيد منها الأم بواسطة أجهزتها، ويعطيها للجنين، ومن الأسبوع السادس يتكون حول الجنين ثلاثة حجابات لحفظه عن الهواء والماء والنور وغيرها.

ولعل قوله سبحانه: {فى ظلمات ثلاث} (١) إشاره إلى ذلك، وفى هذه الأحوال يتحول الطفل من المنى إلى الجنين المتكامل، ثم يدخل فيه الروح، والغالب أن من أول يوم آخر القاعده النسويه إلى يوم الوضع يطول مائتين وثمانين يوماً، أى تسعة أشهر وعشره أيام، وحيث إن حملة وفصاله ثلاثون شهراً، وأن مده رضاعه حولين كاملين، كما فى القرآن الحكيم، كانت أقل مده الحمل ستة أشهر، وكلما قلت مده الحمل عن تسعة أشهر وعشره أيام زادت مدت الرضاع حتى يتدارك النقص السابق.

ولذا كان دوران الحمل بين ستة إلى عشره أشهر على الأغلب، ومده الرضاع بين تسعة عشر أشهر وأربعة وعشرين شهراً.

هذا كله ما ذكره الأطباء حسب المكتشفات الحديثه.

ص: ٢١٣

---

١- سورة الزمر: الآيه ٦.

((ديه ما بين مراتب الجنين))

(مسأله ١٦): ذهب الشيخ في محكى النهايه إلى أن ما بين المراتب بحساب ذلك، قال: (الجنين أول ما يكون نطفه، وفيه عشرون ديناراً، ثم يصير علقه وفيه أربعون ديناراً، وفيما بينهما بحساب ذلك، ثم يصير مضغاً وفيها ستون ديناراً، وفيما بين ذلك بحسابه، ثم يصير عظماً وفيه ثمانون ديناراً، وفيما بين ذلك بحسابه، ثم يصير مكسواً عليه خلقاً سوياً شق له العين والأذن والأنف قبل أن تلجه الروح، وفيه مائه دينار، وفيما بين ذلك بحسابه، ثم تلجه الروح، وفيه الديه كامله) انتهى.

وقد فسره ابن إدريس بقوله: (الجنين ما دام في البطن، فأول ما يكون نطفه، وفيما بعد وضعها في الرحم إلى عشرين يوماً عشرون ديناراً، ثم بعد العشرين يوم لكل يوم دينار إلى أربعين يوماً أربعون ديناراً، وهى ديه العلقه، وهذا معنى قولهم: وفيما بينهما بحساب ذلك) انتهى.

أقول: لم يذكر ابن إدريس عشرين يوماً، بل ظاهره أربعون يوماً، كما سيأتى.

أما قوله: (لكل يوم دينار)، فهو الظاهر من قاعده التبسيط، بل لا يبعد أن هذا هو ظاهر الشيخ، وإن اشكل المحقق على ابن إدريس فى فهمه من كلام الشيخ ذلك، واحتمل إرادته الشيخ ما فى روايه الشيبانى.

وكيف كان، أما بالنسبه إلى الأيام، فقد روى محمد بن مسلم: «أربعين يوماً»، كما تقدم فى المسأله السابقه، كما روى سعيد المسيب، عن على بن الحسين (عليهما السلام)، قال: سألته عن رجل ضرب امرأه حاملاً برجله فطرحت



ما فى بطنها ميتاً، فقال (عليه السلام): «إن كان نطفه فإن عليه عشرين ديناراً»، قلت: فما هى النطفه، قال: «هى التى وقعت فى الرحم فاستقرت فيه أربعين يوماً»، قلت: فما حد العلقه، قال: «هى التى إذا وقعت فى الرحم فاستقرت فيه ثمانين يوماً، فإن طرحت وهى مضغه فإن فيه ستين ديناراً»، قلت فما حد المضغه، قال (عليه السلام): «هى التى إذا وقعت فى الرحم فاستقرت فيه مائه وعشرين يوماً، قال: فإن طرحت وهى نسمة مخلقه له عظم ولحم مرتب الجوارح قد نفخ فيه روح ما، قال: فإن عليه ديه كامله»، قلت له: أرأيت تحوله فى بطنها من حال إلى حال، أبروح ذلك أم بغير روح، قال: «بروح غذاء الحيات القديمه المنقوله فى أصلاب الرجل وأرحام النساء، ولولا أنه كان فيه روح غذاء الحيات ما تحول من حال بعد حال فى الرحم، وما كان إذاً على قتله ديه وهو فى تلك الحال» (١).

وخبر ابن جرير، سألت العبد الصالح (عليه السلام) عن النطفه ما فيها من الديه، وما فى العلقه وما فى المضغه وما يقر فى الأرحام، فقال (عليه السلام): «إنه يخلق فى بطن أمه خلقاً بعد خلق، يكون نطفه أربعين يوماً، ثم يكون علقه أربعين يوماً، ومضغه أربعين يوماً، وفى النطفه أربعون ديناراً، وفى العلقه ستون ديناراً، وفى المضغه ثمانون ديناراً، فإذا اكتسى العظام لحماً ففيه مائه دينار، قال الله تعالى ﴿ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين﴾، (٢)».

أما مسأله إرادته الشيخ أن لكل يوم فى البين ديناراً، الذى فسر ابن إدريس كلام الشيخ به، فقد رده المحقق، قال فى محكى نكته: الذى يغلب أنه لم

ص: ٢١٥

١- التهذيب: ج ١٠ ص ٢٨١ ح ٣.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤١ الباب ١٩ ح ٩.

يرد الأيام، بل يريد ما رواه يونس الشيباني، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): فإن خرجت في النطفة قطره دم، قال: القطره عُشر الديه (عشر النطفه، خ ل) فيها اثنان وعشرون ديناراً، وفي القطرتين أربعة وعشرون ديناراً، وفي الثلاث سته وعشرون ديناراً، وفي الأربع ثمانيه وعشرون ديناراً، وفي الخمس ثلاثون ديناراً، وما زاد على النصف فبحساب ذلك حتى يصير علقه. فإذا كان علقه ففيها أربعون ديناراً، فقال له أبو شبل: فإن العلقه صار فيها شبه العروق من لحم، فقال: «اثنين وأربعين ديناراً العُشر»، قلت إن عُشر أربعين أربعة، قال: «إنما هو عشر المضغه، وكلما زادت زيد حتى يبلغ الستين»، قلت: فإن رأيت في المضغه شبه العقده عظماً يابساً، قال: «فذاك عظم أول ما يتدئ فيه العظم فيتدئ بخمسه أشهر ففيه أربعة دنانير، فإن زاد فرد أربعة أربعة حتى تتم الثمانين»، قال: قلت: وكذلك إذا كسى اللحم عظماً، قال (عليه السلام): «كذلك»<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر المحقق رد ابن إدريس بأن مراد الشيخ ليس ما ذكره.

أقول: وقد تقدم الرضوى الدال على تعلق الدنانير بالقطرات، وذكر مثلهما الصدوق في المقنع<sup>(٢)</sup> الذي هو متون الروايات، كما ذكروا.

ثم إنك قد عرفت أن عبارته ابن إدريس لا تعطى أن الفصل عشرون يوماً، ولذا قال مفتاح الكرامه: (من الغريب أن المحقق في نكت النهايه والشرائع وتلميذه الآبي في كشف الرموز، والمصنف في التحرير، والمختلف وولده في الإيضاح والمقداد وأبا العباس، وكذلك مولانا المقدس الأردبيلي فهموا من عبارته أنه جعل بين النطفه والعلقه عشرين يوماً، وأن الأخبار تدل على خلاف ذلك) انتهى.

ص: ٢١٦

١- التهذيب: ج ١٠ ص ٢٨٣ ح ٧.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٦٥ الباب ١٩ ح ٦.

وإنما حمل عليهم السيد العاملي، لأنه قال في السرائر: الجنين الولد ما دام في البطن أول ما يكون نطفه، وفيها بعد وضعها في الرحم إلى عشرين يوماً عشرون ديناراً، ثم بعد العشرين لكل يوم دينار إلى أربعين يوماً أربعون ديناراً وهي ديه العلقه. فهذا معنى قولهم: وفيما بينهما بحساب ذلك، ثم يصير مضغه وفيها ستون ديناراً، وفيما بين ذلك بحسابه) إلى آخر كلامه.

وأنت ترى أنها ظاهره في الذى قاله المشهور والروايات، ولعل ما حكاه الشهيد عن القطب أنه قد تقرر في الطب أن بين كل مرتبه عشرين يوماً لا ينافى ما تقدم، إذ يراد به أن الشروع في المرتبه المتأخره من بعد العشرين، فإنه من الواضح أن الأمر ليس فجائياً بل تدريجياً.

ثم إنه إذا دار الأمر بين ما فهمه ابن إدريس من كلام الشيخ من اعتبار الأيام وأفتى هو به، وبين ما دل عليه روايه الشيباني والرضوى والمقنع، لم يعد ترجيح الثانى لحجيه خبر الشيباني، حيث ذكره المشايخ الثلاثة.

وقد عرفت غير مره أن ما فى الكافى والفقيه حجه فى أنفسهما، لضمان صاحبيهما.

وقد تبع الصدوق فى الفتوى بذلك العلامه واستحسنه الرياض كما فى الجواهر.

## فروع فى الجنايه على الجنين

((فروع فى الجنايه على الجنين))

ثم لو لم يعرف عدد القطرات، فهل البراءه، أو الأيام، أو الحكومه، احتمالات، والثالث أقرب، ولو لأن قاعده التبسيط قد سقطت بروايه الشيباني.

ثم الظاهر أن القصاص جار فى إسقاط الإنسان الكامل، لظهور الديه الكامله فيه فى ذلك، كما أن الظاهر أن لأعضاء الجنين بنسبه ديته، فإن كانت ديته مائه دينار فليده خمسون ديناراً مثلاً، وإن كمل خلقه فليده خمسمائه دينار، لأنه المستفاد

من كون اليد فيها نصف الديه، إلى غير ذلك.

وكذلك الحكم في قواه إذا كمل، أما لو سبب نقص القوه قبل تكونها، فهل بنسبته إلى المائه أو الحكومه، الأول مقتضى ما يفهم العرف من قدر الديه، والثاني هو الأقرب، لأنه لم تتكون القوه بعد فرضاً فتأمل.

وإذا لم يكن الجنين ذا روح، لم يكن حق القصاص قطعاً.

ولو فرض شلل بعض أجزاء الجنين كان له حكم شلل أعضاء الإنسان.

ثم إنه لو قتل المرأه فمات ولدها قبلاً، أو بعداً، أو معها، فإن عرف الجنين ذكر أو أنثى، واحد أو أكثر، وفي أى حاله من النطفه وغيرها، وفي الكمال والنقص، فلا إشكال في ديتين إحداهما للمرأه، والأخرى للجنين حسب حاله الجنين.

وإن لم يعرف الجنين أنه ذكر أو أنثى، أعطى له نصف الديتين سبعمائه وخمسين ديناراً، كما هو المشهور بين الأصحاب، بل لم يعرف فيه خلاف إلا من الحلبي، حيث أوجب في الجنين المجهول ذكوره وأنوثته القرعه، لأنها لكل أمر مشكل (١).

وفيه إنه لا وجه له بعد ورود النص، بالإضافة إلى ما تقدم في بعض المسائل السابقه من أن قاعده العدل في المالبات أوفق، لقاعده «لا يتوى»، وقاعده «لا ضرر» وغيرهما، فإنه إذا علم أنه مديون بمائه دينار إما لزيد أو لعمره، فإن القاعده تقسيم المائه بينهما، لا خساره مائتين ولا القرعه، وقد ذكر الجواهر هذه المسأله في كتاب الخمس، وذكرناه نحن هنا في (الفقه) فراجع.

وكيف كان، فیدل في المورد بالخصوص بعض الروايات، كصحيح ظريف، عن علي (عليه السلام)، وفيه: «وإن قتلت امرأه وهى حبلی، فلم يسقط ولدها، ولم يعلم أذكر

ص: ٢١٨

هو أو أنثى، ولم يعلم أبعد مات أو قبلها، فديته نصفين، نصف ديه الذكر ونصف ديه الأنثى، وديه المرأه كامله بعد ذلك، وذلك ستة أجزاء من الجنين»(١).

أقول: لعل المراد بالجملة الأخيره، أن للجنين ست ديات: عشرون، وأربعون، وستون، وثمانون، ومائه، وألف.

وخبر عبد الله بن مسكان، عن الصادق (عليه السلام)، المنجبر بالشهره المحققه والإجماع المدعى وغيرهما، قال: «فإن قتلت المرأه وهى حبلى فلم يدر أذكر كان ولدها أم أنثى، فديته للولد نصفين نصف ديه الذكر ونصف ديه الأنثى، وديتها كامله(٢). ومن ذلك تعرف أن انتصار المسالك لابن إدريس غير ظار الوجه.

ثم إنه إذا لم يعلم أنه كان جنيناً واحداً أو أكثر، فالظاهر اعتبار كونه جنيناً واحداً، لأن الغالب الذى يسندر خلافه، مع أن الأصل عدم زيادته، وعدم زياده الضمان.

وإن لم يعلم فى أيه حالات الجنين، كان الأصل الأقل، وإن لم يعلم أنه كان كاملاً- أو ناقصاً، فالأصل كماله، لأنه الغالب، ولأصالة الصحه المعتمده عند العقلاء.

ولو شك فى أنها كانت حاملاً أم لا، فالأصل عدم الحمل.

ولو شك فى أنها كانت مسلمه حتى تتعلق الديه بقاتلها لها ولجنينها أم لا، بأن كانت حرييه، فإن كانت فى أرض الإسلام حكم عليها بالإسلام، كما ذكروا فى مسأله اللقيط والميت الملقى الذى لم يعلم أنه مسلم أو كافر، إلى غير ذلك. وإن كانت فى أرض الشرك كانت محكومته بالكفر، وإن كانت بين الصفيين مثلاً فالأصل عدم الديه للشك فى تعلقها بدمه القاتل.

ص: ٢١٩

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٣٧ الباب ١٩ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ١٦٩ الباب ٢١ ح ١.

ولو هاجمت الحامل إنساناً مما أباح له الدفاع، فالظاهر أن جنينها هدر، سواء قتلت مع الجنين أم قتل الجنين وحده، إذ إباحه الدفاع له يقتضى الهدريه، حسب التلازم المستفاد عرفاً من الدليل.

نعم، لا- يبعد كون الديه على المهاجمه، لأنها أقوى من المباشر، فحالها حال ما إذا كان المهاجم حاملاً طفلاً على ظهره مما أصابه حال الدفاع.

ولو ألت المرأة حملها مباشرة أو تسبباً، فإن جاز لها الإسقاط، حيث كان عدم إسقاطها يوجب لها الموت أو ما أشبهه، فالظاهر أنه لا- ديه عليها، لأنه من باب الدفاع، حسب فهم المناط عرفاً، إذ أى فرق بين أن يهاجمها إنسان فتقتله، أو يسبب الجنين ببقائه فى بطنها قتلها، والطيب المسبب لا- شىء عليه حينئذ، لأن جواز الإسقاط للمرأة يجوز إعطاء الطيب للدواء، وإن لم يجز لها الإسقاط فعليها ديه ما ألقته، ولا نصيب لها من هذه الديه مع العلم والعمد، وإلا كان لها النصيب من الديه، إذ القاتل عمداً لا يرث لا القاتل خطأً.

قال فى الجواهر: (بلا خلاف ولا إشكال فى ثبوت الديه عليها، بل وفى عدم إرثها أيضاً مع العمد) انتهى.

ويدل على الحكم فى الجملة، بالإضافة إلى اقتضاء القواعد له، صحيح أبى عبيده، عن الصادق (عليه السلام): فى امرأه شربت دواءً وهى حامل لتطرح ولدها فألقت ولدها، قال (عليه السلام): «إن كان له عظم قد نبت عليه اللحم وشق له السمع والبصر، فإن عليها ديه تسلمها إلى أبيه»، قال (عليه السلام): «وإن كان جنيناً علقه أو مضغاً، فإن عليها أربعين ديناراً، أو غره تسلمها إلى أبيه»،

قلت: فهي لا ترث من ولدها من ديتته، قال (عليه السلام): «لا، لأنها قتلتها»<sup>(١)</sup>.

إلى غير ذلك.

ثم إن الطبيب المعطى للدواء عليه إثم وتعزير، لكن الظاهر أنه لا شيء عليه من الديه، وإن كان ربما يحتمل ذلك باعتبار أنه لولا إعطائه الدواء لها لم تقدر على طرح الولد، فهما شريكان في القتل، وليس أحدهما أولى من الآخر بتحمل كل الديه، فتأمل. نعم لو ضربها إبره فطرح الولد كانت الديه عليه لا عليها، وإن كانت آثمه وعليها التعزير لفعلها الحرام بتسليمها نفسها للطبيب بأن يزرقها الإبره.

ولو أفرغ الحامل مفزع فألقت الجنين، فإن لم يمت وأورث ذلك ضرراً عليها، أو على الجنين فالديه مقدرراً، أو حكومته على المفزع، مع التعزير إن كان عمداً، وبدونه إن كان غير عمد، أما إذا مات الجنين فالديه على المفزع، كما ذكره غير واحد، بل في الجواهر بلا خلاف ولا إشكال أيضاً، للإطلاقات والنصوص التي تقدم بعضها، والتي منها خبر داود بن فرقد، عن الصادق (عليه السلام): «جاءت امرأه فاستعدت على أعرابي قد أفرعها فألقت جنيناً، فقال الأعرابي: لم يهل ولم يصح ومثله يطل، فقال النبي (صلى الله عليه وآله): اسكت سجاعه، عليك غره عبد أو أمه»<sup>(٢)</sup>.

كما قد تقدم قصه إرسال عمر وراء حامل ففزعت وألقت الجنين، وإيجاب الإمام (عليه السلام) الديه<sup>(٣)</sup>.

ولا يخفى أن هذا الخبر مثل خبر قتل خالد لبني

ص: ٢٢١

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٢ الباب ٢٠ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٢ الباب ٢٠ ح ٢.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٢٧ الباب ٢٣ ح ١.

جذيمه(١) كما تقدم يؤيدان كون الدية على السبب، وهذا ما ذكرناه في كتاب القصاص من أن العرف هو الحاكم، ولذا فيزيد وابن زياد وعمر بن سعد وهارون ومأمون قتله وإن لم يكونوا باشروا قتل الأئمة (عليهم السلام).

ثم إن دية الجنين يرثها الأقرب فالأقرب، حسب مراتب الإرث، فإنه يفرض أنه لو كان حياً مالكاً ثم مات فمن يرثه حال ذاك يرثه في الحال، سواء مات في البطن أو خارج البطن، وفي الجواهر بلا خلاف أجده فيه، بل عن ظاهر المبسوط وصريح الخلاف الإجماع عليه، وقد سبق بحث ذلك في كتاب الإرث.

ولو كان الأب هو السبب للقتل ورثته الأم، ولو انعكس ورثه الأب، ولو اشتركا ورثته الطبقة الثانية، إلى غير ذلك.

ولو كان اللازم على الأم الراحه لأجل حفظ الجنين فعملت ما ينافي ذلك، فالظاهر أنه من القتل له، ولذا إذا دار الأمر بين الحج الواجب وبين حفظ الجنين بأن كان يموت بسبب السفر سقط الحج عنها، وكذا في كل واجب آخر لم تحرز أهميته على النفس المحترمه.

ثم إنه لا فرق في وجوب حفظ الجنين بين كونه ولد حلال من الجانبين أو من جانب، أو ولد شبهه، أو ولد زنا، لإطلاق الأدله، ولا احترام ولد الزنا في نفسه، فإنه لم يذنب وإنما المذنب الزاني، أباً كان أو أمماً أو هما.

ثم إنه قد تقدم أن دية أعضاء وجراحات وقوى الجنين هي دية الولد إن كان له روح، وإلا فبالنسبه من ديته، وفي ما ولجه الروح لا خلاف فيه ولا إشكال كما ذكره غير واحد.

ص: ٢٢٢



ويدل عليه بالإضافة إلى الإطلاقات، والانصراف لو ادعى فهو بدوى، ما عرضه يونس وابن فضال على أبي الحسن (عليه السلام) من كتاب ظريف، المشتمل على قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «وقضى في ديه جراح الجنين من حساب المائة على ما يكون من جراح الذكر والانسى الرجل والمرأه كامله وجعل له فى قصاص جراحته ومعقلته على قدر ديتة، وهى مائه دينار، ومن أفرغ مجامعاً فعزل فعلى المفزع عشره دنانير.

## ديه ضياع النطفه

((ديه ضياع النطفه))

قال فى الجواهر: ديه ضياع النطفه، بلا خلاف أجده، بل عن الانتصار والخلاف والغنيه الإجماع عليه، وفى كتاب ظريف الذى عرضه ابن فضال ويونس على أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، قال (عليه السلام): «أفتى» أى أمير المؤمنين (عليه السلام) «فى منى الرجل يفرغ عن عرسه فعزل عنها الماء ولم يرد ذلك نصف الخمس المائه عشره دنانير، وإن أفرغ فيه عشرين ديناراً» (١).

وهل الحكم كذلك إذا كانت النطفه لا تخصب، إما من جهه عقم الرجل، أو المرأه أو صغرها قبل التسع، أو كبرها بعد اليأس، ظاهر الجواهر حيث قال: (ضياع النطفه) العدم، وهو غير بعيد، إذ الإطلاق منصرف عن مثله.

والظاهر أنه لا ديه أيضاً إذا كان الرجل يريد الإفراغ خارج الرحم بنفسه، للانصراف أيضاً.

ولو كان الرجل زانياً، فالظاهر أنه لا ديه، بل صريح قوله (عن عرسه) أنه لو لم تكن زوجته لم يكن الحكم كذلك.

نعم، لا فرق بين الحره والأمه، والدوام والمتعه، ولو فعلت المرأه ذلك بأن طفرت حتى لا يفرغ فيها، فهل عليها ذلك، الظاهر نعم للمناط.

ولو سبب

ص: ٢٢٣

الفرع إفراغ بعض النطفه بما علق بعضها الآخر، فالظاهر عدم الديه المذكوره، لانصراف الدليل إلى إفراغ ما يضيع الولد.

وهل أن الحكم كذلك إذا كان الوطى شبهه، لأنه بحكم الحلال، أم لا، احتمالان، ولا ينبغي الإشكال في أن الزوج له هذا الحق ولا شيء عليه، فإنه صاحب الحق في المرأه، وهو نوع دفاع عن عرضه، وكذا أقربائه وأقربائها، بل شمول دليل المنع لمثل ذلك خلاف الظاهر.

ومنه يعلم في غير المزوجه، حيث يحق لأقربائها الردع.

أما مسأله العزل عن الزوجه، فقد تقدمت في كتاب النكاح.

ص: ٢٢٤

## إذا أسقطها وشك في ماهية السقط

((إذا أسقطها وشك في ماهية السقط))

(مسألة ١٧): قال في القواعد: لو خفي على القوابل وأهل المعرفة كون الساقط مبدأ نشو إنسان، فالأقرب أن للألم حكمه، باعتبار الألم بالضرب.

وعلق عليه الجواهر بأنه (جيد مع فرض حصول نقص فيها بذلك يوجب نقصاً في القيمة لو كانت أمه، وإلا فلا، للأصل، فلا يجب بضرب المرأة شيء غير القصاص على قول وديه الجنين)، إلى آخر كلامه.

أقول: الظاهر أن الأرش موجود وان لم يكن ألم، كما تقدم في أرش الغمز، ومن المعلوم أن الغمز لا يؤلم بما يسمى ألماً عرفاً، بل لو كان الألم موجباً لذتها، كما إذا ضغط عليها الأجنبي بضمها إلى نفسه، لم يسقط الأرش بذلك.

أما ما ذكره الجواهر من عدم الحكمه بدون نقص القيمة، فقد تقدم في مسألة الأرش أنه لا يدور مدار النقص، وأنه لم يدل دليل على قياس الحر بالعبد.

## فروع في جنين الكافره

((فروع في جنين الكافره))

ولو ضرب النصرانيه الحامل فأسلمت ثم ألقى الجنين، فالمسألة تابعه لما ذكرناه في كتاب القصاص، في مسألة ما لو جرحه وهو غير مسلم ثم أسلم ومات بأثر الجراح.

ومن هناك تعرف الفروع الأخرى لهذه المسألة، مثل أن رمى حجراً إلى جانبها وهي نصرانيه فأسلمت قبل وصول الحجر وأسقطت، إلى غير ذلك.

ومثل النصرانيه في الفروع والأحكام، ما لو ضرب الحربيه فأسلمت وألقت، مع فرق أن الحربيه هدر حين الضرب والرمي بخلاف الذميه.

ولذا كان الضرب جائزاً في الحربيه دونها.

ثم الجنين قد يكون مسلماً كأن وضعه المسلم في رحم الكافره، وقد يكون غير مسلم—ولكل حكمه.

ولو كان أحد الأبوين حريباً، والآخر ذمياً، فهل الجنين تابع للأشرف لحرمة، أو للأخس للبراءه، أو تنصيف الديه، لا يبعد الثالث، لقاعده العدل، ومن ذلك

تعرف موقع النظر فى كلام القواعد وشرحه للأصبهانى والجواهر فراجع.

ثم الظاهر أنه لاحق للمسلم فى ضرب بطن الحريبه ذات الجنين مما يورث إيذاءه أو إسقاطه، إلا إذا توقف الدفاع أو الجهاد على ذلك.

أما المستثنى منه، فلأنه إذا كان للإنسان سبيل عليها لم يكن له سبيل على جنينها، كما فى النص فى غير المقام، فعموم العله يشمل المقام.

وأما المستثنى فلأهميه الموجه لتقدم الأهم على المهم، لكن الظاهر أنه إذا فعل ذلك كان عليه التعزير، وإن لم يكن عليه الدية.

وبما تقدم ظهر حال المرتده إذا كانت حاملاً سواء حملت حال الإسلام أو حال الارتداد، عن مسلم أو مرتد، فإنه لا تحد بالحبس ونحوه حال الحمل، إذ لا سبيل على ما فى بطنها إذا استلزم حدها قتل أو إيذاء ولدها، فى قبال أنه يمكن حفظ جنينها خارج الرحم بدون إيذاء، كما يفعله الأطباء فى الحال الحاضر، وإذا أسقطه شخص كان عليه التعزير مطلقاً لها وللجنين، إذ حليه حدها بالنحو المقرر لا يبيح إيذاءها بغير ذلك الحد.

أما الدية فلا ينبغى الإشكال فيها على كل حال، أما حال انعقاده وأبواه أو أحدهما مسلم، فلأنه تابع للمسلم، فيشملة إطلاق أدله الدية، وقد ذكرت مسأله تبعيته للمسلم فى مسأله المرتد، وأما حال انعقاده وكلاهما كافر، فلأنه لا دليل لسقوط حرمة بكفر الأيوين واستحقاقهما القتل والحبس، وإذا قيل بانصراف أدله الجنين عن مثله كان مشمولاً لأدله الحكومه وأرش الخدش، إذ إطلاقهما أو مناطهما يشمل المقام، فاللزام الحكومه.

ومن ذلك تعرف النظر فى كلام الجواهر، حيث قال: (وإن تجدد الحمل بعد ارتدادهما فلا ضمان إن كان الجانى مسلماً، وإن كان حربياً أو ذمياً

ضمن، لأنه محقون الدم بالنسبه إليه) انتهى.

فإنه لا يحق للمسلم إيذاؤها بغير قدر الحد، والمفروض أنه لا يجوز إيذاء الجنين مطلقاً، وإذا كان الأرش في الغمز فأولى به أن يكون في المقام، وقد تقدم وجود الأرش في إيذاء الكافر المحترم.

### فروع في سقط الجنين

((فروع في سقط الجنين))

ولو ضرب حاملاً خطأً، فألقت الجنين وقال الولي للدم كان حياً، فاعترف الجاني بذلك، ضمن العاقله بقدر ديه الجنين الذي ليس بحى، وضمن المعترف ما زاد، لأن العاقله لا تضمن إقراراً، لأنه إقرار في حق الغير.

ولو أنكر الجاني الحياه ولم تكن بينه ونحوها توييد حياته، كان القول قوله بيمينه.

ذكر هذه الفروع الشرائع والجواهر وغيرهما وهو كذلك.

إذ فرق بين ادعاء الجاني الموت بعد الحياه، كما لو كان الضرب في الشهر الثامن لها، وقال الجاني: إنه مات قبل ضربه لها، وفي المقام أصاله الصحه تقتضى أن يكون القول قول الولي، وقد تقدم مثل هذه المسأله فيما لو قد من تحت اللحاف نصفين، فزعم أنه كان قد مات بالسكته قبل القد، إلى غير ذلك، وليس المقام من باب الاستصحاب لأن الأصل مثبت.

وبين ادعاء الجاني أنه لم يتعلق به الحياه، فإنه حيث الأصل يتقدم على أصلى الموضوع والبراءه كان كما ذكره من البراءه.

ولذا قال في الجواهر: في صورته إنكار الجاني، لأن أصل عدم ولوج الروح فيه.

ولو أقام كل واحد منهما بينه، فعن المبسوط والقواعد وفي الشرائع والجواهر وغيرهم قدمت بينه الولي، لأنها تتضمن زياده الحياه، فهو كالمدعى الذي عليه البينه.

ولو انعكس بأن ادعى الولي موت الولد، وادعى الجاني حياته، وأقاما البينه، فالظاهر أنه لا حق للولي الوارث أن يأخذ التفاوت، وحيث إن الجاني

يعلم أن الزائد حقه، وأنه لم يسقط حقه حتى يسقط عن ذمته، بل هو من قبيل السالبة بانتفاء الموضوع، لزم عليه إيصاله إليه بأية صورة، ومن بعده إلى ورثته.

ولو اعترف الجاني بأنه انفصل حياً وادعى موته بسبب آخر كان عليه البينه، إن لم تكن قرينه توجب القطع بصدقه، وذلك لأن المتعارف موت الولد الساقط مما خلفه على خلاف الأصل، فيكون كما إذا رماه في مقتله ثم ادعى أنه مات بسبب آخر، وقد تقدم مثله في كتاب القصاص فراجع.

وما ذكره الجواهر من أنه إن كان الزمان قصيراً قدم قول الوارث للظاهر، وأصل عدم جناية جان آخر كأنه يؤيد ما ذكرناه، وإن كان لا مدخله لقصر الزمان كما أن الأصل الذي ذكره مثبت.

ولو ضربها فألقتة فمات عند سقوطه، أو قبل سقوطه بأن مات في البطن من أثر الضرب، فالضارب إن كان عامداً، بوجود أحد الميزانين في قتل العمد من كون العمل قاتلاً أو قصد القتل، كان للولى حق القصاص مع توفر سائر شرائط القصاص، وإلا فالديه والتعزير.

أما إذا كان شبيهاً بالعمد فالديه في ماله، ويضمنها العاقله إن كان خطأً، كل ذلك حسب القواعد، مع أنهم أفتوا به هنا أيضاً.

والحكم بالكفاره كما ذكره في باب الكفارات، كما أن الحكم بعدم إرثه منه إذا كان وارثاً في العمد كما ذكره في باب الإرث.

ولو ألقته حياً فقتله آخر، فإن كانت حياته مستقره فالثاني قاتل، عمداً أو خطأً أو شبه عمداً، وعلى الأول الدية حكومه على كل حال، لإطلاقات أدله الأرش، والمناط في وجوده حتى في الغمز، والتعزير مع العمد.

ومنه يعلم أن قول الشرائع والجواهر: ولا ضمان على الأول، لعدم إتلافه

شيئاً، غير ظاهر الوجه.

وإن لم تكن حياته مستقره بسبب جنايه الأول عليه، فهو على قسمين، إذ قد يرى العرف اشتراكهما، كما إذا ضربه أحدهما أولاً، والآخر ثانياً، حيث يرى العرف اشتراكهما في الجريمة، فإنه لم يشترط أحد في صورته الشركه في الجريمة أن يورد الضرب على المجنى عليه دفعه واحده، وقد يرى أن القاتل الأول، ففي الأول لهما حكم الاشتراك، وفي الثاني الأول قاتل، والثاني آثم يعزر ويعطى الديه حكومه لما تقدم.

وبذلك يظهر وجه النظر في إطلاق الشرائع والجواهر كون الأول هو القاتل، ووجه النظر في عدم ذكر الأرش في القسم الثاني.

ثم إن كان عملهما أو أحدهما عمداً كانت له أحكام العمد، مثل التعزير مثلاً، وإلا فلا تعزير، وقد ذكرنا في كتاب القصاص أن القاتل عمداً الذي يقتل لا تعزير عليه بالإضافة إلى قتله.

نعم الظاهر هنا التعزير، وإن قتل، لأنه جنى جنايه قتل الجنين وضرب الأم، وهما جنايتان لا جنايه واحده، لكن تعزيره إذا لم تقتص الأم بضربها له في قبال ضربه لها، وإلا فلا يجمع بين القصاص والتعزير، كما لا يجمع بين القصاص والأرش.

ولو جهل حاله حال ولادته، فلم يعلم كونه مستقر الحياه أو لا سقط القود عن كل منهما، كما ذكره الشيخ والعلامه وغيرهما، إذ قد تقدم في كتاب القصاص أنه لا يقتص إلا من الذي يعلم كونه قاتلاً أو ضارباً أو قاطع طرف أو مسقط قوه عمداً، لعدم شمول أدله القصاص للمشتبه، بالإضافة إلى قاعده كون الحدود تدرأ بالشبهات، وقد سبق أن ذلك يشمل القصاص أيضاً، لأن القصاص حد نصاً وفتوى.

والظاهر أن الديه تنصف بينهما لقاعده العدل، فقول الشيخ وغيره على

الثانى الديه محل إشكال، ولعل تردد الشرائع إنما هو فى كون كل الديه على الثانى، لا فى سقوط القود، إذ لا وجه لتردده فى سقوط القود، قال المحقق: (ولو جهل حاله حال ولادته، قال الشيخ: يسقط القود للاحتمال وعليه الديه) انتهى.

ولو تردد الولد بين أن يكون من المسلم أو الذمى، لأنهما وطئها، كلاهما شبهه، أو أحدهما نكاحاً، بحيث صح إلحاق الولد بهما، فسقط الولد بالجنايه، أفرع بين الواطئين، لأنها لكل أمر مشكل، فإذا خرج الولد للمسلم وكان القتل عمداً تخير الولى بين القصاص بشروطه وبين الديه، وإن لم يكن القتل عمداً كانت الديه، وإن خرج الولد للذمى كانت الديه المقدره للذمى، كما تقدم فى أول بحث الديات.

وإذا ألحق بالمسلم كانت عليه الكفاره أيضاً، كما أنه إذا لم يقتل كان عليه التعزير إذا كان عمداً، وإذا أريد قتله قصاصاً عن الولد كان عليه التعزير للأُم إذا كان عمداً، لما تقدم من أنه جنايتان فلكل حكمه.

ولو ضربها فألقت بعض أعضاء الجنين، فعليه الديه التامه إن كان بعد حياته، والديه بنسبه المائه إذا كان قبل ولوج الروح، ولو مات الجنين بسبب ذلك دخلت ديه العضو فى ديه القتل.

ولو شك فى أنه هل كان يد حى مثلاً أو يد قبل الحياه، فإن كان دليل على أحدهما فهو، وإلا فالأصل أنه لم يحى بعد، وفى مثله الديه بنسبه المائه.

ولا فرق فى الإسقاط بين كونه بالضرب أو الضغط أو الإخافه أو إشراب الدواء أو سائر الأسباب المؤديه إليه.

ثم إن ديه الجنين إن كان عمداً أو شبه عمد تكون فى مال الجانى لإطلاق أدلته، وإن كان خطأ فعلى العاقله، وتستأدى فى ثلاث سنين.



قال فى الجواهر بعد فتوى الشرائع بذلك: (بلا خلاف أجده بيننا، بل فى كشف اللثام التصريح بعدم الفرق فى ذلك بين ديه الجنين قبل ولوج الروح بجمع مراتبه، وبين ولوج الروح فيه، وكأنهم جعلوا الجنايه على الجنين مطلقاً بحكم القتل بالنسبه إلى الأحكام المزبوره، وظاهرهم الاتفاق عليه، مضافاً إلى النصوص فى بعض الأحكام المزبوره) انتهى.

ولو أسقطت الجنين ليس كإنسان، بل كدابه كما قد اتفق فى زماننا، فإن لم يصدق عليه أنه إنسان بهذا الشكل، فالظاهر أن فيه الحكومه، لإطلاق أدلته ولو لأجل أذيه الأم، أما إذا صدق عليه أنه إنسان بهذا الشكل كانت الأحكام السابقه.

ولو أسقط الجنين المعلوم أنه يسقط بنفسه لو لا الإسقاط، لابتلاء الأم بمرض السكر ونحوه، فالحكومه، سواء قبل ولوج الروح أو بعده، لانصراف أدلتها عن مثله، فتأمل.

ويؤيده ما تقدم من قولهم بأنه إذا كانت للجنين الحى حياه غير مستقره كان بحكم الميت، والله العالم.

((ديه قطع رأس الميت))

(مسألة ١٨): في قطع رأس الميت المسلم الحر مائه دينار، أى عُشر الدية من جميع أصنافها على المشهور، بل عن الخلاف والانتصار والغنية الإجماع عليه.

خلافاً لما عن الفقيه، حيث ذكر أن الجاني إن قطع رأس ميت كان يريد قتله في حياته فعليه ديته حياً، وإلا فمائه دينار، كذا في نسخه الفقيه، إلا أن الجواهر نقل ذلك عن محكى المقنعه، وكأنه للجمع بين الأخبار كما يأتي.

وكيف كان، فيدل على المشهور الروايات المستفيضه، كصحيحه سليمان بن خالد كما في المسالك، أو حسين بن خالد كما في الجواهر، ولعلهما روياه معاً، فرواه التهذيب عن الحسين ((١))، والشهيد الثاني عن سليمان ((٢)).

وكيف كان، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) إنا روينا عن أبي عبد الله (عليه السلام) حديثاً أحب أن أسمع منكم، قال: «وما هو»، قلت: بلغنى أنه قال في رجل قطع رأس ميت، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن الله حرم من المسلم ميتاً ما حرم منه حياً، فمن فعل بميت ما يكون في ذلك اجتياح نفس الحى فعليه الدية» فقال: «صدق أبو عبد الله (عليه السلام)، هكذا قال رسول الله (صلى الله عليه وآله)»، قلت: من قطع رأس رجل ميت أو شق بطنه أو فعل به ما يكون في ذلك الفعل اجتياح النفس الحى فعليه ديه النفس كامله، فقال (عليه السلام): «لا»، ثم أشار إليه بإصبعه الخنصر، فقال (عليه السلام): «أليس هذه ديه»، قلت: بلى، قال: «أفتراه ديه نفس»، قلت: لا، قال: «صدقت»، قلت: وما ديه

ص: ٢٣٢

١- التهذيب: ج ١٠ ص ٢٧٣ ح ١٨.

٢- المسالك: ج ٢ ص ٥٠٩ سطر ٣٢.

هذه إذا قطع رأسه وهو ميت، قال: «ديته ديه الجنين في بطن أمه قبل أن ينشأ فيه الروح، وذلك مائه دينار». قال: فسكت وسرني ما أجابني به، فقال (عليه السلام): «لم لا تستوف مسألتك»، فقلت: ما عندي فيها أكثر مما أجبتني به إلا أن يكون شيء لا أعرفه، فقال (عليه السلام): «ديه الجنين إذا ضربت أمه فسقط من بطنها قبل أن تنشأ فيه الروح مائه دينار، وهي لورثته، وإن ديه هذا إذا قطع رأسه أو شق بطنه فليس هي لورثته إنما هي له دون الورثة»، قلت: وما الفرق بينهما، فقال (عليه السلام): «إن الجنين مستقبل مرجو نفعه، وإن هذا قد مضى فذهبت منفعتة، فلما مثل به بعد موته صارت ديته بتلك المثله له لا لغيره، يحجج بها عنه أو يفعل بها من أبواب الخير والبر من صدقه أو غيرها»، قلت: فإن أراد الرجل أن يحفر له بئراً ليغسله في الحفيرة فسد الرجل فيما يحفر بين يديه فمالت مسحاته في يده فأصاب بطنه فشقتة فما عليه، فقال (عليه السلام): «إن كان هكذا فهو خطأ، فإنما عليك الكفاره عتق رقبه أو صيام شهرين متتابعين أو صدقه ستين مسكيناً لكل مسكين مد بمد النبي صلى الله عليه وآله».

ومرسل محمد بن الصباح الذي رواه الكافي والتهذيب، عن الصادق (عليه السلام)، قال: أتى الربيع أبا جعفر المنصور وهو خليفه في الطواف، فقال: يا أمير المؤمنين مات فلان مولاك البارحة فقطع فلان مولاك رأسه بعد موته، فاستشاط وغضب، قال: فقال لابن شبرمه وابن أبي ليلى وعده من القضاء والفقهاء: ما تقولون في هذا، فكل قال: ما عندنا في هذا شيء، فجعل يردد المسأله، ويقول

أقتله أم لا، فقالوا: ما عندنا في هذا شيء، قال: فقال له بعضهم: قد قدم رجل الساعة، فإن كان عند أحد شيء فعنده الجواب في هذا، وهو جعفر بن محمد (عليهما السلام) وقد دخل المسعى، فقال للربيع: اذهب إليه، وقل له: لو لا معرفتنا بشغل ما أنت فيه لسألناك أن تأتينا ولكن أجبنا في كذا وكذا، قال: فأتاه الربيع وهو (عليه السلام) على المروه فأبلغه الرسالة، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «قد ترى شغل ما أنا فيه وقبلك الفقهاء والعلماء فاسألهم»، قال: قد سأله فلم يكن عندهم فيه شيء، قال: فرده إليه، فقال: أسألك بالله إلا أجبنا فليس عند القوم في هذا شيء.

فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): «حتى أفرغ مما أنا فيه»، فلما فرغ فجلس في جانب المسجد الحرام، فقال للربيع: اذهب إليه فقل له: عليه مائة دينار، قال: فأبلغه ذلك، فقالوا له: فأسأله كيف صار عليه مائة دينار، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «في النطفه عشرون ديناراً، وفي العلقه عشرون ديناراً، وفي المضغه عشرون ديناراً، وفي العظم عشرون ديناراً، وفي اللحم عشرون ديناراً، ثم أنشأناه خلقاً آخر. وهذا هو ميت بمنزلته قبل أن ينفخ فيه الروح في بطن أمه جنيناً» قال: فرجع إليه فأخبره بالجواب فأعجبهم ذلك، فقالوا: ارجع إليه وسله الدنانير لمن هي لورثته أو لا، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «ليس لورثته فيها شيء، إنما هذا شيء صار إليه في بدنه بعد موته، يحج بها عنه أو يتصدق بها عنه أو يصير في سبيل من سبيل الخير» (1) الحديث.

ص: ٢٣٤

١- التهذيب: ج ١٠ ص ٢٧٠ ح ١٠.

وعن النيسابورى، عن الكاظم (عليه السلام) فى حديث طويل كما فى المستدرک، عن كتاب جمال الدين، فيه مسائل سأل عنها أهل نيسابور، فأجابہ (عليه السلام) منها:

ما يقول العالم فى رجل نبش قبراً وقطع رأس الميت وأخذ كفنه، الجواب بخطه (عليه السلام): «يقطع لأخذ الكفن من وراء الحرز، ويؤخذ منه مائة دينار القطع رأس الميت، لأننا جعلناه بمنزله الجنين فى بطن أمه من قبل نفخ الروح فيه، فجعلنا فى النطفه عشرين ديناراً، وفى العلقه عشرين ديناراً، وفى المضغه عشرين ديناراً، وفى اللحم عشرين ديناراً، وفى تمام الخلق عشرين ديناراً، فلو نفخ فيه الروح ألزمناه ألف دينار على أن لا يأخذ ورثه الميت منها شيئاً، ويتصدق بها عنه، أو يحج ويعزى بها لأنها أصابته فى جسمه بعد الموت» (١) الحديث.

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «حرم من المسلم ميتاً ما حرم منه حياً، فمن فعل بالميت ما يكون فى ذلك الفعل هلاك الحى فعليه الديه، وما كان دون ذلك فبحسابه، والديه فى الميت كالديه فى الجنين قبل أن نشأ فيه الروح، وما أصيب فيه أعضاؤه فعلى حساب ذلك، وليست تورث، لأنه فعل به بعد موته، فلما مثل به كان الواجب فى ذلك التمثيل له دون ورثته، يقضى منه دين إن كان عليه، ويحج عنه إن كان ضروره، ويعتق، ويتصدق ويجعل فى أبواب البر عنه» (٢).

وعن المقنع، عن الصادق (عليه السلام)، سألہ إسحاق بن عمار، عن رجل

ص: ٢٣٥

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٦٨ الباب ٢٣ ح ١.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٦٩ الباب ٢٣ ح ٢.

قطع رأس الميت، قال (عليه السلام): «عليه الديه»، قال إسحاق: فمن يأخذ ديته، قال: الإمام، هذا لله عز وجل، وإن قطعت يمينه وشيء من جوارحه فعليه الأرش للإمام» (١).

ولعل الصدوق أراد بالتفصيل المتقدم الجمع بين ما دل على مائه دينار، وما دل على الديه، كخبر إسحاق المتقدم.

وفي خبر ابن مسكان: «عليه ديته» (٢).

وفي خبر التهذيب: «عليه الديه» (٣).

وما دل على أن الميت كالحى أو أشد حرمة منه، مثل ما عن نوادر ابن أبي عمير: «قطع رأس الميت أشد من قطع رأس الحى» (٤).

وقوله (عليه السلام): «لأن حرمة ميتاً كحرمة حياً» (٥).

إلى غيرها من الأخبار المذكورة فى الوسائل.

وفيه: أن المماثلة والأشديه لا تستلزم التساوى فى الديه، ولذا لم يكن فيه قصاص، والديه فيها محموله على الديه المذكوره، أى مائه دينار، لأنه مقتضى الجمع بينهما عرفاً، وحتى أنه إذا كان بينهما تصادم لم يكن الجمع المذكور عرفياً، بل كان اللازم الترجيح لأحدهما على الآخر.

ثم إنه يعرف من تنزيل الميت منزله الجنين قبل ولوج الروح حال قطع جوارحه وشجابه، فإن الأمر فى كليهما بالنسبه إلى ديته التى هى مائه دينار، كما ذكره غير واحد.

ص: ٢٣٦

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٦٩ الباب ٢٣ ح ٤.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٩ الباب ٢٤ ح ٦.

٣- التهذيب: ج ١٠ ص ٢٧٣ ح ٧.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٩ الباب ٢٥ ح ١.

٥- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٩ الباب ٢٤ ح ٦.

فلو قطع يده كان فيه خمسون ديناراً، وهكذا بالنسبة إلى الشجاج التي فيها نسبه إلى الديه، أما ما ليس فيه نسبه إلى الديه، بل كان فيها الأرش في الحي فهنا أيضاً فيها الأرش، وقد عرفت هناك المراد بالأرش.

ومنه يعلم أن ما في خبر إسحاق بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «وإن قطعت يمينه أو شىء من جوارحه فعليه الأرش للإمام» (١)، يراد به الأعم من المقدر.

كما أن ما في خبر مسمع، حيث سأل الصادق (عليه السلام) عن رجل كسر عظم ميت، فقال (عليه السلام): «حرمة أعظم من حرمة وهو حي» (٢)، يراد به في الإثم أو ما أشبهه، لا في قدر الديه، كما تقدم مثله في جواب استدلال الفقيه.

ومنه يعرف وجه روايه الأهوازي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، إنه قال: «أبى الله أن يظن بالمؤمن إلاّ خيراً، وكسر عظم المؤمن ميتاً ككسره حياً» (٣).

ولو تعدى على الميت بما لو كان حياً لذهبت قوه من قواه، كما لو غرز في عينه إبره لو كان حياً لعمى، فهل هو بالنسبه أى خمسين ديناراً، أو الأرش، الظاهر الثاني، لانصراف الأدله عن مثله.

ولو كان الجاني عامداً عزز بالإضافة إلى الديه، لإطلاق أدله التعزير، وإلاّ فلا تعزير.

والظاهر أنه لا يصح القصاص بالنسبه إلى الحي، ولو بما يساوى قدر ديه الميت، لأصالة العدم بعد عدم الدليل، مثلاً ديه يد الميت خمسون فلا يصح أن يقطع ولي الميت المجنى عليه بعض أنامل من الحي التي تعادل خمسين ديناراً.

ص: ٢٣٧

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٨ الباب ٢٤ ح ٣.

٢- الوسائل: ص ٢٥١ الباب ٢٥ ح ٥.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٧٠ الباب ٢٤ ح ١.

أما القصاص من الجاني بعد موته، كما إذا قطع زيد الحى رأس بكر الميت، فمات زيد، فهل يحق لولى بكر أن يقطع رأس زيد الميت الآن، احتمالان، من إطلاق دليل الاعتداء، وأدله المقام لا- تشمله إذ هي في مسأله الانتقام من الجاني الحى، ومن أن الأصل عدم جوازه، خصوصاً وأنه إذا اعتدى على الميت تعلقت اليه بدمته، فانقلاب اليه إلى القصاص لا وجه له، والثانى هو الأقرب.

((فروع))

ثم الظاهر أنه لا- فرق بين كون الجنايه على الميت بعد تفسخه وتلاشييه، أو قبل ذلك، كما إذا انقطعت يده من الكتف عن جسده، ثم جاء الجاني وقطع إصبعه، وكذا لو كان قد قطعت يد الحى فجاء الجاني وقطع إصبع اليد المقطوعه، كل ذلك للمناط، فتأمل.

ثم الظاهر أن التعدى على الميتة بالجماع أو بازاله البكاره ديتة بالنسبه، وإلا- فالأرش بالحكومه، إذ أدله النسبه شامله للمقام، والحكومه تعرف بالمقاييس التى عند العرف من مهر المثل وغير ذلك.

أما ما تقدم فى روايه حسين بن خالد مما ظاهره عدم الكفارته، فاللازم حملة على الأخبار الأخر الداله على الكفارته والديه بالعموم أو الخصوص، لأن ذلك مقتضى الجمع بين الروايات عند عرضها على العرف.

قال فى الجواهر: (لم أجد عاملاً به، خصوصاً بعد ما سمعته من كونه كالجنين قبل أن تلجه الروح الذى عرفت عدم الكفارته فى إسقاطه) انتهى.

وفيه: إن الجمع يقتضى الأمرين، وعدم الكفارته فى الجنين يلزم عدمها فى الميت، والمشهور أنه لا يرث الوارث منها شيئاً، بل تصرف فى وجوه القرب، ويدل عليه ما تقدم، ولذا كان المحكى عن الخلاف والغنيه الإجماع عليه، خلافاً

ص: ٢٣٨



للمحكي عن السيد والحلي، فقالا بأنه يكون لبيت المال، وذلك لبعض الروايات المتقدمة الداله على أن الآخذ له الإمام، ويؤيده أن الإمام عليه دين الميت، فله مثل هذا الأمر، كما ورد في بعض الروايات في غير المقام بهذا المضمون.

لكن الظاهر أن الجمع العرفي بين طائفتي صرفه في وجوه البر، وبين إعطائه للإمام التخيير، أو أن اللازم إعطاؤه للإمام وإنما أجاز (عليه السلام) صرفه في موارد البر، وهذا هو الأقرب إلى أذهان العرف عند الجمع بين الطائفتين، وإن كان الأحوط إذن الامام أو نائبه في الصرف، لأنه جمع بين الحقيين.

والظاهر وجوب صرفه في دينه لله كالخمس، أو للناس كالقرض، ولعله يمكن فهمه من قوله (عليه السلام): «لا قربه بالنوافل إذا أضرت بالفرائض»، والروايات المتقدمة في مقابل الإرث لا في مقابل الدين، وقد تقدم صراحه خبر الدعائم في ذلك.

قال في الجواهر: التحقيق قضاء الدين منها على كل حال، ضروره بقاء خطاب الوضع في دينه، وإن سقط عنه خطاب التكليف.

ثم لا- فرق بين كون المجنى عليه رجلاً- أو امرأة، عاقلاً- أو مجنوناً، كبيراً أو طفلاً، عن حلال أو حرام، لإطلاق الأدله والفتوى، ويؤيده بالنسبه إلى الرجل والمرأه تساوى المقام مع الجنين الذى قد عرفت عدم الفرق فيه قبل ولوج الروح.

والاعتداء على الكافر(1) حكمه قتل الكافر الحى بالنسبه والأرش، لوحده الملاك، وقد تقدم فى مسأله القتل قتل الكافر، كما تقدم فى مسأله الجنين حكم الاعتداء على الجنين الكافر.

ومنه يعلم أن قول الجواهر: (قد يقال بعدم وجوبها فى الكافر اقتصاراً فى ما خالف الأصل على المتقين) انتهى، محل منع.

ص: ٢٣٩

ولو لم يبين الرأس بل قطع ما لو كان حياً لم يعيش مثله، فمائه دينار أيضاً، لما سمعته من النص على المائة في ما كل ما فعل به ما لو كان حياً لقتله.

وكان مراده بالنص: ما تقدم في خبر إسحاق بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «وإن قطعت يمينه أو شيء من جوارحه فعليه الأرش للإمام».

ثم إننا قد ذكرنا في بعض المسائل السابقة، أن المراد بكونه (١) للإمام كونه لبيت مال المسلمين.

ولو فعل الكافر بمثله ذلك وراجعونا، اخترنا بين الحكم لهم كما عندنا، أو كما عندهم، أو إرجاعهم إلى أهل دينهم، كما فصلنا ذلك في كتاب الحدود وغيره.

ولو فعل بالجنين الميت قبل ولوج الروح لم يختلف الحكم، لإطلاق أدلته، والظاهر أنه إذا قطع رأسه أو يده لا بالقطع، بل كان متلاًشياً فحمله فسقط رأسه أو نحو ذلك، لم تكن عليه تلك الدية، لانصراف الدليل عن مثله.

نعم إذا كان اعتداء كان عليه الأرش ولو للمناط.

وهل الحكم بالديه إذا اضطر بالتمثيل به لأجل كشف الجنايه ونحوها، احتمالان، من إطلاق الأدله، ولا منافاه بين الجواز شرعاً وبين الدية، ومن انصراف الأدله عن مثل ذلك إلى ما لو كان اعتداء فالأصل البراءه، الثاني أقرب، وان كان الأول أحوط.

ويجوز لورثته التصرف في الدية إذا كانوا من مصاديق وجوه البر، كما إذا كانوا فقراء أو ما أشبهه، لكن لا يكون حينئذاك حسب تقسيم الإرث، بل حسب موازين البر.

وإذا أوصى الإنسان أن تؤخذ بعض أعضائه لأجل ترقيع المحتاج، فهل يجوز ذلك القطع، لأنه أولى بنفسه، ولانصراف أدله المنع والديه عن مثله، ولذا جاز له أن يعطى بنفسه بعض ما ينفغ الآخر، لأصالة الحل، أو لا يجوز

ص: ٢٤٠

---

١- أي ما يؤخذ بعنوان الدية أو الحكومه للجنايه على الميت.

لإطلاق أدله المنع، احتمالاً، وإن كان لا- يبعد الأول، وقد ذكرنا بعض أشباه هذه المسائل في كتاب: (المسائل المتجدده)  
و(ألف مسأله حديثه)، والله سبحانه العالم.

ص: ٢٤١



## فصل فى الجنايه على الحيوان

### حرمه إيذاء الحيوان والجنايه عليه

((حرمه إيذاء الحيوان والجنايه عليه))

لا يجوز أن يجنى الإنسان على حيوان غيره، بالذبح أو الكسر أو ما أشبهه، سواء كان مأكولاً أو لا، لأنه من التصرف فى مال الغير، هذا بالإضافة إلى أن إيذاء الحيوان مأكولاً كان أو غير مأكول لا يجوز، وقد دخلت امرأه النار فى هره، إلى غيرها من الروايات المتعدده المذكوره فى محلها.

نعم، المرتكز فى أذهان المتشرعه الفرق بين الحيوان الكبير، مثل الذئب والأسد والنمر وما أشبهه فلا يجوز، وبين الحيوان الصغير مثل النمله ونحوها فيجوز مع الكراهه.

وإذا كان الحيوان مؤذياً جاز رميه وقتله لا إيذاؤه، كأن يقطع يده أو يقلع عينه أو ما أشبه ذلك، فإذا كان الحيوان لنفسه أو مباحاً حرم من جهه الأذيه، وإذا كان لغيره حرم من جهه كونه تصرفاً فى ملك الغير أيضاً.

ثم إذا جنى إنسان على حيوان غيره مما يؤكل بأن ذكاه، فهل عليه التفاوت بين كونه حياً وذكياً كما هو المشهور، بل فى الجواهر بلا- خلاف أجده فيه مع اختيار المالك، لقاعده الإلتلاف مع أصاله براءه الذمه مما زاد على ذلك، أو عليه القيمه، لأن الحيوان المذبوح عرفاً غير الحيوان الحى.

ولذا كان المحكى عن الشيخين وسلاار والقاضى وابنى حمزه وسعيد

أن للمالك دفعه والمطالبه بقيمته نظراً إلى إتلاف أهم منافعه الذى هو الحياه، فهو حينئذ بحكم التالف، أو له أخذ البديل، لأن الحيوان أيضاً مثلى كثيراً ما، ومجرد الاختلاف فى بعض الخصوصيات التى لا يعنى بها العرف لا يخرج الحيوان عن كونه مثلياً، وإن كان المشهور أنه ليس بمثلى، إذ أى فرق بين الكرباس المحوك حيث تختلف أجزاءه بهذا القدر من الاختلاف، وبين الحيوان حتى يجعل الأول مثلياً والثانى قيمياً، احتمالات، والأقرب أن اللازم أولاً المثل، لما ذكره فى كتاب المكاسب فى باب المثليات، ولا يحق لأحدهما الامتناع.

وقوله (عليه السلام): «قيمه بغل» لا دلالة فيه على عدم المثل فى الحيوان، إذ كثيراً ما لا مثل للحيوان، فهو من باب مفهوم اللقب، فإذا تعذر المثل وصلت النوبه إلى قيمه، لما عرفت فى وجه القول الثانى، إذ الحيوان الحى غير الحيوان الميت عرفاً.

نعم لا- يبعد لزوم قبول الجانى إعطاء المذبوح مع التفاوت، لحق المالك المتعلق بالعين، بل قال بعضهم بلزوم إعطاء الجانى الكوز المكسور مع ثمنه إلى صاحب الكوز، لحقه فى القطع المكسوره.

ولو أتلّف الجانى الحيوان الماكول لا- بالذكاه لزمه قيمته يوم إتلافه كغيره من الأموال، وفى الجواهر (بلا خلاف ولا إشكال)، لأنه لا- ينتفع به بعد تلفه، فهو تالف حقيقه، نعم لو بقى منه ما ينتفع به كالصوف والشعر والوبر والريش والعظم ونحوها مما ذكروا فى مسأله الميتة، فهو باق للمالك، لما تقدم من أنه أحق به، فإذا سبب أمثال هذه الأمور تفاوت القيمه وضع من قيمته.

ومنه يعلم أنه إذا كانت المذكاه لا قيمه لها أصلاً، كما هو الحال فى

ذبايح منى فى الحال الحاضر، وفى أيام الوباء، حيث لا ينتفع باللحوم، ويخشى من مثل شعره وصوفه مثلاً، كان على الذابح المثل ثم القيمة كما تقدم، كما أنه إذا أتلفه بغير الذبح وانتفع بلحمه للكلاب والجوارح والسماد ونحوها كان لهما التراضى بأخذه وأخذ التفاوت.

ولو قطع الجانى بعض أعضاء الحيوان، أو كسر شيئاً من عظامه، فللمالك الأرش وهو تفاوت بين قيمته فى غير عين الدابة، أما فى العين فقد اختلفوا فى أن فيها الأرش، كما ذهب إليه جمع، وربع القيمة كما ذهب إليه آخرون، والثانى أقوى للنص الصحيح. أما الأرش فى مطلق قطع الأعضاء والكسر، فلأنه سبب نقص الحيوان، فاللزام تداركه لقاعده «لا يتوى حق امرئ مسلم»، و«على اليد ما أخذت» وغيرهما.

نعم إذا لم يكن للكسر ونحوه أرش فلا شىء عليه إلا التعزير إذا كان عامداً، لقاعده التعزير فى كل محرم.

وكيف كان، فيدل على أن فى عين الدابة ربع القيمة، صحيح ابن أذينة، كتبت إلى أبى عبد الله (عليه السلام)، أسأله عن روايه الحسن البصرى يرويها عن على (عليه السلام) فى عين ذات القوائم الأربع إذا فُقت ربع ثمنها، قال (عليه السلام): «صدق الحسن، قال على (عليه السلام) ذلك» (١).

وخبر أبى العباس، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «من فقأ عين دابه فعليه ربع ثمنها» (٢).

وصحيح محمد بن قيس، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «قضى أمير المؤمنين

ص: ٢٤٥

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٧١ الباب ٤٧ ح ٢.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٧٠ الباب ٤٧ ح ١.

(عليه السلام) فى عين فرس فُقئت برقع ثمنها يوم فقأت عينها»(١).

وفى روايه أخرى عنه (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) قضى فى عين دابه برقع الثمن»(٢).

وقال فى النهايه: وفى عين البهيمة إذا فقئت ربع قيمتها على ما جاءت به الآثار.

لكن الظاهر أن الربع فى عين الدابه ذات القوائم البهيمة كما عبر بها فى الروايات، أما الطير ونحوه فهل فيه الربع للمناطق، أم الأرض للأصل، احتمالان، والأقرب الثانى.

كما أن الظاهر أن الربع حكم الفقأ لا العمى، وفى العمى الأرض.

أما ما عن المبسوط والخلاف، من أنه حكى عن الأصحاب أن فى عين الدابه نصف قيمتها، وكذا كل ما كان فى البدن منه اثنان، وفى الجواهر: لم نعرف مستنده سوى القياس على الإنسان الباطل عندنا.

أما ما ورد فى جنين البهيمة، كما فى قوى السكونى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «فى جنين البهيمة إذا ضربت فأزلقت عُشر ثمنها»(٣). (عشر قيمتها خ ل) كذا فى الكافى.

وفى التهذيب، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «فى جنين البهيمة إذا ضربت فألقت عُشر ثمنها»(٤).

وعن النافع والسرائر العمل بذلك، بل عن ثانيهما ادعاء الإجماع وتواتر الأخبار بذلك، فمحل تأمل.

قال فى الجواهر: ويمكن حمل النص فى العُشر على ما ساوى الأرض بذلك.

ص: ٢٤٦

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٧١ الباب ٤٧ ح ٣.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٧١ الباب ٤٧ ح ٤.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ١٦٦ الباب ١٨ ح ٢ عن الكافى: ج ٧ ص ٣٦٨ ح ٨.

٤- التهذيب: ج ١٠ ص ٣١٠ ح ٩.



أقول: هو خلاف الظاهر إلا إذا ثبت الإعراض، وذلك غير بعيد، لأنهم أطلقوا التقويم بالأرض، وحينئذ فيلاحظ أمران قيمة الأم إذا نقصت بالسقط وقيمة الجنين إذا ماتت، ومن الواضح اختلاف قيمته في أزمنة الحمل، فإن الجنين أول الأمر أقل قيمة من أوسطه، كما أنه أقل من زمان قرب الولاده.

ومما تقدم يظهر لزوم الأرش في مختلف النقائص والأمراض في الحيوان إذا كان لذلك قيمة عرفاً، أما إذا لم تكن فعليه التعزير مع العمد لا بدونه.

ثم إن الخيل والبغال والحمير مما يحل ولا يؤكل غالباً، حكمها حكم ما تقدم في المأكولات عادة من لزوم المثل إن أمكن، وإلا فالقيمة كلاً أو بقدر التفاوت، لما ذكرناه هناك من الدليل.

ويؤيد القيمة ما رواه أبو الجارود قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «كانت بغله رسول الله (صلى الله عليه وآله) لا يردونها عن شيء وقعت فيه، قال: فأتاها رجل من بني مدلج وقد وقعت في قصب له ففوق لها سهماً فقتلها، فقال (صلى الله عليه وآله) له: والله لا تفارقني حتى تديها، قال: فودتها ستمائة درهم»<sup>(١)</sup>، حيث إن الظاهر أن هذا كان ثمنها.

ثم إنه قد تقدم حكم الدابة الصائله وأنها هدر، وحيث لم تكن الناقه من ذلك القبيل لم يكن للأعرابي قتلها، بل كان عليه ردها، فلما قتلها بدون سبب كان ضامناً.

وحيث قد تقدم في كتاب الصيد والذباحه قابليه كل حيوان للذبح حتى المحرم أكله، إلا ما خرج، فحال الجنايه على المحرم حال الجنايه على المحلل، تذكياً وقتلاً وإتلافاً لبعض أعضائه، وإمراضاً له، وإسقاطاً لجنينه.

ص: ٢٤٧

(ديه الكلاب))

(مسألة ١): لا يبعد أن يكون في الكلب ذى القيمة عرفاً إذا جنى عليه جان، بأن قتله أو كسر عظاماً منه، أو قلع عضواً منه كالعين مثلاً مما له قيمة عرفاً: القيمة العادله، وذلك لإطلاق أدله الضمان الذى لا ينافيه نجاسته.

ويؤيده قويه السكونى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى كلب الصيد، قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام) فى من قتل كلب الصيد، قال: «يقومه، وكذلك البازى، وكذلك كلب الغنم، وكذلك كلب الحائط» (١).

وقد رواها الكلينى والشيخ، وكفى بمثله حجه، منتهى الأمر أن غير الأشهر عملوا بهذه الروايه، ولذا قال فى الشرائع: إن غيره أشهر، وكذلك قال الرياض، ومن المعلوم أن مجرد ذلك لا يسقط الروايه عن الحجيه، فقول الجواهر: (لم أجد من أفتى به سوى ما يحكى عن أبى على، مع أنه قال: لا- يتجاوز بقيمته أربعين درهماً، وكأنه جمع به بين الأخبار، واستحسنه فى محكى المختلف) انتهى، ليس نقضاً لكلام الشرائع، بل ظاهر المسالك الميل إليه، قال: لو قيل بوجوب المطلق مطلقاً كان أجود، إلا أن المشهور خلافه.

ومن المعلوم أن الجمع بين هذه الروايه وروايات المشهور ممكن بحمل هذه على القيمة حال صدورها، ويؤيده أمور:

الأول: التخالف بين تقويم روايات قيمه كلب الصيد، بعشرين مره، وأربعين أخرى، كما سيأتى.

الثانى: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أمر بذلك فى كلب بنى خزيمه (٢)، فإن المنصرف منه أنه كان لأجل كون القيمة كان ذلك وقت الأمر.

ص: ٢٤٨

١- الوسائل: ج ١٩ ص ١٦٧ الباب ١٩ ح ٣.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ١٦٧ الباب ١٩ ح ١.

الثالث: الاختلاف فى كلب الغنم فتأمل.

وكيف كان، فالمشهور أن فى كلب الصيد أربعين درهماً، كما قاله المقنع والسرائر والمراسم والجامع والشرائع والنافع والرياض والجواهر وغيرهم على ما حكى عن بعضهم، وفى الجواهر بل هو الأشهر، وظاهرهم كونه معلماً انصرافاً من بعضهم، وتصريحاً من آخرين كالسرائر والمراسم وغيرهما.

وقد اختلفوا بعد ذلك فى أنه هل هو خاص بالسلوقى، أو يعم غيره أيضاً، فالأول مذهب الشيخين والقاضى وابن حمزه، والثانى مذهب الأكثر، والظاهر هو الثانى، لأن فى المقام ثلاث طوائف من الأخبار:

ما يدل على كلب الصيد، وما يدل على كلب السلوقى، والمفروض كلابه معلمه، وما جمع بين الأمرين، وحيث إن العرف لا يرى الخصوصيه فى السلوقى، وأنه ليس بحيث يقيد إطلاق الوارد فى الصيد، كان اللازم حمله على المثال.

ولذا قال الجواهر: (ما صرح فيه بالسلوقى، مع احتمال إرادته مطلق كلب الصيد منه، إنه لا يصلح مقيداً لغيره، ضروره كونه بعد إرادته الصيود منه كما هو الغالب، أحد أفراد كلب الصيد، فهو موافق حينئذ فى الحكم لا مناف، كى يكون مقيداً) انتهى.

وكيف كان، فيدل على الحكم مرسل ابن فضال، عن بعض أصحابه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «ديه كلب الصيد أربعون درهماً، وديه كلب الماشيه عشرون درهماً، وديه الكلب الذى ليس للصيد زنبيل من تراب على القاتل أن يعطى، وعلى صاحبه أن يقبل» (١).

ص: ٢٤٩

١- الوسائل: ج ١٩ ص ١٦٧ الباب ١٩ ح ٤.

أقول: أما هذا كناية عن أنه لا قيمة له، حيث إنه هراش، مثل ما يقال لفلان التراب، ولذا قال الجواهر: إنه كناية عن عدم شيء فيه، وإن كان ظاهر الصدوق والإسكافي الغرامه، وهذا هو الأقرب.

وأما أنه في مورد نفع الزنبيل لمن يريد التعمير بالتراب، كما هو كثير.

وخبر عبد الأعلى، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «في كتاب علي (عليه السلام) ديه كلب الصيد أربعون درهماً»<sup>(١)</sup>.

وخبر الوليد بن صبيح، عن الصادق (عليه السلام) قال: «ديه الكلب السلوقي أربعون درهماً، أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) بذلك أن يديه لبني خزيمه»<sup>(٢)</sup>.

وخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ديه الكلب السلوقي أربعون درهماً، جعل ذلك له رسول الله (صلى الله عليه وآله) وديه كلب الغنم كبش، وديه كلب الزرع جريب من بر، وديه كلب الأهل قفيز من تراب لأهله»<sup>(٣)</sup>.

وخبر الوليد بن صبيح، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ديه كلب الصيد السلوقي أربعون درهماً».

أما الروايات الدالة على عشرين درهماً، فهي المرسل.

وخبر ابن حصين، عن الرضا (عليه السلام): في تفسير قوله تعالى: {وشروه

ص: ٢٥٠

١- الوسائل: ج ١٩ ص ١٦٨ الباب ١٩ ح ٥.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ١٦٨ الباب ١٩ ح ٦.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ١٦٧ الباب ١٩ ح ٢.

بشمن بخس} (١١) البخس النقص، وهي قيمه كلب الصيد إذا قتل كانت قيمته عشرين درهماً (٢).

رواهما العياشى فى تفسيره (٣)، كما أن الراوندى رواه عن أحمد بن محمد بن أبى نصر البزنطى، عن الرضا (عليه السلام) (٤)، ورواه على بن إبراهيم (٥).

ثم إنه لا فرق فى الحكم المذكور بين المذكر والمؤنث، والمعلم كاملاً وغيره، كما أن فى أعضائه وعظامه قيمه عرفاً، وإذا كان القتل عمداً كان فيه التعزير أيضاً لفعله الحرام بذلك.

## ديه كلب الغنم

((ديه كلب الغنم))

أما كلب الغنم، ففيه قولان:

الأول: كبش، كما عن الفاضلين والشهيدى وغيرهم، بل نسبه ثانيهما إلى الأكثر، لخبر أبى بصير السابق (٦).

والثانى: عشرون درهماً، كما أفناه المشهور على ما فى كشف اللثام، كما تقدم فى خبر ابن فضال.

قال فى الجواهر: يمكن الجمع بين الخبرين بإرادته ذكر القيمة له فى ذلك الوقت، بل ربما جمع بينهما بالتخيير بعد العلم بعدم إرادته الجمع، بل هو خيره الفاضل فى الإرشاد، ثم مال الجواهر إلى هذا القول، لكن لا يبعد ما ذكرناه فى كلب الصيد من إرادته القيمة، لخبر السكونى السابق، كما هو خيره الفاضل فى المختلف.

وقال فى المسالك: إن هذا القول أقصد، لكنه خلاف المشهور.

ثم إنه قد يقال بأن ورود لفظ الديه فى الروايات قرينه على أن ليس المراد القيمة،

ص: ٢٥١

١- سورة يوسف: الآية ٢٠.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ١٦٨ الباب ١٩ ح ٧ - ٨.

٣- العياشى: ج ٢ ص ١٧٢ ح ١٢.

٤- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٠٦ الباب ١٥ ح ١.

٥- تفسير القمى: ج ١ ص ٣٤١.

٦- الوسائل: ج ١٩ ص ١٦٧ الباب ١٩ ح ٢.

وفيه: إن السديه تطلق على القيمه كما تطلق على المقدر، كما تقدم فى روايه الأعرابى الذى قتل ناقه رسول الله (صلى الله عليه وآله)(١).

ومنه يعلم أن قول الجواهر: (الظاهر أن التقديرات المزبوره ديات شرعيه، لا أنها القيم فى زمان الأخبار، وان احتمال لكنه ضعيف) انتهى، محل نظر.

ويؤيد ما ذكرنا ما لو تلف هذه الكلاب عند الغاصب كان اللازم عليه القيمه كما سيأتى، كما يؤيده أيضاً أن فى سائر الحيوانات فى الجنايه عليها أيضاً القيمه، وقد تقدم حديث السكونى فى البازى، وكذلك ما ذكره ابن سعيد، ومال أو قال به جمع من المتأخرين من أن فى كلب البستان القيمه.

نعم ذهب غير واحد، بل ربما نسب إلى المشهور، من أن فيه عشرين درهماً، لكن الشرائع قال: لا أعرف المستند، ووافقه من تأخر فى عدم العثور على المستند.

نعم ذكره فى النهايه وهو متون الأحاديث يقتضى وجود نص فيه لم يصل إلينا، بل قيل كلام المفيد وسلاار يقتضى ذلك، إلا أنه على تقدير وجود النص فيه لابد من حمله على القيمه فى زمان ورود النص.

لكن فى المقنع الذى هو متون الروايات أيضاً، أن ديه الكلب الذى ليس للصيد ولا للماشيه زنبيل من تراب، وذلك يؤيد إرادته القيمه فى زمان ورود النص.

## ديه كلب الزرع

((ديه كلب الزرع))

وفى كلب الزرع قفيز من بر، على ما ذكره غير واحد، بل نسب إلى الشهره حتى أن التنقيح قال: لم أعرف قائلاً بغيره، إلا أنه خلاف ظاهر الصدوق والمفيد، والظاهر أن المسالك فهم من البر فى الشرائع الطعام، ولذا قال: والمرجع فى الطعام

ص: ٢٥٢

إلى ما يطلق عليه اسمه عرفاً، وخصه جماعه بالحنطه وهو أجود، قال: وذهب جماعه إلى عدم وجوب شىء لقتله، لعدم دليل يقتضيه، انتهى.

أقول: قد تقدم فى روايه أبى بصير: «وديه كلب الزرع جريب من بر»، والجريب أربعة أفضه، كما عن الأزهرى، ثم إن القفيز تسعون رطلاً على ما قالوا، ولا يبعد أن يراد به المدنيه لأغلبه وجود الإمام الصادق (عليه السلام) فى المدينه، فتأمل.

ولا يخفى تنافى الأمور الأربعة البر والطعام والجريب والقفيز بعضها مع بعض، فاللازم إما الذهاب إلى المشهور الذى يندر خلافه، وإما إلى ما اخترناه من أنه من باب المثال فى زمن صدور الروايه، واللازم قيمه، والثانى هو ما تقتضيه القاعده، ومجرد الشهره لا تصلح مستنداً للحكم.

### ديه سائر الكلاب

((ديه سائر الكلاب))

ثم إن الشرائع قال: ولا قيمه لما عدا ذلك من الكلاب وغيرها، وكأنه فهم من زنبيل من التراب فى كلب الأهل الوارد فى روايه أبى بصير السابقه، الكنايه عن عدم شىء، وقد تقدم الكلام فيه.

قال فى المسالك: ووجه عدم وجود شىء للجميع، عدم المقتضى له حيث لا يرد فيها مقدر، ويشكل على القول بأنها مملوكه، فإن لها حينئذ قيمه فى الجملة، ثم ذكر قول ابن الجنيد بأن فيه زنبيلاً من تراب.

والمراد بكلب الأهل ما يتخذ للحراسه لأجل الدار والفسطاط ونحوهما، أو الأعم الذى يشمل ما يتخذ للأنس.

ثم إن مقتضى ما ذكرناه أن تكون لهذا الكلب قيمه فى يوم الإجمام، كما أن لمثل الجرو الصائد قبل التعليم ولكلب الإجمام الذى يعين المجرم ولنحوهما قيمه كذلك حسب ما عرفت.

## ديه غير الكلاب

((ديه غير الكلاب))

ثم إن الشرائع قال: لا- قيمه لغير الكلاب، وفسره الجواهر بما لا يملكه المسلم كالحشرات والخنزير، ووجهه أنه حيث لم يكن ملكاً لم يكن ضمان.

إلا أن عدم ملك الحشرات دليله غير واضح، مع أن كثيراً منها مورد الفوائد المحلله، ويراها العقلاء ملكاً، فيشملها إطلاق الأدله، وإطلاق خصوص ما رواه الدعائم، عن على (عليه السلام): «إنه قضى في من قتل دابه عبثاً»، إلى أن قال: «أن يغرم قيمه ما استهلك وأفسد»<sup>(١٧)</sup>، وموضع هذا البحث كتاب البيع.

## فروع في ضمان الكلب

((فروع في ضمان الكلب))

ثم إن المشهور أفتوا بالضمان للكلب بالقيمه أو أكثر الأمرين من المقدر والقيمه السوقيه إن غصبه إنسان فمات عنده أو قتله أو قتله غيره، وذلك لأن الدليل المتقدم في الكلاب لم يرد في المغصوب ففيه يكون الأمر على حسب القاعده الأوليه وهى القيمه، أو الأخذ بأشق الأحوال لأنه غاصب، لاجتماع جهتي الضمان، أى الغصب المقتضى للقيمه، والإتلاف المقتضى للمقدر حسب المفهوم بالمناط من روايات التقدير، ولو كانت المتلف أجنبي عند الغاصب كان للمالك الرجوع إلى أيهما شاء، هذا كله إن كان الكلب للمسلم.

أما إذا كان للكافر وأتلفه كافر آخر وتحاكما إلينا، فالظاهر التخيير بين أن نحكم حسب المقدرات، كما قاله المشهور، وأن نرجعهما إلى قضائهم، وأن نحكم حسب رأيهم، سواء طابق المقدر أو القيمه، أو لم يطابقهما، وذلك لما تقدم في كتاب الحدود وغيره من تخيرنا بين الأمور الثلاثه.

## إذا أتلّف خنزيراً

((إذا أتلّف خنزيراً))

أما الخنزير إذا حازه المسلم، لا لأجل الأكل والاستعمال المحرم، بل لأجل الاستفاده فى المحلل، مثل إطعام لحمه كلاب صيده، أو الاستقاء به، أو

ص: ٢٥٤



الانتفاع بشعره في الحبل ونحوه، فلا يبعد أنه إذا أتلفه وجب عليه إعطاء خساره المسلم، لا قيمه الخنزير، لأنه «لا يتوى حق امرء مسلم».

والفرق بين الخساره والقيمه أن في الأولى يلاحظ قدر الانتفاع، وفي الثاني يلاحظ قدر ذات الشيء، مثلاً إذا كان المسلم يستقى بالخنزير بما يكون انتفاعه به ديناراً كان هذا الواجب بذله له، بينما يمكن أن تكون قيمه الخنزير دينارين، إلى غير ذلك من الأمثله.

ومن الواضح أن قيمه الذات تكون دائماً أكثر من قيمه الانتفاع.

أما ما يملكه الذمي أو الكافر غير الحربى، لما ذكرناه في بعض مباحث (الفقه) أن الكافر المحايد أيضاً له احترام العرض والمال والنفس، كما يدل عليه الآيات والروايات المطلقة والخاصه.

ومن الخاصه: قوله سبحانه: ﴿لَا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين﴾ (١)، وقال سبحانه: ﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ (٢)، إلى غيرهما، فإنه لا شك في أن احترام الثلاثة من القسط والعدل، كما أن عموم ﴿إن الله يأمر بالعدل﴾ وغيره يشمل ذلك بالعموم فله حكم خاص.

وكيف كان، فقد ذكر الفقهاء في المقام حكم الذمي، وإن كان اللازم تعميمه.

قال في الشرائع: أما ما يملكه الذمي كالخنزير فهو يضمن بقيمته عند مستحليه.

ص: ٢٥٥

١- سورة الممتحنه: الآية ٨.

٢- سورة المائده: الآية ٨.

وقال فى الجواهر عند قول المحقق: بلا- خلاف أجده فىه، ثم قال مازجاً مع الشرائع: وفى الجنایه على أطرافه وجراحاته الأرض عندهم أيضاً.

أما ما نقله كشف اللثام عن القواعد من اعتبار التستر وإلا فلا ضمان، حیث قال: وإن لم یکن متستراً به فلا شیء، فلم یظهر وجهه، إذ لا دلیل على أنه إذا كان للذمی قطع خنزیر یرعاه فى صحراء البلاد الإسلامیه كان ذلك نقضاً للذمه، أو موجباً لهدر ماله.

وقولهم: عدم إظهار المناکیر. یراد به المناکیر الفاضحه، مثل شرب الخمر فى الشارع، والزنا العلنی وما أشبهه، وإلا فمن الواضح أنهم یلبسون الذهب، ویحلقون اللحی، ویربطون الزنار، وینکحون ما لا یحل لنا، حتى المحارم فى دین المجوسی، ومع ذلك فلا یقولون بأن مثل هذه الأمور تخرجهم عن الذمه، إلا إذا كان هناك أمر ثانوی آخر مما أوجب على الحاکم الإسلامی منع حتى هذه الأمور، ولذا قال الجواهر: ولعل الوجه فى إطلاق ضمان خنزیر النصرانی أن بناءه على عدم التستر به فلم یکن ذلك من شرائط الذمه علیه، بخلاف غیره من الخمر ونحوه.

وکیف كان، فیدل على ضمان قیمه الخنزیر وأرشه بالإضافة إلى إطلاقات الأدله الداله على احترام مال الذمی ونحوه، جملة من النصوص:

مثل ما رواه الكلینی والشیخ، عن مسمع، عن أبی عبد الله (علیه السلام): «إن أمیر المؤمنین (علیه السلام) رفع إلیه رجل قتل خنزیراً فضمنه، ورفع إلیه رجل كسر بربطاً فأبطله» (١).

وعن غیاث، عن جعفر (علیه السلام)، عن أبیه (علیه السلام) فى حدیث: «إن

ص: ٢٥٦

علياً (عليه السلام) ضمن رجلاً أصاب خنزير النصراني» (١)، كذا رواه الشيخ.

وفى روايه الصدوق زياده: «قيمه» (٢).

وعن الصدوق فى المقنع: «ورفع إلى على (عليه السلام) رجل قتل خنزير الذمى فضمنه قيمته» (٣).

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام): «إن علياً (عليه السلام) رفع إليه رجل كسر بربطاً فأبطله» (٤).

وعن الجعفریات مثله.

أقول: بالنسبه إلى البربط لعله أبطله لأنه كان لمسلم، أو لأنه كان يتجاهر الذمى بالضرب عليه، وإلا فيبعد ذلك بالنسبه إلى الذمى غير المتجاهر، وقد ذكرنا فى كتاب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، الحق فى إتلاف كل ذلك، ولا ضمان للقاعده، ولما رواه الجعفریات، عن أبى جعفر (عليه السلام) إنه قال: «من كسر بربطاً، أو لعبه من اللعب» (٥)، أو بعض الملاهى، أو خرق زق مكسر أو خمر، فقد أحسن ولا غرم عليه» (٦).

ولو تعدى المسلم على خنزير الحربى لم يكن عليه ضمان، إلا أنه يعزر لإيذائه الحيوان إذا كان عمداً، لما تقدم من حرمة إيذاء الحيوان، أما لو تعدى حربى على خنزير حربى آخر وراجعونا، كان على المتعدى الضمان.

ثم إنه لو أتلف الخنزير المذبوح للنصراني كان عليه الضمان، وكذا لو أتلف المذبوح غير

ص: ٢٥٧

١- الوسائل: ج ١٩ ص ١٩٦ الباب ٢٦ ح ٢.

٢- الفقيه: ج ٣ ص ١٦٣ ح ١١ باب الضمان.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٢٦ الباب ٢١ ح ١.

٤- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٢٦ الباب ٢١ ح ٢.

٥- أى المحرمه منها، وكذلك من الملاهى.

٦- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٢٧ الباب ٢١ ح ٣.

المذكى عندنا والمحلل عند المخالف، وكذا إذا كسر ما عندنا آله لهو وليس كذلك عند المخالف، لأن معنى إزامهم بما التزموا به ذلك، وقد ذكرنا فى بعض المباحث السابقه أنه يشمل ما لهم وما عليهم، ومما يترتب على ذلك عدم جواز الحيلولة بين الزوجين إذا كان زواجهما محرماً عندنا لا عندهم.

وكيف كان، فمال المسلم المعتقد ماليتة فى مذهبه، والكافر المحترم المال، ولو كان خمراً أو آله لهو، محترم، إلا إذا أخل بالشروط الشرعية.

أما إذا كان المسلم غير معتقد ماليتة فى مذهبه، وكذا بالنسبه إلى الكافر، سواء لم يقل بملكه، أو قال لكنه فعل ما ينافى شرط الإسلام كالمجاهره بشرب الخمر وضرب اللهو، فلا احترام لماله، كما إذا كسر بربط مسلم، أو كافر يضربه جهراً، والله العالم.

((إذا جنت الماشيه على الزرع))

(مسأله ١): إذا جنت الماشيه على الزرع ليلاً ضمن صاحبها، ولو كان نهاراً لم يضمن، كما عن المشهور، بل عن ابن زهره دعوى الإجماع عليه.

وخالف فى ذلك المتأخرون، فقالوا بأنه إنما يكون الضمان مع التفريط، ليلاً كان أو نهاراً، فإن لم يكن تفريط لم يكن ضمان. وجعل الشهيد الخلاف بينهما فى محكى غايه المراد لفظياً فقال: (بأنه لما كان الغالب حفظ الدابه ليلاً وحفظ الزرع نهاراً خرج الحكم عليه، وليس فى حمل المتأخرين رد لقول القدماء، لأن القدماء اتبعوا عبارته النص، والمراد هو التفريط، ولا ينبغى أن يكون خلاف هنا إلا فى مجرد عبارته عن الضابط، وأما المعنى فلا خلاف فيه).

وتبعه كشف اللثام، وأضاف بأن أكثر عباراتهم تشعر بذلك.

ورده المسالك قائلاً: (هذا البحث ليس بواضح، وظاهر أن الخلاف معنوى، لأن مقتضى التفصيل أن ما جنته البهائم نهاراً غير مضمون على أربابها، سواء فرط فى حفظها أم لا، لأن على صاحب الزرع حفظه نهاراً، وأن ما جنته ليلاً مضمون مطلقاً، لأن الحفظ متعلق بمالك البهائم، ولو فرض عدم تفريط فى حفظها، فإن جنايتها ليلاً مضمونه).

إلى أن قال:

(فالرجوع إلى التفريط وعدمه هو الأظهر).

وأيد الجواهر المتأخرين قائلًا: (التحقيق حمل النصوص على ما عرفت من كون ذلك مثالاً للتفريط وعدمه. نعم ربما يقال: إن الأصل في إفسادها ليلاً- الضمان حتى يعلم عدم التفريط، وبالنهار بالعكس حتى يعلم التفريط، وإن كان هو أيضاً كما ترى) انتهى.

لكن الرياض أيد القدماء فقال: اللازم المصير إلى روايه السكوني.

ولا- يخفى أن قول القدماء أقرب إلى ظاهر الأدلة، بل والاعتبار، فإن البهائم تترك في النهار غالباً للرعى ونحوها، فاللازم على أصحاب الزرع الحفظ، أما الليل فليس شأنه رعى البهيمه، ولذا لم يكن المكلف بالحفظ أصحاب الزرع، فإن أفسدت ليلاً كان صاحب الماشيه ضامناً.

نعم اللازم تخصيص الحكمين بما كان متعارفاً ترك الماشيه نهاراً وحفظها ليلاً، لا ما إذا كان بالعكس، كما إذا كانت الماشيه ترعى ليلاً لحر النهار الشديد أو ما أشبه ذلك، ويؤيد ذلك أن ناقه النبي (صلى الله عليه وآله) كانت ترعى نهاراً، كما تقدم في مسأله سابقه.

ومما تقدم يعلم أن الرعى والحفظ لو كان على خلاف المتعارف، كان اللازم الرجوع إلى القاعده الأوليه من التفريط وعدمه.

ويدل على قول المشهور روايه ابن مغيره، الذي هو من أصحاب الإجماع، عن السكوني، وروايته قويه في نفسها، بل قال في كشف الرموز: عمل به الشيخ وأتباعه والمتأخرون ولا أعرف له راداً:

عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، عن علي (عليه السلام)، قال: «كان لا يضمن ما أفسدت البهائم نهاراً، ويقول: علي صاحب

الزرع حفظ زرعه، وكان يضمن ما أفسدت البهائم ليلاً» (١).

ويؤيد هذا الخبر جملة من أخبار آخر:

مثل خبر هارون بن حمزه، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البقر والغنم والإبل تكون في المرعى فتفسد شيئاً، هل عليه ضمان، فقال: «إن أفسدت نهاراً فليس عليها ضمان من أجل أن أصحابه يحفظونه، وإن أفسدت ليلاً فإن عليها ضمان» (٢).

والنبوي الذي رواه جماعه منهم ابن زهره في الغنيه: إن ناقه البراء بن عازب دخلت حائطاً فأفسدته، فقضى النبي (صلى الله عليه وآله): «إن على أهل الأموال حفظها نهاراً، وعلى أهل المواشى حفظها ليلاً، وأن على أهلها الضمان في الليل».

وكذا رواه الغوالي عن الشهيد، عن النبي (صلى الله عليه وآله) أيضاً (٣).

وخير معاويه بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث: «إن داود (عليه السلام) ورد عليه رجلان يختصمان في الغنم والكرم، فأوحى الله تعالى إلى داود أن أجمع ولدك فمن قضى منهم بهذه القضية فأصاب فهو وصيك من بعدك، فجمع ولده فلما أن قصر الخصمان قال سليمان: يا صاحب الكرم متى دخلت غنم هذا الرجل على كرمك، قال: دخلت ليلاً، قال: قد قضيت عليك يا صاحب الغنم بأولاد غنمك وأصوافها في عامك هذا، قال: كيف لم تقض براقب الغنم وقد قوم ذلك علماء بني إسرائيل، وكان ثمن الكرم قيمه الغنم، فقال سليمان (عليه السلام): إن الكرم لم يجتث من أصله، وإنما أكل حمله وهو

ص: ٢٤١

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٠٨ الباب ٤٠ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٠٩ الباب ٤٠ ح ٣.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٣٠ الباب ٢٩ ح ١.

عائد في قابل، فأوحى الله تعالى إلى داود: إن القضاء في هذه القضية ما قضى به سليمان (عليه السلام)»(١).

وخبر أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل {وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث} (٢) إلى آخر الآيه، قال (عليه السلام): «النفش لا- يكون إلا بالليل، وعلى صاحب الحرث أن يحفظ الحرث بالنهار، وليس على صاحب الماشيه حفظها بالنهار، إنما رعيها بالنهار وأرزاقها فما أفسدت فليس بالليل، فقد ضمنوا وهو النفش، وإن داود (عليه السلام) حكم للذي أصاب زرعه برقاب الغنم فحكم سليمان»(٣) الحديث.

وفي خبره الآخر، عنه (عليه السلام)، قلت له: إن قول الله عز وجل: {وداود وسليمان} إلى آخرها، قلت: حين حكما في الحرث كانت قضيه واحده، فقال: «كان أوحى الله عز وجل إلى النبيين قبل داود، إلى أن بعث الله داود (عليه السلام): أي غنم نفشت في الحرث فلصاحب الحرث رقاب الغنم، ولا- يكون النفش إلا بالليل، فإن على صاحب الزرع أن يحفظه بالنهار، وعلى أهل الغنم حفظ الغنم بالليل، فحكم داود (عليه السلام) بما حكمت به الأنبياء من قبله، وأوحى الله إلى سليمان: أي غنم نفشت في زرع فليس لصاحب الزرع إلا ما خرج من بطونها، وكذا جرت السنه بعد سليمان، وهو قول الله عز وجل: {وكلاً آتينا حكماً وعلماً} فحكم كل واحد منهما بحكم الله عز وجل(٤).

ص: ٢٦٢

- ١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٠٨ الباب ٤٠ ح ٢.
- ٢- سورة الأنبياء: الآيه ٧٨.
- ٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٠٩ الباب ٤٠ ح ٤.
- ٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٠٩ الباب ٤٠ ح ٥.



أقول: الظاهر أنه لم يكن النقد في ذلك الوقت واسطه المبادلات، وإنما كانت المبادلات بين البضائع أنفسها، ولذا كان بدل الزرع الماشيه أو توابعها.

ولعل اختلاف حكم الأنبياء إلى داود وحكم سليمان (عليهم السلام) كان من جهة بدائيه الناس حيث يحتاجون إلى التأديب، وكان إعطاء أصل الغنم نوعاً من التأديب، ومن جهة التزامهم بالضوابط والموازن، فلم يكن إلا إعطاء الفروع في قبال الفروع، لا أن تذهب أصول الأغنام في قبال فروع الكرم ونحوه، فالاختلاف إنما كان لأجل اختلاف الموضوع لا لاختلاف الحكم، والله العالم.

ثم الظاهر أنه إذا كان النقد متداولاً عند قوم في الحال الحاضر كان الضمان بالنقد، لأنه المستفاد من أدله الضمان، والتي منها قوله (عليه السلام): «قيمه بغل يوم خالف» وما أشبهه، بعد الإجماع على عدم الفرق بين أقسام التلف والمتلف، وإذا لم يكن النقد متداولاً فالظاهر أن الحكم هو ما حكمه سليمان (عليه السلام) من لزوم كون البدل من فروع الماشيه بقدر التلف، لا من جنس آخر كالقماش والفحم وما أشبهه، لأنه أقرب بنظر العرف، فيشمله دليل الضمان، بالإضافة إلى استصحاب الشرائع فيما لم يعلم نسخها.

((أربعة قتلوا بغيراً))

(مسألة ٢): روى محمد بن قيس فى الصحيح، عن أبى جعفر (عليه السلام)، إنه قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى أربعة أنفس شركاء فى بغير فعقله أحدهم فانطلق البعير، فبعث بعقله فتردى فانكسر، فقال: أصحابه للذى عقله أغرم لنا بغيرنا، قال: فقضى أمير المؤمنين (عليه السلام) بينهم أن يغرموا له حظه من أجل أنه أوثق حظه فذهب حظه» (١).

وقد نقل هذه الرواية الأصحاب بين ساكت عليه كالشرائع، وبين جاعلها قضيه واقعه، وبين مستشكل رد علمها إلى أهلها (عليهم السلام)، والأقرب أن يقال: إنها خاصه بالصوره التى لا تخالف القواعد العامه، فإن فى المسألة ثلاث صور:

لأن العقل منه قد يكون سبباً للتلف، وقد يكون السبب عدم العقل منهم، وقد لا يفرق الأمر فى تلفه بين العقل وعدمه.

ففى الأول: يلزم على العاقل الغرامه، لأنه سبب التلف، سواء علم بذلك أم لا، إذ عدم العلم لا يرفع الضمان.

وفى الثانى: يلزم على غير العاقل الغرامه، لأنهم سببوا التلف، وتحمل الروايه على ذلك.

وفى الثالث: لا ضمان من أحد.

وإنما نذهب إلى هذا لأن الواقعه مجهوله الحقيقه، فلا- إطلاق لها ولا تخالف بعض الصور المطابقه للقاعده، فلا وجه للعمل حسب الإطلاق المتوهم، كما لا داعى لرد علمها إلى أهلها.

وقوله (عليه السلام): «أنه أوثق حظه فذهب حظه» لعله يراد به ما قاله المحقق: (لأنه حفظ وضعه الباقون)، ولعله أخذه من نهاية الشيخ، حيث رواه عن على (عليه السلام)، وفى

ص: ٢٦٤

أخيره: «أن يغرموا له الربع من قيمته، لأنه حفظ وضيعه عليه الباقيون بترك عقالهم إياه».

وعلى ما ذكرنا، فلا فرق في الحكم المذكور بين البعير وغيره من الطير والدواب وغيرهما، كما لا فرق بين أن يكون الشركاء اثنين أو أكثر.

ولو لم يعلم أن الحادث من أى الصور الثلاثة، فالأصل عدم ضمان أحدهما للآخر.

ولو اتهم كل جانب الجانب الآخر فإن كانت بينه أو ما أشبه فهو، وإلا فالحلف، ويعمل فيه حسب قواعد الدعوى.

ثم إنه ربما يستشكل في ضمان العاقل إذا كان محسناً وإن كان هو سبب الكسر، لأنه محسن و {ما على المحسنين من سبيل} ((١))، ولأنه تصرف في حصته لأن ربع الدابة له.

ولروايه السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «إن رجلاً شرد له بعيران فأخذهما رجل فقرنهما في حبل فاختنق أحدهما ومات، فرفع ذلك إلى علي (عليه السلام) فلم يضمنه، وقال: إنما أراد الإصلاح» ((٢)).

ويرد عليه أن الإحسان لا ينافي الضمان، ولذا يضمن الطبيب وغيره، و(السبيل) المنفى العقاب ونحوه، لا الضمان الذي هو «على اليد» مطلقاً، إلا ما خرج بالدليل، ولذا قال الجواهر: إن قاعده الإحسان لا ترفع الضمان.

أما كون التصرف في حقه، فيرد عليه أن المال المشترك مشترك في كل جزئه، فلا يخص العاقل يد أو رجل من البعير، وأما الرواية فحيث إنها قضيه خارجيه لا دلالة فيها، إذ لعله إن لم يقرنهما لتلفاً معاً، فهو أصلح بإنقاذ بعض

ص: ٢٤٥

١- سورة التوبة: الآية ٩١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٠٦ الباب ٣٥ ح ١.

ماله، وأدله الضمان لا تشمل مثل ذلك لانصرافها عنه، كما إذا كانت السفينه مشرفه على الغرق مما ينجيها إلقاء بعض متاعها في البحر، كان الإلقاء لا ضمان فيه، لأنه تدارك لعدم غرق الكل، إلى غير ذلك من الأمثله.

ثم لا يخفى أن المورد الذى فيه الضمان إن كان عن عمد، كان على من أتلف فعلاً أو تركاً عمداً التعزير، لأنه فعل حراماً، وإلا فلا تعزير، كما أنه لو رأى الحاكم الشرعى حبسه أديباً جاز، لما تقدم فى بعض المباحث السابقه.

وفى روايه الدعائم، عن على (عليه السلام): «إنه قضى فى من قتل دابه عبثاً، أو قطع شجراً، أو أفسد زرعاً، أو هدم بيتاً، أو عور بئراً أو نهراً، أن يغرم قيمه ما استهلكك وأفسد، وضرب جلدات نكالا، وإن أخطأ ولم يتعمد ذلك فعليه الغرم، ولا حبس عليه ولا أدب، وما أصاب من بهيمه فعليه ما نقص من ثمنها» (١).

ولو قال: أخطأت، وقيل بل تعمدت، فإن كانت بينه أو قرائن تفيد العلم فهو، وإلا فالأصل معه، لأنه لا يعرف إلا من قبله، بالإضافة إلى أصاله عدم الحبس والأدب ونحوهما من آثار العمد.

ص: ٢٦٦

((كفاره قتل العمد))

لا- إشكال ولا- خلاف في كفاره الجمع بقتل العمد: عتق رقبه، وصيام شهرين متتابعين، وإطعام ستين مسكيناً، بل على ذلك دعاوى الإجماع، وذلك فيما إذا تمكن من الكل، فإن لم يتمكن من البعض كالتعق في الحال الحاضر أو من الكل سقط للأصل.

أما وجوب كفاره الجمع بقتل العمد، فيدل عليه جملة من النصوص:

كصحيح ابن سنان، وابن بكير جميعاً، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، سئل عن المؤمن يقتل المؤمن عمداً له توبه، فقال (عليه السلام): «إن كان قتله لإيمانه فلا توبه له، وإن كان قتله لغضب أو سبب من أسباب الدنيا، فإن توبته أن يقاد منه، وإن لم يكن علم به انطلق إلى أولياء المقتول فأقر عندهم بقتل صاحبهم، فإن عفوا عنه ولم يقتلوه أعطاهم الديه، وأعتق نسمة وصام شهرين متتابعين وأطعم ستين مسكيناً، توبه إلى الله عز وجل» ((١)).

أقول: المراد ب\_ (لا- توبه له) شدة المعصية حتى كأنها لا- توبه لها، وإلا فإطلاق قوله سبحانه: {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء} ((٢))، وغيرها

ص: ٢٤٧

١- الوسائل: ج ١٩ ص ١٩ الباب ٩ ح ١.

٢- سورة النساء: الآية ١١٦.

يشمله، وقد قال سبحانه: ﴿وليس التوبه للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار﴾ (١).

وقد ذكرنا في بعض المباحث أن عدم غفران الكفار المعاندين \_ إذ الجاهل يمتحن ثانياً في الآخرة حسب موازين العدل، كما قرر في أصول الدين على مذهب العدل، وفي دعاء الكميل المروي عن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «أن تخلد فيها المعاندين» (٢) \_ ليس بخلاً في جانبه سبحانه، وإنما لأنهم وصلوا إلى مرتبه من الظلمه بحيث ليسوا قابلين للرحمه، فالتقص في جانب القابل لا الفاعل، مثل استحاله جمع الضدين ورفع النقيضين.

وكيف كان، فقد تقدم في بعض المباحث السابقه مسأله أنه هل يجب على القاتل تعريف نفسه إلى أولياء المقتول أم لا.

وفي صحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «كفاره الدم إذا قتل الرجل المؤمن متعمداً فعليه أن يمكّن نفسه من أوليائه، فإن قتلوه فقد أدى ما عليه إذا كان نادماً على ما كان منه، عازماً على ترك العود، وإن عفوا عنه فعليه أن يعتق رقبه ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً، وأن يندم على ما كان منه، ويعتزم على ترك العود، وليستغفر الله عز وجل أبداً ما بقي» (٣) الحديث.

ورواه الحضرمي، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل قتل رجلاً

ص: ٢٤٨

١- سورة النساء: الآية ١٨.

٢- مفاتيح الجنان: دعاء كميل.

٣- الوسائل: ج ١٥ ص ٥٧٩ الباب ٢٨ ح ٢.

متعمداً، قال (عليه السلام): «جزاؤه جهنم»، قال: قلت هل له توبه، قال: «نعم يصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً ويعتق رقبه ويؤدى ديته»، قال قلت له: لا يقبلون منه الديه، قال (عليه السلام): «يتزوج إليهم ثم يجعلها صله يصلهم بها»، قال: قلت لا يقبلون منه ولا يزوجونه، قال (عليه السلام): «يصره صرراً يرمى بها فى دارهم»<sup>(١)</sup>.

إلى غير ذلك، وقد تقدم روايه الزهرى، حيث قال له على بن الحسين (عليهما السلام): «اجعل الديه صرراً».

### سقوط الكفار مع العجز

((سقوط الكفار مع العجز))

وأما ما ذكرناه من سقوط الكفار مع العجز، فيدل عليه ما رواه أبو بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «كل من عجز عن الكفار التى تجب عليه، من صوم أو عتق أو صدقه فى يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك مما يجب على صاحبه فيه الكفار، فالاستغفار له كفاره ما خلا يمين الظهار»<sup>(٢)</sup> الحديث.

وعن داود بن فرقد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، فى حديث قال: «إن الاستغفار توبه وكفاره لكل من لم يجد إلى شىء من الكفار سبيلاً»<sup>(٣)</sup>.

ولا يخفى أن إطلاقات هذه الروايات وغيرها يشمل ما إذا قتل قبل أن تسع وقته للكفار، أما إذا وسع زمانه ووسع ماله فالظاهر القضاء عنه لقاعده «من فاتته فريضه».

هذا كله فى قتل العمد لغير المستحق، أما للمستحق فلا إشكال فى عدم الكفار، كما فى جلاد الحاكم والمقتص ونحوهما، مثل المدافع والذى يقتل المسلم المتترس به الكافر، إلى غير ذلك، لعدم شمول الأدله له، بل وللإجماع القطعى والمناطق فى مختلف الموارد.

ص: ٢٦٩

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٥٨٠ الباب ٢٨ ح ٤.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٥٥٤ الباب ٦ ح ١.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٥٥٥ الباب ٦ ح ٣.

((كفاره قتل الخطأ وشبه العمد))

أما إذا كان قتل المسلم خطأً، والذي منه شبه العمد، كما صرح باندراجة فيه جماعه من الفقهاء، فالكفاره مرتبه، لا ينبغي الإشكال في ذلك، بل في الجواهر لا أجد فيه خلافاً إلا من سلاّر وابن زهره فخيراه، وفيه إن صريح الكتاب بالنسبه إلى ما ذكره، والسنة دال على الترتيب.

قال سبحانه: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا} (١).

وفي صحيحه ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام)، في حديث في قتل الرجل مؤمناً متعمداً، قال: «وإذا قتل خطأً أدى ديته إلى أوليائه، ثم أعتق رقبه، فإن لم يجد صام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً مداً مداً، وكذلك إذا وهبت له ديه المقتول، فالكفاره عليه فيما بينه وبين ربه لازمه» (٢).

ولعل عدم ذكر الإطعام في الكتاب، لأنه بدل البدل، لا بدل ابتدائي، فيكون كالحكم الاضطراري الذي يبذل في ملاكته، وإنما ذهب إليه اضطراراً.

## فروع في كفاره القتل

((فروع في كفاره القتل))

ثم إنه قد ذكر الفاضلان في الشرائع والنافع والتحرير والقواعد، والشهيدان في اللمعتين والمسالك وغيرهم، كما حكى عن بعضهم، أن الكفاره في قتلى العمد والخطأ إنما هي إذا كان القتل بالمشاهره، لا مع التسبيب

ص: ٢٧٠

١- سورة النساء: الآية ٩٢.

٢- الوسائل: ج ١٥ ص ٥٥٩ الباب ١٠ ح ١.



قالوا: فلو طرح حجراً، أو حفر بئراً، أو نصب سكيناً في غير ملكه، فعثر عاثر فهلك بها، ضمن الديه دون الكفاره، سواء كان التسبب عمداً أو خطأً.

قال في الرياض: (ولم أجد لهم على ذلك دليلاً صالحاً، عدا ما قيل من الأصل، وعدم تبادره إلى الفهم من القتل الوارد في النصوص، وفيه نظر لمنع التبادر)، إلى أن قال: (وكيف كان، فالعمده هو عدم الخلاف في الحكم، بل ربما أشعر عبارته المسالك، وغيره بالإجماع عليه) إلى آخره.

وقال في الجواهر: ولعله من جهة عدم صدق نسبه القتل في قتل التسبب، وإنما يثبت الضمان فيه للنصوص والإجماع.

أقول: لا- يبعد وجوب الكفاره، إذ التبادر ممنوع، ولا دليل لهم إلا ذلك، والإجماع المحتمل كما يظهر من المسالك والإجماع المنقول ليس بحجه خصوصاً إذا كان محتمل الاستناد، بل هنا ظاهرهم الاستناد إلى التبادر المذكور.

وقول الجواهر: بأن الضمان للنصوص والإجماع، فيه: إن التسبب قتل عقلاً وعرفاً وشرعاً، فأى فرق بين قتله بالسكين، أو تقديم طعام مسموم إليه، إلى غير ذلك، بل قد سبق أنه وإن كان فاعل مختار في الوسط يسمى السبب قاتلاً، لحديث إن العبد كالسوط، وإن يزيد قاتل الحسين (عليه السلام)، وجعل الإمام (عليه السلام) الديه على عمر في سقوط الحامل الجنين حيث ارتاعت من رسول عمر، إلى غير ذلك فتأمل.

### الكفاره في قتل المسلم دون الكافر

((الكفاره في قتل المسلم دون الكافر))

وعلى كل حال، فكفاره الجمع في العمد، والمرتب في الخطأ، تجب بقتل المسلم، ذكراً كان المقتول أو أنثى، حراً أو عبداً، صبيّاً أو بالغاً، عاقلاً أو مجنوناً، في ما يحكم بإسلامهما، حلالاً كان أو ولد زناً، كل ذلك لإطلاق الأدله، بل في جملة منها دعوى الإجماع عليه.

أما إذا قتل المسلم الكافر فلا كفاره، كما أنه لو قتل الكافر المسلم لا كفاره يلزمه الشرع بها، إذ يشمله قانون: الإلزام بما التزم به، بالإضافة إلى أن الصيام لا يتأتى منه، وإن ذكرنا في بعض أبواب (الفقه) أنه يأتي منه ما يقصد به القربه، لأن الموحد منهم يأتي منه القربه، خلافاً لما نسب إلى المشهور، فراجع (الفقه كتاب الحج) من شرح العروه.

وإذا أسلم الكافر لا تجب عليه، لأن الإسلام يجب عما قبله.

وكيف كان، فالكافر ولو كان ذمياً لا- كفاره في قتله، وإن كان الفاعل آثماً، وعزر أو قتل قصاصاً، كما تقدم في قتل المسلم قصاصاً بالكافر في بعض الموارد، وذلك بلا خلاف أجده فيه، كما في الجواهر وكذا في الرياض، بإضافه: بل قيل عندنا، وإنما لا كفاره استناداً إلى البراءة الأصلية، كما في الشرائع بعد عدم شمول الأدله له.

### هل في قتل الجنين كفاره

((هل في قتل الجنين كفاره))

ثم إن التحرير في المحكى عنه، أوجب الكفاره بقتل الجنين، وأشكل عليه الجواهر بعدم صدق القتل في حقه، نعم لو ولجته الروح وجبت لصدق عنوانه.

أقول: فإذا لم يصدق القتل فلا وجه لوجوب الكفاره، إلا أن للتحرير أن يستدل بإطلاق ما رواه الصدوق، عن طلحه بن زيد، عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، في أمره حبلى شربت دواءً فأسقطت، قال: «تكفر عنه»<sup>(١)</sup>.

وفي الرياض: إن العلامه في بعض كتبه خالف الديه قبل ولوج الروح، ثم قال الرياض: (إن عدم الديه هو الأقوى، بل قد عرفت أن عليه في بعض العبارات

ص: ٢٧٢

إجماعنا، مع أنى لم أجد له موافقاً إلا الشافعى فى ما حكى عنه، ومع ذلك فلم أعرف له مستنداً انتهى.

أقول: أن تم الإجماع الموجب لإعراض المشهور عن الروايه فهو، وإلا فإلاحتياط يقتضى الحكم بالكفار، فتأمل.

### إذا قتل مسلماً فى دار الحرب

((إذا قتل مسلماً فى دار الحرب))

ولو قتل المسلم مسلماً فى دار الحرب عمداً مع العلم بإسلامه ولا ضروره، فعليه القود والكفار، كذا ذكره الشرائع، وقال الجواهر: (عندنا)، وذلك للأدله العامه.

كما أنه إذا كان خطأً كانت الديه والكفار دون القود.

أما إذا اضطر إلى قتله لأن الكفار تترسوا به، أو لأن المسلم المقتول هاجم القاتل بزعم أنه كافر، فاضطر القاتل أن يدافع عن نفسه بما قتل المهاجم، فلا قود قطعاً، كما أن الظاهر أنه لا ديه ولا كفاره، لانصراف أدلتها عن الموردين، ولو قيل بالديه لأنه «لا يطل دم امرئ مسلم» فى الأول، فعلى بيت المال، أما المهاجم فأدله الدفاع تشمله، وقد تقدم فى مسأله الدفاع أنه هدر، وأن كان دفاعه بزعم الجواز، لإطلاق أدلته.

ولو قتل المسلم المسلم فى حاله الجهاد مثلاً بزعم أنه كافر، فلا قود اتفاقاً، ولا ديه عند الأكثر، خلافاً لابن إدريس فأوجب الديه، ولكن عليه الكفار بلا خلاف أجده فى وجوبها، كذا ذكره الجواهر مازجاً مع الشرائع.

أقول: أما عدم القود، فلوضوح أنه فى قتل العمده الذى ينصرف عن المقام.

وأما عدم الديه عند الأكثر، فقد استدلوا له بالآيه الكريمه: {فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحير رقبه مؤمنه} (١)، حيث إن المراد أنه كان مؤمناً فى

ص: ٢٧٣

قوم أعداء فقتله المسلم اشتباهاً فإنه لا ديه، إذ لا تعطى الدية للكفار الذين هم أقرباء ذلك المسلم المقتول، ولذا لم يذكر الدية سبحانه وتعالى، وابن إدريس ذهب إلى الدية قائلاً: (لئلا يطل دم امرئ مسلم، وقوله (عليه السلام): «فى النفس مائه من الإبل»، قال: والديه وإن لم تذكر فى الآيه، فقد علمناها بدليل آخر)، إلى أن قال: (وأيضاً فإجماع أصحابنا منعقد على ذلك ولم يخالف أحد منهم فى ذلك) (١) انتهى.

وفيه ما لا يخفى، اذ:

أولاً: عدم ذكر الدية فى الآيه هنا مع ذكرها فى الجملتين السابقيه واللاحقه، دليل على أنها ليست واجبه، وإلا فلماذا تركت هنا ولم تترك لا فى ما قبلها ولا فى ما بعدها.

وثانياً: لا إجماع فى المسأله قطعاً، بل الفقهاء قبله وبعده قالوا بعدم الدية، ولذا قال فى الرياض: ووهن إجماعه لعدم الوقوف على موافق له ظاهر، بل قال المسالك وغيره إن ظاهر المبسوط الاتفاق على عدم الدية.

ومنه يعلم أن دليل «لا يطل» وغيره مما أستدل به الحلى يجب تخصيصه بظاهر الآيه المؤيد بالإجماع المدعى والشهره المحققه، وستكلم حول الآيه مفصلاً.

وأما الكفاره فلاطلاقات الأدله، وخصوص الآيه الكريمه، حيث قال سبحانه: {فتحري رقبه مؤمنه} (٢).

ثم إن الآيه الكريمه اشتملت على ثلاثه أحكام، فيما نحن فيه.

(الأول): {وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ} أى إلا أن يخطأ فى

ص: ٢٧٤

---

١- السرائر الحاوى لتحريير الفتاوى: ج ٣ ص ٣٢٠ - ٣٢١.

٢- سورة النساء: الآيه ٩٢.

قتله، فالاستثناء منقطع {ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة مؤمنة وديه مسلمه إلى أهله} فعليه الكفار والديه {إلا أن يصدقوا} أى يتصدق أولياء المقتول فلا يأخذون الدية من القاتل قتلاً خطأً.

(الثانى): {فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن} كأن أسلم أحد الكفار وكل قومه كفار، فقتل مسلم هذا المؤمن خطأً، {فتحرير رقبة مؤمنة} ولا دية، أما الرقبة فكفاره، وأما عدم الدية فلأن المفروض أن قومه كفار والكافر لا يرث المسلم.

وأيضاً المفروض قيام العداوة بين المسلمين والكفار، ويقتل بعضهم من بعض، والأعداء لا يعطى بعضهم الدية إلى بعض.

ولو لا هذا النص القرآنى لكان مقتضى القاعده إعطاء القاتل الدية إلى الرسول والإمام، لأنهما وارث من لا وارث له، كما قرر فى كتاب الإرث وغيره.

(الثالث): {وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق} بأن كان المقتول من قوم كفار لكنهم معاهدون مع المسلمين {فديه مسلمه إلى أهله} لمكان الميثاق {وتحرير رقبة مؤمنة}.

لكن لا يخفى أن هذا القسم الثالث من الآيه الكريمة مجمل من حيث أنه هل المراد أن المقتول مؤمن، بأن كان عطفاً على {إن كان من قوم عدو لكم} حتى تكون جملة {وهو مؤمن} مقدره فى القسم الثالث أيضاً، أو المراد أن المقتول غير مؤمن، لأنه إن أريد به المقتول المؤمن، قال هكذا: (وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق وهو مؤمن) كما قال كذلك فى القسم الثانى، أو المراد

الأعم من المؤمن وغير المؤمن، لأنه سبحانه أطلق هنا، وحذف المتعلق يفيد العموم، والله العالم.

إلا أنك قد عرفت في ما سبق أن المشهور بين الفقهاء عدم وجوب الكفاره في قتل الكافر، سواء قتله المسلم عمداً أو خطأً، بل قد قال الرياض والجواهر إنه لا خلاف أجده في ذلك، وأرسل المسالك عدم الكفاره إرسال المسلمات، فإن ثبت الإجماع فهو، وإلا فكان إجمال الآيه أو إطلاقها يقتضى الكفاره ولعلها لمكان المعاهده، فتأمل.

وكيف كان، فبقية الآيه الكريمة: {فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبه من الله وكان الله عليماً حكيماً} (١).

هذا إذا لم يكن المقتول أسيراً.

أما إذا كان أسيراً، فقد قال المسالك: (إلا أن يكون المقتول أسيراً، فقد قال الشيخ بوجوب الديه كالكفاره محتجاً بعموم قوله: {ومن قتل مؤمناً خطأً فديه مسلّمه إلى أهله وتحرير رقبه مؤمنه} (٢))، وهذا مؤمن فيجبان معاً بقتله عملاً بظاهر الديه، وقوله (صلى الله عليه وآله): «فى النفس المؤمنه مائه من الإبل» (٣))، وزاد فى المبسوط الاستدلال بأن الأسير غير مختار فى كونه هناك فلا تقصير منه، بخلاف غيره، فتجب له الديه، وينبغى أن تكون الديه فى بيت المال، لثلا يرغب المسلم عن قتل الكافر خوفاً من ذلك) انتهى.

ولا يخفى أن هذا استثناء عن الحكم الثانى، أى قوله سبحانه: {فإن كان من

ص: ٢٧٦

١- سورة النساء: الآيه ٩٢.

٢- سورة النساء: الآيه ٩٢.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٢٩٦ الباب ١ ح ٣.

قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبه مؤمنه}، وقد تبع الشيخ الذى أفتى بذلك فى محكى الخلاف والمبسوط الفاضل والصيمرى وغيرهما، خلافاً للشرائع، حيث قال: إن فيه ترددًا، ومال إلى عدم الكفاره الرياض، ووجهه إطلاق الآيه السابقه المعتضد بإطلاق الفتوى، وأصل البراءه، كذا قاله الجواهر، ثم قال: إلا أن ذلك كله كما ترى لا يصلح للخروج عما عرفت.

وعلى هذا، فالجواهر يرى رأى الشيخ.

والذى تقتضيه القاعده أنه إن قيل بانصراف الآيه عن الأسير كان اللازم الديه، وإلا فلا ديّه، والانصراف مشكل، إذ فى حاله العداء كثيراً ما يخرج الأعداء عن الموازين العرفيه بعد قتل الاسير ونحوه، فربما كان هذا الأسير خطيراً رآه المسلم فظنه باقياً على كفره، وأن الذى أسره لا يعرف سوابقه، ولذا قتله ليريح المسلمين شره فظهر مؤمناً وأن أسره كان اشتباهاً، أو أنه آمن بعد الأسر، إلى غير ذلك.

ثم لمن تعطى الديه، هل لبيت المال، وقد قال فى المسالك: إنها من بيت المال كما تقدم، أو للأقرباء الكفار له، والكافر لا يرث المسلم، وهذا ليس العمده، وإنما العمده ما ذكرناه من إطلاق الآيه، {فإن كان من قوم عدو لكم} الآيه.

ويؤيده أن الحكم الأول والثالث أيضاً مطلقان مع إمكان جريان بعض الانصرافات البدائيه فيهما، فالأظهر ما قال به الرياض وغيره.

### كفاره المشتركين فى القتل

((كفاره المشتركين فى القتل))

ولو اشترك جماعه فى قتل واحد، فهل على كل واحد كفاره، كما هو المشهور، بل فى الجواهر بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافاً إلى عموم النص، بناءً على صدق القتل بالنسبه إلى كل واحد منهم، أو

على الجميع كفاره واحده، كأن يشتركوها في عتق رقبه أو إطعام ستين مسكيناً أو الصيام بالتوزيع عليهم، كما في الولي بالنسبه إلى صوم الميت إذا كانوا متعدداً، كولدتين توأمين، أو من زوجتين مثلاً، وذلك لأن الواجب مسبب واحد لسبب واحد، فالتعدد خلاف الأصل، كما أن الديه واحده أيضاً موزعه عليهم، والقصاص واحد حتى أنه إذا قتلهم جميعاً كان عليه أن يرد من الديه ما يكفى سائر القتلى، فإذا قتل اثنين في قبال مقتوله أعطى ديه، وإذا قتل ثلاثة أعطى ديتين، وهكذا.

احتمالان، والثاني أقرب، لأنه ليس في طرف المشهور إلا الإجماع المدعى وهو محتمل الاستناد، وبمثله لا يرفع اليد عن القاعده، بل ربما يظهر من المسالك نوع تردد في المسأله، فإنه بعد أن ذكر أن ما قاله الشرائع مذهب الأصحاب، ذكر مذهب الشافعي الذي قال بوحده الكفاره وسكت عليه، ومع ذلك فالمسأله بحاجه إلى التبع والتأمل.

((فروع أخرى في كفاره القتل))

ثم إنه لا فرق في وجوب الكفاره بين إعطاء الديه وعدمها، والقصاص وعدمه، وكون المورد ما يقتص فيه أو غيره، كالأب بالنسبه إلى قتل ولده.

قال في الجواهر مازجاً الشرائع: وإذا قبل من العامد الديه، أو أقل أو أكثر صلحاً أو عفى عنها وجبت الكفاره قطعاً وإجماعاً بقسميه، وذلك لوضوح أنهما حكمان، لا يلزم أحدهما الآخر.

ولو قتل القاتل قوداً، فالظاهر سقوط الكفاره عنه، وإن كان له وقت ولم يصم، ومال ولم يعتق ولم يطعم، وذلك لقوله (صلى الله عليه وآله): «القتل كفاره»، كما في النبوى، ولأن ظاهر الآيه المباركه أن الكفاره في صورته الديه إعطاءً أو صلحاً أو ما أشبهه، فلا تشمل صورته القود.



وفى خبر عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام): «كفاره الدم إذا قتل الرجل مؤمناً متعمداً فعليه أن يمكن نفسه من أوليائه، فإن قتلوه فقد أدى ما عليه إذا كان نادماً على ما كان منه عازماً على ترك العود، وإن عفى عنه فعليه أن يعتق رقبه ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً، وأن يندم على ما كان منه ويعزم على ترك العود، ويستغفر الله تعالى أبداً ما بقى» (١).

وروى النوادر لأحمد بن محمد بن عيسى، والمناقب لابن شهر آشوب قريباً منه (٢).

وهذا هو الذى اختاره المبسوط والمقنعه والمهذب والوسيله والسرائر وغيرهم، على ما حكى عنهم، خلافاً لمحكى الخلاف فأفتى بالوجوب، وتبعه الشرائع، حيث قال: فيه إشكال ينشأ من كون الجنايه سبباً، واختاره العلامة فى المختلف والتحرير، على ما حكى عن بعضهم، وتبعهم المسالك والجواهر، واستدلوا لذلك باستصحاب الوجوب، وبإطلاق الأدله، وبما ادعاه الشيخ فى الخلاف من إجماع الفرقه وأخبارهم.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ الاستصحاب لا موقع له مع وجود الدليل، والأدله لا إطلاق لها، بل الأصل فيها الذى هو الآيه صريحه فى صورته إعطاء الديه، وغيرها ظاهره فى ذلك ولو انصرفاً أو بالقرائن الخارجيه، والإجماع لا وجود له، فقد عرفت مخالفه الشيخ فى المبسوط، ولعله أراد بأخبارهم الإطلاقات إذ لم يظفر بخبر خاص يدل على ذلك، وخبر ابن سنان صحيحه رواها ابن سنان تاره وحده، وتاره هو وابن بكير فلا وجه لرفع اليد عنه.

ص: ٢٧٩

١- الوسائل: ج ١٥ ص ٥٧٩ الباب ٢٨ ح ٢.

٢- المستدرک: ج ١٥ ص ٤٢٥ الباب ٢٢ ح ١.

أما إذا مات القاتل قبل أن يعطى الديه، فالظاهر وجوب أن يعطى عن ماله إطعاماً وعتقاً، بل وصياماً إن كان له وقت بقدر الصيام، وإن لم يكن له وقت كما إذا مات بعد يوم من قتله، فهل عليه قضاء الصيام، لأن القضاء ممكن في ماله، أم لا، لأنه لم يكلف في صيامه، إذ لا يعقل التكليف في وقت لا يسعه، والأصل عدم تعلقه بماله أو وليه ليقضى عنه.

وهذا أى وجوب الإطعام والعتق دون الصيام هو ما تقتضيه القاعده.

كما أنه إذا لم يكن له إلاّ عبد واحد مثلاً- بحيث لا يمكن بيعه واشتراء عبد أرخص ببعض الثمن وإعطاء بعضه الآخر للإطعام والصيام، أعتق عنه ولا شيء، إذ لا دليل على تلازم الخصال الثلاث.

ومما تقدم يعلم الحكم في ما إذا مات في الأثناء.

ولو كان القاتل صبيّاً أو مجنوناً، فالظاهر عدم شيء عليهما بعد البلوغ والعقل، كما لا شيء عليهما في مالهما، وهذا هو مختار السرائر والعلامه والجواهر وغيرهم في ما حكى عن بعضهم، للأصل بعد عدم الدليل، لانصراف الأدله إلى العاقل البالغ، خلافاً لمحكى المبسوط والمسالك، حيث أوجبا إخراج العتق والإطعام من مالهما، كما يخرج غيرهما عن الحقوق، لإطلاق النص، وفيه: إنك قد عرفت عدم إطلاقه.

ولو شك في أنه قتل حال البلوغ والعقل أم لا، كان استصحاب عدم البلوغ والعقل، أو عدمه \_ أيهما كان سابقاً \_ محكماً، ومعه لا مجال لأصل البراءه ونحوه كما هو واضح.

ثم على تقدير ثبوت الكفاره على غير البالغ والمجنون، فالمتجه كونها كفاره خطأ، لأن عمدتهما خطأ، بل ليس في مالهما إلاّ العتق والإطعام لأنهما حقان ماليان.

أما الصيام فأمر بدني وهو لا يتعلق بالمال ولا بالبدن.

أما الأول: فلما عرفت من أنه ليس حقاً مالياً.

وأما الثاني: فلعدم تكليفهما حال عدم البلوغ والعقل، والأصل البراءة بعد الكمال، كما قال الجواهر، لكن ربما يقال إن عدم البلوغ والعقل حال القتل حاله حال الحيض ونحوه حال القتل، فإن عدم التكليف حالاً لمانع لا ينافي التكليف، خصوصاً إذا قتل صباحاً وبلغ ظهراً مثلاً.

وفيه: إن الحيض مانع بخلافهما، فإنهما من باب عدم المقتضى، ولا- فرق بين قصر الزمان وطوله، وإلا لكان الحكم كذلك بالنسبة إلى تحملهما الديه لا العاقله إذا قتلا صباحاً وبلغا ظهراً مع أنه خلاف ظاهر دليل عمدتهما خطأ.

وإذا كان القاتل كافراً لم تجب عليه الكفاره، لانصراف الأدله عن مثله، بل في الآيه: {وما كان لمؤمن}، اللهم إلا أن يقال: بأن تكليف الكافر بالفروع يكفي في هذا الحكم أيضاً، ومع ذلك فإنه إن لم يسلم لم يقبل منه الصوم، لأن شرط صحه العباده الإيمان.

أما الإطعام والعتق فلا دليل على عدم قبولهما من الكافر الذي يتأتى منه قصد القربه، وعدم القبول غير البطلان كما هو واضح.

وقد ذكرنا في شرح العروه في باب الحج جواب إشكال أنه لا يعقل تكليف الكافر بالعبادات، لأنه حال كفره لا يقبل منه، وإذا أسلم جب الإسلام عما قبله، كما ذكرنا بعض الكلام الراجع ببحث أعمال الكفار هناك فراجع.

أما القاتل نفسه، فعن التحرير عدم وجوب الكفاره عليه، وعن القواعد الوجوب لعموم النص، ورده الجواهر بعدم انسياق مثله من النصوص، ولأنها لا تجب ما لم يتحقق الموت، وإذا تحقق لم يكن من أهل التكليف.

أقول: وهو وجيه.

ولو قتل من لا- يعلم أنه مسلم أو كافر، فإن كان في أرض الإسلام حكم بأنه مسلم، وإن كان في أرض الكفر حكم بأنه كافر، كما ذكر وجهه في مسأله الميت المجهول حاله.

أما إذا كان بين الصفيين ونحوه فالأصل عدم الكفاره.

ولا فرق في القاتل والمقتول بين الرجل والمرأه، والتذكير في الآيه وغيرها لا خصوصيه له.

ولو قتل من أباح الشرع قتله، فإن أباحه له مثل المهاجم والزاني بزوجه فلا إشكال في عدم الكفاره، بل الإجماع عليه كما يظهر من كلماتهم، لعدم شمول الدليل له قطعاً.

أما إذا أباحه لغيره، فالظاهر التفصيل بين من أبيض قصاصاً فعليه الكفاره، كما لو قتل زيد بكرأ فقتله الأجنبي الذي ليس بولي، إذ مجرد جواز قصاصه لا- يخرج عن أدله وجوب الكفاره، كما لا- يخرج عن أدله القصاص، ولذا يحق لولي القاتل أن يقتل الأجنبي، وبين من أبيض لزنا محصن ونحوه فهل لا كفاره مطلقاً، لأنه غير محترم، وأدله الكفاره منصرفه إلى المحترم، أو الكفاره مطلقاً، لأنه غير مأذون في قتله، فإطلاق الأدله تشمله، أو التفصيل بين ما لو كان استحقاقه لهذا النوع من القتل فلا كفاره، أو لغير هذا النوع، كما إذا ضرب رقبتة مع أنه استحق الرجم مثلاً، فالكفاره، احتمالات.

وعن القواعد وشرحها إطلاق عدم الكفاره في أصل مسأله قتل من أباح الشرع قتله، قال: (والإثم بتصديه لما ليس له لعدم إذن الإمام لا يوجب الكفاره)، وأشكل عليه الجواهر بأن للنظر فيه مجالاً لإطلاق الأدله.

أقول: لعل الأقرب ما ذكرناه من التفصيل الأول، أما القسم الثالث الذي ترددنا فيه بين الاحتمالات الثلاث، فالظاهر أن مقتضى القاعده في صورته الشك

فى الكفاره التمسك بأصالة إطلاقها.

ولو تصادمت الحاملان فماتتا مع جنينيهما، فالظاهر أن على كل واحد كفاره ونصفاً، لأنها قتلت نصف الحامل الآخر ونصف جنينها ونصف جنين نفسها، بناءً على ما عرفت من أن الاشتراك فى القتل لا يوجب إلا الكفاره بالنسبه، وما عرفت من أن قتل النفس لا كفاره فيه.

وعليه فاحتمال أن على كل واحد أربع كفارات، أو ثلاث كفارات باستثناء كفاره نفسها، أو كفارتين فيما لم تلج الروح الجنين، محل منع.

نعم إذا لم يلج الروح فى أحد الجنين أو فى كليهما فلا كفاره بالنسبه إلى الجنين، إلا على ما تقدم من العلامه فى تحريره من وجود الكفاره للجنين مطلقاً.

وعلى ما ذكرناه فتكون على كل منهما إما كفاره ونصف، أو كفاره واحد، أو نصف كفاره، والله العالم.

أما بقيه مسائل هذا الباب فموكوله إلى كتاب الكفارات.

ص: ٢٨٣



((العاقله لغه واصطلاحاً))

العاقله من العقل، بمعنى المنع، وسمى العقل عقلاً لأنه يمنع الإنسان عن القبائح، كما سمي عقال البعير عقلاً لأنه يمنعه عن المفروء والهروب.

قال فى الجواهر: (سميت \_ فى المقام بذلك \_ لعقلها الإبل التى هى الديه بفناء ولى الدم، أو لعقلها أى منعها القاتل من القتل، أو لعقلهم أى تحملهم العقل أى الديه عنه) انتهى.

والعاقله إنما تعقل للمنع فى بعض الأوقات، كما فى الصبى والمجنون، فإن الأقرباء إذا عرفوا أنهم مكلفون بديه جنايتهما منعوهما عن الجنايه، وللتكافل الاجتماعى فى بعض آخر، فإن المخطئ لم يفعل القتل ونحوه عمدًا، وكثيراً ما لا يقدر على دفع الديه وهى كثيره، فمن التكافل الاجتماعى الذى يوجب شد روابط العائله، وهى اللبنة الثانيه فى بناء الاجتماع الصحیح بعد الزوجين، أن تؤخذ الديه من الجميع، كما أنه إذا لم تكن له أقرباء أو لم يعرفوا، كان على بيت المال إن لم يكن له مال، فلا يقال: كيف تزر وازره وزر أخرى.

قال فى المسالك: (الأصل فى وجوب ديه قتل الخطأ على العاقله قبل إجماع المسلمين، ما روى عن حكم النبى (صلى الله عليه وآله) بذلك، قال العلماء (رحمهم الله): وتغريم غير الجانى خارج عن الأقيسه الظاهره إلا أن القبائل فى الجاهليه

كانوا يقومون بنصره من جنى منهم ويمنعون أولياء القتيل من أن يدركوا بثأرهم ويأخذوا من الجاني حقهم، فجعل الشرع بدل تلك النصره بذل المال حيث لا يكون الجاني متعمداً آثماً، وربما شبه إعانه الأقارب بتحمل الديه بأعانه الأجانب الذين غرموا لإصلاح ذات البين بصرف سهم من الزكاه إليهم، وأُجِلت على العاقله نظراً لهم ليتحملوا ما يتحملوا في مده الأجل فلا يشق عليهم أدائه(١) انتهى.

ثم إن محل الديه هم العصبه على المشهور، فإن لم تكن له عصبه تحملها المعتق، وبعد المعتق ضامن الجريره، وبعده الإمام حسب الترتيب فى الإرث، كما ستعرف إن شاء الله تعالى.

### من هم العصبه

((من هم العصبه))

والعصبه كما سيأتى المراد بها هم الذين يتحملون العقل، كما هو المشهور، لمتواتر الروايات:

كصحيح محمد بن قيس، عن جعفر (عليه السلام): «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) قضى فى امرأه أعتقت رجلاً واشترطت ولاءه، ولها ابن، فألحق ولاءه بعصبته الذين يعقلون عنها دون ولدها»(٢).

وصحيحه الآخر، عنه (عليه السلام) أيضاً: «إنه قضى فى رجل حرر رجلاً فاشترط ولاءه، فتوفى الذى أعتق وليس له ولد إلا البنات، ثم توفى المولى وترك مالا، قال: فقضى بميراثه للعصبه الذين يعقلون عنه إذا أحدث حدثاً يكون فيه عقل»(٣) كذا فى الجواهر.

وفى الوسائل: «إلا النساء»، مكان (إلا البنات) (٤).

ص: ٢٨٦

١- مسالك الأفهام: ج ١٥ ص ٥٠٨.

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ١٥٢ الباب ٣٩ ح ١.

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ١٥٣ الباب ٤٠ ح ١.

٤- الجواهر: ج ٤٣ ص ٤١٥.



والمرسل الذى رواه كشف اللثام: «إن امرأه رمت أخرى حاملاً فأسقطت ثم ماتت الراميه، فقضى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عليها بالغره، وقضى بأن ميراثها لبنيتها وزوجها، والعقل على عصبتها» (١).

ثم إنهم اختلفوا فى العصبه، فالمشهور أنهم من يتقرب بالأب كالإخوه وأولادهم وإن نزلوا، والعمومه وأولادهم وإن نزلوا، ولا يشترط كونهم من أهل الإرث فى الحال، وهذا هو الذى صرح به غير واحد كالشيخين والقاضى والفاضلين والشهيدى وغيرهم. وقال فى المسالك والجواهر: إن هذا هو المشهور.

وفى قبال ذلك ما عن النهايه والغنيه والإصباح من أن العصبه هم الذين يرثون ديه القاتل لو قتل، وردهم الشرائع بأن قال: (فى هذا الإطلاق وهم، فإن الديه يرثها الذكور والإناث والزوج والزوجه، ومن يتقرب بالأم على أحد القولين، ويختص بها الأقرب فالأقرب، كما تورث الأموال، وليس كذلك العقل، فإنه يختص به الذكور من العصبه دون من يتقرب بالأم ودون الزوج والزوجه) انتهى.

وتبع العلامة المحقق فى نسبه الوهم إلى إطلاقهم، لكن نسبه هذا القول إلى الثلاثه غير ظاهره، إذ الظاهر أنهم أرادوا التفسير فى الجملة، لا أنهم أرادوا التحديد.

وكذلك نجد الأمر فى اللغه، فعن الصحاح: عصبه الرجل بنوه وقرابته لأبيه، وإنما سموا عصبه لأنهم عصبوا به، أى أحاطوا، فالأب طرف والابن طرف، والعم جانب والأخ جانب.

وعن مجمع البحرين: إن عصبه الرجل بنوه وقرابته لأبيه.

وعن مختصر النهايه الأثيريه: العصبه الأقارب من جهه الأب، إلى غير

ص: ٢٨٧

١- كشف اللثام: ج ٢ ص ٣٤٦.

ذلك.

وهناك قول آخر، وهو أن العصبه الذين يتحملون العقل هم الأقرب فالأقرب ممن يرث بالتسميه.

واستدلوا له بخبر أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً متعمداً ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه، قال: «إن كان له مال أخذت الديه من ماله، وإلا فممن الأقرب فالأقرب، وإن لم يكن له قرابه أداه الإمام فإنه لا يبطل دم امرئ مسلم» (١).

وبما رواه البنزطى، عن أبي جعفر (عليه السلام)، فى رجل قتل رجلاً عمداً ثم فر فلم يقدر عليه حتى مات، قال: «إن كان له مال أخذ منه، وإلا أخذ من الأقرب فالأقرب» (٢).

وبمرسل يونس، عن أحدهما (عليهما السلام)، إنه قال: «فى الرجل إذا قتل رجلاً خطأً، فمات قبل أن يخرج إلى أولياء المقتول من الديه، إن الديه على ورثته فإن لم يكن له عاقله فعلى الوالى من بيت المال» (٣).

هكذا ذكر كشف اللثام دليلاً لهذا القول الذى نسبه إلى أبى على.

لكن الجواهر أنكر أن يكون أبو على قال هذا القول، وفى المسالك نسبه إلى ابن الجنيد.

وكيف كان، فقد قال فى الشرائع وغيره: إن القول بأن العصبه هم الوارث، استناداً إلى روايه سلمه بن كهيل المروى فى الكافى والفقيه والتهذيب، قال:

ص: ٢٨٨

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٢ الباب ٤ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٣ الباب ٤ ح ٣.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٤ الباب ٤ ح ١.

أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) برجل قد قتل رجلاً خطأً، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): من عشيرتك وقرابتك، فقال: ما لي بهذه البلده عشيره ولا قرابه، قال: فمن أى أهل البلدان أنت، فقال: أنا رجل من أهل الموصل ولدت بها ولى بها قرابه وأهل بيت، قال: فسأل عنه أمير المؤمنين (عليه السلام) فلم يجد له بالكوفه قرابه ولا عشيره، قال: فكتب إلى عامله على الموصل:

«أما بعد فإن فلان بن فلان وحليته كذا وكذا، قتل رجلاً من المسلمين خطأً، وذكر أنه رجل من أهل الموصل، وأن له بها قرابه وأهل بيت، وقد بعثت به إليك مع رسولى فلان بن فلان، وحليته كذا وكذا، فإذا ورد عليك إن شاء الله وقرأت كتابى فافحص عن أمره، واسأل عن قرابته من المسلمين، فإن كان من أهل الموصل ممن ولد بها وأصبت له قرابه من المسلمين فاجمعهم إليك، ثم انظر إن كان منهم رجل يرثه له سهم فى الكتاب لا يحجبه من ميراثه أحد من قرابته، فألزمه الديه وخذه بها نجومًا فى ثلاث سنين. وإن لم يكن من قرابته من له سهم فى الكتاب وكان قرابته سواء فى النسب، وكان له قرابه من قبل أبيه وأمه فى النسب سواء، ففض الديه على قرابته من قبل أبيه وقرابته من قبل أمه من الرجال المدركين المسلمين، ثم اجعل على قرابته من قبل أبيه ثلثى الديه، واجعل على قرابته من قبل أمه ثلث الديه، وإن لم يكن له قرابه من قبل أبيه ففض الديه على قرابته من قبل أمه من الرجال المدركين المسلمين، ثم خذهم بها واستأدهم الديه فى ثلاث سنين، فإن لم يكن له قرابه من قبل أمه ولا قرابه من قبل أبيه، ففض الديه على أهل الموصل ممن ولد بها ونشأ، ولا تدخلن غيرهم فيهم من أهل البلد، ثم استاء ذلك منهم فى ثلاث سنين، فى كل سنه نجماً حتى

تستوفيه إن شاء الله تعالى، وإن لم يكن لفلان بن فلان قرابه من أهل الموصل ولا يكون من أهلها، وكان مبطلاً فرده إلى مع رسولى فلان بن فلان إن شاء الله، فأنا وليه والمؤدى عنه، ولا يبطل دم امرئ مسلم»(١).

ورواه الدعائم باختلاف يسير(٢).

قال فى الشرائع: وفى الروايه ضعف، وفى المسالك والجواهر: لأنه بترى مذموم(٣).

لكن لا يخفى أن ضعفه سنداً بعد وجوده فى مثل الكافى والفقيه غير ضائر، لما ذكرناه مكرراً من أن ضمان أصحابهما كاف فى الحجيه.

ثم إنه أورد على الروايه بإيرادات آخر مثل غرامه أهل البلد، وأن الإخوه من الأبوين ممن يعقلون، ولا سهم لهم مسمى فى كتاب الله تعالى، ولذا احتمل بعضهم إرادته ككل من سمي الله فى الكتاب وإن لم يفرض له سهم، فيشمل الأبناء والإخوه للأب أو للأبوين، إلى غير ذلك، إلا أن العمده إعراض المشهور عنها، وإلا لكان اللازم العمل بها، ولعل الإمام (عليه السلام) أمر بهذه الكيفيه ولايه، فالنبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم فكيف بأموالهم.

وكيف كان، فلم أجد دليلاً للمشهور، والظاهر أنه حيث كان موضوعاً وهم أخير بالموضوعات التى جعل الشارع الأحكام عليها يلزم اتباعهم من باب أهل الخبره، وإلا فقد عرفت أن اللغويين لا يقولون طبق ما قاله الفقهاء فى العصبه، كما أنه لا روايه حجه تحدد العصبه بمثل تحديدهم.

قال فى الرياض بعد أن نقل عن السرائر الإجماع على المراد بالعصبه بما تقدم: (وهو الحجه المتعضده بالشهره المحققه والمحكيه المحتمله كونها إجماعاً، كما ربما يستفاد من المختلف، حيث استند بها لهذا القول، والحال أن الشهره بالمعنى

ص: ٢٩٠

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٠ الباب ٢ ح ١، عن الكافى: ج ٧ ص ٣٦٤ ح ٢. الفقيه: ج ٤ ص ١٠٥ ب ٣٣ ح ١. التهذيب: ج ١٠ ص ١٧١ ح ١٥.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٤١٣ الباب ٢ ح ٢.

٣- مسالك الأفهام: ج ١٥ ص ٥١٠ ط الحديثه، وجواهر الكلام: ج ٤٣ ص ٤١٩.

المصطلح ليس عنده بحجه ما لم تبلغ درجه الإجماع، فاستناده بها لعله كاشف عن بلوغها تلك الدرجه) انتهى.

أما القول المنسوب إلى أبي علي تاره، وإلى ابن الجنيد أخرى، ففيه إن استدلاله بالروايات المذكوره وهى غير صالحه للاستناد بعد أن جعل العاقله فى العمد، وقد وردت الأدله على أنها لا تحمل العمد، كما ستأتى جمله منها، فلعل تلك الروايات صدرت من جهه الاستحباب، أى إنه يستحب لهم أدائها، خصوصاً بعد موافقه الروايات النافيه لتحمل العاقله العمد مع قوله سبحانه: {لا تزر وازره وزر أخرى} (١)، وغيرها من الأدله الداله على حمل كل إنسان تبعه عمله مما يحتاج الخروج منها إلى أدله قويه.

هذا بالإضافة إلى إعراض المشهور عنها مما يسقطها عن الحجيه، لدلاله الإعراض على أنهم وجدوا فيها ما يوجب عدم تمكن العمل بها.

والحاصل: إن القولين الذين هما فى قبال قول المشهور لا يمكن العمل بمستندهما بعد الإعراض المحقق، مع أن روايتهما كانت فى مرأى منهم وفى الكتب المعتمده.

### هل الآباء والأبناء فى العقل

((هل الآباء والأبناء فى العقل))

ثم هل يدخل الآباء وإن علوا والأبناء وإن نزلوا فى العقل، كما قال به جمع، منهم الإسكافى والمفيد والشيخ فى النهايه والحائريات والحلى ويحيى بن سعيد وأبو العباس والفاضلان والصيمرى والشهيد فى اللمعه وظاهر التنقيح كما حكى عن بعضهم، بل عن الإيضاح نقل الشهره عليه، وعن الحلى الإجماع عليه، بل هو صريح أهل اللغه، وبذلك يتحقق الموضوع أى العصبه، وقد صرح

ص: ٢٩١

١- سورة فاطر: الآيه ١٨.

فى جملة من الروايات المتقدمة أن العصبه تعقل.

أولاً- يعقل الآباء والأبناء، كما قال به آخرون، كالمبسوط والخلاف والوسيله، بل نسبه ثانى الشهيدىن إلى المشهور، بل عن الخلاف دعوى الإجماع عليه.

احتمالان، وإن كان الأول أقرب لما عرفت.

وأما الثانى، فقد استدل له بأمر:

الأول: الأصل.

الثانى: ظهور روايتى محمد بن قيس والمرسل فى عدم عقل الولد.

الثالث: النبوى العامى على ما حكاه فى كشف اللثام والمسالك، قال (صلى الله عليه وآله): «لا يؤخذ الرجل بجريره أبیه ولا بجريره ابنه».

والنبوى الآخر المذكور فى الكتابين: فى امرأتين من هذيل قتلت إحداهما الأخرى، وكان لكل منهما زوج وولد، فبرأ النبى (صلى الله عليه وآله) الزوج والولد وجعل الديه على العاقله (١).

ورواه الغوالى، عن سعيد بن المسيب (٢).

وفى الكل ما لا يخفى، إذ الأصل مرفوع بإطلاق العصبه كما عرفت، والنبويان لا يمكن الاعتماد عليهما.

أما روايه ابن قيس فهى مجمله من هذه الجهه، لاحتمال إرادته إخراج الولد من العصبه على نحو جهه الاستثناء المقتضى لكونه منها، فيكون دالاً على دخول الولد لا خروجه كما ذكره الجواهر، ويؤيد الدخول بل يدل عليه ما تقدم من روايه سلمه، وقد عرفت أنها حجه، وإعراض المشهور عن بعض أحكامها لا يوجب سقوطها فى ما نحن فيه.

ص: ٢٩٢

١- المسالك: ج ٢ ص ٥١٢ سطر ٦، وكشف اللثام: ج ٢ ص ٣٤٧ سطر ٢٠.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٤١٩ الباب ١٠ ح ٣.

((فروع في العقل))

ثم إن ولد الزنا والأب الزاني لا يدخلان في العقل، ولا أقرباء هذا الأب والابن، لأن النسل منقطع بالزنا فلا يشملها الدليل، بل لعل الانصراف إلى الحلال كاف في عدم دخولهما، فلا مجال لأن يقال إن المقام مثل المحرمية والزواج مما لا يجوز للصدق عرفاً، والدليل إنما دل على انقطاع الإرث لا مطلقاً، وقد ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في كتاب النكاح، فراجع.

نعم لا ينبغي الإشكال في دخول ولد الشبهه، لأنه ولد حلال، فيشملة الدليل، كما أن له كل أحكام الولد الحلال، كما ذكرناه هناك أيضاً.

والقاتل لا يشترك في الضمان بلا خلاف ولا إشكال، وفي الرياض بلا خلاف أجده، بل عليه الإجماع في ظاهر عباره بعض الأجله، وفي الجواهر الإجماع بقسميه عليه، قال: مضافاً إلى معلوميه كون الديه في الخطأ على العاقله ضمناً أو أداءً من المذهب أو الدين وإن خالف أبو حنيفه.

أقول: ويستفاد ذلك من روايه سلمه وغيرها.

ولا تعقل المرأه بلا إشكال ولا خلاف عندهم، كما صرح بذلك المبسوط والرياض والجواهر، بل قد عرفت أن ظاهر الفقه أن العصبه هم الرجال، كما أن الفقهاء ذكروا أنها هم بدون شمولها النساء، ويكفي بذلك دليلاً، وقد تقدم في روايه سلمه: «من الرجال المسلمين المدركين» Q.

وكذلك لا يعقل الصبي والمجنون بلا خلاف عندهم، كما صرح به المبسوط والرياض والجواهر، وكفى به دليلاً، بالإضافة إلى الانصراف، وإلى روايه سلمه، فإن الصبي والمجنون ليسا مدركين.

ولا ينبغي الإشكال في أخذها من الشاب، لإطلاق الأدله ولا مخرج له، والرجال شامل للشاب فلا يقال: إن روايه سلمه مخرج له.

أما الضعفاء والزمنى والشيوخ والمرضى، فقد يحتمل عدم تحملهم لأنهم لا يجتمعون، وقد تقدم فى روايه سلمه: «فأجمعهم إليك»، بالإضافة إلى الانصراف، إلا أن الشيخ صرح بأنهم من أهل العقل، لأنهم إن لم تكن لهم نصره بالسيف فلهم بصيره بالرأى والمشوره، كذا فى كاشف اللثام.

وقال فى الجواهر: لا بأس به، وقال: العمده دخولهم تحت العصبه لغه وعرفاً.

ولا يخفى أن للتأمل فيه مجالاً، ولم يتعرض لهذه المسأله المسالك والرياض، وظاهرهما الشمول لأنهما أطلقا الأقرباء ولم يستثنيا.

### هل يتحمل الفقير

((هل يتحمل الفقير))

وهل يتحمل الفقير، الذى كان فقيراً حال الأداء، لأنه المناط فى القدره وعدمها، أو لا يتحمل، احتمالان، قال جمع بأنه لا يتحمل لانصراف الأدله عن مثله، وللمناط فى قوله (صلى الله عليه وآله): «أمرت أن آخذ من أغنيائكم وأضع فى فقرائكم». بل فى الجواهر يظهر من غير واحد المفروغيه من أصل الحكم، فإن تم إجماعاً على ذلك، أو كان لهم نص عليه فذلك، وإلا أمكن إشكاله بإطلاق الأدله.

أقول: الوجه الانصراف، وهذا هو الأقرب، ومنه يظهر أن المعيار وقت الأداء لا وقت الوضع، إذ الانصراف عن الفقير فى وقت الأداء، والظاهر أنه تكليف مالى فإذا تظاهر بالفقر وهو غنى كان ضامناً باطناً، فإذا أداه غيره كان اللازم أن يؤدى إليهم بقدر حصته.

((ممن لا عقل عليه))

ثم إن أهل الديوان الذين يرتبهم الإمام ونائبه للجهد ويدون أسماءهم ويدر لهم رزقاً سواء للجهد، لا خصوصيه لهم فى العقل، فإن كانوا من العصبه وجبت عليهم، وإلا فلا.

قال فى المسالك: (وعند أبى حنيفه أنه يتحمل بعضهم عن بعض، وإن لم



يكن بينهم قرابه ويتقدمون على الأقارب، اتباعاً لما ورد من قضاء عمر) انتهى.

ولا يخفى أنه كما لا خصوصيه لأهل ديوان الجهاد كذلك لا خصوصيه لسائر موظفي الدوله.

ومما ذكرنا يعلم أنه لا خصوصيه لسائر المشتركين في وحده ماله كالشركه أو نحو ذلك، كما هو واضح.

ثم إنك قد عرفت أن النص والفتوى دلا على كون العقل على العصبه لا على غيرهم، وعليه فلا عقل على أهل البلد وإن لم يكن للقاتل عصبه.

قال في الشرائع: وروايه سلمه الداله على إلزام اهل البلد مطروحه، بل قال في الجواهر: لا يدخل في العقل عندنا أهل البلد، ولم نجد عاملاً بروايه سلمه، وكذا ضعّف الروايه في هذه الجبهه المسالك وغيره، ولعل الإمام (عليه السلام) أمر بذلك حسب ولايته العامه، فإن للإمام ذلك إذا رأى المصلحه، بل فوق ذلك كأن يجعل الحر عبداً وبالعكس.

وقد روى أبو بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «مد الفرات عندكم على عهد علي (عليه السلام) فأقبل إليه الناس، فقالوا: يا أمير المؤمنين (عليه السلام) نحن نخاف الغرق، لأن في الفرات قد جاء من الماء ما لم ير مثله، وقد امتلأت جنباه فالله الله، فركب أمير المؤمنين (عليه السلام) والناس معه وحوله يميناً وشمالاً فمر بمسجد ثقيف، فغمزه بعض شبانهم فالتفت إليه مغضباً، فقال (عليه السلام): صغار الخدود لئام الجدود بقيه ثمود من يشتري منى هؤلاء الأعبد، فقام إليه مشايخهم فقالوا له: يا أمير المؤمنين (عليه السلام) إن هؤلاء شبان لا يعقلون ما

هم فيه فلا- تؤاخذنا بهم، فوالله إن كنا لهذا لكارهين، وما منا أحد يرضى هذا الكلام، فاعف عنا عفى الله عنك، قال: فكأنه استحيا، فقال: لست أعفو عنكم إلا على أن لا أرجع حتى تهدموا مجلسكم، وكل كوه وميزاب وبالوعه إلى طريق المسلمين، فإن هذا أذى للمسلمين، فقالوا: نحن نفعل ذلك، فمضى وتركهم، فكسروا مجلسهم وجميع ما أمر به حتى انتهى إلى الفرات» (١١)

الحديث.

نعم ذكرنا في كتاب التقليد والحدود والحكم، أنه لا تصل نيابه الفقيه إلى هذا الحد، وإن وصلت إلى حد القيام بمطلق المصالح من السلم والحرب، وأخذ المال الزائد إن اضطر إلى ذلك، وما أشبه.

### بين قرابه الأبوين وقرابه الأب في العقل

((بين قرابه الأبوين وقرابه الأب في العقل))

وكيف كان، فالظاهر تساوى أقرباء الأبوين وأقرباء الأب في التوزيع، ولذا قال في التحرير: (لو قيل بعدم التقديم كان وجهاً، لأن قرابه الأم لا مدخلية لها في العقل) انتهى. ومال إليه الجواهر.

لكن الظاهر أن المشهور ما ذكره الشرائع قال: ويقدم من يتقرب بالأبوين على من انفرد بالأب، وسكت عليه المسالك، لكن إطلاق من لم يذكر ذلك يؤيد العلامة والجواهر، وذلك لإطلاق روايات العصبه التي لا يرد عليها إلا ما استدلل للمشهور بأن قرابه الأبوين أقرب من قرابه الأب، بضميمه آيه أولى الأرحام، وبما تقدم من أخبار البنظي وأبي بصير في قاتل هرب فمات، وسلمه حيث جعل لقرابه الأب أكثر من قرابه الأم، فيفهم منه ما ذكرناه بالمناط، وبأن الغرم في مقابل الغنم فحيث كان الإرث أكثر كانت الديه أكثر.

لكن لا- يخفى ما في الكل، فإنها لا تزيد على كونه إشعاراً، فإن أقربيه القرابه لا تقف أمام إطلاق الروايات، والخبران لم يعمل بهما لما تقدم من أنهما في مورد العمد الذي لا يقولون به، وخبر سلمه لا ربط له إطلاقاً، بل ظاهر إطلاقه التساوى بين من عليه ثلثا الديه

ص: ٢٩٦

وبين من عليه ثلث الديه.

أما كون الغرم فى مقابل الغنم فلا- يقول به حتى المشهور، إذ هم لا- يجعلون لكل أكثر إرثاً أكثر ديه، ومع ذلك فالأحوط التراضى.

### ضمان المعتق وضامن الجريره والإمام

((ضمان المعتق وضامن الجريره والإمام))

ثم إن ضمان المعتق قد ذكر فى صحيحى محمد بن قيس المتقدمين، كما أن ضمان ضامن الجريره يدل عليه ما رواه محمد بن مسلم، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «من لجأ إلى قوم فأقر بولايته كان لهم ميراثه وعليهم معقلته» (١).

أما ضمان الإمام فيدل عليه ما روى عن أحدهما (عليهما السلام)، إنه قال: «فى الرجل إذا قتل رجلاً خطأ فمات قبل أن يخرج إلى أولياء المقتول أن الديه على ورثته، فإن لم يكن له عاقله فعلى الوالى من بيت المال» (٢). إلى غير ذلك، وقد تقدم بعض الكلام فى ذلك فى كتاب الإرث.

ثم ضمان الإمام إنما يكون إذا جمع عنده المال وتمكن من أدائه.

أما إذا لم يجمع، أو لم يتمكن من أدائه لتقيه ونحوها كان التكليف ساقطاً.

كما أن الظاهر أن نائب الإمام كالفقيه العادل ونائبه حكمهما حكم الإمام فى ذلك، أما إذا كان فقيه الشيعة، وكان السنه لا يعطونه الزكاه وإرث من لا وارث له وما أشبهه، كما يتفق أحياناً عند بعض المتطرفين، فالظاهر أنه لا حق عليه، لأن المستفاد من بعض الروايات أن وضع الحق على الإمام فى قبالة إعطاء الحق له، فإذا لم يعط له الحق لم يؤخذ منه الحق، وإذا كان للإمام ونائبه المال لكن تعارضت المصارف، كإداره الطلاب وإعطاء

ص: ٢٩٧

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٤ الباب ٧ من أبواب العاقله ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٤ الباب ٦ ح ١.

الديه قدم الأهم، ومع تساوى الأهميه وزع المال بينهما كل بقدر، وإن لم يمكن التوزيع تخير، كل ذلك حسب القواعد العامه.  
والظاهر أنه مع عدم الإمام ونائبه قام عدول المؤمنين بالأمرين، أخذ الحقوق وإعطائها، لما ذكر في مسأله الأمور الحسينيه من تعدد المطلوب.

أما الإمام أو نائبه، فالظاهر أنه يعطى من بيت المال الذى يجمع فيه الأخماس والزكوات والخراج والجزيه والمقاسمه من غير فرق، وقد فصلنا فى كتاب الاقتصاد من الفقه شؤون بيت المال وموارده ومصارفه، وعدم الفرق فى ذلك بين أقسام الحقوق، وإنما تجمع الكل فيه ويصرف كل المصارف منه.

أما آحاد الناس، فإذا أرادوا الأداء من الحقوق إلى هذه المصلحه، فاللازم إجازة الحاكم الشرعى، لأنه هو الولى، ولو أداه قرضاً ثم احتسبه بإجازة الحاكم جاز، أما إذا أداه تبرعاً ثم أراد احتسابه حقوقاً لم يجوز، لأن المؤدى خرج عن كونه مالا للمؤدى كما هو واضح، وسيأتى بقيه الكلام فى المقام.

### العاقله وديه الموضحه فما زد

((العاقله وديه الموضحه فما زاد))

ثم إنه لا إشكال ولاخلاف فى تحمل العاقله ديه الموضحه فما زاد، قال فى الشرائع: قطعاً، وقال فى الجواهر: بل إجماعاً بقسميه لعموم الأدله.

أقول: بل ولخصوص بعض الروايات الآتية أيضاً.

أما ما نقص من الموضحه فقد اختلفوا فيه، فعن المبسوط والخلاف والسرائر أنه يتحمل أيضاً، وعن النهايه والكافى والغنيه والإصباح والوسيله والكامل العدم، وظاهر الشرائع الميل إليه، وذهب إليه المختلف والإيضاح والمقداد والصيمرى وغيرهم من المتأخرين كما فى الرياض، قال: والظاهر أنه المشهور، كما صرح به فى التحرير والروضه وهو الأقوى، وقال فى المسالك: لعل هذا أجود، وهو الذى تقتضيه القاعده لأصاله عدم ضمان إنسان جنايه إنسان آخر.

وأيدته الجواهر بقوله: (على أن الغالب حصول الجنايات الكبيره خطأً من الناس، فلو وجب كل جرح قل أو كثر على العاقله لزم حصول المشقه لهم، بل ربما أدى ذلك إلى تساهل الناس فى الجنايات لانتفاء الضمان عنهم، بل لعل سيره المسلمين فى كل عصر ومصر على خلافه، بل ربما شك فى تناول الإطلاقات للجراحات جميعها وأنها فى ديه النفس خاصه، وضمان الموضحه فصاعداً للإجماع والموثق المزبور فيبقى غيره على أصاله عدم الضمان) انتهى.

وكيف كان، استدلل لقول الشيخ بعموم أخبار ضمان العاقله، وبالإجماع على ذلك الذى ادعاه السرائر.

ولا يخفى ما فى كليهما، إذ لا نسلم العموم، بل قد عرفت الانصراف، كما لا إجماع قطعاً.

أما المشهور فقد استدلو بما رواه الكلينى، عن أبى مريم، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه لا تحمل العاقله إلا الموضحه فصاعداً، وما دون السمحاق أجر الطيب سوى الديه»<sup>(١)</sup>.

والروايه باعتبار كونها فى الكافى حجه، بالإضافة إلى عمل المشهور بها، أما تضعيف الشرائع وغيره الروايه باعتبار ابن فضال الذى هو فطحى، فيرد عليه أن الثقه من المنحرفين يؤخذ برواياته، كما قرر فى محله، والروايه موثقه كما لا يخفى على من راجع الرجال، وقد قال (عليه السلام) فى مثله: «خذوا ما رووا وذرّوا ما رأوا»<sup>(٢)</sup>.

أما ما ذكره الجواهر من أنه رجح عن الفطحيه عند موته فيكون حينئذ صحيحاً، ففيه إن ذلك إنما يصحح إذا ثبت تقريره لرواياته السابقه بعد رجوعه، أو أنه روى هذه الروايه بعد الرجوع، وكلا الأمرين بحاجه إلى الإثبات.

وفى

ص: ٢٩٩

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٣ الباب ٥ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ١٠٣ الباب ١١ ح ١٣.

روايه الجعفریات، عن علی (عليه السلام)، قال: «لا تحمل العاقله إلا الموضحة فما فوقها، وما كان دون ذلك فإنه يكون في مال الجراح»<sup>(١)</sup>.

ولعله أشار إلى ذلك أيضاً في روايه الدعائم، فقد روى عن علی (عليه السلام) أنه قال: «لا يؤدي علی العاقله من الجراح إلا ما فيه الثلث من الديه فصاعداً، وما كان دونه ففي مال الجاني خاصة دون أوليائه»<sup>(٢)</sup>.

ثم الظاهر أن الاعتبار بالموضحة دون قيمتها، فإذا كانت الجراحات متعددة بحيث يكون المجموع بقدر الموضحة أو أكثر كانت علی نفس الجاني دون عاقلته، وهذا هو الذي اختاره كشف اللثام والجواهر، لكن القواعد قال: فيه إشكال، وكأنه للتساوي في الأرش بضميمه وحده المناط، ولخبر ابن فضال المتقدم الظاهر في ذلك، حيث قال: «إلا الموضحة فصاعداً»، فإن (صاعداً) يشمل كلما كان أكثر من أرش الموضحة، وفي كليهما نظر، إذ لا قطع بالمناط، والمنصرف من (صاعداً) ما كان كالموضحة لا أرشها مجتمعاً.

ثم إنه قد تقدم في خبر ابن فضال: «إن علی الجاني أجر الطبيب فيما دون السمحاق سوى الديه».

وفي روايه غياث، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، قال علی (عليه السلام): «ما دون السمحاق أجر الطبيب»<sup>(٣)</sup>.

ولعل الإمام (عليه السلام) فعل ذلك لمصلحه وقته من باب الولاية، وإلا فذلك خلاف الروايات الأخرى، ولم نجد به عاملاً، كما اعترف به في الجواهر أيضاً.

ص: ٣٠٠

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٤١٦ الباب ٤ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٤ الباب ٤ ح ٢.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٤ الباب ٥ ح ٢.

نعم يظهر من الوسائل والمستدرک نوع تردد فيه، لأنهما عبرا بلفظ: (حكم ما دون السمحاق).

### العاقلة لا تضمن إلا الخطأ

((العاقلة لا تضمن إلا الخطأ))

والعاقلة لا تضمن العمد قطعاً وإجماعاً، كما لا تضمن شبه العمد.

قال في الجواهر: (فألديه من ماله عندنا، وعن العامه قول بأنها على العاقلة، وحكى عن الحلبي منا، ولكن النص والفتوى على خلافه، نعم هي على العاقلة في الخطأ المحض نصاً وإجماعاً بقسميه، بل لعله من المسلمين إلا من الأصم والخوارج، وقد سبقهم الإجماع ولحقهم) (١) انتهى.

وفي صحيحه أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «لا تضمن العاقلة عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً» (٢).

وعن السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): إن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «العاقلة لا تضمن عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً» (٣).

وعن الجعفریات، عن علي (عليه السلام)، إنه كان يقول: «ليس على العاقلة ديه العمد إنما عليهم ديه الخطأ» (٤).

وروايه أخرى مثله، إلا أن فيها: «ليس على العاقل» (٥).

وفي روايه أخرى، عن علي (عليه السلام): «في الرجل يصيب الجراحه عمداً، مثل الجائفة والمأمومه والمنقله وكسر العظم، إن ذلك كله في ماله خاصه ليس على العاقل منه شيء» (٦).

ص: ٣٠١

١- جواهر الكلام: ج ٤٣ ص ٤١٥.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٢ الباب ٣ ح ١.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٢ الباب ٣ ح ٢.

٤- المستدرک: ج ١٨ ص ٤١٥ الباب ٣ ح ١.

٥- المستدرک: ج ١٨ ص ٤١٥ الباب ٣ ذيل ح ١.

٦- المستدرک: ج ١٨ ص ٤١٥ الباب ٣ ح ٢.

وعن دعائم الإسلام، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، إنه قال: «ليس على العاقله ديه العمد، وإنما عليهم ديه الخطأ» ((١)).

وعنه (عليه السلام)، قال: «لا تعقل العاقله عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً» ((٢)).

وعن الغوالي، عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «لا تعقل العاقله عمداً» ((٣)).

### كيفية أداء العاقله للديه

((كيفية أداء العاقله للديه))

ثم إن العاقله تؤدى اللديه في ثلاث سنين قمريه على المشهور، بل في الجواهر عليه إجماع الأمة إلا من ربيعه.

ويدل عليه صحيح أبي ولاد، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «كان على (عليه السلام) يقول: تستأدى ديه الخطأ في ثلاث سنين، وتستأدى ديه العمد في سنه» ((٤)).

وعن الدعائم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام): «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) قضى في قتل الخطأ بالديه على العاقله»، وقال (عليه السلام): «يؤدى في ثلاث سنين في كل سنه ثلث» ((٥)).

وعن الجعفریات، بإسناده إلى على (عليه السلام)، قال في حديث: «وتؤدى اللديه في ثلاث سنين في كل سنه ثلث» ((٦)).

ثم إنه لا فرق بين ديه المسلم والكافر، والرجل والمرأه، والجنين وغيره من هذه الجهه، لإطلاق النص والفتوى.

ص: ٣٠٢

١- المستدرک: ج ١٨ ص ٤١٥ الباب ٣ ح ٣.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٤١٥ الباب ٣ ح ٤.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٤١٦ الباب ٣ ح ٦.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ١٥٠ الباب ٤ ح ١.

٥- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٠٠ الباب ٤ ح ١.

٦- المستدرک: ج ١٨ ص ٣٠٠ الباب ٤ ح ٢.



قال في الجواهر مازجاً مع الشرائع: (ومبدؤها من حين الموت فيأخذ حينئذ ولي الدم كل سنة عند انسلاخها ثلثاً، تامه كانت الديه أو ناقصه كديه المرأه وديه الذمي).

أقول: وإنما قالوا إن ذلك عند الانسلاخ، لأنه المنصرف من أن في كل سنه ثلثاً، فإذا قال: أعط ديناراً لزيد في هذا اليوم، كان المنصرف منه إعطاءه ولو في آخر اليوم.

ولو أراد إعطاءه في أوله، فهل له الامتناع أم لا، احتمالان، الظاهر الأول، لأنه لا دليل على لزوم القبض قبل آخر الوقت، فالأصل عدم الوجوب عليه.

نعم إذا امتنع آخر الوقت كان للمديون أن يتخلص من المال إما بإلقائه عنده أو بإيداعه عند الحاكم أو غير ذلك مما ذكروا في مطلق الدين.

### كيفية أداء أرش جنايه الخطأ

((كيفية أداء أرش جنايه الخطأ))

ثم الظاهر أن الأرش في الخطأ أيضاً في ثلاث سنين، وذلك لإطلاق صحيح أبي ولاد وغيره.

ولو قيل بانصرافه إلى ديه القتل كان مجال المناط، فإن القتل الأشد إذا كان تؤجل ديته كان تأجيل غيره الأخف منه بطريق أولى، وهذه الأولويه مقدمه عرفاً على أولويه أن ديه غير القتل أقل، فالأولويه أن يكون أدائها في أقل من ثلاث سنوات، هذا ويؤيده ما سيأتي من روايه الدعائم في مسأله عدم تحمل العاقله بسبب الإقرار، ولكن الشيخ ذهب في المبسوط إلى التفصيل، وتبعه العلامه في القواعد.

قال في الشرائع: (وأما الأرش، فقد قال في المبسوط: يستأدى في سنه واحده عند انسلاخها إذا كان ثلث الديه فما دون، لأن العاقله لا تعقل حالاً، وفيه إشكال ينشأ من احتمال تخصيص التأجيل بالديه لا بالأرش، ولو كان دون الثلثين

حل الثلث الأول عند انسلاخ الحول الأول والباقي عند انسلاخ الثانى. ولو كان أكثر من الديه كقطع اليدين وقلع عينين وكان لاثنين حل لكل واحد عند انسلاخ الحول ثلث الديه، وإن كان لواحد حل له ثلث لكل جنايه سدس الديه، وفي هذا كله الإشكال الأول) انتهى.

أقول: حتى إذا لم نقل بالثلاث فى الأرش كان اللازم القول بالحول مطلقاً، إذ لا دليل لهذا التفصيل، ولذا أشكل عليه المحقق، وقرره المسالك فقال: (وعذره فى الإشكال واضح) (1).

وقال فى الجواهر: (فالإنصاف اختصاص خبر أبى ولاد بديه القتل وبقاء ديه الأرش على أصاله الحلول قل أو أكثر) انتهى.

واستدلال كاشف اللثام للشيخ بأن خبر أبى ولاد يدل على كل ما ذكره واضح الضعف.

وكيف كان، فالأقوى ما ذكرناه من الإطلاق، أو المناط فى الأخبار لمطلق الأرش الذى على العاقله.

أما إذا كان الأرش قليلاً - كما فى الصبى، حيث إن عمدته خطأ، فالأرش ولو كان ربع دينار يكون على عاقلته، وكذا المجنون، فالظاهر الفوريه العرفيه حتى قبل مضى شهر، لا الانتظار إلى السنه، لأصاله الحلول التى هى عبارته أخرى عن فهم العرف أن كل دين حال إلا ما خرج بالدليل، إذ حيث إن المال لهذا، فلماذا يبقى عند ذاك بدون رضايه صاحب المال.

### فروع فى تحمل العاقله للديه

((فروع فى تحمل العاقله للديه))

وإذا أعطى العاقله المال إلى المجنى عليه لا ترجع إلى الجانى بما أداه على المشهور، بل لم ينقل الخلاف إلا عن المفيد وسلا، وفى الجواهر: لم نعرف له وجهاً، بل ولا موافقاً.

ص: ٣٠٤

أما المشهور فقد استدلووا بظاهر الأدله، بل بعض الروايات المتقدمه كالصريح فى ذلك.

وأما ما يمكن أن يستدل به لهما فهو الجمع بين دليل «لا- تزر»، ودليل العاقله، بأن العاقله تعطى ابتداءً تخفيفاً على الجانى، ثم تأخذ مالها، لقاعده «لا ضرر»، و«لا يتوى» و«لا تزر» وغيرها، لكن الظهور المذكور فى أدله العاقله تمنع عن هذا الجمع.

وقد ذكرنا فى أول المسأله بعض ما يمكن أن تكون عله لجعل الديه على العاقله.

والظاهر أن الاعتبار فى العاقله حين وقوع الجنايه، فإذا كان غير بالغ وقت ذاك أو مجنوناً ثم بلغ وعقل لم تكن عليه، وإذا كان عاقلاً وقت الجنايه ثم جن كان عليه، لأن الظاهر من الأدله أنها تعلقت برقبته فلا يرفعها الجنون، كسائر الضمانات إذا جرح ما يوجب الأرش ثم جن إلى غير ذلك.

ولا تعقل العاقله إقراراً ولا صلحاً عن ديه العمد، إذ الإقرار لا يثبت إلا فى حق المقر، فإن إقرار العقلاء على أنفسهم جائز، لا على غيرهم.

نعم لو صدقه بعض العاقله ثبت عليه بمقدار حقه لا مطلق الديه، إلا إذا تم فى المصدّق ميزان البيئه أو الشيع.

كما أن الصلح لا يجعل العمد خطأ ليتحقق موضوع العاقله، سواء كان صلحاً بعد ثبوت العمد، أو صلحاً لإسقاط الدعوى.

كما لا تثبت العاقله فى جنايه العمد مع وجود القاتل، أما مع هربه أو موته فقد تقدم الكلام فيه.

ولا فرق فى عدم تحمل العاقله غير الخطأ أن يكون الثابت أولاً القصاص أو الديه، كقتل الأب ولده، والمسلم الذمى، والهاشمه والمأمومه على المشهور، حيث قالوا بعدم القصاص فيهما.

وكيف كان فكل ما ذكرناه: لا تعقل العاقله إقراراً...، بلا إشكال، بل فى الجواهر بلا خلاف معتد به أجده فى شىء من ذلك، بل فى كشف اللثام الإجماع عليه.

نعم فى المسالك قال: (والعامه لم يفرقوا بين الخطأ المحض وعمد الخطأ فى حمله على العاقله، استناداً إلى حديث المرأتين وأن فعلهما كان سببه العمد، وحكمه (صلى الله عليه وآله) بحمله على العاقله، وهو قول بعض أصحابنا، لكن الأشهر خلافه) انتهى.

أقول: قد تقدم حديث المرأتين فراجع، ويدل على عدم تحمل العاقله ما ذكرنا بعض الروايات السابقه، بالإضافة إلى قوله سبحانه: ﴿لا تزر وازره وزر أخرى﴾ (١)، والنبوى (صلى الله عليه وآله) المروى فى المسالك: «لا تحمل العاقله عمداً ولا اعترافاً» (٢).

وخير زيد بن على (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، قال: «لا- تعقل العاقله إلا- ما قامت عليه البيه» قال: «وأناه رجل فاعترف عنده فجعله فى ماله خاصه ولم يجعل على العاقله شيئاً» (٣).

ورواه فى الفقيه، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (٤).

وعن الدعائم بإسناده إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، إنه قال: «إذا أقر الرجل بقتل خطأ وجراحه فعليه الديه من ماله ثلاث سنين، فإن شهد شهود أن قتله خطأ فقد صدقوه، والديه على عاقلته، ولا يكون الخطأ على عاقلته إلا بشهاده عدول لا تؤدى باعتراف القاتل ولا بصلحه» (٥).

### إذا اختلف الجانى والعاقله

((إذا اختلف الجانى والعاقله))

ولو قال الجانى: عمد، وقالت العاقله: بل خطأ، فإن وصلت إلى حد البيه قدم على قوله وإلا فالقول قوله، فإذا اقتص منه لم يبق مكان للديه، وإلا- فهل الديه عليه لإقراره، أو على العاقله لإقرارهم، أو بالتنصيف لقاعده العدل، احتمالات، وإن كان الثالث أقرب، مثل ما إذا اعترف اثنان كل واحد أنه قتله مستقلاً.

ص: ٣٠٦

١- سوره فاطر: الآيه ١٨.

٢- المسالك: ج ٢ ص ٥١٢ سطر ٢٤ ط القديمه.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٥ الباب ٩ ح ١.

٤- الفقيه: ج ٤ ص ١٠٧ الباب ٣٣ فى العاقله ح ٤.

٥- المستدرک: ج ١٨ ص ٤١٧ الباب ٦ ح ١.

ولو ثبت أصل القتل بالبينه ونحوها، فادعى القاتل الخطأ وأنكرت العاقله، فإن وصلوا إلى البينه فالحكم عليها، وإلا فاللازم عليه الدية، لعدم ثبوت قتل العمدة حتى يكون قصاص، وعدم ثبوت الخطأ حتى تكون الدية على العاقله، و«لا يطل دم امرئ مسلم»، ولا مجال لقاعده العدل، إذ لم يتحقق موضوع العاقله، إذ الأصل في الجنايه أن تكون على الجاني إلا ما علم خروجه، وليس المقام من المستثنى.

## فروع أخرى

((فروع أخرى))

ولو جنى الإنسان على نفسه عمداً أو خطأً، كبيراً أو صغيراً، عاقلاً أو مجنوناً، حد القتل أو ما دونه، فلا شيء على غيره للأصل بعد عدم الدليل، بل بعضهم ادعى عدم الخلاف أو الإجماع في بعض فروع المسألة، وما عن بعض العامة من ضمانها في النفس لورثته، وفي الطرف، ولعلمهم تمسكوا بإطلاق (لا يطل) غير صحيح، إذ الإطلاق منصرف عنه قطعاً.

نعم ينبغي أن تكون الدية من بيت المال إذا قتل نفسه بأمر الإمام، كأن ألقى نفسه في مدخنه الباخره لإغراقها، أو نام أمام الدبابه لعطبها، أو ما أشبهه، فإنه يحتمل أن تكون ديته من بيت المال، وإن كان لا يبعد عدم الدية، لأنه نوع من الجهاد، وأي فرق بين أن يقتله الكافر أو نار المدخنه وعجله الدبابه.

وإذا جنى الكافر أو المخالف وراجعونا، كان لنا أن نحكم بينهم حسب رأينا، أو حسب رأيهم، أو تحويلهم إلى أهل دينهم أو مذهبهم، فيحكموا بما يرون، وذلك لما ذكرناه مكرراً في بعض أبواب الفقه، فإذا كان عندهم عقل لا عندنا صح الأخذ من العاقله، وإذا لم يكن عندهم عقل وكان عندنا صح أن نأخذ من العاقله.

أما ما في النص والفتوى من أن ديه الخطأ في مال الجاني لا عاقلته، فالمراد به الحكم الأولى، أي إنا إذا أردنا إجراء حكمهم في ما لا يرون العاقله، كانت الدية على الجاني، لأنه المنصرف من النص الذي تبعته الفتوى.

ففى صحيح أبى ولاد، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «ليس بين أهل الذمه معاقله فى ما يجنون من قتل أو جراحه، إنما يؤخذ ذلك من أموالهم، فإن لم يكن له مال وجبت الجنايه على إمام المسلمين، لأنهم يؤدون إليه الجزيه كما يؤدى العبد الضريبه إلى سيده، قال: وهم مماليك للإمام فمن أسلم منهم فهو حر» (١).

أقول: المراد مماليك شأنى، فإذا أسلم تحرر حقيقه، والشأنيه بمعنى أن للإمام بيعهم مطلقاً، أو أنهم إذا ثاروا ضد الإمام استعبدهم، والمراد بالثبنيه \_ حسب الظاهر \_ بيان الواقع والتقريب بأن من كان له الجزيه فعليه العقل من باب من له الغنم فعليه الغرم.

ومما تقدم ظهر أن صور المسأله ثلاثه: لأن الجانى إما ذمى، وإما مسلم، والمجنى عليه أحدهما، وحيث إن جنايه المسلم على المسلم خارجه، بقيت الصور الثلاث، فإذا كان الجانى مسلماً أعطت عاقلته الديه.

وقد تقدم الكلام فى قدر ديه الذمى، وإذا كان المجنى عليه مسلماً أعطت عاقله الذمى الديه الكامله للمسلم، ولا يرجع هنا إلى حكاهم، لأنه {لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً} (٢)، وإذا كان كلاهما ذمياً وراجعونا تخيرنا بين الأمور الثلاثه، الحكم لهم بأحكامنا، أو بأحكامهم، أو الإرجاع إلى حكاهم.

وقد ذكرنا فى بعض مباحث (الفقه) أن كل من كان فى ظل الإسلام ولو من غير أهل الكتاب يكون حكمه كذلك، كما أن الكفار المعاهدين أو المحايدين أو المحاربين إذا راجعونا كان حكمهم كذلك.

ثم إن ضامن الجريه يرث فى مرتبه، كما يعقل فى مرتبه، ولا يعقل المضمون الضامن إلا إذا كان ضامناً أيضاً، بأن ضمن كل واحد الآخر، والأحكام الثلاثه كلها بلا إشكال ولا خلاف،

ص: ٣٠٨

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٠ الباب ١ ح ١.

٢- سوره النساء: الآيه ١٤١.

بل الإجماع عليها كما يظهر من كلماتهم، وفي الجواهر وغيره دعواه صريحاً في الجملة.

وقد تقدم في كتاب المواريث تفصيل الكلام في ذلك، وأن المعتق والضامن والإمام مترتبين فيعقلون كذلك.

وإذا حصل ضمان الجريه دام، إلا إذا فسخاه، كل ذلك للقاعده، بالإضافة إلى ما رواه إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): هل يؤخذ الرجل بحميمه إذا جنى، قال: فقال لي: «نعم إلا أن يكون أخرجه إلى نادى قومه فتبرأ من جريته وميراثه» (١).

ويدل على الترتيب بالإضافة إلى الإجماع، بعض الروايات.

مثل ما في الصحيح: «من مات وليس له وارث من قرابته ولا مولى عتاقه أو قد ضمن جريته فماله من الأنفال» (٢).

و(أو) للترتيب، ولذا لا تجمع مرتبتان في الضمان، كما لا تجتمعان في الإرث.

وعليه فما في روايه يونس، عن أحدهما (عليهما السلام): «فإن لم يكن له عاقله فعلى الوالى من بيت المال» (٣)، يراد بالعاقله الأعم من القرابه والمعتق وضامن الجزيره، أو أنه محمول على الغالب من عدم وجود المعتق وضامن الجزيره.

ثم المشهور أن الديه على بيت مال المسلمين لا على ذمه الإمام، خلافاً للمحكى عن ابن إدريس، حيث جعلها على ذمه الإمام، وادعى الإجماع عليه، وعن المختلف الميل إليه، ولكن لا يخفى ما فيه، إذ الروايات صراحه أو انصرافاً دليل على المشهور كخبر يونس السابق.

ص: ٣٠٩

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٩ الباب ١٤ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٥٤٧ الباب ٣ ح ١.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٤ الباب ٦ ح ١.

وخبر أبى ولاد: «وجعلها فى بيت مال المسلمين، لأن جنائته عليه فكذا ديته» (١).

وخبره الآخر: «إنما هو حق لجميع المسلمين، وإنما على الإمام أن يقتل أو يأخذ الديه» (٢).

وفى صحيحه السابق نقله: «فإن لم يكن له مال رجعت الجنايه على إمام المسلمين، لأنهم يؤدون إليه الجزية» (٣).

إلى غير ذلك.

أما ما تقدم فى روايه سلمه: «فأنا وليه والمؤدى عنه»، فلا دلالة فيه على الشخصيه، بل ظاهر أنه ولى كون الأداء من جهه الولاية لا من جهه الشخص.

ثم إن ما فى الصحيح، عن الحكم بن عتيبه، عن أبى جعفر (عليه السلام)، فى حديث قال: «يا حكم إذا كان الخطأ من القاتل، أو الخطأ من الجرح، وكان بدوياً فديه ما جنى من الخطأ على أوليائه البدويين، قال: وإذا كان القاتل أو الجرح قروياً، فإن ديه ما جنى من الخطأ على أوليائه من القرويين» (٤)، يمكن أن يحمل على تحقق الموضوع، لأن الغالب أن يكون أقرباء البدوى فى الصحراء، وأقرباء القروى فى المدينه، لا أنه إذا كان لأحدهما اقرباء فى مكان آخر لا يقسم شىء من الديه عليهما.

وعليه يحمل عنوان الباب فى الوسائل والمستدرک، وإلا لزم رد علمه إلى أهله (عليهم السلام) لعدم مقاومته لإطلاقات النصوص والفتاوى.

وإذا كان القاتل ولد زنا لم

ص: ٣١٠

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٩٣ الباب ٦٠ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٩٣ الباب ٦٠ ح ٢.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٠ الباب ١ ح ١.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٥ الباب ٨ ح ١.



يكلف أقرباؤه من غير جهة أولاده الحلال بالعقل، كما أنه إذا كان المقتول ولد زنا لم يأخذ أقرباؤه من غير جهة أولاده الحلال  
الديه، وقد تقدم الكلام في ذلك وما يمكن أن يناقش به فيه.

ولو ادعى القريب الآخذ للعقل أن المقتول كان من الزنا، لم يقدر أن يأخذ العقل من جهة أبيه، كما أنه إذا ادعى المعطى للعقل  
أن القاتل ولد زنا لم يحق له الامتناع إذا لم يُثبت، لأصالة حمل فعل المسلم على الصحة.

وإذا كان من أحد الطرفين زنا، ثبت النسبه بالآخر مما توجب العقل، كما إذا كانا أخوين كليهما من زنا الأم وانجبار الأب مثلاً،  
حيث تصح النسبه من طرفه دون طرفها، فيعطى أحدهما عقل الآخر في ما إذا كان الآخر قاتلاً، كما يأخذ عقله في ما إذا كان  
الآخر مقتولاً، والله العالم.

ص: ٣١١

((كيفية تقسيط الدين على العاقله))

(مسألة ١): في كيفية تقسيط الدين على العاقله ثلاثه أقوال:

الأول: إن على الغنى نصف دينار، وعلى المتوسط ربع دينار.

وهذا ما حكى عن موضع من المبسوط والخلاف والقاضى والقواعد والإرشاد، وقد اعترف جملة من الفقهاء بأنه لا دليل عليه، وعلله الشرائع بقوله: اقتصاراً على القدر المتقين.

وفيه: إنه لا دلالة فيه بالإضافة إلى بعده، حيث إن معنى ذلك أن يكون له أقرباء فوق ألفى إنسان بالغ عاقل، وهذا ما يندر حتى فى العشائر غير الكبار منهم.

وفى الجواهر قال: عن موضع من الخلاف والمبسوط أن المراد لزومها عليهما، لا أقل للإجماع، ولا أكثر للأصل مع عدم الدليل.

أقول: وأنت ترى ضعف هذا الاستدلال على أن الإجماع المدعى مقطوع العدم، ولذا خالفه نفس الشيخ فى مكان آخر.

الثانى: إن الدين يقسطها الإمام، أو نائبه الخاص أو العام، على ما يراه بحسب أحوال العاقله.

وهذا هو المحكى عن موضع آخر من الخلاف والمبسوط والسرائر والنافع والجامع والمختلف والتحرير والتلخيص والتبصره، قال فى الرياض: ولعله المشهور بينهم.

واستدل لهذا القول بإطلاق أنها على العاقله، فلا خصوصية لقدر خاص، بضميمة أن الإمام (عليه السلام) هو الولى العام مما يقتضى أن يكون نظره مناطاً فى المقادير.

وفيه: إن إحاله ذلك إلى نظر الإمام لا دليل عليه، بل ظاهر الأدله أنه كسائر الضمانات على المديون.

الثالث: ما ذكره الجواهر، قال: (لا دليل على اعتبار توزيع الإمام أو نائبه

أوعدول المؤمنين بعد إطلاق الأدله أن الضمان على العاقله المقتضى كونه ديناً شرعياً، والأصل عدم التفاوت بينهم) إلى أن قال: (وإن كان قد يرجع إلى الإمام أونائبه فى قطع الخصومات والتنازع مع فرضها من باب السياسات ودفح الخصومات والمناظرات، لا من حيث إنه حكم شرعى بخصوصه لعدم الدليل عليه) انتهى.

ثم إن ما ذكره من جهه عدم لزوم الإرجاع إلى الإمام تام، أما ما ذكره من لزوم التساوى فالظاهر أنه إن لم يختلفوا وجمعوا فيما بينهم ولو بمقادير مختلفه، ولو أن بعضهم لم يعط أصلاً برضايه الباقيين فلا بأس، إذ الدليل دل على أنها عليهم فى الجملة، فليس ذلك مثل كون العباده على الأفراد حيث تجب على الجميع، إذ المنصرف من الدليل فى الجملة كما ذكرنا.

أما إذا وقع التشاح فلا حق لبعضهم فى التخلّى، لأن الظاهر وجوبها على جميعهم، إما بالتساوى أو الاختلاف، فالمنصرف أن كلاً بحسب حاله، فإذا كان فيهم غنى وفقير كان اللازم على الغنى أكثر من الفقير، {على الموسع قدره وعلى المقتر قدره} (١)، إذ هو المنصرف فى كل الأمور الماليه التى توضع على الجماعه مجموعاً، لا- كل فرد فرد، فرئيس الدوله إذا قال: خذوا ألف دينار من هذه المدينه، انصرف إلى التفاوت حسب تفاوت حال الأفراد غنىً وتوسطاً، إلى غير ذلك من الأمثله.

### ليس القاتل من العاقله

((ليس القاتل من العاقله))

ثم القاتل ليس من العاقله بلا- إشكال ولا خلاف، بل ظاهر الأدله الشبيه بالنص عدمه، إلا إذا تبرع هو بنفسه، لأنه لا دليل على عدم الأخذ منه، بل كذلك

ص: ٣١٣

الحكم إذا رأى الولي الصلاح فى إعطاء بعضها من مال الصبى والمجنون، فإن ولايته عليهما تقتضى العمل بالصلاح حتى فى أموالهما.

((كيفيه التوزيع))

ثم الظاهر كما عن الشيخ وغيره أن الديه توزع على العاقله كلهم، من غير فرق بين القريب والبعيد، فالوارث وغير الوارث سواء فى أخذ الديه منهم، كما ذهب إليه غير واحد، خلافاً للأشبهه عند المحقق، وأكثر المحققين كما فى المسالك، والأكثر كما فى الرياض، وأشهر القولين بل هو المشهور كما فى الجواهر، فقالوا بالترتيب فى التوزيع، فيؤخذ من الأقرب فإن لم يكن أو عجز فمن الأبعد من غيره، وهكذا على حسب ترتيب الإرث.

وإنما اخترنا القول الأول، لأنه المنصرف عن كونها على العاقله، بعد تناول العاقله الجميع، بل لعله الظاهر من روايه سلمه، حيث قال (عليه السلام): «فإن كان من أهل الموصل ممن ولد بها وأصبته له قرابه من المسلمين فأجمعهم إليك»<sup>(١)</sup>، إلا أن يقال: إن قوله (عليه السلام) بعد ذلك: «لا يحجبه من ميراثه أحد من قرابته» يدفع الظاهر المذكور، بل وقوله (عليه السلام): «من عشيرتك وقرابتك»، مع العلم أن العشيره تشمل الأبعد من غير ملاحظه الأقرب والأبعد منهم.

ويؤيد ما ذكرناه خروج النساء والصبيان ومن إليهم، كما يؤيده قول جماعه بالتقسيم على الغنى نصف دينار، وعلى المتوسط ربع دينار، مع أن من شبه المستحيل حتى فى العشائر الكبار أن يكون لإنسان ألفا وارث أو أكثر، إلى غير ذلك من المؤيدات.

ص: ٣١٤

أما القول الثانى: فقد استدلل له بآيه أولى الأرحام، وبأن «من له الغنم فعليه الغرم»، وبمرسل يونس: «إن الديه على ورثته، فإن لم يكن له عاقله فعلى الوالى من بيت المال»<sup>(١)</sup>، وبخبرى البنزطى<sup>(٢)</sup> وأبى بصير<sup>(٣)</sup>، الذين هما فى القاتل عمداً ثم هرب، قال (عليه السلام): «أخذت الديه من ماله، وإلا فمن الأقرب فالأقرب»، وبأصالة براءه غير الوارث الفعلى لو كان للجانى مال وقد مات.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ آيه أولى الأرحام مجمله، والمرسله لا دلالة فيها، لاحتمال الوارث فى الطبقة المتقدمه أو مطلقاً، ومما يزيد إجمالها قوله (عليه السلام) بعد ذلك: «فإن لم يكن له عاقله»، والروايتان فى القاتل عمداً مع أنك قد عرفت عدم العمل بهما، والأصل لا مجال له بعد الظهور فى إطلاقات العاقله.

وهل العاقله خاصه بمن يرث أو تشمل حتى من لا يرث من الأقرباء، الظاهر الأعم، إلا إذا كان هناك محذور خارجى ككونه ذمياً لا يدين بالعقل، وشمله «ألزموهم بما التزموا به» فتأمل.

### إذا زادت الديه على العاقله فلم يتمكنوا منها

((إذا زادت الديه على العاقله فلم يتمكنوا منها))

ثم لو زادت الديه على العاقله أجمع مع اعتبار التقدير بالنصف والربع أو بدون التقدير، كما لو كان أقرباؤه قليلين ويصعب عليهم دفع كل الديه، قال الشيخ وجماعه: يؤخذ الزائد من الإمام، وقال المحقق تبعاً لمحكى الخلاف: لا يؤخذ منه، لأن ضمان الإمام مشروط بعدم العاقله أو عجزهم عن الديه.

ولا يخفى أن ما ذكرناه فى تفسير كلام الشيخ إنما هو تبع للجواهر، حيث قال عند كلام المصنف: (ولو زادت الديه على العاقله أجمع) مع اعتبار

ص: ٣١٥

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٤ الباب ٦ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٢ الباب ٤ ح ١.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٣ الباب ٤ ح ٣.

التقدير وعدمه، إذ زيادته مع عدم التقدير، لا بد وأن تكون من جهة صعوبته كل الديه على العاقله، لكن المسالك خص كلام الشيخ بصوره اعتبار التقدير قال: «إنه مبنى على تقدير التقييد على رأى الشيخ) إلخ.

وكيف كان، فالظاهر أنه كلما لم يمكن أخذ الديه كلاً أو بعضاً من العاقله لانتفاء الموضوع أو فقرها أو عصيانها أو غير ذلك، أخذت كل الديه أو القدر الناقص من الإمام، إذ هو المستفاد من (لا يطل) كما فى روايه سلمه وغيرها، ومن العله فى صحيح ابن مسلم: «لهم ميراثه وعليهم معقلته» (١).

ومن العله فى صحيح أبى ولاد فى جنايه الذمى: «فإن لم يكن له مال رجعت الجنايه إلى إمام المسلمين لأنهم يؤدون إليه الجزيه» (٢).

ومن العله فى خبر أبى بصير، فىمن قتل وهرب حيث قال (عليه السلام): «فإن لم يكن له قرابه أداه الإمام، فإنه لا يبطل دم امرئ مسلم» (٣)، إلى غير ذلك.

وكيف كان، فإذا أداه الإمام ثم تمكن الفقير منهم، لم يؤده إلى الإمام أو إلى الولى ويسترجع الإمام ما أداه للأصل، أما إذا أداه الإمام لعصيان العاقله أو عدم اطلاعهم عليها، ثم أطاع أو ظهر وأعطى فلا- يبعد استرجاع الإمام ما أداه، لأنه من قبيل بدل الحيلولة، لما يستفاد من الأدله الداله على تأخر رتبه الإمام عن رتبه العاقله.

ولو زادت العاقله عن الديه، كما فى مورد تحديد قدر الديه على كل فرد،

ص: ٣١٤

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٤ الباب ٧ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٠ الباب ١ ح ١.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٢ الباب ٤ ح ١.

كما صرح بذلك المسالك، أو أنه أعطى كل فرد ما زاد المجموع عن الديه، فالظاهر التقسيط، كما أفتى به الخلاف والقواعد في الفرض الأول، خلافاً لمحكي المبسوط حيث قال: يخص الإمام بالعقل من شاء، ويدل على الأول أنه لا وجه لزياده الجعل على بعضهم دون بعض، ولذا قال الشرائع: التقسيط على النسب بالعدل، وقال الجواهر: إنه أوفق بإطلاق تعلقها بالجميع بعد عدم الدليل للتخصيص.

أما ما استدل به للمبسوط بأن التوزيع بالحصص يشق، فلا يخفى ما فيه، إذ المشقه ليست كليه، بالإضافة إلى أنها لا توجب ما ذكره.

ثم إنه لو غاب بعض العاقله، فإن كانت غيبته لا يرجى الحصول عليه بسببها، لم يبعد أن يكون التقسيم على الحاضرين فقط، لأنه لما لم يمكن الأخذ منه كان كالمعدوم، فيشمل دليل العاقله الحاضرين، أما لو كانت غيبته لا كذلك لم يخص بالديه الحاضر بلا إشكال بل ولا خلاف كما يظهر من كلماتهم، حيث نسبوا الخلاف إلى بعض العامه، وذلك لإطلاق الأدله الشامل للحاضر والغائب، وقد تقدم ما يحتمل أن يراد بروايه حكم بن عتيبه، كما يحتمل حملها على التقيه لمكان قول أولئك العامه.

وفي الجواهر: إن هذا الخبر مع ضعفه وعدم تعرضه للحاضر والغائب لم أجد به عاملاً.

### ابتداء زمن الأجل

((ابتداء زمن الأجل))

ثم إن ابتداء زمان الأجل في النفس والطرف من حين الموت وسقوط الطرف، لأنه المنصرف من أدله ثلاث سنين، فإذا رماه الآن ومات بعد ساعه كان الابتداء من بعد ساعه، كما أنه لو قطع إصبعه بعد ساعه كان ذلك وقت ابتداء الأجل، بل في الجواهر لا خلاف في ذلك ولا إشكال.

وإذا قطع كفه فسرى فمات بعد شهر، كان الابتداء من حين الموت لا من

حين القطع، للتداخل كما تقدم، حيث إن غير الموت يدخل في الموت.

أما ما ذكره الشرائع من أن ابتداء زمان التأجيل في السرايه من وقت الاندمال لأن موجبها لا يستقر بدونها، وفي كشف اللثام علله باختلاف وقتي الوجوب والاستقرار حينئذ ولا يعلم الاستقرار إلا بالاندمال، بخلاف ما إذا لم يسر فإن وقت الوجوب فيه هو وقت الاستقرار، انتهى.

فلا يخفى ما فيه، إذ لا مدخلية للاندمال، بل ولا للسرايه.

فإذا قطع إصبغه فسرى إلى كفه فسقطت في أول رمضان، لكن الاندمال حصل في أول شوال، كان مقتضى قاعده الضمان مطلقاً أن يكون في أول رمضان، ولذا قال في الجواهر: (يشكل اعتبار الاندمال، وان قيل إنه المشهور، بعدم دليل على اعتباره) انتهى. وكأنه أشار إلى ما ذكره المسالك من أن الأشهر ما ذكره الشرائع.

وكيف كان، فدليل كشف اللثام من اختلاف وقتي الوجوب والاستقرار غير ظاهر، إذ بأي دليل يكون وقت الاستقرار حال الاندمال، والعلم والجهل لا مدخلية لهما، إذ الحكم يتبع الموضوع لا الموضوع بقيد كونه معلوماً كما هو واضح.

ولو حال الحول على الموسر أخذت حصته منه، ولو مات بعد الحول ثبت في تركته، لإطلاق الأدله بعد عدم دليل على أن الموت يسقط الديه، وفي الجواهر (بلا- خلاف أجده فيه بيننا للأصل وظهور النص والفتوى في استقرار الوجوب عليه بحول الحول على وجه يكون ذلك كالدين) انتهى.

أما إذا افتقر بعد الحول فهل عليه لأنه دين، أو يسقط لأنه تكليف، ولا دليل على أنه كسائر الديون احتمالان، وإن كان لا يبعد الثاني.



ومنه يعرف الكلام في ما إذا مات في أثناء الحول، ولذا قال في القواعد وغيره: إنه سقط ما قسط عليه وأخذ من غيره، بل في الجواهر ظاهرهم المفروغية من ذلك، هذا بالإضافة إلى أنه قبل حول الحول لم يستقر القسط عليه، وأولى من ذلك ما لو افتقر أثناء السنه.

ويؤيد ذلك إطلاق صحيح ابن محبوب السابق: «إنما يؤخذ ذلك من أموالهم، فإن لم يكن لهم مال رجعت الجنايه على إمام المسلمين»، فإن الفقير عند الأخذ لا مال له، وإن كان إلى نصف الحول أو إلى ما بعد الحول قبل الأخذ منه ذا مال.

وكذا إذا مات في أثناء السنه، فإنه لا مال له عند الأخذ، أما إذا مات بعد السنه وله مال، فالصحيح منصرف عن مثله، فيشملة إطلاق دليل العاقله، والمسأله بحاجه إلى تأمل أكثر.

ولا فرق في الأخذ من العاقله بين أن يكون في بلد القتل أو بلد القاتل أو بلد آخر، لإطلاق الأدله، وخصوص روايه سلمه المتقدمه، وقد سبق وجه النظر في روايه القروى والبدوى.

### إذا لم تكن للقاتل عاقله

((إذا لم تكن للقاتل عاقله))

ثم إنهم اختلفوا في أنه إذا لم تكن للقاتل عاقله أو كانت عاجزه عن الأداء، فهل تؤخذ الدية من الجاني مع قدرته ثم من الإمام، أو أن الدية تكون على الإمام رأساً، ولو كان الجاني قادراً.

ذهب إلى الأول النهايه والقواعد والمقنعه والإصباح والغنيه، كما حكى عنهم، وهو ظاهر الشرائع.

وذهب إلى الثاني المبسوط والسرائر والمهذب والمسالك كما حكى عن بعضهم.

استدل للأول: بالإجماع الذي ادعاه الغنيه، وبما رواه يونس بن عبد الرحمان، عن رواه، عن أحدهما (عليهما السلام)، إنه قال: «في الرجل إذا قتل رجلاً خطأ فمات قبل أن

يخرج إلى أولياء المقتول من الديه، إن الديه على ورثته، فإن لم يكن له عاقله فعلى الوالى من بيت المال»(١).

وصحيح الحلبي: «فى من ضرب غيره فسالت عيناه، وقام المضروب فقتل ضاربه، أنه لا قود على الضارب والديه على عاقلته، فإن لم يكن له عاقله ففى ماله إلى ثلاث سنين»(٢).

والموثق: «إن عمد الأعمى مثل الخطأ، هذا فيه الديه فى ماله، فإن لم يكن له مال فإن ديه ذلك على الإمام»(٣).

وخبر البقباق، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، سألته عن الخطأ الذى فيه الديه والكفاره، أهو أن يتعمد ضرب رجل ولا يتعمد قتله، قال: «نعم»، قلت: رمى شاه فأصاب إنساناً، قال: «ذلك الخطأ الذى لا شك فيه، عليه الديه والكفاره»(٤).

ونحوه خبره الآخر(٥).

استدل بهذه الروايات المسالك والرياض والجواهر للقول الأول.

لكن الإجماع غير محقق، والمرسل لا دلالة فيه، بل ظاهره أن المراد بالورثه العاقله بقرينه الذيل، والموثق لم يذكر العاقله إطلاقاً مما يسقط الاستدلال به، ولفظ (عليه الديه) مجمل كما لا يخفى، ولا قرينه لردفه بالكفاره للدلاله على أنهما عليه، ولذا لم يذكر العاقله إطلاقاً، فلا يبقى إلا صحيح الحلبي.

أما القول الثانى، فقد استدل له: بالإجماع الذى ادعاه السرائر، وبخبر سلمه، وفيه: «فإن لم يكن له قرابه من أهل الموصل ولم يكن من أهلها وكان مبطلاً

ص: ٣٢٠

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٤ الباب ٦ ح ١.

٢- انظر الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٦ الباب ١٠ ح ١.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٦٥، الكافى: ج ٣٥ ح ١.

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٦ الباب ١١ ح ٩.

٥- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٥ الباب ١١ ح ٧.

فرده مع رسولى إلى فأنا وليه والمؤدى عنه، ولا يبطل دم امرئ مسلم»(١).

ولا يخفى أن إجماع السرائر لا حجيه فيه، وروايه سلمه أضعف من صحيح الحلبي، مضافاً إلى أن الأصل أن تكون جنايه كل إنسان على نفسه، لقاعده: «لا تزر»، خرج منها ما علم خروجه مما كانت له عاقله قادره، فإذا لم تكن كان مقتضى القاعده كون الديه على نفسه، فإذا لم يتمكن كانت على الإمام، فالقول الأول أظهر.

أما ما ذكره الجواهر من أنه (يمكن أن يقال لا ثمره لهذا الاختلاف بالنسبه إلى هذا الزمان الذى لا يد فيه للإمام) إلى أن قال: (وتكليف نائب الغيبه بأداء ذلك مما يرجع إلى الإمام أو المسلمين غير معلوم والأصول ينفيه، بل معلوم عدمه) انتهى.

ففيه: إن الظاهر نيابه الفقيه فى كل شىء إلا ما خرج بالدليل، والمقام من المستثنى منه، خصوصاً وقد تقدم أن من يأخذ الجزيه يعطى الديه وغيره، والفقيه يأخذها فاللازم أن يعطى الديه.

وبما ذكرناه ظهر أنه إذا لم تقدر العاقله على كل الديه، أعطى البقيه بنفسه، فإن لم يقدر هو أيضاً على كل البقيه كانت على الأمام، مثلاً تمكنت العاقله من ثلث الديه، وهو من ربعها، فإن الباقى وهو الثلث ونصف السدس يكون على الإمام.

ثم إنك قد عرفت أن ديه العمده والخطأ شبه العمده على الجانى نفسه، وأنه إذا كان القاتل مجنوناً أو صبيّاً كانت الديه على عاقلته حتى فى عمدهما، لأن عمدهما خطأ، كما فى الروايات وعليه إجماعهم.

ص: ٣٢١

وفى روايه الصدوق: «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يجعل جنايه المعتوه على عاقلته، خطأ كانت حنايته أو عمداً» (١).

وفى روايه الدعائم، عنه (عليه السلام)، إنه قال: «ما قتل المجنون المغلوب على عقله والصبى فعمدهما خطأ على عاقلتهما» (٢).

ولعل قيد المغلوب لاخراج الجنون إلاّ دواى حال افاقته والعتة نوع من الجنون، فإن الجنون فنون، وقد سبق تفصيل الكلام فى السكران.

أما ما رواه الجعفریات: «إن علياً (عليه السلام) قضى فى رجل اجتمع هو و غلام على قتل رجل فقتلاه، فقال على (عليه السلام): إذا بلغ الغلام خمسة أشبار بشبر نفسه اقتص منه واقتص له، ففاسوا الغلام فلم يكن بلغ خمسة أشبار، فقضى على (عليه السلام) بالديه» (٣)، فلعله لأجل قاعده الإلزام (٤)، حيث إن عمر أمر بذلك فى قصه المذكوره فى البحار، أو من جهة التقية، أو كان ذلك الغالب فى بلوغ أبناء ذلك الوقت، فجعله الإمام (عليه السلام) قاعده عامه لذلك الزمان.

وقد تقدم الكلام فى هذه الروايه فى كتاب القصاص، كما تقدم الكلام فى مسأله ما لو مات أو هرب.

ولو اشتراك اثنان فى قتله، أحدهما عامد والآخر مخطئ، فلكل حكمه للقاعده.

ولو كان المخطئان أحدهما له عاقله والآخر لا عاقله له فلكل حكمه، حيث يعطى العاقله نصف الديه، والنصف الآخر على نفس القاتل إن كان له مال، وإلاّ فعلى الإمام، لإطلاقات الأدله.

ولا فرق فى أن يكون أحدهما أكثر جرحاً له بأن يكون أكثر زهوق الروح مستنداً إليه، أو لا، وذلك لما ذكرناه فى مسأله الاشتراك من أن العبره بعدد الجناه لا بعدد الجنایات، والله العالم.

ص: ٣٢٢

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٧ الباب ١١ ح ١.

٢- المستدرک: ج ١٨ ص ٤١٨ الباب ٨ ح ٤.

٣- المستدرک: ج ١٨ ص ٤١٨ الباب ٨ ح ٣.

٤- الوسائل: ج ١٥ ص ٣٢١ ح ٦.

لابد من معرفه الانتساب ولو إجمالاً

فروع ((فى العاقله))

((لابد من معرفه الانتساب ولو إجمالاً))

((الأول)): فى العقل يجب أن يعرف انتساب العاقل إلى القاتل بالعصبه، فلا يكفى كونه من القبيله.

قال فى المسالك: العاقله مختصه بالعصبه بالنسبه إلى النسب، والقبيله أعم من العصبه فلا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص.

وقال فى الجواهر: ليس كل انتساب مع أحد إلى أب من عصبته، وإلا فالناس كلهم متسبون إلى آدم (عليه السلام).

وكيف كان، فالمسأله لا إشكال فيها ولا خلاف عند من ذكرها.

نعم لا يلزم العلم التفصيلى بأنه عم فلان أو أخ فلان، بل يكفى العلم بالانتساب الموجب للعقل.

ولو شك فى أنه هل يعقل أو لا، فالأصل عدم العقل، كما ذكروا مثله فى الشك فى الانتساب إلى القریش من جهه العاده أو من جهه اليأس، أو من جهه أخذ الخمس، إلى غير ذلك.

ولو كان هناك قاتلان يعلم بانتساب زيد مثلاً إلى أحدهما، فاللازم أن يعطى العقل فيقسم بينهما بالتناصف لقاعده العدل.

ولو علم أن القاتل من احد القبيلتين

فالظاهر لزوم أن تعطيا مجموعاً العقل للقاعده المذكوره، فهو مثل أن يعلم أن القاتل أحد الشخصين ولم يعلم أن أياً منهما قتله، حيث تقدم عدم القود للشبهه الدائرته للحد، مع لزوم الديه بالتناصف عليهما.

### إذا أقر بنسب طفل

((إذا أقر بنسب طفل))

(الثانى): لو أقر بنسب طفل صغير وقال: هو ابني، ثبت النسب، إلا إذا قامت البيئه على الخلاف، سواء عينت البيئه أنه ابن من أم لا.

أما الأول: فلقاعده الإقرار.

وأما الثانى: فلأن البيئه مقدمه على الإقرار.

وعلى هذا فإذا قتل القاتل الطفل وجب على عاقلته إعطاء الديه لمدعى الأبوه فى الأول.

وفى الثانى: إن ثبت له أب آخر فهو، وإلا كان لبيت المال، لأن عليه الغرم فله الغنم، كما تقدم دلالة النص والفتوى عليه.

ولو قتل الأب المدعى الذى لم يكن له معارض هذا الطفل لم يقتل به، وإنما عليه الديه، لأن الأب لا يقتل بالولد، ولو قتل الطفل إنساناً كان على أبيه المدعى الديه لأنه عاقلته وخطأ الطفل على عاقلته، ولو كبر الطفل وقتل المدعى قتل به لأن الولد يقتل بالوالد، للإطلاقات التى لم يخرج منها إلا قتل الوالد للولد.

### الأب إذا قتل خطأً أو عمداً

((الأب إذا قتل خطأً أو عمداً))

(الثالث): الأب القاتل إن قتله خطأً ورثه، وإن تعمد قتله لم يرثه، للدليل فى المقامين، فإن إطلاقات أدله الإرث تشمل الأول، كما أن عدم الإرث فى القاتل عمداً يشمل الثانى.

ولو دفع الأب القاتل عمداً أو شبه عمد الديه فهى لورثه المقتول، ولا يأخذ منها الأب شيئاً، لأنه قاتل، ولو لم يكن له وارث فى جميع الطبقات فهى للإمام لإطلاق الأدله، قال فى الشرائع: ولو قتله خطأً فالديه على العاقله ويرثها الوارث، وفى توريث الأب هنا قولان.

أقول: الظاهر أنه يرث من الديه وغيرها، لإطلاق أدله الإرث.

والقول الثانى:



لا يرث لأنه قاتل، وفيه: إن الدليل دل على أن قتل العمدة يوجب الحرمان من الديه فلا يشمل المقام.

وفى المسالك نقل قولاً ثالثاً: بأنه يرث من الديه فقط لا من غيرها.

قال فى الجواهر: لكن لم أعرف قائله ولا وجهاً معتداً به.

وربما احتمل وجه رابع: وهو عدم إرثه من الديه، بينما يرث من سائر ما ترك، ووجهه إطلاق الأدله بالنسبه إلى ما ترك، أما الديه فلا يرثها لاستبعاد أن يكون قد قتل هو ويأخذ الديه لقتله من غيره وهم العاقله.

أقول: الاستبعاد موجود، لكنه لا يكون مانعاً عن شمول الإطلاق له.

ولو كان عاقله المقتول هم وراثه فلا ديه، إذ لا معنى لخروج الديه منهم إليهم.

أما إذا اختلفوا فى قدر إعطاء الديه، وقدر أخذهم للديه، لزمتم الديه لإطلاق الأدله بدون محذور.

أما احتمال أن تكون الديه واجبه فتصرف فى خيرات الميت أو تعطى للإمام فى صورته كون الوارث هم العاقله، فلا- وجه له، لعدم الدليل، وقياس المقام بجرح الميت، أو بما إذا لم يكن له وارث حيث وارثه الإمام، غير تام.

### العاقله والجنايه على الأموال والبهائم

((العاقله والجنايه على الأموال والبهائم))

(الرابعه): لا- يعقل العاقله لإنسان جنايه بهيمه له على إنسان، وإن كانت جنايتها مضمونه عليه على تقدير تفريطه فى حفظها، وكذا لا تعقل إتلاف ذلك الإنسان مال أحد، بل هو مضمون عليه، ويختص ضمان العاقله بالجنايه ممن تعقل عنه على آدمى فحسب، ذكر ذلك الرياض مازجاً مع المختصر النافع، وقال إنه لا خلاف فى شىء من ذلك أجده، ووجهه واضح، وهو أصاله عدم تحمل إنسان وزر إنسان آخر نصاً وفتوى إلا ما خرج، وليس المقام من المستثنى.

### العاقله وجنايه الطفل

((العاقله وجنايه الطفل))

(الخامسه): لإشكال فى أن جنايه الطفل يحملها العاقله كما تقدم، ودل عليه النص والفتوى، سواء كانت جنايته عمداً أو خطأً أو بدون اختيار، كما إذا انقلب فى منامه على طفل فقتله، فإنه شبيه بانقلاب الظئر كما تقدم الكلام فيه.

لكن هل يقال بذلك فى ما إذا سبب الجنين موت الأم، لأنه من جنايه الطفل،



فكما أن الجنايه عليه توجب الديه كذلك جنائته، أم لا، لانصراف الأدله عنه، اللازم الثاني، إذ لا وجه للأول، بل الظاهر أنه لم يقل به أحد، وقد سبق مسائل تشبه مسأله انقلاب الظئر.

ولو كان إيجاب الزوج للزوجه خطراً عليهما لم يجز الإحبال، فإذا أحبلها والحال هذه عامداً فقتلها الجنين فهو عمد مع أحد شرطيه من كونه قاصداً قتلها، أو كان الفعل مما يقتل غالباً في ما إذا لم تتمكن المرأه من الإسقاط، وإلا كان من قبيل من قدم سماً إلى غيره فشربه باختياره، حيث لا يكون المقدم قاتلاً.

وإذا أحبلها بدون علم فقتلها، فالظاهر أنه من القتل الخطأ الذي تكون فيه الديه على عاقلته.

أما إذا علم الزوج أن الولد يموت في الرحم لمرض المرأه أو مرضه هو فهل يعد ذلك من القتل للجنين، احتمالان، وإن كان لا يبعد انصراف الأدله عن ذلك.

وقد تقدم في بعض مباحث (الفقه) مسأله ما لو علم الأب بأن الولد يخرج مشوهاً هل عليه الديه، ومسأله ما لو فعل الأب أو الأم أو غيرهما عملاً أوجب تشويه الجنين بعد تكونه، كما إذا صار أعمى أو نحو ذلك، فهل على الجاني الديه أو القصاص فيما إذا كانت الجنايه بعد ولوج الروح فيه.

وهذا آخر ما أردنا إيراده في هذا الكتاب، والله سبحانه المسؤول أن يتقبله بفضله وينفع به المؤمنين.

سبحان ربك رب العزه عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

قم المقدسه

١٥ / ذى القعدة / ١٤٠٠

محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي

ص: ٣٢٦

## المحتويات

إذا قطع لسان الطفل قبل النطق. [١] ٧

فروع فى الجنايه على اللسان. [٢] ٨

الجنايه على الأسنان. [٣] ١٢

لا فرق فى أوصاف الأسنان. [٤] ١٥

إذا قلع الجانى السن الزائده [٥] ١٦

الأرش فى أسنان العقل والأسنان الزائده [٦] ١٩

فروع فى الجنايه على الأسنان. [٧] ٢٠

إذا استودت السن بالجنايه [٨] ٢٢

فروع فى تغير السن. [٩] ٢٣

ديه كسر العتق. [١٠] ٣٠

ديه اللحين. [١١] ٣٢

ديه اليدين. [١٢] ٣٤

فروع فى قطع اليد [١٣] ٣٥

ديه الأصابع. [١٤] ٤٠

قسمه الديه على الأنامل. [١٥] ٤٢

ديه الإصبع إذا كانت شلاً. [١٦] ٤٦

ديه الظفر. [١٧] ٤٩

ديه كسر الظهر. [١٨] ٥٢

ديه قطع النخاع. [١٩] ٥٦

ديه ثدى المرأه ٥٧ [٢٠]

ديه الحلمتين. ٥٨ [٢١]

ديه الحشفه والقضيب. ٦١ [٢٢]

ديه ذكر العينين والأشل. ٦٤ [٢٣]

فروع فى قطع الفرج. ٧٥ [٢٤]

ص: ٣٢٧

ديه الألبين. ٧٨ [١]

ديه الرجلين. ٧٩ [٢]

ديه الأضلاع. ٨٣ [٣]

ديه البعصوص... ٨٧ [٤]

ديه العظام ٨٩ [٥]

ديه الترقوه ٩٢ [٦]

إذا داس بطن شخص... ٩٤ [٧]

ديه افتضاض البكر. ٩٧ [٨]

فصل [٩] فى الجنايه على المنافع. ١٠١ [١٠]

الجنايه على العقل. ١٠١ [١١]

ديه إذهاب السمع. ١٠٧ [١٢]

فروع فى الجنايه على السمع. ١٠٩ [١٣]

ديه إذهاب ضوء العين. ١١٥ [١٤]

إذا أزال الضوء شخص وقلع العين آخر. ١١٩ [١٥]

إذا ادعى نقصان العين. ١٢١ [١٦]

ديه إذهاب الشم من المنخرين. ١٣٠ [١٧]

ديه إذهاب القوه الذائقة ١٣٢ [١٨]

إذا فقد قدره الإنزال. ١٣٣ [١٩]

إذا أسقط الرحم عن قوه الإحبال. ١٣٣ [٢٠]

فروع فى إذهاب القوى. ١٣٦ [٢١]

إذا سبب سلس البول. ١٣٩ [٢٢]

إذا سبب سلسل الغائط والريح. ١٤٢ [٢٣]

فصل [٢٤] فى الشجاج. ١٤٥ [٢٥]

الحارصه وديتها ١٤٥ [٢٦]

الداميه وديتها ١٤٩ [٢٧]

المتلاحمه وديتها ١٥٠ [٢٨]

السمحاق وديتها ١٥٢ [٢٩]

الموضحه وديتها ١٥٤ [٣٠]

ص: ٣٢٨

الهاشمه وديتها ١٥٩ [١]

المنقله وديتها ١٦١ [٢]

المأمومه وديتها ١٦٥ [٣]

الدامغه وديتها ١٦٨ [٤]

الجائفه وديتها ١٦٨ [٥]

النافذه وديتها ١٧٦ [٦]

إذا لطمه فاحمر أو اخضر أو اسود ١٧٩ [٧]

ديه الشجاج فى الوجه والرأس.. ١٨٣ [٨]

ديه شجاج سائر الأعضاء ١٨٤ [٩]

ديه المرأه فى الأعضاء والجراح. ١٨٥ [١٠]

ديه الكافر فى الأعضاء والجراح. ١٨٦ [١١]

الأرش فى غير المقدر من الجراح. ١٨٧ [١٢]

كيفية تحصيل الأرش.. ١٨٧ [١٣]

روايات الأرش.. ١٨٨ [١٤]

فروع فى الأرش.. ١٩١ [١٥]

ولى المجنى عليه ١٩٥ [١٦]

ديه الجنين. ١٩٨ [١٧]

فروع فى ديه الجنين. ٢٠٦ [١٨]

ديه ما بين مراتب الجنين. ٢١٤ [١٩]

فروع فى الجنايه على الجنين. ٢١٧ [٢٠]

ديه ضياع النطفه ٢٢٣ [٢١]

إذا أسقطها وشك في ماهيه السقط. ٢٢٥ [٢٢]

فروع في جنين الكافره ٢٢٥ [٢٣]

فروع في سقط الجنين. ٢٢٧ [٢٤]

ديه قطع رأس الميت. ٢٣٢ [٢٥]

فصل [٢٦] في الجنايه على الحيوان. ٢٤٣ [٢٧]

حرمه إيذاء الحيوان والجنايه عليه ٢٤٣ [٢٨]

ديه الكلاب. ٢٤٨ [٢٩]

ديه كلب الغنم ٢٥١ [٣٠]

ص: ٣٢٩

ديه كلب الزرع. ٢٥٢ [١]

ديه سائر الكلاب. ٢٥٣ [٢]

ديه غير الكلاب. ٢٥٤ [٣]

فروع فى ضمان الكلب. ٢٥٤ [٤]

إذا أتلّف خنزيراً ٢٥٤ [٥]

فصل [٦] فى جنايه الماشيه ٢٥٩ [٧]

إذا جنت الماشيه على الزرع. ٢٥٩ [٨]

أربعة قتلوا بغيراً ٢٦٤ [٩]

فصل [١٠] فى كفاره القتل. ٢٦٧ [١١]

كفاره قتل العمد ٢٦٧ [١٢]

سقوط الكفاره مع العجز. ٢٦٩ [١٣]

كفاره قتل الخطأ وشبه العمد ٢٧٠ [١٤]

فروع فى كفاره القتل. ٢٧٠ [١٥]

الكفاره فى قتل المسلم دون الكافر. ٢٧١ [١٦]

هل فى قتل الجنين كفاره ٢٧٢ [١٧]

إذا قتل مسلماً فى دار الحرب. ٢٧٣ [١٨]

كفاره المشتركين فى القتل. ٢٧٧ [١٩]

فصل [٢٠] فى العاقله ٢٨٥ [٢١]

العاقله لغه واصطلاحاً ٢٨٥ [٢٢]

من هم العصبه ٢٨٦ [٢٣]



هل الآباء والأبناء فى العقل. ٢٩١ [٢٤]

فروع فى العقل. ٢٩٣ [٢٥]

هل يتحمل الفقير. ٢٩٤ [٢٦]

بين قرابه الأبوين وقرابه الأب فى العقل. ٢٩٦ [٢٧]

ضمان المعتق وضامن الجريره والإمام ٢٩٧ [٢٨]

العاقله وديه الموضحه فما زاد ٢٩٨ [٢٩]

العاقله لا تضمن إلا الخطأ ٣٠١ [٣٠]

ص: ٣٣٠

كيفية أداء العاقله للديه ٣٠٢ [١١٥]

كيفية أداء أرش جنايه الخطأ ٣٠٣ [١١٦]

فروع فى تحمل العاقله للديه ٣٠٤ [١١٧]

إذا اختلف الجانى والعاقله ٣٠٦ [١١٨]

فروع أخرى. ٣٠٧ [١١٩]

كيفية تقسيط الديه على العاقله ٣١٢ [١٢٠]

ليس القاتل من العاقله ٣١٣ [١٢١]

إذا زادت الديه على العاقله فلم يتمكنوا منها ٣١٥ [١٢٢]

ابتداء زمن الأجل. ٣١٧ [١٢٣]

إذا لم تكن للقاتل عاقله ٣١٩ [١٢٤]

فروع فى العاقله ٣٢٣ [١٢٥]

لابد من معرفه الانتساب ولو إجمالاً. ٣٢٣ [١٢٦]

إذا أقر بنسب طفل. ٣٢٤ [١٢٧]

الأب إذا قتل خطأً أو عمداً ٣٢٤ [١٢٨]

العاقله والجنايه على الأموال والبهائم ٣٢٥ [١٢٩]

العاقله وجنايه الطفل. ٣٢٥ [١٣٠]

المحتويات. ٣٢٧ [١٣١]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩